

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم

الحزب الثاني من كتاب البيوع

والبيوع جائز لقوله عز وجل اهل الله البيوع وحي الربا وقال ايضا واشتعدوا
اذ انتم بائعون وقال ايضا في ايتاحا بايها الدين امنوا لا تاكلوا اموالكم
بيئكم بالباطل الا ان تصفوا تجارة عن قراض منكم وذكره اجوازه ايضا من
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله الباي بها في الغبار ماله بيعت فما
وقال ايضا اذا اختلفا الجنس ان يبيعوا كيف شئيت وذكره واعنه عليه السلام
انه ان اشتري من يهودي طعاما وادفعه ذرعه واجتمعت الامه على جواز
البيوع بين جميعه فهو مشروع وجاز البيوع بين البائعين الغنم العفلاء
المرددين والممشكين والذكور والامثا والاجار والعبيد باذن ساداتهم
وجاز البيوع في اوقات كلها واما البيل فلا يجوز فيه البيوع الا الجوز
جائز بيعه بالبيل والشهار لمن عرفه بالبيل ومنعه من يقول بيع البيل جائز
بما عرفناه قبل ذلك ومنعه من يقول كلما جائز بيعه بالشهار جائز بيعه
بالبيل واختلفوا فيما رد طلوع البعر الى طلوع الشمس وما رد غروب الشمس
الى غروب الشفق قال بعضهم حكمه حكم البيل وقال بعضهم حكمه حكم
الشهار وحي الله البيوع بعد الفداء الاول من يوم الجمعة حتى يصلوا وذلك على
المقيمين على الرجال دون النساء والعبيد وذلك في زمان الطهور على
من بقيم الجمعة وان باعوا بالبيوع جائز واما الاماكن والبيوع فيها جائز الا
ما كان من البيوع في المساجد والمواضع التي جعلت لذكر الله والبيع لا يجوز الا في
الاموال وجاز بيع الاموال كلها الا ما كان منها ممنوعا مثل الرهن والعوض
المعزج والاقي والمقصوب وما اشبه ذلك من المنوعات ويكره بيع المصايف
والمخروقات والماضي ومن العلماء من يقول لا يجوز بيع العفلس والمسكر
والمعذور واما من اشترى على الهلاك بالمرض او بالخرق او بالخرق او بالجوع
او بالعش او ما شابههم يبيعههم جائز ومنهم من يقول يبيعهم جائز
عالم بالخرق او العش ومنهم من يقول يبيعههم لا يجوز **باب** ما يجوز
البيوع من الثمن وانما يجوز البيوع بالثمن المقلوع اما يوزن مما يوزن او بحساب

١١٢

مما يوزن

مما يقال او بصفة معلومة يتبين بها الشيء من غيره مما لا يقال ولا يوزن
وهذا اذا لم يكن الشيء حاضرا واما اذا كان الشيء حاضرا بكل ما جاز بيعه
جاز به البيع معلوما كان او مجهولا خلتا كانا ومنهجا قليلا كانا او كثيرا
والدنانير والدراهم الثمن الاشياء والا شياء منمنات لها واما البيع بغير
الدنانير والدراهم بكل واحد منمنه ثمان الاخر وبيع المعلوم بالمعلوم
جائز حاضرا كان او غائبا وكذلك بيع المجهول بالمعلوم اذا كان المجهول
حاضرا واما المجهول بالمجهول والمعلوم بالمجهول فلا يجوز الا اذا يكون حاضرا
ويوزن البيع بالدنانير والدراهم والبلوس بعدد معلوم سما السكة او لم
يسمها وكذلك المتأقيل ايضا بعدد معلوم ويجوز البيع بخدا او خذ او
باغي ومنمنه من يقول لا يجوز وجائز البيع بخدا او خذ او خذ او خذ او خذ
سقطي وبخدا او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
ولا يجوز وبخدا او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
البيع ايضا بخدا او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
وخذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
البيع بكيل معلوم من الذهب والفضة وكذلك الدنانير والدراهم ويجوز
البيع بخدا او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
ما استفيد ذلك وكذلك كل وزن معلوم ويجوز البيع بالتجريب كلها بكيل
معلوم من الاقيرة والاثمان والاصواع والاصداد وكل كيل معلوم
وكذلك كما يقال او يوزن من اللادهان والاداء على هذا الحال ويجوز البيع
ايضا بخدا او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
البوب والادهان وكذلك كل ما يجري عليه التجريب جاز به البيع انما
كان يوزن معلوم ويجوز البيع بخدا او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ او خذ
وكذا شاة بصفة معلومة واسنان معلومة وكذلك جميع ما يتبين
به الشيء من غيره الصفة حيوانا كان او غير حيوان ولا يجوز البيع
بالاراضي والحيوان والاصول وجميع الثبات اذا لم يكن مقيما وكذلك
البيع بالاصنعة والاواني وكل ما لا يتبين صفة لا يجوز به البيع الا ان

يكون حاضرا ولا يجوز البيع بعدد معلوم من البيض والرمال والخز واللوز
والعسدة والجواش والفوز وما أشبه ذلك وكذلك البيع لا يجوز بكذا
وكذا جنة من تمر أو فح أو شعيرة أو جميع الحب ولا يجوز البيع بالدينار
ونصف ودرهم ونصف أو بمثل ذلك ونصف وكذلك جميع التسميات
ويجوز البيع بالتسمية من الدينار والمثقال والدرهم قلت أو كثرته وجوز
الاستئنه منه على يستثنى الآخر والنصف فيه قولان وقيل في الآخر
جائز وسواء في هذا العلة والثقة من الدنانير والدرهم وجوز البيع
بالدنانير والدرهم معا **باب** الاستئنه في البيع بالدنانير والدرهم
هم وغير الدنانير والدرهم وإذا باع له دينار والدرهم أو دينار والآخر
أو دينار والاحبة أو دينار والآخر أو سغلي ولا يجوز وكذلك أن باع
له دينار الأربعة أو دينار الأشلة أو دينار الأجرة ولا يجوز وكذلك
أن استثنى خلاف ما باع به كله وكذلك مثل أن يستثنى الدرهم
من الدنانير أو الدنانير من الدرهم أو الفقه من الشعير أو الشعير
من الفقه أو استثنى الدينار أو الدرهم من الخوخ والشعير وغيرها
من الحب وكذلك جميع الاختلاف على هذا الحال وأما أن استثنى
الوفاق من الوفاق فجائز وإن باع له بهذا الدينار ونصف هذا الدينار
أو بتسمية منه فح أو رمال أو التسمية من هذا الدرهم أو هذا المثقال
أو هذا الدينار أو الدرهم أو المثل قبل ولا يجوز به البيع وكذلك
جميع ما يخال أو يوزن فلا يجوز البيع بالتسمية منه في
ذلك الفقه والبخر والجمال وغيره من الحيوان لا يجوز البيع بالتسمية
منها إلا أن كان شيئا واحدا فإنه يجوز البيع بنصف هذا الجمال أو
نصف هذا الثور ونصف هذه السنة وكذلك البيع بالتسمية
منه بقعة معلومة داخله يكن طائرا ولا يجوز دينار والصرف
أو دينار أعلا الصرف أو دينار أعلا الدينار أو دينار رطل
أو دينار جواز بلدة كذا وكذا أو دينار رطل أو دينار حاش
أو ناقص أو دينار ليستثنى الفقه والشعير أو دينار بقصيدة كذا

وكذا لو بد دينار صرعه كذا وكذا درهمها وميل جازر البيع بد دينار تام
 الصرعي او اعلا الصرعي ولا يجوز البيع بكذا وكذا درهمها صرعا كذا
 وكذا الدينار ولا يجوز البيع بد دينار افضل الدينار او خيرا الدينار او بد دينار
 وزن كذا وكذا دينار ولا يجوز البيع بد دينار جيد وديناران ودينار
 ذلك ديناران وكذلك عشرة دنانير وعشرة دنانير وذلك عشرون
 ديناراً وكذلك ما استيه هذا واذا باع له خمسة عشر ديناراً
 فذلك جازر وكذلك ان باع له بعشرة دنانير ونصف دينار فذلك
 جازر وامان باع له بعشرة دنانير ونصف او بعشرة دنانير وخمس
 او خمسة دنانير وعشرا ويماثة دنانير ونصف لم يبين الزيادة
 فذلك لا يجوز ومنهم من يقول جازر وان باع له بنصف هذا الدينار
 او بنصف الدينار او بثلاثة اثلث الدينار او باربعة ارباع الدينار او
 هذا الدينار فذلك جازر ومنهم من يقول لا يجوز ولا يجوز البيع بد دينار
 صوفي او بد دينار رقيق او بد دينار قمر وقيل غير ذلك وكذلك ان باع
 له بد دينار ضرب فلان لا يجوز الا ان كان موجودا في ايدي الناس ولا
 يجوز البيع بد دينار مرابحي او حسبي او بمرا بطن حسبي او
 بمرا بطن حسبي ولا يجوز البيع بد دينار نصفه مرابحي ونصف
 حسبي وقيل غير ذلك ويجوز البيع بعشرة دنانير نصفها مرابحية
 ونصفها حسنية وامان فلا له مرابحية وحسنية ولا يجوز وقيل
 غير ذلك واذا باع له باربعة عشر درهمها الى اربع مرات وكذلك
 وكذا دينار صرف كل دينار خمسة عشر درهم فقيه فلان وامان
 ان باع له بد دينار درهم او بصقال فضة او درهم ذهب او بخرقبة
 ذهب او بدائق ذهب او سغلي ذهب فذلك لا يجوز ولا يجوز
 البيع بد دينار احوه الدنانير وديناران او الدنانير او بد دينار اوسط
 الدنانير ولا يجوز البيع بثلاثة اصاب الدينار او باربعة اثلثه او
 خمسة ارباعه الدينار وكذلك ان سما جميع ما لم يكن في البيع
 من المسميات فلا يجوز وان باع له بهذا الدينار وبهذا او بواحدة

منهما او بما شئت منهما او بنصفهما في ذلك لا يجوز وان باع له بعد ذلك
هذه اذن خير مما علم عدده او وزن هذه اذن خير او دراهم مما علم
وزنه او غير معلوم اذا كان معينا بهذه الاجوز ومنهم من يقول جائز
الا ان يكون غير معلوم وزنه او عدده واذا باع بكذا وكذا اصاعا
دنا خير او دراهم بذلك لا يجوز واذا باع له بكذا وكذا فقيز او وطاعا
او مدا من اي نوع من الخبوب فله من ذلك ما لم يخف فيه عيب
وميل لا يجوز حتى يسمى النوع من الجنس واذا باع له بعدد معلوم
بهذه العيار فهو جائز ان كان معبرا او اما ان كان غير معبرا فلا يجوز
وكذلك ان باع له بعيار بلان او بعيار فريفة كذا وكذا على هذا
الحال وان باع له بكيل معلوم او بوزن معلوم او بعدد معلوم من
الركب او من العنب او من التين الاخضر او من التفاح او من الخوخ
او من جھيع ما يكون في بعض الاوقات ولا يطون في بعض هذه الا
جوز وميل فيه بالرخصة بكيل معلوم او وزن معلوم اذا كان ذلك
في او انه واما ما يكون من البراري مثل حب السبك والكمم والنبوق
وما شئت ذلك مما يطال ولا يبيع به جائز اذا كان موجودا في ايدي
الناس واما ما لم يكن في ايدي الناس فلا يجوز به البيع من هذا وغيره
وان باع له بخرقة بفد او خراش او بجل او جزر او حمة حب او فص
او سمار او ليف او طعة او ما شئت ذلك فلا يجوز به البيع وان باع
له بكذا وكذا خشيمة او الواح او فصاع او اقداح او جھيع ما يقوم
على الاعواد من الانيعة فلا يجوز وكذلك ان باع له ما يعمل من الانيعة
والاداف من الحديد والحامس والذهب والفضة والعنبر والزجاج وما
يجوز هذا بعدد ولا بوزن وكذلك جميع السلاح من الدروع والسيوف
والرماح وما شئت ذلك فلا يجوز به البيع وكذلك ان باع له بكذا
وكذا من الخلود والادام وما نزع عليها من الخف والنعال والعرق وما
اشبه ذلك فلا يجوز وكذلك البيع للجهنم بكذا وكذا اجرة من الصوف
واما بوزن معلوم من الصوف بجائز اذا سما اللون واما ما لم ينع عن الصوف

والفتان والعطن من الشياخ لا يجوز به البيع بعده ولا بوزن ولا بوزن وما
 كان من هذا غير معلوم بوزن معلوم فالبيع به جائز ولا يجوز البيع
 بالحم كيلة ولا وزن واما الشئ بالوزن اذا سما الجنس والبيع به جائز
 وكذلك البيع بالوزن والسكك والمال بوزن معلوم فهو جائز
 واما الصبر فلا يجوز والبيع بجميع الاشربة من الانبذة وغيرها جائز
 بكيل معلوم او وزن معلوم وكذلك ان باع له بالشب والانشد وجميع
 ما يخرج من المعادن بوزن معلوم او كيل معلوم فجاء ذلك البيع
 بالعتير والمسك والكافور والزعفران بوزن معلوم وكذلك البيع
 بالثوابل كلها من القليل والكمون والكروية وما اشبهه فذلك بوزن
 معلوم وكيل معلوم فهو جائز وكذلك البيع بالبصل والثوم بالكيل
 والوزن مجازين وكذلك البيع بالبرجان والحناء بالوزن مجازين واما البيع
 بالجواهر والبيو اقف واللولو والمرجان يكيل او وزن او عدد فلا يجوز
 وان باع له بكذا وكذا حرفة فلا يجوز حتى يسمى الاشهر والايام والالون
 وكذلك البيع بالوادخيع اذ كانت كلها لا يجوز حتى يسمى الاشهر
 والايام في اقل من السنة وان باع له حروبي سنة او بيمين شهر
 بين فلا يجوز وكذلك ان باع له بالحوامل منها والعقيم فلا يجوز والبيع
 بالعبيد والامم بعده معلوم ولون معلوم وهو جائز والقبيلة فيها
 اختلاف ومنهم من يقول لا يجوز البيع بالعبيد والامم وجميع
 الحيوان ان كانوا حمر **باب** ذكر العاقل البيع والمشتري عند
 عقد عقدة البيع واذا اراد رجل ان يشتري من رجل شيئا فيطلب اليه
 البيع ثم يبيع له الاخر ويسمى الثمن وان لم يكيل البيع اليه فباع
 له بغير معلوم وهو جائز وان قال له البائع بعت لك هذا الشيء
 بكذا وكذا فقال له المشتري اشتريته منك بذلك مجازين وان قال
 له المشتري اشتريته مجازين ايضا وكذلك ان قال له البائع وهبته
 لك بكذا وكذا او اعطيتك لك بكذا وكذا او قال بها وها وذا اذ
 فهو جائز واما ان قال له وهبته لك هذا الشيء بكذا وكذا او بارك

الله لك او عرقته لك بخدا وكذا او اسلمته لك او تصدقت به عليك
 بخدا وكذا وهذا كله لا يجوز فيلزم الصدقة او بارك الله لك جازي وان
 قال له المشتري فيلت او رضى او اشتريته فهو جازي واما ان قال له
 نعم او اخذت او اخذ الله انك فلا يجوز واما ان كان فيلت فيقول نعم فجازي
 واما ان قال له المشتري نعمت لك بخدا وكذا او اشتريته منك بخدا او
 كذا فيقول البايع بعته لك ولم يذكر الثمن فلا يجوز ومنهم من يقول
 جازي وكذا ان قال البايع اشتريته منه بخدا وكذا فيقول المشتري
 اشتريته فلا يجوز ومنهم من يقول جازي وان قال له البايع بعته لك ان
 شاء الله وقال المشتري فيلت ان شاء الله فلا يجوز وكذلك ان قال
 بعته لك ان اصعب المعونة او قال المشتري اشتريته منك ان
 اصعب المعونة ومنهم من يقول غير ذلك وكذلك ان باع له شيئا
 معلوم من الثمن ففعل المشتري باكثر من ذلك او باقل منه او خلافا
 ما سمع بالبائع والايام المشتري ومنهم من يقول يلزمه بما سمع
 البايع وان باع له بفعل المشتري بعضا منه فلا يجوز ومنهم من
 يقول جازي وان قلع المشتري من ذلك المكان قبل ان يفعل فله ان يفعل
 ما لم ينكر ومنهم من يقول اذا قلع ولم يفعل فلا يجوز فيقول بعد
 ذلك وكذلك ان حدث فيه المشتري حدثا مثل خر وجرد الملك
 او استعمله او تعبيره هو لازم له ومنهم من يقول لا يلزمه بذلك
 ويلزمه عزم ما حدث فيه وعفا ما استمتع به وكذلك ان ادعاه
 المشتري على البايع بالشراء فهو لازم له ومنهم من يقول لا يلزمه
 وان باع له ففعل ولم يفعل هل يجبر على القبول قال لا وما جنى ذلك الشيء
 او جنى عليه او ما كان من غلته او تاجده فهو للمشتري وعليه الخاية
 اذا قبل ومنهم من يقول القلة للبائع والزيادة عليه والبيع من حيث
 فعل المشتري والنعقة والخسرة على البايع ما لم يفعل المشتري بخدا
 فيلزمه كالمسئلة الاولى كل ما جعل فيه المشتري او البايع من
 النكاح والطلاق والعنف والبيع والهبة والرهن وما شابه هذا

5
فهو موقوف ومن رجع اليه منهما فاعلمه جائز فيه ومنعه من يقول افعال
المشتري في هذا الجوز ولو قيل وان باع الغائب او لم يعلم او لم يحن وان
لم يبع الجوز ومنعه من يقول موقوف الى مملوك الطحل او الى مدوم الغائب
وان رضي فهو جائز وان قيل للطحل اياه او خليفته جائز ومنعه من
يقول لا يجوز وكذلك خليفته المومن وخليفته الغائب وخليفته النبيه ان
قيلوا ما يبيع لهؤلاء فيه قولان ومنعه من يقول جائز ومنعه من يقول
لا يجوز واذا باع رجلان رجل فبطلت حصص أحدهما ولم يقبل نصيب الآخر
ولا يجوز ومنعه من يقول جائز ويكون شرطه ان لا يبيع فبطلت نصيبه
واما ان باع رجل لرجلين فبطلت أحدهما ولم يقبل الآخر والذي قيل شرطه
للبيع ومنعه من يقول لا يجوز في قوله وان باع البائع فمات او زال عقله
او وجد له وارثه عن الاسلام والمشتري بالخيار ان شاء ان يقبل وله
ذلك وان زال عقل المشتري ثم افاق فهو بالخيار وكذلك ان جعلوا
له خليفه فيقول من رثته وان مات المشتري قبل ان يقبل فالبائع
باطل ومنعه من يقول ورثته بمقامه وامان ان رثه المشتري ان
شاء ان يقبل فله ذلك وامان ان زال عقل المشتري ثم افاق فهو
بالخيار وكذلك ان جعلوا له خليفه فهو بمنزله وان مات المشتري
قبل ان يقبل فالبائع باطل ومنعه من يقول ورثته بمقامه وامان
ان رثه المشتري ان شاء ان يقبل فله ذلك الا ان كان النبيه المباع
عيده اجلا يجوز في قوله حتى يسلم وان باع الطحل للبائع او باع له
المومن او العبد او المصور عليه او السكران المغلوب على عقله
والسكران فلا يجوز لهؤلاء كلهم ولو بلغ الطحل او ابلق المومن او السكران
فلا يجوز وان عده له البائع البيع بكتاب فبطلت المشتري ايضا
بكتاب وهما حيوان فلا يجوز ذلك البيع ومنعه من يقول انه بايع
واما الاخرى ان كانت له اشارة يعرب بها رضاه من مفعله و
امرته ونهيته جائز بيعه وشراؤه بكتاب وامان الاعمال فلا يجوز بيعه
ولو عرف النبيه الذي باع فبطلت به بصره ومنعه من يقول قلما

كلما عرفه قبل ذهاب بصره وما لا يتغير في عينه وما لا يتغير ولا يزيد
 ويبيعه جازي ولو لم يره قبل ذلك **باب** ذكر المبيع المضمحل عنه
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن شراييف في بيع وذلك ان
 يبيع له شيئا معلوما الى اجل معلوم بشيء معلوم وان لم يعطيه الى
 ذلك الاجل جازي اجل اخر ثم ان اكثر من الاول وان باع على هذا الشرط
 بلا يجوز ومنهم من يقول جازي اذا قل الثمنين وابتعد الاجلين ومنهم
 من يقول ياكثر الثمنين واقل الاجلين ومنهم من يقول ياكثر الثمنين
 وابتعد الاجلين وان باع له بخدا وكذا نقدا وان لم يعطيه الى اجل
 معلوم يضمن معلوم اكثر من الاول بلا يجوز وذكر في الكتاب ان معنى
 هذا الرواية ان يبيع له بخدا وكذا نقدا او صرفا وكذا درهمين
 وقيل ان معنى شراييف في بيع ان يبيع الرجل شيئا من ماله لآخر علان
 يبيع له الاخر مثل ذلك فذلك لا يجوز ومنهم من يقول ان ذلك جازي
 على الصقامة ومنهم من يجوز ويكفل الشريك ونهاه عنه صلى
 الله عليه وسلم عن المضامير والملاقيج وجبل الحبلية والمضامير
 ما يكون الاثلاث والملاقيج ما في ظهر راس الجمل وجبل الحبلية
 ولدا ما يكون هذه النافعة وهي عواها ابلية وذلك ان يترك
 الرجل حلب شاة او ناقة حتى يجمع فيها اللبن وان باعها على
 ذلك الحال فانه يرد لها ويؤدمها كما امرهم ونهى عن بيع
 النافعة وذلك ان يبيع الرجل هذه الزرع وقد طاب بخدا وكذا من
 حنفسه ومنهم من يقول النافعة كراء الارض وهي رسل الله الى
 الله عليه وسلم عن بيع المزاجنة وذلك ان يبيع الرجل القهر
 على راس النخل بخدا وكذا ان يبيع ما لم يقبض ويربح
 ما لم يقبض وذلك ان يقبض رجل مع رجل على شئ ما بشيء ثم جازيه
 اخر يبيعه له قبل ان يقبضه من الاول ولا يجوز واما ان اشتراه
 من الاول وباعه قبل ان يقبضه فذلك جازي ومنهم من يقول غير
 جازي ونهى عن بيع ما ليس معك وما ليس عندك اصله وذلك

مثل رجل اراد شراء شئ، فقال لرجل، اني هو عندي وهو لي بغير عنده
فذهب واشتراه مني، اخي باعهم الاول جائد لا يفعل ذلك وان فعل
فالبائع جائز واما ان باعه اولاً ثم اشتراه في ذلك لا يجوز ونهى عن
سلب وبيع وذلك ان يسلب رجل لرجل شيئاً على ان يشتري به
منه شيئاً في ذلك السلب له بان يفعل والبائع جائز ومنهم من
يقول لا يجوز ونها عن المبادأة والامانة والاعاخي والمبادأة
ان يبيد اليه صاحب السلعة سلعة فيجب البيع عند ذلك والامانة
ان يلمس المشتري السلعة فيجب البيع والاعاخي ان يلقي
على السلعة فيجب البيع والبيع في هذا كله باطل ونهى عن بيعتين
بكيل واحد وبيعتين بوزن واحد وذلك ان يشتري رجل ما يكال
بالكيل او ما يوزن بالوزن فيبيعه بذلك الكيل او بذلك الوزن
فلا يجوز ومنهم من يقول جائز وكذلك التولية والامانة والسلم
وما اخذ في الدين بذلك كله مثل البيع واما السلب والاجارة
واللعق والصداف وما اخذ في العقود مجاز ان يبيعه بذلك الكيل
واما ان اشترا شيئاً بالكيل او بالوزن جزاً فبيده شيئاً او نفق
منه بغير كيل ولا وزن او اشترى ما ينفق في عينه من القصر
او الزبيب وغيره فحوله من موضعه الى موضع فذلك جائز والبيع
الرجل بنقد ونسيئة من كذا من واحد وان باع والبائع جائز وانما
يكوه ذلك في الخبوض الستة والغطاين واما غيرهما من كذا من
الصوي والتياج والزيت فلا باس واما ان باع الى الجليلين فذلك
جائز واما ان كان رجلين جارا فاحدهما ان يبيع حصته بنقد
واراد الاخر ان يبيعه بالنسيئة فلا يجوز ذلك وان باع بالنقد
ثم بداله ان يبيع بالنسيئة او باع بالنسيئة ثم بداله ان يبيع
بنقد فذلك جائز ونهى ان يهان بدوي على حضري وذلك
مثل رجل من اهل البادية واراد ان يبيع شيئاً للمعني باعائه
معني، اخي وصواه في هذا المشترك والموحد واما ان يهان بدوي

على بدوي او مصري على حضري وذلك جائز وذكر عن الشيخ ابي نوح سعيد
ابن خلب انه قال اذا كان هذا في زمان الجاهلية حيث كان اهل البادية
مشركون واما في هذه الزمان فلا باس ونها عن بيع وشرك و
ذلك مثل رجل باع لرجل دارا واشترى سكنها الى مدة او خادما
واشترى خدمتها او ثوبا واشترى ليا سمه الى مدة او جملا واشترى
ظهرة الى موضع معلوم وما اشبه هذا كله من المنافع لنفسه او
لغيره بان باع على هذا الشرك الذي ذكرناه فلا يجوز ذلك البيع ومنهم
من يقول البيع جائز والشرك باطل ومنهم من يقول الشرك والبيع
جائز ان جميعا وكذلك ان باع له امة على ان يعتقها او على ان يبيتها
او على ان يهبها لفلان او على ان لا يهبها او على ان لا يتيسر اهل ان
اشترى البائع فما الحيوان كله والبيع جائز والشرك باطل وكذلك
ان اشترى البائع ان يتيسر الامة على هذا الحال واما ان اشترى
المشتري المنافع لنفسه مثل ان اشترى الزرع ويشترط على البائع
حصده والاندرا فيشتري دراسهما او تمر او على وسر الخيل فيشتري
جدادها او صوبا فيشتري عملها او جميع ما يحمل فيشتري عليه
حملاته او ما كان في الكروفي فيشتري ان يوصله في ذلك الظروف
وما اشبه هذا من المنافع فلا يجوز البيع في هذه الوجوه كلها
ونها عن بيع العرور وذلك مثل رجل باعها في ثوب يطوف الاثلاث او
اللبني في كرم الشاة او ما كان عاجيا في الارض مثلا الخمر والشوم
والصل والعقل والعوة وما اشبه هذا او يبيع له تمر قبل ان
تزهو وما اشبهها من الغلة كلها فهذا كله من العرور فلا يجوز
بيعه ونهي عن الفسخ في البيع قال صلى الله عليه وسلم من عتقنا
فليس منه وذكر عنه صلى الله عليه وسلم اصحاب مع جريد عليه
السلام يزار الرجل يبيع فماله فمخر ابيه النبي صلى الله عليه وسلم
وقال ما احبب هذا الفاعل يا جريد فقال له جريد اجعل يدك
فيه فيجعل فيه يدك الذي كره احسن من الذي يرضى فقال له النبي

على الله عليه وسلم اما انت فيقد جصفت خطيئتي خواتمة وعش
للمسلمين ونفى عن بيع المعسر شاك كلها ومثل ذلك في الجوب ان
يرث لنا الفخ او التمر بالدق ومثل ذلك ايضا في الحيوان اذا اراد ان
يبيعهم يعطى لهم ثم يصفهم بالداء او يسفهم الصلح مع
الماء ليراهن سعيها مثل الارض ان ايضا ان يدهنه بالزيت او يمسك
الساكنين له جديدا او يرث شيئا الثمن بالخير او بالعل او يعرف الخبز
فيجعل من واحد اثنين ومثل من يبيع في الهملات اذا اراد ان يسلها
ويصير لها بالدم او يجعل الصلح في السهم فيقل به واما ما
يبيع فلم يجعل فيه الا ثلثي الشيء في عيه مثل مسحة من ابقار
وما يذئسمه او يذئبه في دائه مثل العرس والجمل والامة او غيرها فليس
في هذا باس ونها عن بيع الخس والتناجش وذلك ان يبيع الرجل
فيما يبيع ولم يكن على الشراء كان الشيء الصلح او لغيره لا لجل له
ذلك وان جعل ذلك عليه تباعة وعليه ان يذرك المشتري ويجزوه
بذلك وان كان صاحب الشيء هو الذي فعل ذلك فالمشتري بالخيار
بان كان غيره فلا يكون عليه حجة وعليه التوبة من ذلك والاتصال سر
تلب الشيء من يد المشتري او كان فايضا يعينه وذي يبه رخصة ان
يتوب الى الله وليس عليه شيء ونها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يسوم الرجل على سمر اخيه وذلك في اهل التوحيد اجمعين واما
اهل الشركون وكل من لا يبيع ببعده والاشراءه مثل العبد العجور والخنون
والفعل وكل من لا تح عقدته فلا باس بالسوم عليه وهذا النهي اخص
كان في غير السوق واما السوق وموضع البيع في ان يذ الرجل على
عقبة غيره ويسوم عليه وذي في الكتاب رخصة ان يسوم الرجل على
سوم غيره الا اذا كان مغوايلا وهذا السوم المهي عنه سواء
فيه الفقه والتاخير والشف الغي بساوم به الاول وخلافه وكذلك
التولية والفيلولة مجاز له ان يدخل عليه فيسوم ما يخله واما
غير البيع والفيلولة والتولية مجاز له ان يدخل عليه فيخله

مثل الهبة والاجارة والصداق ومثل ذلك مما يزيد صلته وهذا السوم
 المنهي عنه سواء جلبه لنفسه ولغيره والوكيل ايضا انما ينظر الى من
 وكله لا الى الوكيل واما اذا اتفق ملك الشيء الذي يساوم فلا باس على
 من يساومه وهو وكذلك اذا اذن له ان يساوم عليه فلا باس واما اذا
 صاحب الشيء فلا يدخل بانه الا ان ترك الذي يساوم سومه ونهى
 ان يتلقى السوالع وذلك اذا سمعوا خبر المسلمين فيخرجون اليهم
 فيك ان دخلوا المنزل فيشترون منهم للتجارة واما غير التجارة مثل ما
 يشتبهون به من القوة والخسوة وما يستخدمون فلا باس في جميع
 ذلك الا ما يظنوا فيه الربح وكذلك لا يجوز لهم ان يبيعوا المسلمين الى
 منزلهم اذا توجهوا الى منازل غيرهم وامن من يبيع المسلمين في
 البيت ولا يخرج اليهم او وردوا في بعض القرا في كرف المنازل فلا باس
 ان يشتري للتجارة وغيرهما ولو فيما دون خمسة اميال واما اذا كان
 عنده المادون هو المسافر او مشتريه فلا يشتري منه للتجارة واما
 ما قال ماله في يديه بالفاض فلا باس ان يشتري منه ولا يلاف الرجل
 الرقبة فليشتري منهم للتجارة ولو بدين احباب المنزل واما ان كان
 في الرقبة فلا باس عليه ان يشتري من اهل الرقبة ولو كان في كرف المنزل
 وسواء في هذا المسافرين والمقيمون والرجال والنساء وغيرهم واعلم
 بان فعل ذلك ينجح واشتري مما ذكرنا وكسر الحجر اخرجوا منه الحصى
 ونها عن الاختار وقال فلا تخفروا وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال العتق ينظر للعتة والتاجر يتنكر الرجح والاختار وانما ينظر
 عنه المقيمون من الرجال والنساء والعبيد والعادون له في التجارة
 دون المسافرين الا ان كان المسافر ينجح بمال المقيم فلا يجل له الا
 خنثار واما العقيم اذا كان ينجح بمال المسافر فلا باس عليه وكذلك
 اذا خرج من منزله ينجح من الاميال ثم دخل منزله ولم يدخل وكفنه
 فلا باس عليه ان ينجح ولا يكون منه احتكار او الاحتكار المنهي عنه
 في الغيوب الستة التي يخرج منها الزكوة وما يكون منها وليس في

الفصل في احتكار وكذلك الزيت والسمن والادهان والشمع وجميع ما يشتري
ولا يكون منه احتكار الا ما ذكرنا من الجبوت السننة والمختار يوخد ان يبيع كما
اشترى الا ان كان السعرا رخص مما اشترى او كان تغير عن حاله او رده الى
تفقه او زال عقله او اخرج من ملكه فلا يوخد ببيعه واما ان اشترى على
ان ينفقه وصيته او ينفقه على نفسه في الحقوق والصروح فلا يكون احتكارا
واما ان اشترى بالدين او يضمن لا يعلم او الثمن مجهول فانه يوخد ان يبيع
بقيته ذلك ان كانت قيمته تعرف وان كانت لا تعرف فلا يوخد ومن العلماء
من يرخى في شراء الغلات في او فاتها للرجع ومنهم من يقول لا يجوز ذلك
واما ان اشترى لنفسه او فوي عياله يرجع غلاته للبيع فلا يكون منه
احتكار او كذلك ان اشترى من خارج الاميال يرجع الى منزله فلا يكون
منه احتكارا وتم رخصة ان اشترى من غير منزله يرجع الى منزله ولو
في الاميال الا ان يكون منه احتكارا وكذلك ان اشترى الكل من والى امة
صل البيعة والعقود والغايب الا يكون منه احتكارا ولا يوخد بالبيع
ولا يوخد هؤلاء اذا رجع اليهم الامر اذا بلغ المبل او افاق العجوة
او فزع الغايب ولا يوخد كل من اشترى لغيره وانما يوخد على البيع
الامر اذا كان حاضرا مقيما واما ان اشترى للاختار فلا يرجع من ملكه
بوجه من العجوة او مات مورثه ورثته فلا يوخد ببيعه ولا كما من دخل
ملكه بوجه من العجوة فلا يوجد ببيعه وان اشترى اثنين للاحتكار فمات
احدهما وغاب او زال عقله او اشترى احدهم هؤلاء فلا يوخد ون
على البيع ومنهم من يقول الحاضر والبيع العقل منهم من يوخد
ببيع سهمه وان كان مريضا فانه يوخد على البيع والتبني يبيعه ان
يعمله من اراد ان يشتري للتجارة يوخد اذا دخلت الرقعة المنزل ان
يتزوج الناس ثلاثة ايام ان يشتري واحدا يوخد واحدا جتمع ثم يوخد
في الشراء فيشتري فيجعل فيه البيع واما التسعير فلا يجوز ان يسع
في كل ما يباع الا في اللحم فانه جائز لجماعة المسلمين ان يسعوا والبخار
زيت مازا ويجهد رايهم وانما يفعلون لهم للدينار شيئا معلوما

من الربح ولا يضره الى ما يشتروا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قيل له سئلنا يا رسول الله فقال انما يضر والباسك هو الصنع وقيل في
التسعين غير ذلك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قتل
وقال وعن تضييع المال وعن كثرة السؤال ومعنى قوله عن قتل هو
كثرة الخلع فيما لا يعنى ومعنى كثرة السؤال هو طلب الخواص الى الناس
والاخراج اليهم واقتلوا في معنى قوله عن تضييع المال فقال بعضهم ان
يضيعه ولا يقطعه ولا يخرجه وقال بعضهم الا يقين في البيع والشراء
ويبيع للرجل ان يفرح عن نفسه في البيع والشراء لئلا يقين ومعنى
ما ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الموصى اذا باع يبيع واذا
اشتراى اشترى وذلك بعد البيع وبيع الثقات فيما يتقاضى فيه الناس
جائز للمستترى وعلى البائع مما يجوز له ان يبيعه وسواء في هذا كان
له ذلك الشيء او لم يكن له اذا كان في يده للبيع واما ما لا يتقاضى به
الناس فجاء في ذلك على نفسه في يده وشراء به في ماله وفي ما غيره اذا لم
يجاب ومنهم من يقول جائز ولو جازا ويضيق ما غلب به لصاحبه ومنهم
من يقول لا يجوز بيع الغني في ماله او في ما غيره وقد ذكرنا وانما في عيبه
رضي الله عنه انه قال اما الغني للعشرة اقلان وللعشرة خمسة
والدرهم درهم وينبغي للمعالي الا يشتري لنفسه اذا كان في يده منه
ان يبيعه له ويذاريه بذلك وكذلك كل من يذاريه الناس ويجازون
منه ولا يلي ذلك بنفسه ولكن يوظف ذلك غيره ولا يبيع الرجل للعدو
ولا للمرأة ولا للرجل اذا استخفوا بذلك مثل البيل وبحيره او استرا
بهم انه جعل ذلك غير اذن مولاه او اذن ابوا الطبل واما ان لم يستخفوا
ولم يمتريهم فذلك مجاز ان يبيع لهم كما يبيع للناس وكذلك
ان لم يبيع في قيمة شئيه فلا يشتريه منه الا بقيمة ومنهم من يقول
حرضي ان لم يفضله واما الذي كان في يده ما يبيعه فلا باس ان
يبيع ماله لمن شاء بالغلاء او بالرخس ما لم يفل للناس هكذا يبيع
باب في بيع الحيوان واذا اراد الرجل ان يبيع لرجل جملا باعها

يبيعه من الرهن والشور من الاذن والعرض والمعدل من الناصية والخص من
العتق والخراج من اليد والسلة من الرجل واماد وان الاجارة كلها حق
جناحها وان لم يبعد هذه اكله مباح له وهو حاضر يجازي فان لم يجز
ملا يجوز ومنهم من يقول جازي اذ اراده فيما دون ثلاثة ايام ومنع من
يقول في الابل والبقر والخيول والبقال والعصير وما اشبهه من بيعه
جازي اذ ارادههم فيما دون مائة ايام واما الضان والمعز فيبيعه
جازي اذ ارادههم فيما دون ثلاثة ايام وان باع له هذه العظم ولم يعرف
عددها فهو جازي ومنهم من يقول لا يجوز وكذلك ان عرف عددها ولم يعرف
اسنانها يجازي بيعها ومنهم من يقول لا يجوز وان باع له كذا وكذا
من هذه العظم فلا يجوز وفيك جازي وكذلك ان باع له ذكورها او اناسها
او اسنانها او معيها وما اشبه هذه اما يعرف بالصفة ولم يره اسنانها
فلا يجوز وفيك جازي اذ اذ كان معي **باب** في بيع الرقيق وبيع الرقيق
جازي ومنهم واستخدمهم ايضا وقد ابلح الشعر وجل واجازة السنة
ومن استخدمهم بلبث في الله وليعرف ما عطله الله به عليهم وهم
بنو ادم مثله وقد ابلح الله رسول الله صلى الله عليه وسلم استخدمهم
على الرقيق واللين وقال فاقول الله ولا تعذبوا خلق الله ومكره بلبس بدل
وفيك خطبة كل نبي في اخر خطبة اخر في حل نبي اتفوا الله في النسك
وما ملكت وذكروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اطعموهم
مما تطعمون واكسوهم مما تكسبون ولا تطعموهم مما لا يحيطون به
في اخر في نكحوا وذكر واعفوا الله عليه وسلم انه قال وصايي حبيب جبريل
عليه السلام برؤف المملوك حتى كففت اذ افاض ادم لا يسترق ولا يشتري
الرجل عبد حتى يعلم انه عبد او يخرجه بذلك الاملاء او يفر هو انه
عبد للذي اراد ان يبيعه لان الاصل في نبي ادم الحرية ومنهم من
يقول اذ قال له امين واحد هذا عبد فلا بأس ان يشتريه منه او من
غيره اذ لم يستتر به وفيك ايضا اصابه في سوق المسلمين ينادي به
من هو في يديه ولم يقل انا حي فلا بأس ان يشتريه على سخن القلب

وبشراء العبيد جازية على اقتلاب مللهم موحدين كانوا أو مشركين وبيعت
له أن لا يمسك العبد الوثني إلا أن يبيعه أو يتقل مما كان عليه من الشرك
ولا ياكل مما لمس بيده مما كان يملأ وكذلك العهر سبي قفا لا ياكل
مما لمس بيده ولو غسلهما وأما العبيد من أهل الكتاب فلا بأس بأكل
ما عملوا ولا بأس وإن مات واحد من جميع من ذكنا من المشركين فله
فليس شروك وليس عليهم غير ذلك وبيعت الرجل عبيده للبرحانيين
من الرجال والنساء المواقين والخالقين وأهل البادية والقرار وكبيعتهم
لأهل الشرك كلهم ولا انهم من تلك الملة رجالا كانوا أو نساء ولا أنه
يشتري ما سبي من الروم بغير امل العدل أو بآذنه وقيل أيضا لا بأس
بشراءهم إذا كان سبأهم على أيدي السلاطين وأما السودان فما سبي
منهم بامل العدل أو بغيره أو بامل العدل أو سبي بعضهم من بعض إذا
كانوا محاربين فيما بينهم فيجوز شراء ذلك كله وأما ما باع ملك
السودان ممن عصب عليه من رعيته فلا يشتري منه وكذلك ما باع منه
واحد من أولاده وأزواجه أو غيرهم من قرابته فلا يشتري منه أيضا وقيل
غير ذلك في الأولاد وأما عبيد بنو عواض فإنهم يكرهون شراءهم
فيما بلغنا والله أعلم وما اشتراه الرجل مما سبي من السودان بعد
ما دخلوا الأرض الأمان وهم أحرار وكذلك الذي سباهم إن دخل بهم
أرض الأمان فيلزم أن يخرجهم من ملكه وهم أحرار وأما إن اشتراهم قبل
أن يدخل بهم الذي سباهم أرض الأمان أو أخذه في دينه أو ما أشبه
ذلك فلا يجوز عليه وهذا فيما سباه بعضهم من بعض إذا كانوا من
محاربين وأما ما سباه المسلمون بامل العدل فلا يجوز عليه إضرار
ولو دخلوا أرض الأمان ومنع من يقول في الوجه الأول فلا يجوز ولو دخل
بهم الذي سباه أرض الأمان فيلزم أن يخرجهم من ملكه ومن اشترا
منه شيئا للتجارة أو للخدمة فعليه أن يفتي لهم ويعلمهم الشريعة
ويكون ذلك أيضا عبيد لهم أن يباعهم ولم يفعل ذلك لهم إلا التاج
الأول فإنه ليس عليه شيء من ذلك ولا يكون ذلك بهم عبيدا عفو

من اشتراهم

من اشتراهم منه ومنهم من يقول في الشاخر الاول مثل غيره من الناس ولا
ياكل الرجل ما مملك الا فلان بيده من الصلح ولا ياكل معه ايضا وليس
عليه ان مات الاسترة ويستحب للرجل ان يستخرج من اتقى الله من
عبيده ولكن يعقده ويحيط شيئا من ماله او يدا نيه ويستخرج الرجل
عبيده بالنهار كله من مملو الخ الرقيق الشمس ولا يستخدمهم بالليل
ان استغوا خدمتهم بالنهار ولا بأس ايضا ان يستخدمهم بالليل ولو استغوا
هم بالنهار اذا ارضاهم بشيء فوفى تعاقدهم و يجبر وهم على عمله كله
ولا يجبرهم على عمل غيره ومنهم من يرضى وخذل من اذن له سيده
ان يستعمله بلا يجبر على عمله الا باذن سيده ويكره للرجل بيع اخوانه
من الرضاة اذا كانوا عبيدا له وكذلك كل من يجرم عليه نكاح بالرضاة
ويكره له بيع كل من لا يجرم عليه نكاحه من ارضاه اذا كانوا عبيدا له
وبيع امهات الاولاد جابر عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال هي
بمنزلة بقرتك وشراك وروي عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال
كنا نبيع امهات الاولاد ورسول النبي صلى الله عليه وسلم يكره علينا ذلك
وروي ان جابر قال بعنا امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي خلافة ابي بكر الصديق وصدر من خلافة عمر بن
الخطاب رضي الله عنهم حتى نهانا عن بيع امهاتنا وذلك انه سمع
صبي يبيع فمسأل عن يكايه فيقول انه يبعه امه يبعف فجمع احبا
به وشاورهم على طريق المصلحة للرعية لان ذلك غير محرر وفيه
ايضا في سبب نهى عمر عن بيع امهات الاولاد ان رجلا وصل الى
عمر فقال يا امير المؤمنين اني عتيت بامر لم يعن به احد فقال ومن
ذلك الامر فقال ان امي كانت امه فبيعت واستر بها جوهريتها
فيها عمر عن بيع امهات الاولاد لاجل ذلك والله اعلم ولا ينبغي
للرجل ان يبيع امته اذا كان لها ولد حتى يستغني عنها او يبيع
ولدها فيمسكها او يبيعهما جميعا فيعرف بينهما للزوجة
التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تزلها والدة

بولدها وقيل ايضا من فرق بين الاحباب في الدنيا فرق الله بينه وبين
احبابه في الآخرة ويخبره ان يفرق بينهما فيما دون سبع سنين
وقال بعضهم مالم ينشأ ويخبر بعضهم بيع المولا من العبيد ولو كان
بالفا وفيه لانه لا تكون البركة في انما نهم والمذبر لا يباع ولا يوهب
ولا يورث استعماله وولجتها اذا كانت امه وحكمها حكم العبيد في اكل
العبيد في احكامه كلها وان باعها فلا يجوز بيعه على المشتري في بيع
بيعه اولي يعلم فان استخذه ماله يبرده ويرد عنه ما استعمله فان
كانت امه فمضاه فقد ثبت نسبه على اولي يعلم وليس عليه من
صداقها شيء ولان قيمة الاولاد ولا من عناها الا يعلم انها مدرة
لان سبيها فذا باها له ومنهم من يقول اذا على عليه صداقها وعما
ما استعملها وقيمة الاولاد لمولاه الذي باعها فان زوجها المشتري
لغيره او لغيره من الناس ولم يعلم بولدها اولاد اعتسبه ذات
وهم عبيد للبايع وكذا صداقها للبايع ايضا واذا ابلع له مدرة
كانت او غير مدرة ليهودي او غيره من اهل الكتاب فلا يجوز بيعه
وان ولد معها ليهودي اولاد فلا يثبت نسبه وهم عبيد للبايع
علم البايع انه يهودي اولي يعلم وفي الكتاب انه حراراً ويعطى
صداقها وعما ما استعملها لمولاه ويذكر عليه هو ايضا ما
اتفق عليها وان مات في يده ضمن قيمتها ومن اشترى عبيداً
بعد ذلك ادعى انه حر فانه قد خرج من الايمان فيمن انما مولود او يمين
انه جلب من السودان فانه لا يشتغل به وكذلك ان ادعاه
اعتقه الذي باعه لفلان في فلان او وارثه فلا يشتغل به وكذلك
ان ادعاه انه معتوق هكذا او ادعاه انه اعتقه غير البايع فهو مدع
في هذه الوجوه كلها وان اقر العبد للمشتري حين اراد ان يشتريه
انه عبيد واشتراه ثم بعد ذلك ادعى انه حر فلا يشتغل به الا ان
كان اقراره في موضع ينافي فيه على نفسه وفي عن الشيخ ان
صالح رحمه الله قال لا يشتغل باقرارهم بالعبودية في هذا الايمان

حيث ما ادعا الحرية فهو حر ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان
 وجده فان لم يجده فليرجع على الذي ادعا الحرية بعد ما اقر بالعبودية
 فيعمره ويرجع هو على الذي باعه ان كان حر اكما قال فيما بينه وبين
 الله ومنهم من يقول لا يرجع عليهم بشيء واما الطحل ان اشتراه وا
 ادعاه حر فلا يستعمله ويكون في يده ويتفق عليه حتى يبلغ ومنع
 من يقول يكون في يد الامين فينتفي عليه حتى يبلغ وان مضى عن
 افرازه خرج حر ويرجع المشتري على البائع بالثمن ومنهم من يقول
 لا يرجع عليه بشيء ومن اشترى عبدا فخرج ذارحم فهو حر وهو حر
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ملك ذارحم
 فهو عتيق عليه ومن ملك ذارحم غير العجم فلا يخرج حر او قيل فيه
 غير ذلك والله اعلم وان اشترى ذارحم منه علم به الا انه يعلم البائع
 او علما جميعا ولم يعلم جميعا فهو من مال البائع الا ان علم البائع
 ولم يعلم المشتري فهو من مال البائع وقيل في هذا الوجه ايضا من
 مال المشتري وان اشتراه رجلان وهو ذارحم منهما جميعا فهو
 من مالهما على حساب ما اشترياه مثل ما ذكرنا في الوجه الاول
 الا ان علم البائع ولم يعلم المشتريان فهو من ماله وكذلك ان علم
 احدهما ولم يعلم الاخر فإنه يضمن نصيب الذي لم يعلم منهما
 وان كان ذارحم لاحد المشتريين دون الاخر فيض كان منهما خارج
 وهو من ماله يضمن لصاحبه ايضا نصيبه الا ان علم البائع ولم
 يعلم المشتريان من كان ذارحم منه والبائع ضامن لهما
 جميعا وان باع رجلان لرجل واحد عبدا فخرج ذارحم له فهو من
 ماله الا ان علم البائعان ولم يعلم المشتري فهو من مالهما في
 هذا الوجه واما ان لم يعلم احدا الباعين وعلى الاخر نصيب من
 لم يعلم من الباعين من مال المشتري ونصيبه من علم منهما
 من ماله وان باع رجلان لرجلين عبدا وهو ذارحم من احدهما
 ولم يعلم به وقد علم به الذي اشترى معه او علم احدا الباعين

ايضا ولم يعلم الاخر فنصيب الذي علم من المشتريين من ماله ونصف نصيب
 الذي لم يعلم منهما على علم من البايعين وما ناب الذي لم يعلم من
 البايعين فهو من مال الذي خرج به حرا وخليعة التيمم والموتون ان
 اشترى العمد دارهم منهم فهو من ماله الا في الوجه الذي يضمن فيه
 البايع ليس على الخليفة من هذه الوجه شيئا ومنهم من يقول في جميع ما
 ذكرنا هو من مال من خرج به حرا **باب** في بيع المتاع والثياب وبيع
 الثياب لا يجوز الا بذرعه او بشبر ومشتريه وان لم يدرع ولم يشبر فلا يجوز
 بيعها وكذلك ان تشتت ولم تدرع فلا يجوز ايضا الا ما بيعه هذه المشتري
 وبيعه جائز ولو لم يدرع ولم يشتر وان باع له ما كان ملبوسا من
 من الثياب ولم يدرعه فلا يجوز وكذلك العمائم والكرازي على هذا
 الحال ومنهم من يرخس ان تشتت ولم يدرع ومنهم من يقول جاز
 بيعها ولو لم تشتت ولم تدرع واما كل ما يغير من القطع والشماس
 وكل ما ينمعه جاز بيعه ولو لم يدرع وكذلك الادام والجلود كلها
 على هذا الحال لا يفتاح الا ان يدرع وكذلك ما يهمل من الخلود من الذهب
 والقرق والنفال والاسواك وما اشبه ذلك وكذلك الخيال كلها
 من الخيفة واللب والصوف والفهب وما اشبه ذلك انها تشتت
 ولا فتاح الى التدرع وكذلك جميع الاثنية عما يهمل من الحديد والحاس
 والاعواد والعقل وما اشبه ذلك وهذا كله جائز بيعه اذا كان حاضرا
 او احاط به علمه واما كل ما بيعه المشتري من الثياب اذا اراد ان
 يبيعه وهو من جنس واحد فليبره واحدا منها وبيعه على ذلك الحال
 واما اذا كان من اجناس مختلفة فلا يجوز بيعه حتى يبريه من كل جنس وان
 كان من جنس واحد واره واحدا منهم بياعه على ذلك الحال فخرجت
 الزيادة على ما اتفقا عليه او اقل منه وهو جائز في الوجهين جميعا
 ويرد عليه المشتري في الزيادة فيمعه ما وجد جاز اليه ويرجع المشتري
 على البايع بما جاز اليه من الثمن ومنهم من يقول اذا جاز الي المشتري
 بشيء ولا يريد التبع القبيحة ويرد ما جاز اليه من الثمن وان خرج اجود

مما اتفقا عليه من ذلك الجنس والبيع بالخيار وان خرج ادى مما اتفقا
 عليه ايضا من ذلك الجنس فالمستثنى بالخيار وان خرج خلاف ما اتفقا
 عليه والبيع باسند وان خرج بعض خلاف ما اتفقا عليه وبعضه وافق
 فليس مستثنى الوفاق من ذلك بحسابه قل ذلك او اكثر ومنهم من يقول البيع
 باسند وان خرج ما اتفقا عليه من العدد وقد كانت الزيادة في غير
 ذلك الجنس فليرد ذلك الخلاف ويصسك الذي اتفقا عليه من العدد
 وان حو ذلك المتاع من موضع الى موضع اخر يخرج خلاف ما اتفقا عليه
 وليستكر ما يصلح لصاحب المتاع من بيعه او رده فان رده لصاحبه
 فانه يدرك عليه عنه وان بيعا وراجعا فان تلف من يده فهو ضامن
 وفيل ايضا لاضمان عليه ومنهم من يقول يصسك بغيره في البلد
 الذي اخذه منه ومنهم من يقول ياخذ بغيره في الموضوع الذي علم
 فيه بخلاف ما استثنى وان ساءم رجل عند رجل ثوبا فحمله ليريه
 لغيره فتل من يده فهو ضامن وسواء في هذا اكله طيب اليه الذي
 ساءم ليريه لغيره او قل له صاحب الشيء اراه لمن شئت ومنهم
 من يقول ان يخله الذي يساءم اليه ذلك الشيء اذ يريه وقال له صا
 حبه اراه لمن شئت فاخذه فتل من يده فلا ضمان عليه وان خله ان يريه
 فاخذه فتل من يده فهو ضامن وان ساءم اليه ثوبا واحدا فاعطاه اثنين
 او ثلاثة فتل من يده فهو ضامن لقيمة واحد منهم بالخصى وكان
 اخذه شئيا على الشراء فتل من يده فهو ضامن ومنهم من يقول
 لا ضمان عليه **باب** في بيع الخبوب وبيع الخبوب كلها جائز بالكيل
 والوزن واما الخزاب فيبيد اختلاف منهم من يقول جائز ومنهم من
 يقول لا يجوز واذا بقى رجل مع رجل ان يبيع له شئيا من الخبوب
 واره له واره الاخر الثمن وان كل واحد منهما يصيب الرجوع
 مالم تقع الصعقة ومنهم من يقول لا يصيب الرجوع وكذلك جميع
 ما اتفقا عليه واره صاحب الشيء شئيه واره الاخر الثمن وان ذلك
 ليس يبيع ومنهم من يقول لزمهما البيع وان خرج اقل مما اتفقا

عليه جازم لا يدرك عليه ان يتم له ما اتفقا ولو في قول من يقول لا يصيب الرجوع
ويرد اليه البايع ما جاز من التمس اليه على كيل معلوم بوزن له التمس
واكتال الاخر الصاع فليس ذلك يبيع ومنهم من يرضى وان اختلف له
او لا ثم وزن له الصاع بعد ذلك فحمل على ذلك الحال ولم يقل له بعث
لك جازم لا يجوز حتى يتبايعان ومنهم من يقول جازم وان حمل الذي اتفقا
عليه ولم يزن له التمس ثم جاءه بعد ذلك بالتمس فلا يجوز حتى يتفاضلا
ومنهم من يقول جازم وانما يبيع البايع بغير معلوم انه معبر او بغير
الامين او قال له الامين او من بعد فم من الناس انه معبر او غير ذلك
اليه المشتري فقال له يع لي بعد العيار ولم يعف البايع انه لا نافي
فانما يكفل البايع او وكيله او المشتري باذن البايع واذا اراد البايع
ان يكفل بغيره فالبايع ولا يجبه ولا يجزه ولا يرضه بيده ولا الى
الارض ولا يوزن الا باذن البايع وان امتلا العيار فلا يجعل فيه حبة
ولا حقيق الا ثلاثة او اكثر من ذلك ويكفل بيده جميعا ولا يصح
باجد يديه على فم العيار ويجعل بالاخر الصاع ومنهم من يرضى والكسر
يجزي يده اذا اراد ان يعف العيار على كل حال ولا يوزن المشتري العيار
ولو اذن له البايع ومنهم من يرضى وقد قيل ان كل شيء بالترزح ما
خلا الصاع والذقيق واما من يصح التمر يذراجه على فم العيار فهذا
جواب وليس يكفل روي فيه رخصة عن الشيخ ابي صالح رحمه الله اذا كان
يشترى به اكبر من الذمي يبيعون به واما من يبيع في السوق بغير
طافى جازم يبي عليه فان كسر الحجر ضرب الادب وزن فماد على ذلك
فانهم يجزيونه من اسواق المسلمين واما من يبيع بالغير الكبير
الذي يرجع اليه الناس فلا يرضوه عند ذلك ولحق بغيره عياره عند ذلك
اكبر من عيار غيره لئلا يخلط على الناس عيارتهم وكل ما اتفقا عليه
اهل المنزل في عيارتهم صغيرا كان او كبيرا وانهم يبيعون به
ويشترى به وانما يعبرون العيار اذا كلفوا ان يعبروه بالنفع
او بالعدل مع الثقل مع الوزن واذا اراد رجل ان يشتري من احد

شيئا من الصوب ومطله البايع كيف السعير السوف وقال له المشتري
كذا وكذا وقد علم البايع انه أكثر من ذلك هل يبيع له كما قال أم لا قال لا
حتى يجبره بالسعر فإن لم يبيع البايع خلاي ما قال المشتري ولا جالس
أن يبيع له على ما قال فإن باع له على ما قال ثم رجع اليه وقال له غلط
والسعر أكثر من ذلك فإنه لا يشتغل به ومنهم من يقول إذا تبين له
الغلط فإنه يرد ما جاز اليه من الثمن وإن خرج السعي أقل مما قال المشتري
فإنه يرد ما جاز اليه من ذلك الذي اشتراه وكذلك قال له البايع السعي
كذا وكذا وإذا هو أكثر من ذلك فإنه يتردد له ما بقي عليه وإن خرج أقل
مما قال فإنه لا يرجع على المشتري بشيء ومنهم من يقول إذا تبين
لهم الغلط فإنهم يدركون ما جاز اليه من الثمن وقيل إنما يدركون
الكيل وإن اتفقا على كيل معلوم فإن كان له أكثر مما اتفقا عليه أو أقل
فإنه يدركون الزيادة ويبرد النقصان ومنهم من يقول إنما يترددان الثمن
على قدر ما اتفقا عليه ولا وإن كانا إنما اختلفا للمشتري رجل آخر
فإن كان له أكثر مما اتفقا عليه فإنه يضمن للبايع ما جاز اليه المشتري
وأما إن اختلفا لما أقل مما اتفقا عليه فإنه يجبر وهم وليس عليه غير
ذلك وأما إن اختلفا أن يجسب لهما فغلط على واحد منهما متعديا
فإنه ضامن ومنهم من يرضى أن يجبرهما وإن اشتراعهما شعير
أو فرع أو غيرهما مما يظال جريا أو خرج فيها ما يظال من غير جنس
ما اشترا فإنه يعطى له كيل ذلك الذي خرج وإن خرج فيها ما لا يظال
من غير جنس والبيع منقطع وأما إن اشترا البعيل أو لا يبيع
فيها ما يظال من غير جنس أو ما لا يظال فإنه يتم له كيله في الوجهين
جميعا وكذلك إن اشترا ما يورق على هذا الحال وإذا اختلف البايع
أو كيله للمشتري مما اتفقا عليه من جميع الادهان أو غيرها
فإنصرف له العيار الذي يظال يكتال به البايع وهو من مال البايع
مالم يكتال إلى وعاء المشتري وإذا امسكه المشتري أو كيله
أو وضعه ولم يمسكه أحد فهو من مال المشتري وأما إن كان



ذلك الوعاء في يد البايع او وكيله فهو من ماله وان وكل البايع المشتري
 على الخيل قبل ما تنقضي فهو من مال المشتري وصل ذلك الى الوعاء اولم
 يصل ووكيل كل واحد منهما بمقامه ووكيله ما جميعا على الخيل في
 انصرف له فهو من مال البايع وينبغي فيما بينهما واما ان كان وعاء المشتري
 المشتري من قبل البايع بالشراء او بالعارية او بالهبة او بالخر او
 كان مفضوعا او منجوسا ولم يعل به المشتري وقد علم به البايع
 فهو من ماله ومنهم من يقول ان ذلك من مال المشتري وكذا ان كان
 الخيل ائتمن له زينا او غيره فانصرف من الغنم فهو من مال البايع كان
 كذلك بائنا الرعاء او بغيره وما بقي في انعيار بعد ما فطر ثلاث
 نظرات فلا بأس به واما ما لم تقطر ثلاث نظرات فانه يرد على صاحبه
 وان لم يعلم فانه ينبغي ذلك على الفقراء وان كان الصغار منجوسا ولم
 يعلم به البايع واكتال به للناس زمانا وهو لا يعلم فانه يصف ما اكتال
 به او لا الى ثلاث مرات وما عوفي ذلك فليس عليه شيء اذ لم يكن اشتر
 الخمس ويذكر ايضا هو في حقه ذلك المنجوس على من اخذه منه **وبيع**
 الغلات جائز كلها اذا دركت وامن بمساده او اما اذ لم تدرك ولم
 يومن بمساده فيبيعهها للايجور الا ان اشتراها على ان يقطعها ويجوز
 بيع الثمار اذا دركت وحاجت كلها ومنهم من يقول اذا طاب بعض
 ثمر كل شجرة ولم يحجب الخلل بالبيع جائز ومنهم من يقول اذا دركت
 وحاجت ثمرة بعض الاشجار دون بعض ومنهم من يقول ولو لم يحجب
 الا ثمرة شجرة واحدة والبيع جائز ومنهم من يقول اذا ابيضت واجرت
 جاز بيعها ومنهم من يقول اذا دركت وبين الحب جاز بيعها ومنهم
 من يقول غير ذلك وهذه في جنان واحد في جنس واحد من الاشجار مثل
 النخل والزيتون والرمان والتفاح وما تشبه ذلك ومنهم من يقول
 يبيع الغلات جاز اذا طاب بعضها ولو اقلعت الاشجار ومن العلماء
 من لا يجوز بيع الغلة على الاشجار كلها طابت او لم تطب واما غلة
 الذكاز من النخل وغيرها من الاشجار فلا يجوز بيعها حتى تدرك واذا ر

اذا كان تلفع به الاشجار وان باعه له قبل ان يدرك على ان ينزعه فيه لك
 جازي وان تركه حتى ادرك جميعه منفسخ وكذا جميع الاشجار وان اشترى
 غلة الاشجار وقد ادركت واشترط على البائع ان يدركها الوقت معلوم
 به جازي ولا ياخذ المشتري ان يسقيها ولئن ليس له ان يصري عنها
 الماء ان ييسقيها به او لا ولا ياخذ البائع ان يقطعها دون عادت
 الناس ان يمشي ويشتري وقتا معلوما ويمنعه ايضا صاحب الاشجار ان يتركها
 اكثر من عادة البلد ويقطع المشتري غلته على قدر عادت الناس ولا
 يترك ان يصري بالخل ولا يترك صاحب الخل ان يصري بصاحب الغلة وان نزع
 الثمار وترك العراقيين فانه ياخذها بقطعهم وليس للمشتري من غلته
 الخل من الحب واللبيب والسعف شيئا ومنهم من يقول لها غلته
 كلها من الحب وغيره على قدر عادت الناس واما من اشترى غلة نخلة
 النبيذ فله ورفها دون الحب وقد اختلف في قول من يجوز بيعها ومنهم
 من يقول لا يجوز بيعها ومنهم من يقول يجوز بيع ما كان في ذلك الوقت
 وما زاد فهو للبائع ومنهم من يقول له غلة تلك السنة كلها ما كان
 في ذلك الوقت وما زاد وان باع له البائع على ان يقطعها فهو جازي وان
 تركها حتى ادركت بعد انفسخ البيع ومنهم من يقول ان تركها ثلاثة
 ايام بعد انفسخ البيع ومنهم من يقول سبعة ايام ومنهم من يقول شهر
 وان قطع بعضها منها وترك بعضا حتى ادرك بعد انفسخ ذلك البعض
 الذي ادرك ويرجع عليه المشتري بحسابه من الثمن واما ان اشترى
 الخل بعد ما اشترى البائع فله ذلك كله ولا ينفسخ اذا طابت وكذا
 جميع الغلات على هذا القول واما ان اشترى فصيلا على ان يبلعه او غيره
 من جميع ثبات الارض مما يخرج من الارض على ان ينزعه فتركه ولم ينزعه
 حتى مضت ثلاثة ايام بعد انفسخ البيع ومنهم من يقول سبعة ايام و
 منهم من يقول لا ينفسخ ولو حباب ولئن ليس للمشتري مما زاد شيئا
 ومنهم من يقول ان تركه حتى طاب بالبيع منفسخ وما غيره مما ذكرناه
 من ثبات الارض فانه ينزعه كما ينزعه ولا بأس ومنهم من يرضى في بيع

الكراف جزة او جزتين او اكثر من ذلك ومنهم من يقول اذا زاد بعد البيع
 البيع ومنهم من يقول لا يجوز بيع جميع ذلك حتى ينزع ويبيع الزرع جائز
 اذا كسب وادراك وادراك ان يدخله العلم واما ما دون ذلك فلا يجوز فيه
 البيع ومنهم من يقول حتى ينس وان ادراك ينس، منه في ذلك جائز اذا كان
 من جنس واحد واما اذا اختلف الجنس فلا يجوز بيع احدهما بداراك الاخر
 ومنهم من يقول جائز بيعه ولو اختلف الجنس اذا كان في زمان واحد
 فان اشترى فصيلا على ان يفصله في اشترى الارض بعد ذلك فتركه حتى
 كسب بعد ان يفسخ البيع الا ان اشترى اها بطلها وكل ما فيها فلا يفسخ
 البيع بعد ذلك ويكون له الزرع مع الارض واما ان اشترى اها او لا على
 ان يفصله من الاصل فهو جائز وان اشترى الارض بعد ذلك فتركه حتى
 كسب فلا يفسخ وان اشترى ارضا على ان يفسدها في الغلة والحصاد
 والبول قول من قال بالحصاد الا ان يفسد يمكن واما ان يباع له الزرع هكذا
 والبول قول المشتري اذ لم يذكر الحصاد وسقي الزرع وغيره مما ذكرنا
 من نبات الارض على المشتري وليس للبائع ان يفسده الماء الذي يسقي
 به اول مرة وكان غيره ليس له ينس من الماء اذ لم يشتري له وهذا الذي
 ذكرنا في جميع نبات الارض اذا كان جاهلا واما ما كان غير جاهل ولم
 يفسد جميعه لا يجوز وغلة الحيوان من الصوف واللبن وما كان في بطن
 الاناث كلها فيبيعه لا يجوز ومثل بيع جائز بيع الصوف على ظهور
 العنق على ان يذبحها ولو تركها ثلاثة ايام اشترط ذلك او يشتريه
 وان تركها اكثر من ثلاثة ايام بعد ان يفسد البيع ومنهم من يقول لا يفسد
 سبعة ايام ومنهم من يقول شهرا وكذلك شعير المعز عاده الحال
 ومنهم من يقول لا يفسد ولكن ليس مما زاد للمشتري مما زاد في
 الصوف بعد الشراء ينس، وكذلك جميع نبات الارض مما كان جائز
 بيعه على الارض على هذا الحال واما بيع الصوف على الجلد فانه يجوز
 ويأخذه البائع ينزعه واما ان اشترى الصوف على ظهور العنق فاذا اراد
 ان يذبحها فله ان يذبحها بما يجز به الناس ولا يذبحها بما يجز به النعم

وبأخذه صاحب القمق ان يخرج صومعه واذا اختلف البيع والمشتري في الغرض
 والعجز والقول قول من ادعا الحق **باب** بيع الارض وما اتصل بها
 من الحيطان والاشجار وبيع الارض جائز بالحدود الاربعية واما اقل من
 اربعة فلا يجوز ومنه من يرضى في ثلاثة او اثنين وكذلك الدور والبيوت
 والعيران والمواعيل والمخامير واللايلار والعيون اذا كان ذلك كله في
 ارضه واما اذا كان ذلك في ارض غيره فلا يحتاج الى الحدود وكذلك الاجنة
 والعقاديق والبساتين والدور والبيوت ولو كانوا في ارضه لا يحتاج اليهم
 الى الحدود وسواء في هذا بيع الحيوان كله او بيع تسمية منه واما
 بيع الاشجار والحيطان والسراريون الارض فلا يحتاج اليهم الى الحدود
 سواء في هذا كانوا في ارضه او في ارض غيره **باب** صفة الحدود في
 الحدود انها تكون بالخطوط والسواقي والانهار والطرق والزمرويات
 وكذلك كلما ثبتت الارض من الاشجار والسراريين وكذلك الحجار والام
 نكاد والخشب والكدا التي جعلت لحدود الارض واما الزرع والغصب والسمار
 والخلعة وما شئتم ذلك من نبات الارض فلا يكون حدودا ومنه من
 يحصى واما المساجد والقبور والجوات كلها جائز واما ما كان مثل الملح
 والطحل والقرية البيضاء وما شئتم ذلك فلا يكون حدودا ومنه من
 يقول جائز اذا كان بيتا واما الابنية والسياب والافنتعة والحبوب وكامالا
 يتفصل بتعسير فهو جائز واما جميع ما يتفصل من الحيوان ومن يبيع
 اذع لا يكون حدودا ومنه من يقول ذلك كله حدودا اذا كانوا فوقها
 في حال البيع واذا اراد الرجل ان يبيع ارضه فليسمى لها الحدود
 الاربعية التي ذكرناها وان قصد الاحباب الارض التي كانت على نواحي
 ارضه فسماهم ولم يسم ارضهم فذلك جائز ومنه من يقول لا يجوز
 حق يسمى ارضهم وكذلك ان قال له بعت لك ما كان لي في ارض كذا
 وكذا اما رد الناس الى الناس فذلك ايضا جائز ومنه من يقول لا يجوز
 وان كانت هذه النواحي الاربعية للرجل واحد فسمي بها له فذلك
 جائز سواء في ذلك كان صاحب النواحي مشتركا الارض او غيره وان كان

على ناحية من القوالي الاربعه رجلان واكثر اشترى كاي ذلك او لم يشتري كاي ومنه
يسميههم كلهم وان سما بعضهم منهم ولم يسم بعضا فلا يجوز حتى
يسميههم كلهم ومنهم من يقول جائز وان كل على ناحية واحدة رجلان
لواحد منهما الاشجار وللآخر الارض فسموا واحد منهما دون الآخر فلا
جائز ومنهم من يقول انما ينظر الى صاحب الارض وان ترك الذي يملكه و
سم الذي خلفهم فلا يجوز ذلك جائز ومنهم من يقول لا يجوز وان باع مكان له
من الاصل في بلدة كذا وكذا فلا يجوز في الحدود او في يدى هاهو يكون للمشتري
جميع ما كان له في تلك البلدة من الارض وما اتصل بها من جميع المحيطان
والاشجار والعيون والعيران وليس له في الحدود شيء ولها ما وضع عليه وان اراد
ان يبيع الارض دون العيران والابار والمطامير والمواجل وما اشبه ذلك
فانه لا يجوز حتى يحد لتلك الابار والمطامير والمواجل حدودا وما اشبه ذلك
كان العيران والابار وما اشبهه لعينه فلا يحتاج الى الحدود ومنهم
من يقول يحتاج بيعهم المواجد ولو كانوا العيران وكذلك العيران والمشتري
يحدد لهما الحرة فيما بينهما وبين الارض اذا اراد ان يبيعهما معا كانت
العيران والمطامير والمواجل له دون الارض بان اراد ان يبيعهما فلا يحتاج
الى الحدود ومنهم من يقول يحتاج الى الحدود والماء جائز بيعه مع الارض
ولا يجوز دون الارض ولو كانت معه الاشجار او غير ذلك واذا كان له غب
معلوم باراد ان يبيعه فانه ينظر ما بلغ ذلك الغب من العين فيبيعه
ومنهم من يقول يبيع ذلك الغب جائز مع الحطب في العين والحجر
في الساقية ومنهم من يقول يجوز بيعه مع الارض هكذا ولو كانت
لا تسقى بذلك الماء فيماروي عن الشيخ ابي عمران رحمه الله
كذلك اذا كان يشرب يوم معلوم في هذا الماء فلا يجوز بيعه ومنهم
من يرخى وكذلك القوادس لا يجوز بيعهم هكذا اعدوا معلوما
منه من يرخى وان كان العين يجرى على ثلاثين ليلة او عشرين ليلة
فباع له يوما واحدا من ثلاثين ليلة فهو جائز على ما يفسرناه في بيع

في بيع الماء قبل هذا ومنهم من يقول لا يجوز وأما أن يباع له يوم تصام
لشهر فإن تم قبله يوم وإن لم يتم فليس له شيء فلا يجوز ذلك البيع ومنهم
من يرضى وإذا كان لرجل ماء في العين في سواقي شتاء لم يرد أن يردده إلى
ساقية واحدة فلا يجوز ذلك إلا إذا كان أصحاب تلك الساقية ومنهم من يقول
إذا كان له حجر في الساقية بله أن يرددها إليها ما شاء من الماء أن لم
يجز بأصحاب الساقية ومنهم من يقول لا يجوز ذلك إلا إذا كان أصحاب الساقية
قبة التي أصرف منها الماء وأذن له أصحاب الساقية التي ردا إليها
الماء وإن أراد أن يبيع له حجر الماء أو حجر الطريق فلا يجوز ببيعة دون
بقية الأرض ويجوز لها حدودا ومنهم من يقول جائز أن يباع له ثوبه
واحدة من شعر أو من عظمي ليلة مرة في النهار ومرة في الليل فلا يجوز
ذلك للبيع ومنهم من يرضى وإذا كان العين يجتمع ماؤها في حوض
ولايبيع إلا في وقت معلوم فيباع له حوضا واحدا أو اثنين أو ثلاثة فلا
يجوز ذلك للبيع ومنهم من يرضى وكذلك أن يباع له شربا من هذا
العين وهي بئر على شطى أو قنطرة أو طريق فلا يجوز ذلك البيع ومنهم
من يرضى أن يباع له كذا أو كذا دراعا من أرض فلا يجوز ذلك وذكر من
الذين جاز عن الربيع رضي الله عنه أنه قال ذلك جائز وإن يباع له كذا أو كذا
دراعا من الحايك فلا يجوز ذلك البيع ولكن إن أراد أن يبيع له بعضا من
حايكه بليحك له خارجا وداخلا ومنهم من يقول حتى ينفقه بالخط
وإن أراد أن يبيع له كذا أو كذا دراعا من الصوا فلا يجوز ذلك ومنهم من
يرضى وإن كانت العينة على البيت فإراد أن يبيعها فإنه يخط لها
بيما بينه وبين البيت ومنهم من يرضى ولو لم يخط فبيما بينهما إذا
دخلها وفيها ومنهم من يرضى ولو لم يدخلها ولم يقبلها ويبيع
الماء في الحايك لا يجوز إلا أن علم المشتري مقدار ذلك وأما بيع الدراع
منه فيه قولان وإن مطر المطر قبله الماء فلم يخرج الماء من الحايك
فيما روي عن أبي محمد عبد الله بن زورق وإن خرج الماء من
الحايك فلا شيء له بعد ذلك ومنهم من يقول هم شركاء في ذلك الماء

ما لم يتبين انه خرج ماؤه **باب** في اشتراك العوض اختلص العلماء
 في جواز اشتراك العوض ومنهم من اكله ومنهم من اجاز البيع وابطل
 الشريك ومنهم من اجاز البيع مع الشريك وانما يجوز العوض في الارض
 وما اتصل بها من الحيوان والاشجار والعيون والابار وكذلك العوض في
 الماء جائز كما يجوز بيعه وكذلك الغيران والموابل والسواقي والطرق
 يجوز بيعهم العوض ومنهم من لا يجوز في هذا كله مع وياخذ او غير
 مع وجب واما الحيوان والطياب والانبية وجميع الحبوب لا يجوز بيعهم
 العوض ومنهم من يجوز الشرا في الحيوان واعتل في الحبوب واشتراك
 العوض جائز في البيع والشرا والافالة والمبادلة والعكسية للثواب
 وما اخذ في الدين والجاراة والصداق وما اشبه ذلك مما يرجع به من
 استحق عليه على صاحبه الاول وانما يجوز اشتراك العوض مع عكسة
 البيع واما قبلها او بعدها فلا يجوز ومنهم من قال يجوز العوض ولولم
 يشترك واشتراك العوض في الصفة كلها وفي بعضها جائز وكذلك
 من اشترى من رجلين واشترك العوض في سهم احدهما دون الآخر
 او اشترى رجلان من رجل واشترك احد المشتريين العوض دون
 صاحبه او اشترى رجلان من رجلين واشترك احد المشتريين العوض على
 احدي البايعين فذلك كله جائز والعوض جائز ان يشتركه الرجل في
 ماله على نفسه او يشتركه فيما اشتراه فله نفسه ايضا وكذلك
 جميع من والى امره من البيات والعاجين والقبائل اذا اشترى لهم
 واشترك العوض على البايعين فذلك جائز واما ان بلغ مال هؤلاء علم
 فلا يجوز ان يشترك عليهم العوض في امر لهم وجائز البايعين ان يجعل
 العوض للمشتري من ماله او من مال غيره بآذنه واما اشتراكه
 من مال من والى امره فذلك لا يجوز ما خلا ان يملك المال واما ما عكسه
 من ماله مثل بيع الخيل والعكسية للقبائل او ما تزوج به امرأة بغير
 شهوة وما استجار به اجيرا ولم يدخل الاجير العمل وما كان معلقا
 اليه من مال غير مملوكة له وما اشبه ذلك واشترك عوضا للمشتري

فإنه ان صار اليه ذلك الشيء، ففعله فيه جائز ومنهم من يقول لا يجوز ولو
صار اليه وانما يجوز العوض في الوفاق قل اوكثر واما الخلاف فلا يجوز
ومنهم من يقول ان ذلك جائز وفيد في الغلة لا يجوز الا مثلاً بمثل وهذا
اذا كان العوض معيناً واماناً ولا امره من اليأس والحياتين والعيال
وجميع من وكله على البيع وغيره مما يجوز فيه العوض واشترطه من
ماله للمستتر او لغيره ممن ذكرناه في ذلك جائز ولا يرجع عليهم جميعاً
بشيء، الا ان امره من وكله بذلك فإنه يرجع عليه وقايم المسجد ومن
اشترى ايضا للمغفرة واشترط على البائع العوض في ذلك جائز وانما
يجوز العوض في الاستخفاف والدعا دون غيرهما من المتألف مثل من
اشترط عليه العوض ان ذهب به السيل او اصابته حادثة من النساء
او ما اشبه ذلك من المتألف فإنه هذا كله لا يجوز فيه العوض وان
استثنى المستتر في الاستخفاف او الدعاوي فيقال ان استخفه على ان
يهدى عوضاً او ما غيره من الناس فلا وان استخفه على احد من قبيلة
كذا وكذا او في مكان كذا وكذا او بشهادة فلان وفلان او ما
حكمه فلان دون غيره من الخلق فإن هذا كله جائز على من اشترى
لحمه عليه وان اشترى المستتر على البائع العوض في أصله هكذا
ولم يعينه في ذلك جائز وكذا ان اشترطه في هذا الجنان فهو جائز
ايضاً ولا يمنع من بيع أصله وجناحه وعقيقته وجميع ما يخرج
من ملكه ما بقي منه عوض ما اشترى في هذين الوجهين وان اسر
اشترطه في ماله هكذا فلا يمنع ايضاً ان يصدق منه او يهب
منه او يفعل فيه فعلاً يخرج من ملكه من يأخذ فيه العوض
ما بقي من ماله مقدار عوضه ولو من غير الاصل ولا يمنع مما يحدث
فيه من البنين والعرس والزرع وجميع المنافع الا ان اشترط عوضاً
معلوم بعينه فإنه يمنع من جميع ما يحدث فيه من بناء وعرس
وحجر المصابير والغيران والمرجل والابلار وما اشبه ذلك مما
يقبره عن حاله الاول واما ان اراد اكل غلته والزراعة فيه فلا يمنع

من ذلك وان باع المشتري ما اشترى او استأجر به اجير الواضع له ام لا
 او ما اشبه ذلك مما يرجع به الذي انقل اليه على المشتري ان استحق
 منه فان العوض في هذه الوجوه كلها داخل وكذلك ان وهب المشتري
 ما اشترى او تصدق به على رجل او جعله للمساكين او للمسجد والاهلية
 او ما اشبه ذلك مما لا يرجع به على المشتري ولو استحق بعد ذلك
 جان العوض في هذه الوجوه كلها فدرج الرضا بها الاول واما ان باعه
 وخرج في بيعه انفساخ والعوض ثابت على حاله الاول واما ان باعه
 بخرج في بيعه فيه العيب فقد انفسخ العوض وان اشترى المعارض
 شيئا للتجارة فاشترك فيه العوض فاذا صاحب المال ذلك الذي
 اشترى في ماله والعوض ثابت على حاله الاول وكذلك الشريك ان
 اشترى يا شيئا فاشترى فيه عوضا معلوما فافترسا ما اشترى كما
 فاذا اخدهما في سهمه ذلك الذي اشترى يا مسهمه من العوض
 ثابت على حاله فاذا استحق عليه ذلك الذي اخذ فانه لا يرجع في العوض
 الا بمقدار سهمه ومن اشترك العوض فاستحق سهمه من ذلك
 الذي اشترك له العوض فليرجع في العوض بمثل ذلك السهم الذي
 استحق منه واما ان استحق منه شئ واحد فليذكر عليه هو
 مثلها ومنهم من يقول يرجع في العوض بقيمة تلك الشئ وان اشترى
 عوضا معلوما فاستحق ذلك العوض فانه لا يذكر عليه عوضا اخر
 ان استحق منه الذي اشتراه بعد ما استحق العوض فليذكر عليه
 الثمن الذي اشترى به الاول وان اشترك العوض بغير عينه ثم عينه
 بعد ذلك فاستحق ذلك الذي عينه له فانه يذكر عليه عوضا
 اخر اذا استحق ما اشتراه واما ان يذكر العوض قبل الاستحقاق
 فلا دخل من استحق ما اشتراه المشتري بشئ ادة عدلين والمشتري
 داخل في العرض وكذلك ان استحقه المشتري لانيه الطبل او لمن
 ولم يهره من البيضاوي والحنافيين والغيران فانه يدخل في العوض وكذلك
 ان استحق ذلك المسجد او للمغيرة او للمسارع او ما اشبه ذلك

والمشتري داخل في العوض وكذا ان استحق البائع لجميع من ولى
امره من التبراعي والعائني والغيباب فالمشتري راجع في العوض واما
ان استحق بشهادة غير العدول عنده فلا يرجع في العوض ولو كان
الخاص عنده امينا وان اشترك المشتري في يد، امره ان استحق
عليه بعض ما اشترى فهو راجعه في العوض كله فهو جائز ومنهم
من يقول لا يجوز وان قال في يد، امره ان ادعى علي هذا الذي اشترى
منك فهو داخل في هذا العوض وادعى عليه فانه يرجع في العوض و
ليس عليه من الخصومة شيء، وان رده صاحبه الاول بالخصومة فلا
يرجع فيه واما الوجه الذي قال فيه ان استحق علي فهو دخلي
في هذا وان الخصومة عليه وان استحق عليه فرده البائع بالخصومة
بعد ما دخل المشتري في العوض فانه يرجع فيه في هذا الوجه واما
ان يرجع الى البائع بوجه من الوجوه غير الخصومة فلا يرجع فيه المشتري
والدعوى انما ينظر فيها الكل من له الدعوى والاجعل واما دعوى
الاجعل والعائني وكل من ليس له فعل فليس ذلك بدعوى ولا
يدخل فيها المشتري في العوض وان اشترك المشتري على البائع
عوضا معلوما ثم اشترك عليه لذلك العوض عوضا آخر الثلاثة
او اكثر فذلك جائز فان علق بعضه الى الدعوى وبعضه الى الاستحقاق
فذلك جائز ايضا وان استحق عليه ما اشترى فدخل في العوض
الاول فاستحق عليه وقد تلف العوض الذي عوض له العوض
الذي دخل فيه مما جاء به من قبل الله فانه يرجع بالنصف على البائع
ولا يجوز الذي تلف الى الذي يملكه وان كان انما استحق فانه ياورده
الى الذي يملكه في هذا الوجه فان استحق ذلك الذي اشترى فدخل
في العوض الاول ثم استحق ذلك ايضا فدخل في الثاني ثم استحق
فدخل في الثالث فحاصم البائع ذلك العوض الآخر فرده فان المشتري
يرجع فيه وان خاصم على العوض الاول فرده بالخصومة فان المشتري
يرجع فيه واما ان ردهم البائع جميعا اول مرة فانهما يرجع المشتري

في الاول منهم وان علق العوض الاول الى الاستحقاق والثاني الى العوا والثالث
 الى الاستحقاق فاستحق عليه العوض الاول منهم فدخل في الثاني فدعي
 عليه الثاني فدخل في الثالث فخاصم البائع الاول فرده فانه يرجع فيه
 واصل الثاني ان خاصمه فرده فلا يرجع فيه وكذلك ان رده جميعا
 فانه يرجع الاول ولا يرجع في الثاني وكذلك ما استحق عليه وفيه غلة
 لم يترك بلها لمن استحقها وان ادركت في حال الاستحقاق فهي
 للمشتري وغلة العوض الذي رجع فيه ايضا هي له ان لم يترك
 فان ادركت ليس له فيها شيء، وما اكل المشتري من غلة العوض
 الذي دخل فيه ثم خاصم البائع ما استحق على المشتري حتى رده بالخصم
 يرجع فيه المشتري فانه يفرم جميع ما اكل من الغلة للبائع ويعزم
 المشتري ما اكل من غلة الذي اشترى ان اكل منها قبل ان يرجع فيه
 وكذلك ان اكل منها ما استحق ذلك شيئا فانه يفرم جميع ذلك
 وان مات البائع واراد ورثته ان يقسموا الرضى العوض للزراعة فلا
 يصيبون ذلك واما ان اشترى او لم يشترى العوض واستحق ما اشترى
 فانه يرجع على البائع بالثمن وول بعضه يرجع عليه بالعوض وقال بعض
 انها يرجع بالقيمة فان استحق من المشتري ما اشترى وفدع عن البائع
 العوض واشياجه فانه يدخل فيه ورجع على البائع قيمة البنا والغرس
 وان دخله وفدع ثمة البائع بالزرع للبائع وليس للمشتري غير عوض
باب في بيع الخيار وبيع الخيار جائز لجميع من يجوز بينهم البيع
 وفي كل ما يجوز فيه البيع وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 البائع بالخيار ما لم يفرق فروي عنه ايضا انه قال من اشترى شاة
 محملة فهو بالخيار والنظر في ثلاثة اقسام ان شاء ردها ورد معها اعل
 من قهر وروي عنه ايضا انه اشترى جملا من جابر بن عبد الله واشترى
 كاهره من مكة الى المدينة وقال بعضهم لا يجوز بيع الخيار لانه شرط
 وقال بعضهم البيع جائز واشترى بالحل وانما يجوز الخيار على قول
 من يجوز له الثلاثة اقليم واصل من ثلاثة او اكثر فلا يجوز ومنهم من

يقول ان سبعة ايام جائز ومنهم من يقول جائز الى تسعة ومنهم من يقول
جائز على ما اتفق عليه من المدة طالوت او قصرت ان تكون المدة اكثر
عما يعيشت فيه البائع والمشتري مثل عشرة الاقاسنة او مدة لا
يذكرها الشيخ، المبيع الا فسد مثل ان يباع شاة الى اخير مائة سنة
او يباع له شاة من العواكه ويقول ان مدة سنة او ما اشبه ذلك مما
لا يبلغه الشيخ، المبيع الا فسد وهل ان البيع في هذا كله باسد
وان يباع له الى خيار ثلاثة ايام فيه الا يدم ولها اليها وكذلك ان يباع له الى
خيار ثلاثة ليال فان له الليالي والايام ومنهم من يقول في اليوم الاخر
لا يدخل في المدة قلت هل يجب اليوم الذي كان فيه البيع في مدة
الخيار ام لا قال لا ومنهم من يقول انما ينظر الى اكثر النهار ان بقي نحو
بالحسين وان مضى فلا يحسبه ومنهم من يقول يحسب ما بقي في
اليوم في المدة قل او خروجه ماض منها اذا انقضت المدة وان
اشترك الليالي دون الايام والايام دون الليالي او اشترك ثلاثة
ايام معلومة في المستقبل فذلك جائز وان دفع قبل الوقت او رضى
او جعل فعلا يلزمه له ولو كان في الوقت فان هذا كله لا يلزمه وان يباع
له الى حجب ثلاثة ايام في الخيار او اثنين ثلاثة ايام فانه لا يحسب
اليوم الذي يباع له فيه واذا اطلع البعير في اليوم الاخر منضم فبعد نصف المدة
الخيار لانه قد دخل في ذلك اليوم فان جعل مدة خياره الى ان يسلخ ثلاثة
ايام او مضىها او ذهبا او انقضاها او تمامها فان له في هذه الخيرة
كلها في اليوم الاخير حتى تغيب الشمس واما اليوم الذي تباع فيه
فلا يدخل في المدة ومنهم من يقول هو داخل في المدة ويجوز الخيار للبائع
والمشتري ويجوز ايضا ان يشتركه البائع والمشتري جميعا ويشترطه
لغيرهما من الناس من يجوز افعاله ويشتركه كل واحد منهما لنفسه
او لغيره من الناس من يجوز افعاله واما كل من ليس له فعل مثل الطبل
والصندوق ان اشترك ان يكون له الخيار والشرك باطل والبيع جائز ومنهم
من يقول البيع باسد وكذلك جميع من تكون له المشيئة ولا يورث اليها

وجميع من لا تقوم له المشيئة على هذا الحال والبيع فيه جائز والشرك باطل
 ومنهم من يقول البيع باسء وعيب في الطعل اذا اشترك له واحد
 منهما الخيار ان ذلك جائز ويجوز القول ما قلنا ويجوز ان يشترط الرجل
 الخيار لنفسه في ماله او مال غيره لمن ولي امره اذا بلغ لهم وكذلك
 ان اشترى لنفسه او لغيره ممن ولي امره من البنات والعمات والعمات
 واشترى لنفسه الخيار في هذا كله جائز وان بلغ الكل او اقل العيون
 او قدم الغائب فلا يتقبل البيع الخيار ويؤتون في يد الذي اشترى
 لنفسه او لا وكذلك ان زالت هذه الخليقة من الخلافة بوجه من الوجوه
 وحذفت خليقة ابي جليس لهذا الاخر من الخيار ببيع او مال او بلغ او
 اشترى او اشترك الخيار هكذا اولى يشترط لنفسه حذفت خليقة
 اخر او بلغ الكل او اقل العيون او قدم الغائب والخيار منتقل
 اليهم في هذا الوجه وان بلغ او اشترى او اشترك الخيار لنفسه ثم
 زال عقله وانهم يجعلون له خليقة يكون بصفاه في الدمع والفول
 وامالهم يجعلون خليقة يخرج الوقت او حرسا على يحدث شيئا حتى
 خرج الوقت او جعلوا خليقة ولم يدع ولم يقبل حتى خرج الوقت او كان
 هو محجبا ولم يدع ولم يقبل حتى خرج الوقت فلا بيع لازم له وان مات
 الذي اشترك الخيار بايها كان او مشتركا فورثته بمقامه ومنهم
 من يقول في المشتري ان مات وقد اشترك لنفسه الخيار فلا بيع لازم
 لورثته وان مات الذي لم يشترك الخيار منهما والذي اشترك الخيار
 على خياره ان مثله دمع وان شاء قبل وان اشتركا لغيرهما من الناس
 بمات الذي رد اليه الخيار قبل ان يعرض شيئا فلا بيع لازم للمشتري
 وان اردت واحد منهما بصفاه على خيارهما الا ان كان الذي نيا يعلاه
 عبدا ولم يسلم المرتد منهما حتى مضى الاجل بعد صا الذي لم يرتد منهما
 وكذلك ان نيا بصفاه وهما مشركان في خيار ثلاثة ابيع واسمع احدهما
 وبقي الاخر على شركه كذا والعبد الذي اسلم منهما واسلما جميعا
 بصفاه على خيارهما ومكان في يده مال المبيع او مال المبيعة او كانت

في يده امانة او طاعة او حرام او اذن يبيعه حين يجوز له بيعه وان لا يشترط
الخيار في ذلك كله وان اشتركه بالبيع جائز والشرط ثابت وكذلك من وكل
رجلا على البيع والشراء بل لا يشترط الخيار وان اشتركه بالبيع جائز
والشرك ثابت على جلاله ويخون الخيار لصاحب الشيء ولو رضى الذي اشترى
لك الخيار لانه خالفه حين اراد الخيار وان تلب من يده الوكيل فهو طامع
له من ماله خاصة وانما يجوز شرك الخيار مع عدة البيع واما فصل
العدة او بعدها فلا يلزمهما ذلك الشرط وان اشترى رجل شيئا
باشترط الخيار في بعضه او اشترى شيئين في صفقة واحدة باشترط
الخيار في واحد منهما وقد تبين لكل واحد ثمن معلوم او اشترى رجلان من
رجل معلوم شيئا باشترط واحد منهما الخيار دون صاحبه بل ان هذا كله
جائز واما ان اشترى شيئين في صفقة واحدة من رجلين او من رجل واحد
ولم يسع لكل واحد ثمنا معلوما باشترط لواحد منهما الخيار دون الآخر
فان هذا لا يجوز ومنهم من يقول ذلك جائز فان اراد ان يردّه رده بعينه
يوم وفعت الصفقة ومنهم من يقول لا يجوز ان يشترط الخيار في بعض
الصفقة دون بعض الصفقة الشيء، وكسوته و مداوته على البائع
ومنهم من يقول على الذي اشترى الخيار وكذلك عزم جميع ما ايسر
وادراك ما ايسر جيب على هذا الحال وان لم يرض الذي اشترى الخيار
منهما بل ان يردك على صاحبه ما اتفقا على ذلك الشيء، وما كساره
ومداواه به وما عزم من جميع ما ايسر باذنا رالي المشتري وجع
عليه بجميع ذلك وانما يكون ذلك في يد الذي اشترى الخيار منهما
بان اشترى المشتري الخيار وتلب في يده فهو طامع لنفسه واما ان تلب
من يد البائع بالخيار للمشتري فهو من مال البائع واما ان كان الخيار للبائع
وتلب من يد المشتري فهو طامع لنفسه ومنهم من يقول انما يصح
في هذا ثمنه وان تلب من يد البائع والخيار له فليس على المشتري شيء
ومنهم من يقول من مال المشتري بان كان البائع هو الذي اشترى الخيار
وتلب من يده فهو له طامع من ماله ومنهم من يقول هو من مال المشتري

الا ان منعه له البايع غلة ذلك الشيء ونهاه انما يكون في يد من كان ذلك
 الشيء في يده فان رضي صاحب الخيار بجهة الغلة وانما بان دعت صان الغلة
 وانما لصاحبه واذا اشترى رجل شيئا بالخيار الى مدة معلومة فيرضي قبل ان
 تنتهي المدة فإراد ان يدفع عند تقام المدة فلا يجد ذلك وكذا ان دفعه
 اولاً ثم رضي عند تقام المدة فلا يجد ذلك وكذلك من اشترى الخيار في
 مال غيره على هذا الحال والمفروض ان اشترى شيئا بالخيار فاختار اليه دون
 صاحب المال ولو ترك المفروض التجارة فهو سواء وكذلك العبد المأذون
 له في التجارة ان اشترى الخيار فاختار له دون مولاه وان رضي مولاه العبد
 على عبده او مات العبد فلا يرجع الخيار الى سيده وان اشترى احد العبيد
 شيئا فاشترى فيه الخيار بجهة الخيار ولصاحبه حين دفع منهما ففقد
 بطل البيع ومن رضي وفقد جاز البيع عليهما جميعاً وان انفسح عقد
 نهما وانما لكل واحد منهما الخيار في سهمه خاصة دون سهم غيره
 واذا اشترى رجل شيئا بالخيار الى مدة معلومة فإراد ان يقبل بعض
 الصفقة ويرد بعضها فليس له ذلك وكذلك من اشترى شيئاً فإراد
 ان يقبل واحداً ويرد الآخر او اشترى رجلان من رجل فإراد احد المشتريين
 ان يرد سهمه دون صاحبه او اشترى رجلان من رجلين فإراد احد
 هما ان يرد على احد الباعين فان هذا كله لا يجوز وكل من كان في صفقة
 واحدة فلا يجوز ان يقبل بعض منه ويرد بعضاً وان دفع احد المشتريين
 ورضي الآخر فان من رضي منهما يرجع الى صاحبه ولا يرجع الذي دفع
 منضمماً الى صاحبه ويخون الذي رضى منهما سراً للبايع ومنهم
 من يقول لا يرجع كل واحد منهما الى صاحبه ومنهم من يقول يرجع
 كل واحد منهما الى صاحبه فان اتفقا على رده وان اتفقا على
 ان يمسكه امسكاه وان حدث صاحب الخيار حدثاً فيه من بيع او هبة
 او صدقة او اجارة او صداق وما اشبه ذلك من جميع ما يوجب اخراج
 الملك فهو له لازم ومنهم من يقول انما يفسخ ذلك الى تمام المدقة
 وان استتبع المشتري بذلك الشيء فخدمة اوليائس او سكتا او

استمتع بقلته والبيع لازم له في هذا كله ومنهم من يقول لا يلزمه إلا
ستعماله وإن دونه ردكم، ما استمتع به ما خلا المصلحة بأنه ليس عليه
منها شيء، فإن استمتع ناسيا أو من حيث لا يعلم أو حينئذ أو كراه
على الاستمتاع والبيع لازم وكذلك إذا أمر بالا ستمتاع واستمتع المأمور
والبائع لازم له وإن لم يأمر أحدا بالا ستمتاع واستمتع بغير أمره من حيث
بإمره أو من حيث لا يراه فلا يلزمه في هذا كله شيء، وسواء في هذا عبده
أو طفله أو أجنبي أو على هذا الحال وإما أن اشترى غيره لمن ولي أمره من
البنات والمجانين والغايب واستمتع لنفسه فلا يلزمه بذلك
وإما أن استمتع لمن اشترى له والبيع لازم وإن استمتع البتيم أو
العنقون فلا يلزمهما البيع بذلك وكذلك أن بلغ الطبل واستمتع ولم
يعلم أو أبلغ العنقون واستمتع ولم يعلم فلا يلزمهما البيع بذلك
وإما الغايب أن دفع من سمعه واستمتع ولم يعلم والبيع لازم له و
منهم من يقول في الطبل إذا بلغ والعنقون إذا أبلغ مثل الغايب
إذا دفع واستمتع بأنه يلزمهما البيع إذا استتفعا ولو لم يعلما
وإن اشترى رجل أمه واشترى غيرها بمسها أو غيرها أو عبدا بطلق
عليه بعد لزومه البيع بذلك وكذلك أن حملت الأمة عبده أو كانت حاملا
بفسطفت فقد لزمه البيع أيضا وكذلك كل عيب حدث عبده على هذا
الحال وكذلك أن قبلها أو زوجها أو غيرها أو تلدها فقد لزمته
بهذه الوجوه ومنهم من يقول لا يلزمه بذلك ما لم يمسها وإن كانت
هذه الأمة زوجة المشتري واشترى غيرها واشترى البائع
لزوجها أن يكافها ولا يلزمه البيع بذلك وإن كان البائع يمسها قبل
ذلك فلا يمسها ولو أنه اشترى غيرها وكذلك ليس للمشتري أن يكافها
إذا لم تكن زوجته قبل ذلك وإن وطئها المشتري وقد اشترى البائع
الغياض لنفسه بعد دفع البيع فقد ثبت نسب المشتري ومنهم
من يقول لا يثبت وكذلك البائع أن وطئها ولم ينسأها قبل ذلك وقد
اشترى المشتري غيرها الغياض موافها وقد حملت من البائع فقد

ثبت نسبه ومنهم من يقول لا يثبت نسبه **باب** في التولية والتولية
كأثره بين جميع من يجوز بينهم البيع وإنما يجوز بعد البيع والتولية
والقبول والمباذلة يباع من البيوع ويجوز فيهم التولية وأما السلم
والقصد وما أخذ في الدين والعقبة للتواب والإجارة والصداق وما أشبه
ذلك من وجوه غير البيع فلا يجوز فيهم التولية والتولية جائزة للبايع
كغيره من الناس ومنهم من يقول لا يجوز للبايع والتولية جائزة في
النقد والنسيئة ولو اشترى المشتري بالنسيئة والتي بالنقد فذلك
جائز وقدر التولية خلاف ما اشتراه المشتري بأقل مما اشتراه
أكثر منه ومنهم من يقول لا يجوز إلا مثلا بمثل ما اشتراه المشتري
أو لا ولا يجوز أيضا إلا أن سمي الثمن في حال التولية ومنهم من يقول
جائز ولو لم يذكي الثمن إذا عيما يبيع به أولا وإذا باع رجل ماله بآراء
أخرى به بالتولية لمن ولي أمره فذلك جائز وكذلك ما من ولي أمره
بآراء أن يذكي لنفسه بالتولية فذلك جائز وكذلك أن اشترى نفسه
شيئا بآراء أن يوليه لمن ولي أمره بالخلاف فذلك جائز وكذلك أن
اشترى شيئا لمن ولي أمره أن يذكي بالتولية لنفسه فذلك جائز بالخلاف
وكل ما استتبع به المشتري من الشيء الذي اشتراه أو ما أخل من الغلات
والنساء والخدعة والسكنى والبلايا بآراء أن يوليه بعد ذلك فذلك
جائز ولو لم يجز بما استتبع به وأما ما أحدث في النقيض من العيوب
فلا يبر به إلا أن أجر بما حدث فيه وأن اشترى ثيابا فصيصها بآراء
أن يوليه غيره فذلك لا يجوز وأما أن كان ذلك الذي اشترى أفعالا أو شعيرا
فبعضهم يراون بولي الدقيق أو مثل الصوي والفطى والغلمان
يعمل منها ثيابا أو مثل الحديد يعمل منه الأبنية وما أشبه ذلك مما
غيره المشتري بآراء أن يوليه بعد التقدير فلا يجوز أن يوليه حتى يجزى
حدث فيه وكذلك أن زاد الشيء في عينه أو نفقه في ذاته مثل أن اشترى
دابة سمينة فجعلت ومهزولة فسميت مولاهما غيره فهو جائز
وأما إذا كانت الزيادة من عينه مثل أن اشترى أرضا فبعضها بولي

تلك الأرض والاشجار التي حذفت فيها فلا تجوز تلك التولية في ذلك وكذلك
 ان ولي ما تجوز فيه التولية وهما لا تجوز فيه معا فلا تجوز تلك التولية
 كلها والتولية ايضا جائزة في التسمية من ذلك الشيء الذي اشتراه
 اذا كان مما تجوز بيع التسمية منه بثمن معلوم وكذلك ان اشترى
 اثنين في صفقة واحدة بولا احدهما لغيره على هذا الحال وكذلك ان اشترى
 رجلا من ثيابا واحدا بولا احدهما سهمهم من ذلك الشيء لصاحبه او لغيره
 من الناس على هذا الحال وان اشترى هاتين وساعا على الأرض فباعها وجعلها
 في موضع اخر فباعها بذلك جائز وكذلك ان كانت تلك القروش موضوعة
 على وجه الأرض واشترىها فغير سهمها المشتري في أرضه ثم ولها لغيره
 على هذا الحال بذلك جائز وخليفة الشيء ان اشترى شيئا للبيعه ببيع وهو
 بوليها الشيء بعد ما بلغ قال نعم وكذلك العميون اذا اوفوا من جبرته
 كذلك القاييب ان قدم من غيبته على هذا الحال وان مات المشتري
 فلا تجوز التولية لورثته ومنهم من يقول جائزة **في** الفيلولة
 وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اقال اخاه المسلم
 في بيع بدم عليه اقال الله عشرته يوم القيامة ومنع فيها النكاح عارة
 لذنوبه وهو لم يفعل نزع البركة من ذلك الشيء والفيلولة جائزة في
 جميع ما تجوز فيه البيع ولا تجوز الا للبايع خاصة دون غيره من الناس و
 منعه من يقول جائزة لغير البايع وروي في ذلك عن الشيخ ابي عمران
 رضي الله عنه في المشتري اذا اقال للبايع فليجوز في هذا الشيء مع ان
 رجل فليست عليه بان الفيلولة لازمة للذي اقاله ولا تجوز الفيلولة الا بذكر
 الثمن ولو عاه قبل ذلك ولا تجوز الا بمثل الثمن الذي اشتراه اولا ولا
 تجوز بادل من ذلك ولا باكثر ولا باقلاب ومنعه من يقول جائزة لجميع
 ما تجوز فيه البيع وانما تجوز الفيلولة بعد البيع وتجوز الفيلولة في التولية
 والافالة والحياداة واما النقد والسلم والطعنة وما اخذ في الدين
 والاجارة وما اشبه ذلك فلا تجوز الفيلولة فيه وكذلك بيع التسمية
 لا تجوز الا فالة بالنقد ولا بالتسمية ومنهم من يقول جائزة الى تحلك

الاجل وان اشترى رجل من رجل شيئا جازا ان يقيله في بعض ما اشترى وذلك
 جائز وكذلك ان اشترى منه شيئا جازا ان يقيله في واحد منهما دون
 الآخر فانه جائز اذا سما الثمن وكذلك ما يجوز بيع التسمية منه بافالة
 التسمية منه جائزة واملا كما لا يجوز بيع التسمية منه بافالة التسمية
 منه لا يجوز وان اشترى رجل من رجلين شيئا جازا ان يقيله واحد منهما دون
 الآخر فانه جائز بقى معلوم وكذلك ان اشترى رجلان من رجل جارا احدا
 المشتريين ان يقيله البائع في سهمه دون الآخر بذلك جائز ايضا وكذلك
 ان اشترى رجلان من رجلين على هذا الحال وهذا كله في نصيبه من الشيء مما
 فانه من الثمن واذا باع ماله فله ان يردّه بالقبول لثمنه ولم امره بمثل
 ابنه الصعل او البتيم او العيون او العرايب ان كان له سهم خليفته وكذلك
 الوكيل على الشراء في ما باع من ماله بالقبول لثمنه وكله على الشراء في
 ذلك من باع ما في يده من مال غيره فانه يردّه لنفسه او لغيره بالقبول
 وما اشتراه المشتري من غيره فله ان يردّه لثمنه او لغيره بالقبول
 فانه يردّه بالقبول لثمنه ان اشترى منه ان يردّه لثمنه او لغيره بالقبول
 ان بلغ الصعل او اباي العيون وان كل واحد منهما يردّ بالقبول لثمنه
 اشترى له خليفته ان شاء الله واما الوكيل على الشراء ان اشترى لثمنه
 وكله ما وكله عليه فلا يردّه بالقبول ولا يقيله جائز بين الاب و
 ابنه الصعل وبين البتيم وخليفته وبين العيون وخليفته كما يجوز
 بينهما البيع وما باع العبد المأذون له في التجارة من مال مولاه فانه
 يردّه ذلك العبد ويردّ مولاه ان شاء وكذلك ما باعه المقارض من
 مال القراض فانه يردّه بالا فالة لنفسه وكذلك للمقارض ان شاء ورج
 صاحب المال ايضا بالا فالة ان شاء وكذلك ما باعه احد العهدين
 فان كل واحد منهما يردّه بالا فالة ولو انه بعد ما انفسخت عقدتهما
 وان باع من رجل لرجل واحد شيئا واحدا او شيئين وقد تفاضلا في قيمتهما
 فلا يجوز الافالة لكل واحد منهما الا في سهمه خاصة وكذلك ان لم
 يشتتر في ذلك الذي باعه فلا يجوز الافالة لكل واحد منهما الا في

سهمه وان مات البايع بالامتنع في قبيل فيه الورثة ان شاء وان مات الممتنع
 المشتري بلا يجوز الفيلولة الورثة فيه للبايع وان قال البايع للمشتري
 اقلني اربك في الثمن او قال المشتري للبايع اقلني وامسك من الثمن كذا
 وكذا اجابته ان اجتمعت الزيادة مع الشيء لان ذلك لا يجوز وامان في ثمن
 معه الزيادة بلا باس بها للمشتري وللبايع ومنهم من يقول لا يجوز
 لهما ذلك في الوجهين جميعا ومنهم من يقول لا باس عليهما في
 الوجهين جميعا وكل ما اشتراه المشتري با ستمنع به او اكل غلة ماله
 الغلة اذ لم تكن في حين البيع او دارا مسكنها زمانا واخذ عليها
 الكراء او جميع الحيوان اذا اتت عنده او اكل غلتها مثل اللبن
 والزبد والصوف وازاد ان يرد هذا كله بالفيلولة بانه يرد ذلك الشيء
 الذي باعه له وليمسك الغلة كلها والساج واما ما كان الغلة في حين
 البيع مثل الصوف في ثمنها والتمصر معها ومثل ولد يبيع امه بهذا
 كله يرد مع ذلك الشيء اذا رده بالفيلولة ولو تلب ذلك كله وان رد
 ذلك الشيء بالفيلولة بانه يرد له مثل ذلك والحمل والتم اذ لم تذكر
 مثل ما كان في اول في حال البيع ومنهم من يقول هذا كله مثل ما حدث
 من الغلات بعد البيع بلا يرد عليها شيئا منه ومنهم من يقول اذا اشترى
 النخل ثمرها قد ادركت باقاه بعد ذلك في النخل ولم يذكر الثمر ولم
 يسمى الثمن ان الاقالة لا يجوز وكذلك مع صوفها على هذا الحال وكل
 ما يدخل في البيع مما لم يذكره البايع ان عند عقدة البيع يرد داخل
 ايضا في الفيلولة وجميع ما اشتراه المشتري بغيره عن حاله الذي
 كان عليه او لا مثل الغصم والشعير بغيره او دفيقا بغيره وجزا
 او صوف او طنا او كنانا جعل منها ثيابا ولا يجوز الفيلولة في هذا
 كله وكذلك الحمل ان اشتراه ثم حره او فقا جزعها على هذا الحال
 وكذلك ان اشترى حديدا يعمل منه سبيها او سكاكين او خاسر
 يعمل منه انية او ما انتبه هذا اذا غيره بلا يجوز بيعها بالفيلولة
 ومنهم من يقول جائز وكذلك ان اشترى احطا فبقضه على هذا

الحال ايضا قلت بان حدث فيه عيب جارح ان يفعل فيه البايع خال لا باس
 اذا اجبر بالعيب **باب** المشاركة في الربح والمشاركة في الخسارة
 جارية في جميع الاموال مما اشتراه المشتري للتجارة واما غير التجارة
 مما اشتراه للنفس فلا يجوز الشركة فيه للربح واما ما اشتراه
 بالنقد والتسمية يجوز فيه الشركة واما يجوز الشركة بعد البيع
 والقولية والقبولية والمبادلة والسلم والنقد فلا يجوز بيعهم الشركة
 الا اذا كانوا للتجارة واما ما اخذ في الدين والاجارة والصدق والديون
 والعطية للثواب فلا يجوز الشركة في هؤلاء الوجوه ولو عتد بهم التجارة
 ويجوز للمشتري ان يبتاع شرك البايع او غيره من الناس ومنهم من
 يقول لا يجوز الشركة ومن جوزها فلا يحتاج الى القول الا ان دفعها
 ويجوز ان يشارك واحد اثنين ويكون لكل واحد منهم عين الثلث
 وله الثلث ومنهم من يقول له النصف ولهم النصف وان شارك
 اثنان واحد فذلك جائز ايضا ويكون له النصف والذين شاركاه
 النصف ومنهم من يقول لكل واحد منهما الثلث وللذين شاركوا الثلث
 واما ان شاركه او احد من المشتريين ثم شاركه آخر فان له
 النصف على كل حال وان كان واحداً المشتري واحد او يشارك رجلاً واحداً
 فله النصف والذي شارك النصف وان شارك رجلاً آخر بعد هذا فله
 نصف ما في يده وهو ربع الخل وان شارك رجلاً آخر بعد هذا فله
 نصف ما في يده وهو ثمن الخل يعلى هذا السبق وكل من شارك بعد
 ذلك فله نصف ما في يده من الربح واما يجوز الشركة في قبليته
 كذلك المعارض والعبيد المأذون له في التجارة فلا يجوز شركتهما
 واما احد المتبايعين ان شارك احداد من صاحبه فيمن كنه جارية
 وان شارك في مال بينه الضلع فلا يجوز شركته وان اشترى رجل شيئاً
 وبارح ان يشارك آخر في بعضه فلا شركة في ذلك جارية وسواء في هذا
 ما يجوز بيع التسمية منه وما لا يجوز وكذلك ان اشترى ثمين في
 صفقة واحدة وبارح ان يشارك في احد هما دون الاخر فهو جائز ايضا

وكذلك ان اشترا رجلان شيئا فإراد احدهما ان يشارك في سهمه دون
الآخر فهو جائز ايضا وكل ما اشتراه للتجارة بغيره على حاله الاول مثل
العص والشعير وكحماهما او صوف او خنا أو قملهما شيئا او تصرا
مها على حليا او لها اشبه ذلك والمشاركة فيه جائز وان اشترا شيئا
للتجارة فمات جازا للورثة ان يشاركوا فيه احدا فلا يجوز لانه صار
ميراثا وكذلك كل ما اشتراه الرجل للتجارة وانتقل من ملكه بوجه
من الوجوه غير البيع جازا من انتقل اليه ان يشارك فيه احدا فلا يجوز
واما خليعة الصنوف والبييم والغايب ان اشترا شيئا للكيل او
للمصنوع والغلاليب يبلغ الكيل او ياتي المصنوع او يدع الغايب
فان كل واحد منهم يشارك فيما اشتراه خليفته ان شاء وان
شارك رجل رجلا فمات فمشاركة ثالثة وان اشترا شيئا محدث
فيه عيب يشارك فيه احدا فمشاركته جائزة وامام اكل من الغلات
بعد الشراكة وتنازع الحيوان فهو داخل فيما اشتركا فيه وامام
كان منه قبل الشراكة فهو للمشتري خاصة دون الذي شارك
وان اشترا جارية للتجارة فبشرها فشارك فيها رجلا اذ جازته
بمضى على ميسسها كان الربح فيها ولم يكن ومنهم من يقول لا
يمسها بعد ما شارك فيها غيره وكذلك ان كانت زوجة للذي شارك
على هذا الحال وان وهب الداخل ذلك الشيء او تصدق به على رجل او
يعمل فيه فعلا غير هذا مما يوجب خروج الملك او كائنه
عنقها او غيرها فان ذلك كله لا يجوز وامام اكل ما بعد به صاحب
الشيء او لا من صدقة او هبة او بيع او جعل يوجب اخرج الملك او
عنق او كذا بغيره جاز فلت وهل يكون هذا ايضا من راس ماله
ام لا فال نعم وان كان فيها ربح ضمن للذي شارك ما يفر به وامام
نفقة ذلك الشيء وكسوته وجميع مصالحه وغير ما يمسده و
ادراك ما يمسده فيه وزكاته وهذا كله على صاحبه الاول وليس
على الداخل من هذا شيء حتى يبيعه بل اذا باعه وكان الربح اخرج

ذلك كله من المخرج وان بقي شيء فقا سماه على ما اتفقا عليه وان شارك رجل
وجاء على اخوان فشركتهم لا يجوز وان جحد الداخل الشركة فباع صاحب
الشيء شيه بوجه المخرج وانه يمسكه لنفسه حيث جحد صاحبه
الشركة ومنع من يقول يعطى له نصيبه من المخرج ولو جحد شريك
كته **باب** في بيع المراجعة وبيع المراجعة جائز بين جميع من يجوز
بيعه البيع وفي كل ما يجوز فيه البيع وفي كل ما اشتراه المشتري للتجارة
والنسيب وانما يجوز بيع المراجعة بعد البيع والتولية والافالة والمبادلة
وكذلك السلع وانقدوا ما الاجارة والصداف والعقبة للثواب والعوض
لا يجوز بيعهم المراجعة وما رد في الشفعة يجوز فيه بيع المراجعة وبيع
المراجعة جائز بيعه له وفي كل غيره ممن ولي امره ويشترى ايضا لنفسه
او لغيره مراحته ويبيع ماله لمن ولا امره بالخلية مراحته ويشترى
ايضا لنفسه ما من ولي امره بالخلية مراحته والمقارض ايضا يشترى
من مال الغرض الذي كان في يده مراحته اذا بلغ له صاحب المال وكذلك
صاحب المال اذا اخذه مراحته من المقارض وكذلك مولى العبد يشترى
من عبده المادون له في التجارة مراحته اذا كان المال الذي في يد العبد
لغيره ومنعهم من يقول لا يشترى من عبده شيء واما من اشترا ماله
من عبده فليس ذلك بيع وكذلك صاحب المال ان اشترا من المقارض
شيئا فليس ذلك بيع ومن اراد ان يبيع شيئا من ماله مراحته وانه يسمى
الغرض الذي اشتراه او لا ويرجع له المشتري بعد ذلك ما اراد ان او
كن من خلاف ما اشتراه او وافقه وكل ما اتفق على ذلك الشيء
من نفقة او كسوة او مداوات او كل ثوبا يحتاجه او صبيحة او فصره
او اعطى عليه الاجرة للثواب او كراء وصوله او ما اعطا عليه من القبالة
والخفارة فلا يجل ذلك كله على الثمن الا ما اشتراه وللخمد غيره ان
ثناه بالثمن وما اتفق عليه فيشترى منه الاخر بما اراد وقد ذكر في نفقة
الرميق وكسوتهم وعلب الدواب ومداوات ما تصاع مداواته في
صنع الثياب وتقصيرها ان يقول قد فاهت علي بخدا وكذا واما

غير ذلك فلا يجمله على متاعه وقد قبل في الكراء ان يجمله عليه وان اشترى
في وقت الغلاء فإراد ان يبيعه في وقت كساده فإنه لا يبيعه مراجعة
حتى يجبر بالوقت الذي اشترى فيه وكذلك ان اشترى في بلاد غالية ذلك
الشيء ثم حمله الى بلاد رخص فيه فإراد بيعه مراجعة فلا يبيعه ذلك
مراجعة حتى يجبر بذلك وإما ان اشترى في وقت كساده فإراد بيعه
في وقت انفا فمراجعة فإنه يجبر بالثمن وليس عليه غير ذلك وكذلك
ان اشترى في بلاد غالية ذلك الشيء ثم حمله الى بلاد غالية فيه أيضاً
فإراد بيعه مراجعة أيضاً على هذا الحال فإن اشترى ما أكثر من ثمنه مما
لا يتقبل به الناس وقد علم بذلك فليجبر بما يعمل مؤد ذلك كله وان
لم يجبر المشتري بالذي علم وهو بالخيار ومنهم من يقول ان اخبر بالثمن
فليس عليه غير ذلك وان اشترى جذاذاً باكل علقته او داراً فسكنها
او اكرها لغيره رماناً فإخذ ظراها او غنماً فإكل زبدتها او شرب لبنها
او جوصوها وبيعها فإنه يجبر بجميع ما يستعمل منها وان لم يجبر
بذلك بلا يلزم المشتري بالخيار ما لم يذهب من عبده شيء وذكر
في الكتاب ان من اشترى امته وهي حرة في عورت عنده فليس
عليه ان يجبر بذلك ومنهم من يقول ان لم يجبر بشيء من هذا المشتري
بالخيار وكذلك الحيوان اذا اشترى عنده فبئس ثمنه من قبل الله
او اتلفه بنفسه فإنه يجبره أيضاً وان لم يجبره بذلك فلا بأس وان
اشترى اصراً ثم عملها اخصيته او فكتها او فكتها فعملها شيئاً
او اشترى اصراً او شعيراً فحتمهما او ما اشبه ذلك من التقير فإراد
بيعه مراجعة فإنه يبيعه ان لم يحدث فيه حدثاً يقصه عن طاقته
التي كان عليها ولا وان اشترى جميعاً ما يكال او يوزن فذهب بعضه
فله ان يبيع البقية مراجعة وكذلك ان لم يذهب منه شيئاً فإراد
ان يبيع بعضه مراجعة تصاً او ثلثاً فإنه يفسمه بالكيل ما يكال
او بالوزن مما يوزن ثم يبيع ذلك مراجعة بما نابه من الثمن الاول
وان اشترى املاً لا تمك فيه العسمة هل يبيع منه التسمية مراجعة

قال نعم وان اشترى شيئا واحدا في صفقة فان بيعه كله
 مراجة ان شاء وبيع منه كل صفقة على حدة وان اشترى شيئين في صفقة
 واحدة هل يبيع واحد منهما مراجة قال نعم ان كان ثمن كل واحد منهما
 قلت بان لم يبيع ثمن كل واحد منهما ولكنه اشترىهما جملة ثمن معلوم
 وازاد ان يبيع واحد منهما مراجة قال يبيعه بيمينه يوم اشتراه ومنعه
 من يقول لا يبيعه مراجة الا ان يبين كل واحد منهما عند عقد البيع وان
 اشترى شيئا جمات هل يبيعه ورثة مراجة قال لا ومنعه من يقول لا يبيعه
 بذلك الا خبره بما اشتراه به وارثه واما خليفة البيع او الغائب او
 الصبي او اذا اشترى لهم شيئا فليع الطحل او اواف المحبون او فزع الغائب
 فلا بأس ان يبيع كل واحد منهما ذلك الشيء مراجة ان شاء ومن باع
 شيئا مراجة بازاد فيه شيئا على ما اشترى من الثمن به تعهد ذلك او لم
 يتعهد فانه خيار المشتري بذلك ويكون بالخيار ان شاء رده وان شاء
 اصكه بالثمن الذي باع له به وان يعرج المشتري فليبيع ما راج
 على ما اشتراه وما ذاك تلك الزيادة من الرجح وان قال له اشترت بكذا
 وكذا وكذا وازاد على ما اشتراه فباع له بذلك من غير مراجة بالمشتري با
 خيار ايضا وان لم يعرج المشتري فليبيع ما راج على ما اشترى وان غلط
 البائع على نفسه فباع مراجة باطل مما اشتراه فانه لا يدرك شيئا
 ومنعه من يقول اذا تبين ذلك فهو بالخيار ان شاء رده فبيعه وان شاء
 جوز البيع للمشتري ومنعه من يقول يدرك البائع على المشتري ما
 غلط به على نفسه وما ناله من الرجح وان لم يرخص المشتري بذلك
 فليرد البائع ما اشترى منه وان غلط البائع على نفسه فباع باطل
 مما اشترى به بغير مراجة والخواب فيها كالجواب في التي قبلها
 ويكون المشتري بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الاول وان شاء رده وان
 اشترى رجل نصف جمل بعشرة دنانير واشترى رجل آخر النصف الآخر
 بخمسة دنانير وازاد ان يبيعه فانه باعه مسلوقة بالثمن بينهما
 نصفان وان باعه مراجة فليقسم الرجح والتمتع على راس امرهما

ومنهم من يقول يقسمان رءوس مالهما الاول بينهما فصمان ويقسمان
الربح بينهما ثلاثا ومنهم من يقول يقسمان الثمن كما اشتركا في
الجمل في الوجهين جميعا فان باع غاسرة والثمن بينهما على حساب
مالهما في الجمل **باب** في بيع التسمية وبيع التسمية جائز فيما يمكن
فيه القسمة واما ما لا يقسم فيه القسمة فلا يجوز بيع التسمية منه الا
الاصل والارض والحيوان وما اشبه ذلك وذكر من لا يجوز بيع
التسمية الا في شقة واحدة واما ما لا يقسم فيه القسمة الا بقسامة
مثل الكساء والسيف وما اشبه ذلك فيبيع التسمية منه ما يجوز بيعه
ذكر عن الشيخ ابي عمران رضي الله عنه وذكر فيه ايضا عن الشيخ ابي محمد
واسحاق رضي الله عنه انها جائزة واما ما كان من زوجين مثل المكنة
والخفين والعلفين والمصرعين وخو ذلك فلا يجوز بيع التسمية فيه
ومنهم من يقول جائز ولا يجوز بيع التسمية ايضا من جملة الثياب والحيوان
فلذلك اكثر ولما كان تعيين اول ثلاثة وسواء في ذلك شريكه او غير
شريكه ومنهم من يقول ذلك جائز لشريكه او غير شريكه وان اراد احد
الشريكين ان يبيع سهمه من الشيء الذي بينهما فانه يبيع له سهمه
الذي له فيه وان قال له بعث لك هكذا او لم يسم النصف او الثلث فلا
يجوز ذلك ومنهم من يقول ذلك جائز اذا علمه المشتري واما ان قال له
بعث لك نصف هذا الشيء كذا ولم يذكر النصف الذي له فلا يجوز ذلك
البيع ومنهم من يقول جائز بيعه لنصفه وان قال احدي الشريكين
لرجل بعث لك نصف هذا الشيء هكذا فانه لا يجوز بيعه ومنهم من
يقول جائز بيع نصف سهمه وبطل غير ذلك ومنهم من يقول ان كان
له فيه نصف فهو للمشتري وان كان له فيه اقل من النصف فهو
للمشتري ايضا وان كان اكثر من النصف والنصف للمشتري وما جوف
النصف فهو للمبايع ومنهم من يقول اذا كان له فيه اقل من النصف
فهو للمشتري وتعلم النصف من سهم الشريك فهو معلق ارجوه
جائز وان ابطال بطل ومنهم من يقول جعل الشريك في المشتري

جائز ومنهم من يقول البيع كله مغلز اذا لم يكن له من الشيء ما باع وكذلك
 احد الشريكين اذا باع الشيء، الكذب بينهما على هذا الحال واذا اراد رجل
 ان يبيع لتسعة نفر شيئا واحدا وارا ان يمسك هو سبعة فيهما
 بينهما فانه يبيع لهم تسعة اعشار هذا الشيء، ويبقى له العشر
 واذا اراد ان يبيع لثلاثة واحد منهم على حدة فانه يبيع للاول منهم عشر
 هذا الشيء، ويبيع للثاني تسع ما بقي منه وللثالث ثمن ما بقي وللرابع
 سبع ما بقي وللخامس سدس ما بقي حتى ياتي على اخرهم ومنهم
 من يقول يبيع لكل واحد منهم عشر هذا الشيء، وان قال له بعث لك
 النصف في هذا الشيء، والشيء كله في ذلك لا يجوز وكذلك ان قال له
 بعث لك مالي في هذا الشيء، والشيء كله في ذلك لا يجوز ايضا ومنهم
 من يرضى ويقل ان يبيع التسمية جائزة في جميع الاشياء، ومنهم
 من يقول لا يجوز لشريك ولا لغير شريك وان باع له ما ورث من ابيه
 لم يسمى ربا الا لثنا ولا تسمية معلومة وقد كان غيره من الورثة
 بلا يجوز ذلك البيع عرفاه اولي يعرفوه ومنهم من يقول اذا عرفوه فهو
 جائز ومنهم من يقول اذا عرفوه واحد منهم وهو جاز اذا كان سهمها
 معلوما وان باع له نصف هذا العبد وقد خزن ان له النصف كله فانها
 له فيه الربع وقد مضى ذلك الربع مما يملكه من الثمن وكذلك ان باع
 له الربع وقد خزن ان له فيه اكثر من ذلك فيبيع الربع جاز ايضا وان
 باع رجل لرجلين شيئا واحد فبطل ادهما ولم يقبل الاخر والذي قيل
 منهما شريك للبايع ومنهم من يقول لا يجوز ومنهم من يقول للذي
 قبله كله وان باع لرجل واحد شيئا واحدا فبطل منهما واحد منها
 ولم يقبل سهم الاخر فلا يجوز ذلك البيع ومنهم من يقول جائز ويكون
 له ذلك ما قيل **باب** في بيع ما لم يكن حاضرا واذا باع رجل لرجل ما
 ليس يحضر فيبيعه لا يجوز ولو عرفه قيل ذلك الا لاصل ومنهم من يقول
 كل ما عرفه وما لم يتغير عن حاله في عينه بزيادة او نقصان مثل الثياب
 والصناع والالوان والحيوان يبيعه جائز وما لا حيوان فلا يجوز ومنهم من يقول

كل ما عرفه قبل ذلك جميعه جائز ولو تلف قبل ان يجل المشتري فهو مسمى
ماله ان كان موجودا في حال البيع ومنهم من يقول جائز بيعه ولو لم يعرفه
المشتري ويكون فيه بالخيار الروي فيه واما البائع اذا لم يعرفه فلا يجوز بيعه
ومنهم من يقول جائز ولا يكون فيه بالخيار وكذلك المشتري على هذا الحال
واما ما كان حاضرا ولم يعرفه البائع ماله ولا ما قيمته او عرفه ولم يعرف
قيمته مثل الجوهر والعصر وما الشبهه ودفعه المشتري ببيعته جائزا اذا
لم يتيسر له واما ما عرفه المشتري او البائع في طهر لينهما فهو
على ولا يجوز يكون لواحد منعه الخيار ومنهم من يقول على الطهر لينة
ليس بشيء وكذلك العيون على هذا الحال وليس معرفة شيء واما
ما عرفه العبد او المشرک فيما لا يجوز بيعه للمشرک ثم علق العبد
او اسلم المشرک بغير معرفة ولا يكون فيه بالخيار واما معرفة البطل فليس
ذلك بمعنى الا ان كان راء عند ذوق المصباح او الوفيده ومنهم من يقول
لا يجوز حتى يعلمد بالنصار وكذلك عند ذوق القمر اوضو الجرمير وان لم
يعرفه البائع والمشتري فوكلما من يعرفه فهو جائز وكذلك ان عرفه
موقلا من لا يعرفه فهو جائز ايضا والمشتري اذا اشترى اما لا يعرفه فهو
فيه بالخيار الروي فيه وكذلك ما اشتراه لانه الطحل او لانه العيون
على هذا الحال وكذلك خليعة البيتيم اذا اشتراه مالا يعرف او خليعة
العيون او الغاييب فهو في ذلك بالخيار ايضا وان مات الطحل او خليعة
البيتيم او العيون او الغاييب ونزع نفسه من خلافة قبل ان يبرأ ذلك
الشيء الذي اشتراه محدث لهم خليعة اخر فعنده الخليعة ايضا
فيما لم يبرأ الاول وكذلك ان بلغ الطحل او افاق العيون او دفع الغاييب
قبل ان يبرأ الخليعة ما اشترى الهم بعد انتقال اليهم الخيار وان مات الخليعة
الاول قبل ان يبرأ ذلك الشيء ولم يعرفه فاستخلفت العشرة خليعة
اخر وقد راء ذلك الشيء او عرفه او بلغ الطحل فدفعه ذلك الشيء
فهو بالخيار جميعا واما لو خيل اذا اشترى مالا لا يعرفه ولا من وكله فاما
الخيار لمن وكله دونه والمفارض ايضا ان اشترى مالا يعرفه هو ولا طاح

المال بالخيار للمقارض دون صاحب المال قلت بالشرطين إذا اشترى بامال يبيع براه
 مثل الأصل فاقسمناه قبل أن يبيع براه قال هما على خيارهما وقسمتهما
 لا يجوز وكذلك إذا اشترى براه بغير القسم لا يجوز وأما العبد المادون له في
 التجارة أن اشترى بامال يبيع به هو وقد عيجه صاحبها هل يكون له ماله والخيار
 اليهما جميعا أم رضي منهما بالخيار لا يجوز وهذا إذا كان يبيع بمال سيده
 وكذلك العبد إذا اشترى بامال يبيع براه بالخيار اليهما جميعا أم رضي
 منهما بالخيار لا يجوز وإن اشترى وإن اشترى ما لا يبيع به هو وقد عيجه صاحب
 حبه هل يكون له الخيار أم لا قال ليس لهما الخيار وإن انفسخت عقدة
 العقيد بين هاتين تكون كل واحد منهما بالخيار في سهمه أم لا قال نعم قلت
 والمقارض إذا قال تركت التجارة قبل أن يبرأ ذلك الشيء الذي اشترى فإن
 يكون الخيار منهما قال للمقارض والمقارض حظر ثابت قلت وإن اشترى
 المقارض مالا يبيع به هو وقد عيجه صاحب المال بالخيار إلى المقارض وإن
 اشترى العبد المادون له في التجارة مالا يبيع به هو وقد عيجه مولاه هل له الخيار
 في هذا قال نعم إذا كان يبيع بمال غيره مال سيده قلت واحد العقيد إذا
 اشترى مالا يبيع به هو وقد عيجه مولاه هل له الخيار أم لا قال لا وكذلك كل
 ما نقل إلى اليهما بالفضاء فيهما لمن سبق منهما في الرضا والاكذار والتعجيل
 والبسح وكل ما اشتراه رجل بما يكون فيه الخيار إلى رويته برضيه قبل
 أن يراه أو دفعه قبل أن يراه جليبي ذلك بشيء حتى يراه وإن كان الذي
 اشتراه جنانا فذلك غلته قبل أن يراها فهو فيها أيضا بالخيار إلى رويته
 فإن رده ردها كل من الغلة وإذا مر عبده أو أجيره أو يبيعه له في تلك
 الأرض أو يبيع في غيرها أو يبرئ في غيرها فبعد البيع بذلك ومنه
 من يقول هو بالخيار إلى رويته ويدرك عما عمل ويدرك قيمة العرس
 والبيان وإنما ينظر إلى قيمته يوم تبرأه من البيع وإن أحدث فيه عيبا
 فقد لزمه ولا يكون فيه الخيار وإن رآه بعض منه برضيه ثم رآه الباقي و
 معه بذلك جائز وأما إن رآه بعض منها فدفعه ثم رآه الباقي فبرضاه فلا
 يلزمه البيع ولا ينظر إلى رضاه ودفعه قبل أن يراه وإن مات قبل أن يراه

يورثته بمقامه وكذلك ان تجنى يجعلوا له خليفة بمقامه ومقامه وكل ما فعل
بعله جبهه قبل ان يراه من خروج ملك او غيره بلا يلزمه بذلك ومنهم من
يقول يلزمه وانما يؤخذ ايضا بما احدث ذلك الشيء البائع ما يراه الله
المشتري يرضيه ويأخذ ايضا من احدث عليه فيه المضرة بنزوعها
ومنهم من يقول انما يؤخذ بما احدث ذلك الشيء المشتري ويأخذ ايضا
من احدث عليه فيه المضرة بنزوعها **باب** ما يجره البيع وما لا يجره مما
لا يجره البائع وان اذ باع رجل لرجل ارضه هكذا وانما له الارض من غيرهما
مما اتصل بهما من الثبات والحيطان والاشجار الا ما ينبت من الاشجار من
حبها مثل الثوم من الثمر وجب الثمن والرزق وغيره فان للمشتري الارض
من الثوم ما كان له سلفه واحدة ومنهم من يقول هي للمشتري ما لم
يجر عليه اللبيق ومنهم من يقول هو له ما لم تنمر باذا انتمرت جبهه
البائع واما الرزق والنبث والخنوخ وغيرهما فان للمشتري الارض
ما يجر من جبهه ما كان له ورقة واحدة ومنهم من يقول ورقها في
منهم من يقول هي له ما لم تنمر ومنهم من يقول ليس للمشتري من
ذلك شيء وان باع له ارضه بخلها ولم يذكر غيرها فانما له الارض دون
غيرها الا ما يفسد ناله واما ان باع له ارضه بخلها وكما جبهه او باعها
له بخلها وكل ما عليها فله الارض وما اتصل بهما من الثبات والاشجار
والحيطان والغيران والمطامير والسوربة اذا كانت ثابتة في الارض
منهم من يقول ان باع له ارضه بخلها فله الارض وما اتصل بهما من الارض
شجار والنبات والحيطان والغيران والمطامير وان باع له هذا الجنان او
هذا البستان او هذا العبدان فله الاشجار والحيطان والزرزبان والماء
الذي يسقيهم ومنهم من يقول الماء البائع واما الثبات والنبات
والغصون الذي جبهه فهو للبائع ومنهم من يقول ذلك كله للمشتري
وكذلك ثوبته من الماء وكذلك ان باع له هذا العبدان وشربه من الماء
او جبايته من الماء فيذلك فله ذلك وله حرفه وسوا قيمه كلها
ومنهم من يقول لا يجوز ذلك البائع وان كان العبدان انما يسقيهما المطر

فليس للبائع أن يصرف عنه الماء الذي يسقيه قبل ذلك ومنعه من يقول
 يصرف البائع ماؤه حيث شاء سواء في هذا الماء المطر وغيره إذا كان السراية
 له وإن باع له هذا الدار أيضا قبله كمنفعا كلها ويبرئها واجتنبها وبها
 نها وسعها وبها وكذلك أن باع له البيت كله البقعة وما اتصل بها من
 الحيطان وله من الأوتاد ما اتصل بالحيطان وكذلك الرووب والسلسلة التي
 على الباب والباب بيها فولان وأما المطر في بليس له جميعا شيئا وكذلك
 كل مكان موضوعا بيها وما كان مذكورا بيها ولم يكن في النيران فهو للبائع
 وأما الأعمدة التي على نواحي الباب من خارج والاركان المدورة بها والنبش
 التي على سقفها ما لم يكن مسقيا فهو للمشتري ومنعه من يقول النيران
 التي على سقفها إذا جعل له العتبة فهو للبائع وكذلك الأرحبة والعمارات
 والمقصرة وله جميعها وما اتصل بجباها مثل محفة الرجل وله الشق
 الذي اتصل بالأرض وأما الشق الأعلى فهو للبائع ومنعه من يقول هو
 للمشتري والمقصرة وإذا نفا والعمارات وإذا نفا من ملحق متصلا
 بالأرض فهو للبائع ومنعه من يقول هو للمشتري وإن باع له الحب فيه
 الماء والحب للمشتري والماء للبائع وإن باع له هذه الخلعة فإن للمشتري
 وديتها ما لم يخط به اللبب ومنعه من يقول ما لم تثر وإذا تثر فهي
 للبائع وهذا إذا خرجت من أصلها وله أيضا ثمرة الخل ما لم تدرك
 كذلك غلة جميع الأشجار على هذه الحال ومنعه من يقول الغلة للمشتري
 ما لم يذكي ومنعه من يقول هي له ولو كانت والمنوان جازيهم إذا
 باعهم وقصدهم وإن قصه إلى أصل الخلعة التي فيه الصنوان ولم يقصده
 إلى واحد منهم فلا يجوز بيعهم ومنعه من يقول ذلك جازيهم وأما العوي إذا
 خرج من أصل الشجرة فله في الأرض فبنت حتى استغنى عن الشجرة فهو
 للبائع وإن لم يستغنى فهو للمشتري وأما ما فاع من عروها مثل شجرة
 الرمان فهو شجرة أخرى وإن باع له هذه الشجرة على أن يقطعها فتركها
 حتى تثر بالبائع منقص ومنعه من يقول لا يبيع بيها وتثر
 نفا جميعا فولان منعه من يقول هي للبائع ومنعه من يقول هي

للمشتري

للمشتري ويؤخذ على فلفصه وان باع له هذه الخصى وهو ممتني فلا يجوز بيعه
 ومنهم من يقول جازم والمشتري حصرها كلها وجوزها وركايزها واما
 الخبال والاوتاد فليس له بيعهم شيئا، وكذلك الاخبية واليساطيط وما
 اتصل بها ومنهم من يقول له الخبال والاوتاد ومن باع حصلا وعليه
 فتيب او سرج او جهاز او رنس فليس للمشتري الا العمل وحده وكذلك
 البوس والبقال والحصير على هذا الحال اذا كانت معصع احاطت ومنهم
 من يقول هو للمشتري ومنهم من يقول اذا انفك به البائع فقد انفسخ
 البيع ومنهم من يقول بركة للمشتري ولا ينفسخ البيع وان باع له ناقض
 ومعها حصيل او شاة ومعها ولدها او بن ومعها عجلها او ما اشبه
 ذلك من الاناث ولم يذكر في وقت البيع فليس للمشتري من الاولاد شيئا،
 ومنهم من يقول للمشتري الاولاد مع امهاتهم وكذلك ان ساوم غيره
 هذه النسيق والعتق واولادها ولم يذكر الاولاد عند عدة البيع وبيها
 مولان واما الامم ان لم يذكر ولدها عند عدة البيع او طليها من ذهب كان
 او فضة او نحاس او فلان يدها او خزها وسلاح العبد مثل السيف والرمح
 والسكين فليس للمشتري في هؤلاء الوجوه شيئا، واما الكساء والكرزية
 والبقال فهو للمشتري ومنهم من يقول كلما بطرعه لم يجعله للمزني
 ولا تخلي هو للمشتري على قدر عادات الناس وما حكم من مال العبد
 فيه اختلاف وان باع له ما في الخروف فليس له من الخروف شيئا، الا
 ما كان من ثيبي، يسير مثل بطانة النمر وما اشبه ذلك ولو قال له
 بعث لك ثلثي هذه الطعام او خابية هذا الزيت او رزق هذه الزينة
 فان الخروف للبايع ومنهم من يقول للمشتري ومنهم من يقول لا
 يجوز ذلك الباع وبيع السيف والسكين والرمح لا يجوز حتى يخلص ومنهم
 من يقول جازم وان اخرج السكين او السيف من غمدهما والدرج
 من غلافه لم يردعه في ذلك فباع له على ذلك الحال بذلك كله للمشتري
 واما ان باع قول ان يردعه فيما ذكرنا فليس له بيعهم شيئا، وفيل
 غير ذلك **باب** الاستثناء في البيع والاستثناء في ابيع جازم في جميع

ما يجوز فيه بيع التسمية واما ما لا يجوز فيه بيع التسمية فلا يجوز الا استثنا فيه
 واما جواز الاستثنا في اقسام النصف واما النصف فيه قولان واما ان استثنى
 اكثر من النصف فلا يجوز قد اوكثر منهم من يقول الاستثنا جائز فيما لم يكن
 فيه القسمة وبما لا يمكن فيه وكذلك الاستثنا في الثمن على هذا الحال
 وان باع واحد من الشريكين الشيء الذي بينهما واستثنى منه سهم
 شريكه فلا يجوز ذلك البيع ومنهم من يقول جائز اذا كان يسهم شريكه
 معلوما وكذلك فيما يفت هذا الشيء لك واستثنى منه ظاهرا فلا
 يجوز بيعه ومنهم من يقول جائز وان باع له هذا الشيء وسماه بخلافه فلا
 يجوز بيعه ومنهم من يقول جائز حين قصده وان قال له بعث لك هذا الشيء
 عدا فلا يجوز بيعه ومنهم من يقول ان قبله المشتري في اليوم يجازي ان قبله
 عدا يجازي وان دفعه اليوم فلا يصيب تجوز البيع عدا وان باع له جملة
 هذه العنق وهذه الاجمال الاعداد معلوما منها فلا يجوز ذلك البيع
 ومنهم من يقول اذا كان الذي وقع عليه البيع سما جملا او غنما بقدر
 ما استثنى يجازي وان كان لا يبيع عليه اسم الجمال او العنق فلا يجوز
 اما ان استثنى عددا معلوما وهو اكثر من الجميع او رفاه فلا يجوز
 ومنهم من يقول البيع جائز والاستثنا باطل وكذلك الغنم والاشنة
 على هذا الحال واما ان قصده في استثنى منهم وعينه في ذلك جائز
 كذلك ان استثنى من العنق الذكور والاناث واما ما يقال او يرون ان
 استثنى منه كلبا معلوما او وزن معلوما فلا يجوز ذلك البيع وكذلك ان
 باع له منه كلبا معلوما او وزن معلوما فلا يجوز ذلك البيع ومنهم
 من يقول جائز وان باع له شجرة وفيها غلة لم تدرك جاستثنىها البايع
 فهو جائز وان طابت واشترطها المشتري فهي له وهي له وان لم
 يشتترطها فهي للبايع وان باع له امه او ابنة او امرأة او شاة وهي
 حاملة واستثنى حملها فلا يجوز وكذلك ان استثنى صواعا من طيور
 العنق فهو جائز ومنهم من يقول لا يجوز واما ان استثنى من الشاة راسها
 او جلدها او رطل لحم فلا يجوز ذلك البيع وذكر في الغنم ان من طاع شاة

واستثنائها راسها او جلدها بذلك جازئ وان باع له ثبوتها واستثنائها عظامها
فلا يجوز ذلك البيع وكذلك ان باع لهذا النقص منها فلا يجوز بيعه الا ان
تبين من حيث يقضاه واما ان باع له ثمرها واستثنائها نواها او باع له حبسها
واستثنائها عظامها فبهر جازئ وكذلك ان باع له اللندر من قح او شعير واستثنائها
التي لا يجوز ذلك البيع ومنهم من يقول جازئ وكذلك ان باع له دار او
استثنائها جزءا هلويا منها او باع له بيتا واستثنائها خشبها او خشبة
معلومة او سارية معلومة منها وهذا اذا كان السوار في متبينة
واما اذا كانت متصلة بعضها ببعض فذلك لا يجوز وان استثنائها بقعة
الدار وكذلك ان باع له هذه الارض واشجارها واستثنائها موضع اشجار
ها فذلك جازئ وان باع له عين ماء واستثنائها ماؤه فلا يجوز وان باع
له البلب واستثنائها مسامره فجازئ وان باع له عبيد او امه واستثنائها
خذ منها الى مدة معلومة فلا يجوز وكذلك جميع الحيوان على هذا
الحال وكذلك ان استثنائها لبنها او صوفها او ثنائها وكذلك ان باع
له دارا استثنائها سكنها وكذلك غلة الاشجار وان استثنائها قبل
ان تكون الى مدة معلومة فلا يجوز ذلك البيع وان قال له بعت لك هذا
التمر ونواها او بيعا وهذه الناقة وحملها وما اشبه ذلك
من الجوامل فلا يجوز ذلك البيع ومنهم من يقول جازئ وان باع له هذه
النبلة وصوفها وجلدها ورأسها فلا يجوز ايضا ومنهم من يقول
جازئ وكذلك ان باع شيئا ما يباع فيه مع بعض منه مثل
البيت وخبثها واشجرة وغصنها على هذا الحال **باب** الخلاف
والوكالة في البيع والشراء والخلافة والوكالة في البيع والشراء جازئة
وكذلك الامر والادب فيها ايضا جازئ والخلافة لا تتركه الا بالقبول
منه والوكالة فيها قولان واما الامر والادب لا يتخلج فيهما الى
القبول مثل الخليفة ولو دفعهما يابعد بيعهما ما امر به ان اراد
ومنهم من يقول يتخلج فيهما الى القول مثل الخلافة وان دفعهم
فلا يبيع على هذا القول وانما يجوز الخلافة والوكالة بين البائعين

العفلاء في الرجال والنساء والادبار والعجيج والموحدين والمشركيين
 الا جميعا لا يجوز للمشركيين ان يولوا بيعهم وشراءه فانه لا يجوز واما وكالة الا
 طحال والعيايين لا يجوز وان وكل رجل طحال او عيون فان يشتريه له شيئا
 اذا بلغ او اذا افاق فانه لا يجوز وكذلك ان وكل المشرک فيما لا يجوز
 بيعه وشراءه ان يبيع ذلك اذا اسلم وكذا المشرک ان وكل الموحد
 ان يشتريه له عبدا او امه اذا اسلم فلا يجوز ومنهم من يقول في هذا
 كله جائز واما ان قال له لا طحل استخلفتك اذا بلغت او وكلت اذا بلغت
 ان تشتريه لي كذا وكذا وان تبعه في هذا الشيء او قال العيون ايضا اسد
 استخلفتك او وكلت اذا اقبلت ان تشتريه لي كذا وكذا او قال المشرک
 ايضا استخلفتك او وكلت اذا اسلمت ان تشتريه لي كذا وكذا او ان
 تبعه لي كذا وكذا او قال للعبد اذا اعتقته فان هذا كله جائز وكذلك
 ان قال له وكلت اذا قدم المسافر ان تشتريه لي شيئا من متاعهم
 من الثياب والرفيق والانيه وكذلك ان وكله اذا دركت الخلة ان
 يشتريه منها وكذلك ان قال له وكلت اذا مطر المطر ان تشتريه
 لي فها او شعير للبذر فان هذا كله جائز وكذلك ان قال وكلت اذا
 ولدت خادم فلان او ناقة او رصفت ان تشتريه لي ولدها او قال
 له ان ج صوفه او قطع ثمره او حصد زرع وكلت ان تشتريه لي
 متاعا كذا وكذا فهو جائز ومنهم من يقول اذا وكل الكهل الى بلوغه
 والعينون الى افاقد والعبد الى حريته والمشرک الى اسلامه فلا يجوز
 هذه الوكالة وكذلك الاجال المعهولة كلها على هذه الحال وان وكله
 ان يشتريه له كذا وكذا او يبيع له كذا وكذا من هذه الوقت الى وقت
 الحصاد او الى قدوم المسافر يني او الى نزول المطر وما اشبه ذلك من
 الاجل المعهولة على هذه الحال فلا يجوز ومنهم من يقول طحال وان وكله
 ان يشتري له شيئا وقتا معلوما او يبيع له شيئا وقتا معلوما
 في ذلك جائز وكذلك ان وكله من هذا الوقت الى وقت معلوم وان وكله
 على بيع شئ او شراءه بحضور فلان فانه جائز لعملا كان او بالعا عا فلا

كان او يبيعون او امان قال له يحضره او هو غافل فبقي جائله لا يبيع يحضر
وهو صنفون وكذلك ان حضر وهو نايم او ميت على هذا الحال وان وكله
ان يبيع له شيئا يحضر بلان الطحل او بلان العمد او بلان العصفون
او بلان المشرك ثم اسلم المشرك او عتق العمد او بلغ الطحل او
اجاب الصنفون وانه لا يبيع ومنعه من يقول يبيع واما ان قال يحضر
بلان وهو طحل ثم بلغ وانه يبيع في هذا الوجه وكذلك غيره ممن ذكرنا
اذ اخل ببيع الا بلان هكذا وان ساء الوكيل ذلك الشيء يغير محضر
بلان بياعه يحضر وهو جائز وان ساء معه يحضره بياعه يغير محضر
بلا يجوز وان وكله على بيع شيء ساءه او على شراء شيء ساءه في
وقت معلوم بياعه قبل الوقت او بعده او اشتراه قبل الوقت او بعده
بلا يجوز بيعه ولا شراؤه والذي وكله بالخيار في الوجهين جميعا واما
ان ساء معه قبل الوقت بياعه او اشتراه في الوقت في ذلك جائز واما
ان ساء معه في الوقت بياعه بعد الوقت او اشتراه بعدها بالذي وكله
بالخيار ايضا في الوجهين جميعا وان وكله ان يبيع له شيئا او يشتريه
له في مكان كذا وكذا في ذلك جائز ايضا وان اشتراه او باعه له في غير
ذلك المكان بالذي وكله بالخيار وان ساء معه في غير ذلك المكان بياعه
واشتراه في ذلك المكان في ذلك جائز واما ان ساء معه في المكان بياعه في غير
المكان بالذي وكله بالخيار وان وكله ان يبيع له شيئا او يشتريه من
سوق بلد كذا وكذا فلا يبيعه الا في ذلك السوق ولا يشتريه الا منه
وان باع او اشتراه من غيره فلا يجوز والذي وكله بالخيار ان يباعه في ذلك
السوق او في مكان مباح مثل ذلك الشيء او غير المكان الذي يباع
فيه. مثله ببيعه جائز وان حوّل اهل ذلك المنزل بموقع وانه يبيع
فيه الوكيل ولا باس واما ان انتقل اهل المنزل من منزلهم فيعملوا
سوقا لا يفسد بهم وانه لا يبيع فيه وان باع بالذي وكله بالخيار وان
وكله ان يبيع له شيئا معلوما في سوق ببيع بلان في ذلك جائز وان انتقل
بغير بلان من موضعهم وحولوا سوقهم من موضعه الا ولا باس ان يبيع

في موقعهم حيث ما كان لانه انما علق في لك اليهم والوجه الاول انما علقه
 الى المنزل وان قال له ايضا بيع هذا الشيء في سوق فيه بلان وهو
 مباح في يوم الخميس او يوم الجمعة ثم حولوا الى غير ذلك البيع وان الو
 كيل يبيع بلا بائس وان وكله ان يبيع في السوق فباعه فيه بليل والبيع
 جائز وان باع فيه في النهار ولم يكن فيه احد الا ان اشترى منه ذلك الشيء
 الذي وكله على بيعه والبيع جائز وان قال له بيع لي هذا الشيء في مكان
 كذا بعشرة دنانير ووجد في غير ذلك الموضع اكثر من ذلك فلا يبيع
 وان لم يجد في ذلك الموضع الا اقل مما سماله بائنه للبيعه ايضا وان
 سماله المكان ولم يسم له الثمن فانه يبيع في ذلك المكان بما
 اصاب فيه من الثمن ولو وجد في غيره اكثر من ذلك وكذلك ان وقع له
 وقتا معلوما يبيع فيها على هذا الحال والوكالة جائز في مال الموكل
 كله ما كان منه في يده او ما كان في يد غيره بامانة او ما لم يكن فيه
 يد احد من الناس وقد كان في موضع معلوم هذ فونا في الارض او مو
 ضوعا عليها او اما ما كان في يد غيره مثل الرهن والعوض والوكالة فيه
 بلا يجوز وكذلك ما اعطى للغائب او ما باع ببيع الخيار او اما ما استجار
 به اجير او لم يدخل الاجير العمل فانه هذا كله لا يجوز وكذلك الاجير
 ان وكل من يبيع له هذا الشيء الذي يآخذه في الاجرة فيل ان يدخل في
 العمل وكذلك المرأة ان وكلت من يبيع لها هذا الشيء الذي آخذته
 في الصداق فيل ان يستغنى عن النكاح وان اشترى ثوبا بالخير
 اذا كان الثمن رغبه البائع ووجد رجلا على بيعه فانه لا يجوز الوكالة
 في هذه الوجوه حتى يبع لهم ذلك الشيء واما من علقه الى غيره
 فلا يجوز ولورجع اليه وكذلك ما كان معنوعا في يد الغائب او العبد
 الابن او الجمل الشارح فلا يجوز الوكالة على بيعهم واما ان وكله على
 بيع هبله ان ردهم وفرد عليهم والوكالة جائزة واما انما صاحب ان
 تاب موكله المقصوب عنه عن بيع ما عصب له فانه يجوز وكالته
 لو لم يفيضه وكذلك ما كان مضمونا في يد رجل من جميع الاموال

ووكله صاحبه على بيعه قبل ان يقبض هو كالتة جائزة ووكالة الالب
 على بيع مال اليه الطبل وعلى الشراء له جائزة بمقتلة ماله واما خليفة
 الطبل او العيون او الغايب او الغايب على المصير او من كانت في يده
 ضالة او مال لا يعرف صاحبه والمفارض والعبد المادون له في التجارة ولا
 يجوز وكالة هؤلاء كلهم على بيع ما في ايديهم وعلى شراء كل من ولي
 امرهم وكذلك الوكيل على البيع والشراء لا يجوز له ان يوكل غيره على
 ما وكل عليه ومنهم من يقول كل ما جاز لرجل ان يبيع من مال امرئ
 ما غيره ممن ولا امره وما يجوز في يده مما اراد يبيعه بوكالته على
 بيعه جائزة وان وكله على بيع شيء من ماله معلوم مثل جمل بعينه
 او غيره من الاشياء لرجل معلوم بذل جائز وكذلك ان قال له بع
 من جمالي جملا واحدا ولم يعينه اربع من شعيري فيعير او لم يسمي
 له الثمن ولا من يبيع له من الثياب ان ياتي ايضا ومنهم من يقول لا يجوز
 وكالته حتى يسمى له الثمن وكذلك ان قال له بع هذا الجمل او
 هذا بلا يجوز ومنهم من يقول جائز وان وكل رجل رجلا على ان يبيع
 لفلان فلا يبيع لوكيله وكذلك ان وكله ان يبيع لوكيل فلان فلا
 يبيع لفلان وكذلك ان وكله ان يبيع لعبد فلان فلا يبيع لمولاه
 وكذلك ان وكله ان يبيع لمفارض فلان فلا يبيع لصاحب المال
 وكذلك ان وكله ان يبيع لخليفة الطبل او خليفة العيون فانه
 لا يبيع لذلك الطبل اذا بلغ ولا العيون اذا وافى ولا الغايب اذا
 فخم وان قال له بع لفلان الكحل او لفلان العيون او لفلان المشرك
 فلا يجوز مما لا يجوز بيعه للمشركي فانه لا يبيع لهم ولو بلغ
 الكحل او وافى العيون او اعتق العبد او وجد المشرک في حال
 الوكالة او بعدها وان قال له بع لفلان وكفى انه كفلا او مجنونا
 او مشركا او عبدا ومنهم من يقول خلاف ذلك فانه يبيع لهم
 ذلك وكذلك ان وكله على الشراء ممن ذكرنا على هذا القول وان
 وكله ان يشتري له جملا ولم يسمي له عددا معلوما وكفا

او بفرا وغيرهم من الحيوان او وكله ان يشتري له افوزه شعير او فها
او زينا وما اشبه ذلك من الحيوان اذا سما افوزة ولم يسما عددها او
كالة في هذا الا فز حتى يسمى لما العدد ومنهم من يقول يشتريه ثلاثة
مما وكله عليه وان وكله ان يشتري له عددا معلوما من الجمال وانه يشتري
بهم له في صفقة واحدة ويشتري بعض صفقات متفرقات وكذلك الحيوان
كله على هذا المثال وكذلك ما يكال ويوزن وكل ما اشتره من ذلك ولم
يتبع له عدد مما وكله عليه وانه جائز واما ان وكله في شراء شيء، مثل
جمل واحد ونور واحد او ما اشبه ذلك وانه لا يشتري له الا في صفقة
واحدة وان اشتره له في صفقات متفرقة بالذئب وكله بالخيار واما ان وكله
ان يبيع له جملا او عقاله او ما اشبه ذلك من الحيوان او ما يوكل
او يوزن وانه يبيعهم في صفقة وفي صفقات واما الشيء الواحد ان
وكله على بيعه وانه لا يبيعه الا في صفقة واحدة وان باع في صفقات
متفرقة فهو بالخيار وكل ما وكل عليه من البيع والشراء، كأنه لا يبيع
ولا يشتري الا بالدنانير والدراهم وان باع او اشترى في غير الدراهم
والدرهم بالذئب وكله بالخيار ومنهم من يقول كل ما يباع او اشترى
جائز ولا يبيع الا بالنقد ولا يبيع بالنسيئة وان باع بالنسيئة وانه يبيع
لصاحب النسيئة ما يباع كله حتى يجل الاجل فيأخذ النسيئة وانه يبيع
من يقول يعطيه قيمته نقية حتى يجل الاجل فيأخذ البقية ويعطيه
له ومنهم من يقول يعطيه قيمته نقية ويأخذ لنفسه كل ما يباع
اذا حل الاجل ومنهم من يقول لا يدرى عليه شيء حتى يجل الاجل
ومنهم من يقول ان يشتري له شيئا واشتره له من ماله وانه جائز ان
يشتري ويذكر عليه الثمن واما مال من وكله فلا يشتري له به
وان اشتره بالذئب وكله بالخيار وان اعطاه الدنانير وقال له اشتر
بهم وانه لا يشتري الا بهم وان اشترى بغيرهم بالذئب وكله بالخيار
واما ان دفع اليه الدنانير فقال له اشتر لي ولم يعل له به الدنانير
وانه لا يشتري بهم وان اشترى بهم بالذئب وكله بالخيار فيما

روي عن أبي محمد ولسان رضي الله عنه والشيخ أبي عمران رضي الله
عنه أنه قال يشتري بهم ولو لم يقل له اشتري بهم وإن اشترا القير
بهم والذي وكله بالخيار وأما إن أمره أن يشتري بهم ولم يعطيه له شيئا
فحضرته الوفاة ولم يدر اشترا له أو لم يشتري فإنه غير لورثة فإنه
وكله على أن يشتري له شيئا فإن اشتراه فاعطوه النصف وكذا لك
أن أعطاه الدفانير ولم يقل له اشتري بهم في قول أبي محمد ولسان
رضي الله عنه وإذا كان وكل رجل رجلا أن يشتري له شيئا فعلى له
البيع حين أراد أن يبيع له يعني لك هذا الشيء على فلان أو يعطه
لك فلان فيقول الوكيل ذلك جائز ويدرك عليه النصف ويرجع به هو
على الذي وكله وأما إن قال له بعثت لك إلى فلان فيقول فإنه جائز
ويدرك عليه النصف ومعه من يقول لا يدركه وكذا إن لم يؤكله
على هذا الظاهر أيضا وأما إن باع البائع لفلان الذي وكله واشترى الوكيل
لنفسه أو باع له واشترى للذي وكله فلا يجوز ذلك الباع في الوجهين
جميعا وأما أن باع لفلان ثم وكل فيقبل ويخيله بذلك جائز وكل
ما اتفق الوكيل على هذا الشيء من النعقة والكمسرة والمداوات
وجميع ما يصلحه فإنه يدركه على الذي وكله ويدرك عليه ما أعطاه
من أجرة للكواري والقبالة ومعه من يقول لا يدرك عليه شيئا
والخجارة أيضا ومعه من يقول لا يدرك عليه في القبالة والعمارة
وإن قال له اشتري لي في بلدة كذا وكذا فبيع في أو شعير أو فبيع
زيت واشتر له ما وكله عليه فإنه يملكه على الذي وكله عليه و
يشتري في الظروف الذي يجعل فيها الزيت والقمح وما أشبه ذلك
ويكره لهم أيضا ويدرك على الذي وكله جميع ذلك وأما إن قال له
اشتر لي من بلدة كذا وكذا عشرة أفقرة فهذا أو شعير أو زيت
أو ما أشبه ذلك فإنه يشتري له ما وكله عليه ويكره في ذلك
البلدة فلا وكثر فلا يرفع له إلا بآذنه وإن لم يجد موضعا يضعه
فيه إلا بالكراء فإنه يكره له ويدرك عليه الكراء وإن اشترا كسروا

فجملة منها الى الذي وكله فانه لا يدرك عليه ما اشتراه به الظروف
 والكراء وان تلب ذلك في الطريق وهو ضامن وان وكله ان يبيع له شيئاً
 فانه يبيعه في سوق ذلك المنزل فلا يخرج به الا غيره وان باعه فيما
 دون سقته امثال ذلك جائز وامان باعه خارجاً من سقته امثال وهو
 ضامن ومنع من يقول ان لم يسمع له موضعاً معلوماً يبيعه فيه جاي
 موضع باعه فيه فهو جائز وان وكل رجل رجلين في موضع واحد فلا
 يبيع كل واحد منهما دون صاحبه وان باع يجوز له صاحبه او جوزه الذي
 وكله ذلك جائز وان لم يجوز الذي وكله ولا صاحبه فانه لا يجوز ان
 يجوز واحد منهما وبيع الآخر وايضا النظر الى الاول منهما في ادفع
 والتجوز ومنع من يقول جائز وعلى احد الوكيلين دون صاحبه واما
 ان يرضيها في الوكالة فانه يبيع كل واحد منهما ذلك الشيء بغير
 ادن صاحبه ويبيعه كل واحد منهما لصاحبه وان باعه كل واحد منهما
 على حدة فانه لا يذ في اشتراؤه او لا وان لم يعلم الاول منهما وهو موقوف
 في ايديهم حتى يتبين ونعقده على المستقر من جميعاً ويؤخذ
 ايضاً بمضرة ذلك الشيء جميعاً ومنع من يقول ان يبيع بغير
 اذ لم يعلم الاول منهما وان تبيع صاحب الشيء بعد ذلك رجع عليه
 صاحبه بما اتفق وامان وكلهما جميعاً معاً في مكان واحد على بيع
 شيء، فلا يبيعه ادهما لصاحبه ولا لنفسه ولا لغيره ولا امره من التمام
 والهيئتين والغياب وكذلك ان وكلهما على الشراء معاً فلا يشتري
 احدهما من صاحبه على هذا الحال ومنع من يقول هذا كله جائز وان
 وكل رجل رجلاً على ان يبيع شيئاً فلا يبيع الوكيل لعبيده المادون له في
 التجارة ولا لعبد الذي وكله وهو مادون له في التجارة وكذلك ان وكله
 احد العقيدين على بيع شيء، لهما فلا يبيع للعقيد الذي لم يوكله
 كذلك الوكيل لا يبيعه لعقيدته وكذلك ان وكله على الشراء فلا
 يشتري له ممن ذكرنا ولا للوكيل ان يبيع ذلك الشيء الذي وكل
 على بيعه لاجل الضمير بالتحليقة وكذلك لو كان ذلك الوكيل خليقة

يشتري ببله ان يبيعه للبيعه بالخليفة ولما ان يبيع لمفارضه الذي يبيع بباله
 ويبيعه ايضا لمفارضه الذي وكله وكذلك الوكيل على الشراء على هذا
 الحال وان وكله ان يشتري له شيئا فلا يشتري له الوكيل شيئا باعه الذي
 وكله بعد وكالته وهو جائز ومنع من يقول لا يشتري له ما باعه
 الموكل وان اشترى له الوكيل ما باعه وهو بعد الوكالة جائز وان قبل
 له القبولة او التولية وهو جائز ومنع من يقول لا يجوز والوكيل لا يشتري
 لمن وكله ما يبيع عيب ولو كان فيه ذلك العيب قبل الوكالة واما
 اذا عينه له فيه قولان وقيل ان ذلك اذا سماه بذلك العيب وان
 وكله ان يبيع له شيئا وقد كان فيه العيب قبل وكالته ولم يعلم به الم
 كبل ثم علم به بعد ذلك فانه يبيعه ويخير بالعييب وان حدث فيه
 عيب بعد وكالته فلا يبيعه وان وكله ان يشتري له شيئا بعينه
 ثم باعه صاحبه الما والانتقل من يده بوجه من الوجوه فانه يشتريه
 ممن انتقل اليه واما ان قال له اشتر هذا الشيء الذي لفلان ثم انتقل
 من ملك فلان فلا يشتريه له ومنعه من يقول يشتريه له حين قصده
 له بعينه وكذلك ان وكله ان يشتري له هذا العبد وهو طبل ثم
 بلغ او هذا العبد ثم صار جمل او هذا الخوف فتركه حتى صار كسبا
 فانه لا يشتريه له ومنعه من يقول يشتريه له حين عينه له اولا
 وكذلك ان وكله على ان يبيعه على هذا الحال واما ان وكله ان يبيع له
 هذا الفخ فله ان يشتريه او هذا الدقيق فله ان يشتريه وما اشبه ذلك من الخبث يغيره
 البائع عن حاله الاول فانه لا يبيعه وكذلك ان وكله على بيع صوف
 او فكن او كتان فجعل معها ثيابا وما اشبه ذلك اذا غيره الموكل
 عن حاله الاول فانه لا يشتريه ولا يبيعه وان وكله على بيع هذا الذهب
 او هذا البضة فجعل معها حليا او انية او غير ذلك او الحديد او
 النحاس او الرصاص فغيره عن حاله فلا يبيعه ايضا واما ان وكله
 على بيع هذا الثياب فغيرها او اصحابها بغيره بغيره الزيادة في
 في عينه فانه يبيعهها فلا بأس وان صيغ الموكل ذلك الثياب او كانت

فمبدا فزاد فيها رفاعا وما انشبه هذا من الزيادة جانه لا يبيع ذلك
منهم من يقول للبيع واما ان وكله على بيع غلته وهي على الاشجار
فقطعهما او هذا الزرع فخصه او الانذار جدرسه فانه لا يبيع جميع
ذلك ومنهم من يقول يبيع جميع ذلك كله وكذلك ان وكله على بيع هذا
الصوب وهي على ظهر هذا الغم فجزها صاحبها فانه يبيعها واما ان
وكله على بيع الارض فبقرسها او بنى فيها بناء فانه لا يبيعها واما ان
جزتها بالحبوب او البقول فانه يبيعها كذلك وان وكله على بيع هذا
الغرس بقلعها او هذه الخايك فبفضه او وكله على بيع الشقص فبناه
او هذا الغرس بقلعها او هي مقلوعة فبقرسها فانه لا يبيعها وان
وكله على بيع هذا الارض فيعمل لها غيارا او زبلا او صعبا او وكله على
بيع هذا البيت فخصه فانه يبيع في هذا كله وكذلك ان يباع على
البيت في هذا فانه يبيع ذلك البيت ولا يبايعه وان وكله ان يبيع هذا الشئ
فمات الذي وكله فانه لا يبيعه وكذلك العفون على هذا الحال واما ان
امره فانه يبيعه ولا يبايعه واما ان اباي الذي وكله بعد ذلك فانه
يبيع ما وكله عليه ومنهم من يقول يبيع ما وكله عليه ولو تخلف بعد
ذلك وكذلك ان وكله على الشراء فمات او تخلف الجواب فيها مثل الذي
فعلها وكذلك ان ارتد فانه يشتريه له ما وكله عليه ما خلا العبد وان
اسلم بعد ذلك فلا يبايعه ان يشتريه له ومنهم من يقول لا يشتريه
وكذلك ان ارتد الوكيل يشتريه له ما وكل عليه ما خلا العبد فانه لا
يشتريه له وان اسلم بعد ذلك فانه يشتريه ومنهم من يقول لا يشتريه
وكذلك ان تخلف الوكيل ثم اباي فانه يشتريه له ولا يبايعه وكذلك ان
وكله على البيع ثم تخلف او ارتد على هذا الحال واما ان مات الموكل ولم
يعلم الوكيل بموته فباع او اشترا بان جعله في هذا كله مبرور ومنهم
من يقول جائز في البيع واما في الشراء فلا يجوز ومنهم من يقول جائز
ومنهم من يقول في البيع ولو علم بموته وان نزع من كالتة على البيع
والشراء ولم يعلم بنزوعه فاشترى له او باع فلا يجوز ومنهم من يقول جائز

الا ان عالج بنزوعه او اخبره امينان بذلك واما غير الامناء فلا يجوز ومنهم
 من يقول كل من اخبره بذلك عبد اكان او حرا فلا يجوز بعده ذلك وان
 كله ان يبيع هذا الجمل او غيره مما قيل يبيعه ولم يسم له الشئ فانه
 يبيع الجمل ولا بأس وكذلك ان وكله على ان يشتري له جملا او غيره مما
 يجوز له شتره فانه يشتري له الجمل ويترك ما سواه واما ان قال له
 بيع هذا او هذا احدهما يجوز بيعه والاخر لا يجوز او ان يبيع له هذا او هذا
 احدهما يجوز بشرائه والاخر لا يجوز له شتره سمى الشئ اولم يسم
 فانه يجوز بيع ما يجوز بيعه وقيل لا يجوز وان وكله ان يبيع بهذا الشئ
 لمن يجوز بيعه ولمن لا يجوز بيعه فلا يبيع له في يجوز بيعه له ومنع
 من يردحى وكذلك ان وكله على الشراء على هذا الحال وان وكل ايضا من
 يجوز وكالته ومن لا يجوز وكالته معا فلا يجوز تلك الوكالة ومنهم من
 يقول وكالته من يجوز وكالته جارية وان وكل رجلا واحدا واحدهما
 معنى يجوز وكالته و، اخر ممن لا يجوز وكالته وقد وكلا على بيع شئ
 واحد لهما فلا يجوز تلك الوكالة ومنهم من يقول وكالته من يجوز وكالته
 جارية وان وكله رجل واحد على بيع هذا الشئ، ثم بعد ذلك
 كله على النصف الاخر فلا يبيع ذلك الشئ في صفقة واحدة وان
 باعه فصاحبه بالخيار وكذلك ان وكله رجلا على الشئ الواحد وقد
 وكله كل واحد منهما ان يبيع سهمه على حدة فلا يبيعه الوكيل
 في صفقة واحدة بان باعه في صفقة واحدة فصاحبه بالخيار وان وكلاه
 ان يبيعه معا فلا يبيعه الا في صفقة واحدة وان باعه في صفقات شتا
 وبهما ايضا بالخيار وان وكله على ان يوكل غيره او يستخلف غيره
 او يامر غيره على البيع والشراء او يامر ان يامر غيره او يوكل غيره
 او يستخلف غيره على البيع والشراء في ذلك كله يجوز ويبيع هو ويستتر
 من ذلك الوكيل الذي وكله بامر صاحب المال وان وكله ان يبيع شئ
 له او صاحبه فهو رجوع في الوكالة واما ان اوصاه بوجله على بيعه
 فلا يزول من الرعية الا ان باعه الوكيل بامر الموكل وان وكل رجل

رجلا على بيع شيء له لو وكل آخر على شراء شيء، مثل ذلك والتقا الوكيلان
 فيما بينهما فتبايعان فإن كل واحد منهما ضامن لما أعطاه صاحبه و
 كذلك أن وكل من يبيع شيئا لائمه الضمحل أو وكل آخر على شراء شيء
 مثل ذلك الشيء، الضمحل أو وكل من يبيع مالا يتيسر في حقه ووكلا آخر على
 شراء شيء، لذلك يتيسر بالتقا الوكيلان في هذا كله فتبايعا وهم كل مضمون
 وأما أن وكل رجلا آخر على شراء شيء له ووكلا آخر على بيع شيء لائمه الضمحل
 أو يتيسر كان في حقه والتقا الوكيلان فيما بينهما فتبايعا والبيع جائز
 في هذا الوجه وإن وكل رجلا أن يشتري له شيئا فأعطاه الثمن وأخذ منه
 ولم يفت في نفسه شيء، وإنه ضامن لذلك الثمن أن يفت من يده و
 كل ذلك أن اشتراه ذلك الشيء، الذي وكله عليه فتبلغ مؤبده فإن
 يصل وإنه ضامن وأما أن وصل فبذ برأيه ومنهم من يقول للاضمان
 عليه ولا يكون صاحبه بالاختيار أيضا أن وصل إليه وأما أن أخذ منه الثمن
 على أن يشتري له فوجد ذلك الشيء، ولم يشتري له فلا ضمان عليه و
 كذلك أن وكله على بيع شيء له فأخذ منه على أن يبيعه له فوجد من
 يشتري منه ولم يبيعه فتبلغ مؤبده فلا ضمان عليه وأما أن كان في نفسه
 حيفا أخذ منه لا يبيعه فتبلغ مؤبده فهو ضامن وكذلك أن باعه
 وأخذ الثمن فتبلغ مؤبده فهو ضامن وإن وصل إليه الثمن ولم يبلغ بلا
 ضمان عليه في هذا كله وإن وكله على أن يبيع له شيئا فباعه ولم يأخذ
 الثمن بالذي وكله بالاختيار وأخذ الثمن بعد ذلك فتبلغ مؤبده وهو
 ضامن ومنهم من يقول يبيعه جائز ولا يضمن أن أخذ بعد ذلك وأما أن
 خرج الذي باعه له مجلسا فهو له ضامن وكذلك أن باعه لوالده ولم
 يأخذ ثمنه ففزع منه الوالد ذلك الثمن بالخلابة فيد أن يأخذه الوكيل
 فهو ضامن وكذلك أن كان الذي باعه له الوكيل غريبا للذي وكله ولا
 قد جده ماله قبل ذلك فبعض الغريم ذلك الشيء في ماله فيد أن
 يأخذه الوكيل فهو ضامن وذكر في الكتاب الاضمان عليه في هذين الوجهين
 في الوالد والغريم وإن وكله أن يبيع شيئا له ففعل له بعد ذلك بعينه فأنزل

قوله وكذلك ان وكله على ان يشتري له شيئا معلوما فقال له اشتر بئنه
لك بقوله فيه جائز وياخذ منه ان لم يعرضه للاحد ويستخرج ذلك الشيء
وياكل غلته اذا كان مما تكون له الغلة وان كانت امة فليستسرها ان شاء
ومنه من يقول القول قوله ولو عجب ذلك الشيء لغيره فذلك ان كان
الوكيل امينا ومنع من يقول ولو كان غير امين ان صدق قوله وان
كان في بدرجة شيئا فقال لرجل قد وكلني صاحب هذا الشيء على بيعه
فلا بأس ان يشتريه منه ان لم يعرضه للاحد ومنهم من يقول يشتريه من
ذلك الوكيل اذا كان امينا ولو عجب لغيره ومنهم من يقول لا يشتريه
منه ولو لم يعرضه للاحد ولو كان الوكيل امينا وان وكله يشتري له
شيئا جسماله الثمن فاشتره له باكثر من ذلك او اقل والذئ وكله
بالخير وان وكله ان يشتري له هذا الشيء جسماله الثمن فاشتره باقل
من ذلك فهو لازم له واما ان اشتره باكثر من ذلك والذئ وكله بالخير
ومنهم من يقول ان لم يسم له شيئا معلوما فاشتره له باقل مما سما
له من الثمن وهو لازم له وان لم يسم له الثمن فكل ما اشتره به
فهو كما في لازم للذئ وكله ان لم يجاب الوكيل وان جابا الوكيل فهو كما من
لما جابا وكذلك ان وكله على ان يبيع هذا الشيء ولم يسم له الثمن
فكل ما ياعده فهو جائز ايضا ان لم يجاب الوكيل وان جابا فلا يجوز بيعه
ومنهم من يقول البيع جائز ويضمن ما جابا الوكيل فيما بينه وبين التمه
وان اقلعا الموكل مع وكيله فقال له امرتك ان يبيع بكذا وكذا من
التمن فقال الوكيل امرتني ولم تسم لي شيئا او قال له امرتك ان يبيع
في موضع كذا وكذا او في وقت كذا وكذا او قال له امرتك ان تبيعه لرجل
معلوم فبعلت فيه بغير ما امرتك به وقال له الوكيل لم تبين لي في
هذا كله شيئا فان القول في هذا قول الوكيل مع يمينه ومنهم من
يقول القول قول الموكل في هذه الوجوه كلها واما ان قال له
امرتني باقل مما سميت او قال امرتني ان ابيعه في غير ذلك الموضع
او في غير ذلك الوقت فان القول في هذا قول الموكل ومنهم من يقول القول

قول الوكيل واما اننا نقول على الثمن والموضع والوقت الذي يبيع فيه
وعلى من يبيع له فقال له المورع قد خالفني في هذا كله وقال الوكيل
لم اخالفك في شيء مما امرت به فان المورع مدعي والغول قول الوكيل
مع يمينه وان بقيا على الوقت فمضى الوقت فقال الوكيل قد فعلت
ما امرت به فقال المورع لم تفعل شيئا من ذلك قال الغول قول الوكيل
مع يمينه صدق في الوقت او بعد الوقت ومن وكل ايان يبيع له
شيئا فيما عدا اعطاه الثمن فقال له هكذا بعث هرجد في بيعه اكد
انفسا خا فان كان وكيله امينا فانه يصدق في ذلك ويرد له مال
الثمن ويترك عليه قيمته فثقت به ان لم يعد الوكيل على رده وصنع من يقول
لا يرد له شيئا وان كان الوكيل غير امينا فلا يشتغل به وان اخبره الو
كيل بالا ففسخ قبل ان يخذ منه الثمن فلا يخذ منه الثمن ولا
يشتغل بقوله وكذلك ان وكله ان يشتري له شيئا واشتراه له فقال
له هكذا اشتريت فوجد في بيعه انفسا خا والجواب في ذلك كالجواب
في البتة فيها وان تباع رجلان شيئا فقال احدهما للاخر ان يبعها
انفسا خا من حيث لا تعلم فلا يشتغل بقوله الا ان صدق في ذلك يكون
قوله عليه حجة ومن باع شيئا باراد ان يبعه للمشتري حتى يخذ منه
الثمن فلا يجوز ذلك عرفا المشتري اولى بعينه وان منع له بهر خلف
ومنه من يرضى ان يعلم المشتري ان يمسك ذلك الشيء حتى
ياخذ الثمن فيكون بمنزلة الرهن ومنهم من يقول لا يضمن البائع
ان يمسك ذلك الشيء ولو عرف المشتري ومن اشترى خاجية ثمر
او مكانة ثمر على انها اكمسية او حبس معلوم فاكل منها ولم
ياكل باصا بها غير الجنس الذي اشترى عليه فان كان الذي خرج
دور ما اشترى عليه وهو بالخيار وان شاء ان يمسكه بالثمن
الاول فله ذلك وان شاء ان يردّها وياخذ راس ماله فله ذلك ايضا
وان اكل منها شيئا فليرد مثل ما اكل ومنهم من يقول بعكس قيمته
واما ان كان فيهما بعض ما اشترى عليه فاكله ثم خرج الدور فان رده

رد عليه البائع ما نابه من الثمن وإن أمسكه أمسكه بالثمن الأول أو اشترى
ها على صف معلوم يخرج أجود من ذلك الصف فإنه يرد هاله ويأخذ
منه ماله وإن اشترى ثيابا وعاءا يخرج فيه الملع أو الماء أو غيره كان
اشترى بالكيل فليتم له كيله سواء الذي خرج فيه مما يكال أو من
ملا يكال فإنه يخرج وإن اشترى بغير كيل يخرج فيه مما يكال فليعطي
له كيل ذلك الذي خرج وإن خرج ملا يكال فإنه ينزع ذلك الذي خرج
فيه ويعطي له من الزيت مقدار ما بلغ في الوعاء أو لا إن كان الوعاء مما
لا يزيد ولا ينقص وإن لم يتبين ذلك فقد انقضى البيع ومنه من
يقول البيع منقسم في هذه الوجوه كلها **باب** في الطواقي والطواف
لأبدا في الأبا أعطي له ولا ينادي إلا بما أعطي له قبل ذلك اليوم أو
في غير ذلك السوق إلا أن حضر ذلك ولا ينادي إلا يعطيه من حجر
شراءه وينادي بما أعطاه الراهن في الرهن حين أراد أن يبيعه المثل
أو المثل وكذا ينادي بما زاده الورثة في الشيء الذي جعله الميت
للوصية إذا أرادوا شراءه وهذا إذا كان الشيء في يد الخليفة وله أن ينادي
بما زاد من استر ياب ماله أو كان في يده مالا حرام ولا ينادي بزيادة النا
حين الذي لا يريد الشراء وكذلك مؤلفهم أنه لا يريد الشراء لا ينادي
بزيادة وينادي بالطواف بما زاد في الشيء الذي ينادي به إذا أراد أن
يشتره لنفسه إذا خبر بذلك وكذلك إن يشتريه اراد أن يشتريه لمن
ولى أمره فإنه يزيد فيه ويخبر بذلك جلا باس وكذلك صاحب ذلك
الشيء إذا أراد أن يشتريه لمن ولى أمره فإن الطواف ينادي بزيادته
وكل من كان في يده شيء لغيره فوطله صاحب على بيعه أو خليفته
اليتيم أو الممنون أو من كان في يده رهن فإراد أن يبيع كل واحد
مؤهولا ما في يده ولا يعطيه للطواف ليميعه ولئن أمسكه في يده
وينادي بالطواف كذلك ومنه من يقول بطله في يد الطواف ينادي
به ويعطيه منه أجرته وينادي لرجل بماله لنفسه إن أراد وكذلك
من كان في يده ماله غيره فإنه ينادي به حين يجوز له بيعه وإن أعطي

الطراري شيئا معلوما في ذلك الشيء، الذي ينادي به بائع من ذلك الشيء،
 وليقل لمن اراد ان يشتريه منه فدا عطا فيه كذا او كذا ولم تحضر
 تلك العطية وكذا لك صاحب الشيء، على هذا الحال وان قال رجل لرجل اشتر
 يت هذا الشيء من السوق او من جاني او قال انما اشتريتك من غير السوق
 او ناديت به في السوق وهو ينادي به او قال له لم يدخل في السوق وقد
 دخله فباعه كذلك يخرج كلاب ذلك كله فاشترى في الخيار ومنهم من
 يقول لا يكون المشتري في الخيار في ذلك وقد لزمه الشراء وان نادى الطراري
 بالسلعة بمن تاخت اليه العطية فلا يلزمه الشراء حتى يبيع البيع وذلك
 عن ابي نوح سعيد بن خلف انه قال لا يصيب الرجوع وان اوفى الطراري
 السلعة الى رجل فزاد فيها رجل، ان قيل ان خير لصاحبها فانه يخرجه بذلك
 وان اراد ان يوزن البيع الاول فله ذلك وان اراد ان يوزن البيع الثاني فليعمل
 واما ان لم يخرجه له بالزيادة فحوز البيع الاول فله ذلك وان اراد ان
 يوزن البيع فانه لا يعمل ذلك وان عمله فليس عليه شيء، وان باعه الطراري
 للآخر بعد ما اوفى الاول فان صاحب السلعة بالخيار وان حوز الصفة
 الاول فقد جازت وان لم يوزنها واراد ان يوزن الصفة الاخرى فلا يجوز
 له ذلك الا ان يوزن البيع ومنهم من يرضى ان يوزن الصفة الاخرى
 وان اخذ الطراري ثمن سلعة رجل فاعطاها لآخر ثم اخذ ثمن
 سلعته الاخر فاعطاها لصاحب السلعة فانه ضامن لكل واحد ثمن
 سلعته ويبرء له ما اعطا لهم ومنهم من يرضى ان ياخذ كل واحد
 منهم راس ماله ولا ياخذ الطراري من صاحب السلعة التي كذا
 بها الا قدر عنده الا ان يثق معه على شيء، معلوم فانه ياخذ منه
 قل ذلك او اكثر وان اخذ الطراري سلعة ينادي بها فاعطاها لغيره
 لينادي بها فاقبل مما اخذها به من الاول او على ان يقا معه ما
 اخذ عليها فانه يرد ما بقي من ذلك لصاحب السلعة ويترك الطراري
 الاخر عنده على الطراري الاول الذي عنده ومن اعطا للطراري سلعة
 لينادي بها فنادي بها ولم يبعها او باعها ولم يوزن صاحبها البيع

فإنه يدرك عليه غناه وإن قال له صاحب السلعة أن لم تبعها فلا أعطيك شيئاً
فإن لم يبيعها فلا يدرك عليه شيئاً ومنهم من يقول أن لزمه أن يغناه ببيعها
له وإن باع الطواف ولم يخلبه إلى غناه فإنه يعطيه غناه ولو لم يخلبه ومنهم
من يرى أن لا يخلبه إليه وإن نادى بها الطواف وهو قاعد ولم ينتقل ولم
يعن فيه بشيء، فليس له شيء ومنهم من يقول يأخذ أجرته وأما الذي
يطلب المسافر إلى الطواف لبيع لهم ويشتريه بأعطاء الطواف شيئاً
فلا بأس أن يأخذ منه ولو اشتريه عليه وأما أن اتفق مع الطواف بفعله
كل ما أذن من هؤلاء فإنك تفاسمه معي بفعله ذلك فإنه لا يجوز
ذلك وأما من يقصد إليه الرقاب فيعطيه من ماله حتى يقضوا جميع
ليبيع لهم ويشتريه ويأخذ منهم شيئاً معلوماً فإنه أن اتفق مع
أصحاب السرايع على ذلك فيأخذوا من يبيع معهم فلا يجوز ولكنه يدرك
عليهم كراء داره وغناه وما أكله لهم من ماله ويدركون عليه أكثر من
ذلك إذا أخذ من أضرالهم إلا أن كانت أنفسهم بذلك وأما من كان مع
المسافر في وليس معه شيء يبيعه فلا يأكل مما أكلهم الطواف
إلا بأذن أصحابه وإذا أكل بغير إذنهم فإنه يطلب ذلك منهم وهذا
أدلى على الطواف بذلك وأما أن على فليس عليه شيء إلا أن يخلبه إلى
ذلك فإنه يغمه له ومن حمل سرايع غيره إلى السوق ليبيعهم به
وقصد إلى السمسار وأعطاء السمسار شيئاً فإنه يطلب أصحاب السرايع
الجل ذلك أو يغمه له لأنه إنما جاز ذلك ماله وذلك إذا كان يشتريه
لغيره كان معه من يشتريه له أو لم يفتي وأعطاء صاحب الخانوت شيئاً فليطلب
جل ذلك إلى صاحب المال أو يغمه له لأنه إنما جاز ذلك ماله ومنهم من
يرضى إذا كان معه حاضر أو غاؤه ومن أكل مع رجل إلى صاحب الخا
نوت ليستتر به أو يبيع وأعطاء صاحب الخانوت شيئاً فلا يأخذ له ماله
وإن أخذ ليرده بغيره على صاحب المال أو يخلبه في حل معه لأنه
إنما جاز ذلك ماله ومن أراد أن يشتريه له شيئاً مثل الكعك أو الرزق
أو العسل أو ما أشبه ذلك وأراد أن يذوقه فإنه أن عزم على الشراء

فلا باس ان يذوقه ان اذن له صاحبه وان لم يعزم على الشراء فلا يفعل وان فعل
 فهو عليه تباعة وامان ان اراد ان يشتريه ذلك لغيره فلا يذوق منه شيئا
 ولو اذن له البائع الا ان كان يدل على الذبح وكله على الشراء او طلب في ذلك
 منفعه له وان عزم على الشراء باذن له ان ياكل ليدوقه بعد اله فتترك
 الشراء او لا يتعافا فليس ذلك في ذلك تباعة الا ان تفسد به صاحب المال
 ولانه يعزم له ما اكل ومن كان في يده طعام غيره و اراد ان يبيعه مثل طليقة
 البتيم او الصغور او غيرهما فقال له من اراد ان يشتريه منه ابذن لي
 ان ادوقه فلا يذن له بذلك الا ان كان ممن يحمل عليه او كان خليقة البيع
 او الصغور يحمل لها اكثر من ذلك من ماله او راء ان ذلك اصح لهما
 فلا باس ومن اتى بغيره الى صاحب الخانوق وقال له اعطيهم كذا وكذا
 من الطعام واعطاهم فان صاحب الخانوق يعزم من منعه منهم ومنهم
 من يقول لا يدرك على الذي امره شيئا فليعزم الذي اخذوا طعامه ومن
 ظالمه صاحب الخانوق ادخل ويدخل واعطاه الطعام واكله لانه يعزم قيمة
 ما اكل **باب** في بيع الدين وبيع الدين جائز في كتاب الله عز وجل في
 قوله يا ايها الذين آمنوا اذا ابتاع بدين الى اجل مسمى فاكتبوه كتابا
 وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله
 فليكتب والتمثل الذي عليه الحق وليتق الله وانه لا يخس منه شيئا
 ولا يجوز بيع الدين الا الى اجل معلوم يشاهد بين اورجى وامراتى ولا يبيع
 على الشاهد ان ياتى الشهادته اذا ادعى اليها ومنهم من يقول
 يضيق عليه والكاتب لا يضيق عليه ان يكتب وان باع بغير شهود ولا
 يجوز بيعه وكذلك ان استشهد من لا يجوز شهادته مثل الاعرج او
 المجنون او العبيد وجوز فيه شهادته غير الامناء من اهل التوحيد وشها
 دة الاب لابنه ومنهم من يقول البيع جائز بغير شهود ويتبع ان
 يوثق على ماله اذا باعه بالدين فلا يتركه بغير شهود فليلا كان
 او كثيرا في السعر واخضر وان باعه ولم يشهد عليه ثم حده المشتري
 فلا يكون له الا اجر في ذلك المال الذي حده له وبيع الدين جائز في

جميع ما يجوز به البيع اذ لم يكن من ذلك الجنس الذي باعه وجاز ان يجعل
 الاجل شهرا معلوما و اقل المدة في ذلك ثلاثة ايام ومنهم من يقول جاز ان
 ان يجعل له يوما واحدا او اقل منه وان طولوا الاجل بينهما الا مالا يعين
 اليه ولا ياتوهم في حياتهم عند الناس فلا يجوز وان جعلوا المدة الى الابد
 شهرا الحرام المتواليين او شهرا الحرام العشر او ايام العشر او ايام النثر في المس
 المستقبل فذلك جائز واما اذ لم يسم المستقبل فلا يجوز وكذلك يوم
 الجمعة او يوم السبت او غيرها من الايام على هذا القول واما ان جعلوا
 شهرا رمضان وشعبان فذلك جائز وان جعلوا شهرا معلوما متعقبا فقل
 ربي ورمضان فلا يجوز ذلك واما ان جعلوا شهر الجمجمة او سنة الهجمة
 او عيد النصارى اجلا لهما فلا يجوز ذلك ومنهم من يقول جائز وكذلك
 ان باع الى السنة او الصيف او الى الربيع او الى الخريف فلا يجوز ذلك ومنهم
 من يقول جائز وكذلك الى الخصة او الى الخداز على هذه الحال وكذلك ان جعلوا
 المدة الى راس السنة او السنة او الى السنة او راس السنة او راس الشهر او راس الشهر
 او الى الشهر فلا يجوز ذلك وكذلك ان جعل له اجلين اجلا واحدا الى كذا
 وكذا واجلا اخر اكثر من ذلك فلا يجوز وكذلك ان باع له كذا وكذا نقدا
 وكذا وكذا الى اجل فلا يجوز ومنهم من يقول جائز واما ان خيره في الاجل
 فلا يجوز له ذلك وكذلك ان باع الى قدوم الخراج او الى العطايا او الى الاخرة
 فلا يجوز ذلك ومنهم من يقول ان يبيع جائزا والمال حال وكذلك البيع
 الى الاوفات النجولات على هذه الحال وان باع له شيئا واحدا في صفتين
 متعقبات الى اجل معلوم او الى اجلين او صفة واحدة نقدا و اخرى الى
 اجل يتعبد كل واحدة منهما على حدة فذلك جائز واما ان يجمعها با
 بالقبول فلا يجوز ومنهم من يقول جائز وكذلك ان باع رجلان لرجل
 شيئا واحدا في صفتين متعقبات فبطلت جميعا معا على هذا القول
 كذلك ان باع له ذلك الشيء في صفة واحدة فبطلت واحدة منهما
 وكذا او خذنا ثيابي على ان يكون لواحد منهما الدنانير في سهمي وبكوني
 للآخر الدرهم فلا يجوز ذلك البيع وكذلك ان باعه لرجلين على ان يقبل كل واحد

صنعهما واحد من المشتريين جلا جزا ايضا وخليعة النبي لا يبيع مال
 النبي بالدين وكذلك خليعة العيون والغايب وكذلك الوكيل على
 البيع لا يبيع بالدين وكذلك فاعل المسجد او من كان في يده خالصة او
 حرار ثم قاب ولا يدرى صاحبه واراد بيعه فلا يبيعه بالدين وكذلك
 كل من كان في يده مال غيره يخاف فسادا واراد بيعه فانه لا يبيعه
 بالدين ولا يبيع في هذا كله الا بالدرهم والدنانير وان لم يخذ الدنانير
 والدرهم الا بالنسيئة ووجه غيرهم نقدا فانه يبيع بالحبوب نقدا
 ولا يبيع بالنسيئة ومنهم من يقول لا يبيع الا بالدين والنسيئة والدرهم
 ولو كان بالنسيئة ويبيع يبيع الدين اذا اخذه صاحبه قبل الاجل واما
 اذا لزمه فلا يبيعه ومنهم من يقول يبيعه تسوا في هذا ماله او
 مال ابنه الصبل واما خليعة العيون والغايب او النبي فلا يبيع
 بلزوم هؤلاء واما لزوم اخذ فانه يبيعه والمفارض والعبد المأذون
 له في التجارة فانه يبيع بلزومهم ومنهم من يقول لا يبيع وان
 اخذ صاحب الدين خلاف ما يباع به فانه لا يبيع ومنهم من يقول
 يبيع اخذ بيه قبل الاجل فلا يبيع ويرد وبأخذ ماله عن حبل
 الاجل ومنهم من يقول يبيعه فلا بأس وان امسكه ولم يرد حتى
 حل الاجل فانه يرد وبأخذ ماله وان نما الذي اخذ قبل الاجل او تلف
 في يده جان النما لصاحبه وان تلف الذي اخذ ضامن وان اخذ بعض
 ماله دون الاجل فبذ ان يفسخ ايضا وان عجل له بعضا على ان يترك له
 بعضا البقية فلا يجوز له وان كان مشرك يمين في الدين يلزم احدهما
 فبذ ان يفسخ ما يوجب الذي لزمه والمفارض ايضا ان يباع بالدين ولا
 خذ بعضه او لم قبل الاجل فبذ ان يفسخ وله ان يبيع بالدين ان كان
 راء ان ذلك اصلح للتجارة ومنهم من يقول لا يبيع بالدين فبذ
 احتاج الى ملاذ منه فيهم جائز ما غير مالا يدمنه ولا يشتريه
 بالدين الا بالذن صاحب المال وان اشترا بغير اذن جعوى المال
 وان ذلك كله على المفارض وان اذن له ان يشتري بالدين الى اجل

بما في يده ومتروما في يده فلا يرجع الى صاحب المال وان اذن لما في يده
الى اجل بماله هكذا متروما في يد المفاضل وليرجع بذلك الى صاحب
المال فان مات الذي عليه الدين قبل الاجل فلا يجل الدين بذلك و
منهم من يقول فدخل وبات في حقه ويحكم صلاته فيه بقدر
ديونهم واما في قول من يقول لا يجل الدين بغيره وهذا حكم الدين
بماله فانه يأخذه من دينه ويؤتى لصاحب الدين الذي لم يجل دينه
حتى يجل دينه مما خذ ماله وان اخذ الدين فدخل ديونهم ونما الدين
الذي تركوا لمن لم يجل دينه في يد الورثة فانهم يكونون في النما
مترعا سواء وان تلف الذي تركوا لمن لم يجل دينه من غير تضييع الو
رثة فلا ضمان عليهم ويرجع على احماء فيما صهم فيما اخذوا و
فيل لا يرجع عليهم شيئا وان تلف بضييع الورثة فيهم ضامنون
وكذلك ان اتلفوه في حوائجهم فلا ياكل الرجل من طعام غيره ولا
يأخذ من معروفه شيئا فان اخذ شيئا من هذا واستنفع من ماله
وعليه ان يفرغ ذلك لغريمه او يمسك بذلك ممواء حل الاجل او
اولم يجل فان اخذ دينه ولم يجا مسكه بذلك فان عليه ان يوصي بذلك
ويفرجه من الكل وان لم يجل الاجل فالتفان يمسكه فلا يفسخ
بذلك وان لم يجل فحل الاجل باعكاه دينه ثم تبين له انه لم
يجل فانه يرجعه ولو لم تبين ذلك الا بعد حلول الاجل وكذلك
ان جاءه موت غريمه فبأخذ دينه ثم اتا غريمه فانه يرد له ذلك
في الحكم ولو نما في يده لصاحبه ذلك كله ويترك عليه في الحكم
وان تلف ايضا فهو ضامن واما موت صاحب المال فلا يجل بذلك الدين
وكذلك ان تذاكر وتعلمس فلا يجل به وان كان لرجلين على رجل دين
فماتت ورثة واحد منهما فبيل عليه الاجل فانه يترك عليه صاحبه
سهمه في قول من يقول فحل الاجل ومنهم من يقول ان اعطاه قبل
الاجل بكمية نفسه فلا يارس بذلك ويحكمه واذا حل الاجل فله ان
يأخذ من دينهما شيئا وان باع له شيئا بهذا الدائير الى اجل فانه

فتركب منهم من يقول لا يجوز بيعه ومنهم من يقول جائز ويكون له ذلك
 الدخاير الى ذلك الاجل فلا يجوز بيعه احد هما **باب** في بيع النسبة
 بالجنس او بالخلاف روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اختلفا
 الجنس ان بيعه اكره فتثبت في كل ما اتفق بها كان من جنس واحد
 ولا يجوز بيع بعضه ببعض نسبه ويجوز بالنقد واما كل ما اختلف
 وهو جائز نقد او نسبه ولا يجوز بيع الفع بالفع ولا الشعيير بالشعيير
 ولا الدرة بالدرة ولا السلعة بالسلعة والنصر بالنصر والزبيب بالزبيب
 والتمز بالتمز وكذلك لا يبيع الفع بالشعيير نسبه وكذلك النصر
 بالزبيب لا يجوز بيع النصر بالزبيب والزبيب بالنصر نسبه واما الشعيير
 بالنصر والفع والدرة والسلعة بالنصر او بالزبيب او بالتمز فيجوز
 بيعهم نسبه وكذلك يبيع الدرة بالسلعة جائز ايضا اذا كان نسبه
 وكذلك يبيع الفع والشعيير بالدرة او بالسلعة نسبه جائز وكذلك
 يبيع كل ما عمل من هذه الاجناس نسبه على حسب ما ذكرنا وكذلك
 يبيع ما قلع عليها وما عمل منها بما لم يعمل نسبه مثل الدقيق
 بالشعيير او الخبز بالشعيير او الفع او الخبز بالدقيق او النشأ
 الزبيب بالنسبه او الخل والرب وما ينسبه هكذا فلا يجوز ولا يجوز
 ايضا بيع العسل بالعسل نسبه ولا يبيع النصر بالعسل او الزبيب
 وكذلك يبيع العسل بالعسل نسبه لا يجوز ويجوز بالنقد ومنهم
 من يقول ما يثبت خلافه جائز بيعه بعضه ببعض نسبه مثل بيع
 النصر بالتمز وكذلك ما اتفقت عليه ولا يبيع النصر بالتمز او النشأ
 بالنصر نسبه وهو جائز ومنهم من يقول لا يجوز وكذلك يبيع التمز
 بالتمز وكذلك يبيع الدقيق بالتمز او بالشعيير نسبه على هذا
 الحال وخالة الشعيير بالفع جائز بيعها نسبه وبيع الفصيل بالفع
 او بالشعيير نسبه جائز ايضا وكذلك يقول على اختلافها ان زراعتها
 جائز بيعها نسبه واما بيع الجيوب الستة بالقطا في كلها نسبه
 وهو جائز وكذلك يبيع الفخاري كلها بعضها ببعض نسبه اخا

تبيين خلاصهم يجازي مثل العول بالعدس والعدس بالجلبان والحمص بالعول
واللوبيا واما بيع العول بالعول او بالعدس بالعدس او الحمص بالحمص
نسمية وما اشبه ذلك لا يجوز ومنهم من يقول الفكاي بالفكاي
كلها لا يجوز بيع بعضها ببعض نسمية وبيع الباع والحشف بالتمر
جائز نسمية اذا لم يكن فيها الادراك وكذلك بيع الغلق تدرك بغلقه
فذا دركت اذا كانت من جنس واحد واما بيع الزيت بالزيت والسمن
بالسمن والشحم بالشحم وجميع الادام اذا كانت من جنس واحد
نسمية فلا يجوز وكذلك بيع الزيت بالسمن او الشحم او بالودك
فلا يجوز بيع بعض ببعض نسمية ومنهم من يرخى في الزيت بالشحم
والسمن واللبن وجميع ما تبين خلاصه من الادهان وبيع العنق بالعنق
نسمية جائز وكذلك بيع اللحم بالعنق جائز نسمية واما بيع اللحم
لحم والعنق باللحم نسمية فلا يجوز وكذلك الادهان كلها لا يجوز بيع
بعضها ببعض نسمية ومنهم من يقول اذا تبين خلاصه جائز بيع
بعضها ببعض نسمية واما بيع اللحم باللحم او اللحم بالسمك او
الوزف كرويا كان السمك او ما لا يجوز بيع بعضها ببعض نسمية
وجوز بالفقد وبيع اللبن باللبن نسمية لا يجوز وكذلك ما يفرد عن اللبن
مثل الاقط والجبن وما اشبه ذلك لا يجوز بيع بعض ببعض نسمية
واما اذا تبين خلاصه يجازي بيع بعض ببعض نسمية مثل اللبن بالماء
او اللبن بالقييد ومنهم من يقول لا يجوز بيع الشراب بالشراب نسمية
وانقرا بل كلها اذا تبين خلاصه جائز بيع بعضها ببعض نسمية واما
اذا كان من جنس واحد مثل البعلل والكروية والكروية والخموز بالخموز
وما اشبه ذلك فلا يجوز بيع بعضها ببعض نسمية واما البصل بالثوم
او بالكرات او ما اشبه ذلك نسمية فلا يجوز ومنهم من يقول بيع
الثوم بالبصل وبيع الكراث بالثوم وكما تبين خلاصه من ذلك الجنس
يجازي نسمية واما بيع الخيزر بالثوم والعسقمق واللوز نسمية جائز
ومنهم من يقول لا يجوز ومن العلماء من يقول بيع الحبوب بالحبوب كلها

لا يجوز تسمية ومنهم من يقول يبيع الطعام بالطعام كله لا يجوز تسمية
 ومنهم من يقول لا يجوز بيع كل ما يكال بما يكال تسمية واما بيع الكافور
 بالسك والصك بالعشر تسمية جائز ايضا ومنهم من يقول في الريا
 حين كلها لا يجوز بيع بعضها ببعض تسمية وكذلك العطر كلها على
 هذه الحال وانما باعات كلها جائز بيع بعضها ببعض تسمية اذا تبين
 خلافا مثل العصور بالزعران والنبل ومنهم من يقول لا يجوز واما
 بيع العواكه كلها بعضها ببعض تسمية مما تبين خلافا جائز مثل
 الرمان بالنفاح والبرقوق بالرماد والفوخ بالثين الاخضر والعنب
 وما اشبه ذلك واما اذا كان من جنس واحد ولا يجوز هذا كله في اوانه
 واما البقول بالبقول فلا يجوز بيع بعض ببعض تسمية الا ان كان يبي
 بيب ويبيع الحيوان كله بعضهم ببعض تسمية جائز اذا كان مختلفا
 واما بيع ما كان من جنس واحد مثل العبيد بالعبيد والجمال بالجمال
 والبقر بالبقر والخيول بالخيول والغنم بالغنم وما اشبه ذلك تسمية
 ولا يجوز واما بيع البقر بالجمال التسمية مجاز ومنهم من يقول لا يجوز
 لا يجوز وكذلك يبيع الخيل بالبقول والحمير لا يجوز ومنهم من يقول جائز
 وكذلك بيع الضأن بالمعز لا يجوز ومنه غير ذلك ويبيع الضأن بالجمال
 تسمية جائز ومنهم من يقول لا يجوز واما بيع الضأن بالبقر تسمية
 جائز وكذلك يبيع المعز بالجمال واما بيع الغزلان والبقر لا يجوز
 وكذلك يبيع دوات الاجنحة بعضها ببعض تسمية لا يجوز الا اذا تبين
 خلافا ومنهم من يقول الحمير كلها لا يجوز بيع بعضها ببعض تسمية
 وهذا كله اذا في ايدى الناس موثروا وكذلك تقايح الحيوان كلها
 مثل الحيوانات واما يبيع الصوفي والكتان والعطن بعضهم ببعض تسمية
 واما الصوفي بالصوفي واما يرفع عنها مثل الثياب وغير ذلك لا يجوز
 يبيع بعضها ببعض تسمية وكذلك العطن وما يقوم عنها ويبيع
 الحيوان بالزيت والادهان تسمية جائز ويبيع الحيوان بجلدها لا يجوز
 واما الجلود بالحيوان جائز وكذلك الصوف بالغنم جائز يبعه تسمية

اذا لم يشترك في الصفات وكذلك الشعر بالعجز جائز اذا لم يشترك في المشي
 المشعرات وبيع العزوف بالخباش جائز نسبية واما بيع الحديد بالحديد
 نسبية لا يجوز وكذلك النحاس والرصاص على هذه الحال والنحاس بالحديد
 جائز نسبية والفضة والفضة بالفضة والفضة بالفضة وجميع ما يكون
 من الارض اذا كان من جنس واحد يبيع بعضه ببعض نسبية فلا يجوز والفضة
 في عينيها وما يكون مما كان متعينا او مختلجا معمولا او غير معمولا لا يجوز
 يبيع بعضه ببعض نسبية واما ما لم يكن مقصودا اليه مثل ان يباع له هذا
 الباب بخذا او هذا رطلا من حديد وبيعها مسامير من حديد بخازن
 كذلك ان يباع له هذه الفضة وبيع شيئا من النحاس بخذا وخرطولا
 من النحاس نسبية جائز ايضا وكذلك ان يباع له هذا الثياب وبيعها
 نسيئة من الذهب والفضة للكلبي بخذا وخرطولا من ذهب او فضة او
 كذا وكذا دينار او درهما نسبية فلا يجوز واما المالح بالثياب والفضة
 بخازن يبيع بعضه ببعض نسبية ومنهم من يقول لا يجوز ومنهم من يقول
 كلما يخرج من الارض من المعادن لا يجوز يبيع بعضه ببعض نسبية
 وجائز يبيع الصوف بالحزير والحزير بالصوف نسبية جائز وبيع حوبر البر
 بحزير البر جائز نسبية ولا يجوز يبيع بعض الدجاج ببعض النعام نسبية
 واما النعام بالابل فجائز واللؤلؤ والبرجد والياقوت بالذهب والفضة
 جائز يبيع بعضه ببعض نسبية واما يبيع الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة والعصاة بالذهب والذهب بالفضة مسكوك وغير المسكوك لا
 يجوز **باب** في القرض روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا روي
 استقرض وقد قيل مكتوب على باب الجنة الصدقة بعشرة والقرض
 بشأنية عشر ومن احتاج اليه اخوه المسلم في قرض ولم يفرضه و
 هو بقدر عليه لم يدخل حصىة الفردوس والقرض سنة جارية
 من الناس وهو من المعروف فيما بينهم والقرض جائز بين جميع
 من يجوز بينهم البيع وانما يجوز القرض فيما من الاموال كال
 منها وما يجوز واما غيرها من الامتعة والثلج والاشنة وما

اشبههم بلا يجوز فيه الغرض فيل في الثياب والامعة والخز وما اشبهها
 مما كان معروفا على عادة الناس ومما سئد الاطلاق فيما بينهم انه يجوز
 وكذلك ما بعد مثل الزمان وبض الدجاج وما اشبهها على هذا الخلق ايضا
 واختلجوا في فرض الحيوان فمنهم من اكله ومنهم من اجزه بلا شئ
 عرضا وطولا في عجز الذئب الى المنكب ومن الشعب الى الشعب والكل في
 الرقيق وفيل جائز والله اعلم ولا يجوز الغرض بالجزء ولو انه ما كان
 او يورث ومنهم من اجزه ويرد مثل ما اخذه واما فرض جميع الديون
 لا يجوز واجيز للرجل ان يفرض ماله ما كان في يده وما كان في يد غيره
 جان وصا ذلك الى المستفرض وهو جائز وان لم يصل الله ذلك فهو
 من مال الذي افرضه ماله ياخذ فرض التسمية في الاموال كلها
 على اختلافها لا يجوز ما خلا الدناير والدرهم فان فرض التسمية
 منها جائز واما فرض التسمية من الدناير والدرهم مما كان اخر
 من واحد فلا يجوز ولا يفرض الرجل مما كان في يده من مال غيره لنفسه
 ولا لغيره من الناس الا ان له صاحب المال او دل عليه في ذلك فانه
 جائز ولا يفرض خليفة النبي من مال النبي لغيره من الناس واما
 ان يفرض لنفسه من مال النبي في ذلك جائز ويجوز ايضا للنبي
 وبأخذ من مال النبي مثل ذلك وان افرض نبياً لنفسه من مال النبي
 ثم رد مثل الذي افرض فلا يبرئه ذلك الا ان جعلوا للنبي خليفة يرضى
 منه ذلك النبي الذي افرض فيمنه يبرأ منه فيما رآى الشيخ
 رضي الله عنه عن الشيخ ابي محمد واسلاف رضي الله عنه وروى
 عن ابي عمران رضي الله عنه انه قال ان رد مثل الذي اخذ من مال
 النبي فيمنه يبرئ منه واما ان اسلف لغيره من الناس ورد مثل ذلك
 للخليفة فانه قد يبرئ من قول الشيخ ابي محمد واسلاف رضي الله عنه
 وروى عن الشيخ ابي عمران انه قال لا يبرأ الخليفة من ذلك حتى يبرئ
 به في حوائج النبي والمستسلم فيبرأ في قولهما جميعا
 وان مات الخليفة قبل ان رد المستسلم ما اسلف من مال النبي

يطلع البيت من ذلك الذي عليه او كساره له فابلا البيت تلك ^٤
 الكسوة بلا يبريه ذلك ومنع من رخص وكذا جميع ما كان عليه من قبل ان يلبسها البيت ولا يبريه
 ديون البيت على هذا الحال وكذلك العيون ان لم تكن له خليفة على هذا الحال اذك ومنع من رخص وكذا
 واما ما كانت في يده امانة بلا يخذ منها شيئا الا باذن صاحبه فان اوفر
 منها مرد مثل ذلك بلا يبريه ذلك ولو اذن له صاحب المال بذلك
 ومنع من رخص ان اذن له في ذلك وقيل غير ذلك ولو لم ياذن له
 بالمرء وان افرض الراجل معلوم بالعرض جائز والراجل باطل ومنع
 من يقول جائز الى ذلك الراجل ولا يسلب الرجل من عيده غيره شيء الا
 باذن سيده وان اسلف منه بلا ردة الامواله ومنع من رخص ان
 يسلب منه ويرد له ايضا اذا كان الشيء في يده ويرده ايضا لمراله
 وان باعه مولاه او اخرجه من ملكه بوجه من الوجوه بلا يرد للعبد شيئا
 وانما يرد لمراله الاول وان اسلف من المفاض شيئا فانه يرد له ولو
 رد المال الى صاحبه واحد العقيدين ان اسلف منه شيئا فانه يرد لكل
 واحد منهما مادامت عقدتهما لم تفسخ بان انفسخت عقدتهما
 بلا يرد لكل واحد منهما الا حصته ومنع من يقول يرد للذي اسلف منه
 ولو انفسخت عقدتهما تم الجزء الاول من كتاب البيوع صلى الله عليه وسلم
 خا محمد وعلي بن ابي طالب وصلى تسليمهما يتلوه الجزء الثاني **باب**
في لزوم الدين ولزوم الدين جائز اذا حل الفجله الا ان كان المدين معسرا
 فلا يجل لزومه لقوله عز وجل وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقيل
 لزوم الفقير حرام وقيل من افرض معسرا واحسن حكمه اكله الله في
 حكمه يوم القيامة لا اكل الاكله وقيل من اخذ الدين وهو اليه محتاج في
 نفسه ان يفضيه فضاء الله عنه وقيل لو علم صاحب الدين ماله من الدين
 لم ياخذه ولو علم من كان عليه الدين اذا كان موسرا لم يمسكه وقيل
 محل الغني حكمه وقيل في لزوم الدين الاول لزوم الدين الثانية محلل
 والثالثة مجور ومن لزوم الدين كان عليه مما حل من غير عذر فقد اثم
 وسواء في ذلك لزومه صاحب الدين او وكيله على اخذه وكذا في حقيقة البيت

وخليقة الجنين والقابض اذ الرمد واحد من هؤلاء الذي كان عليه لهؤلاء وما
 لحال من غير قدر بعد انق واما ان لمز العقيم بعد عصى ربه وسواء في
 في ذلك ايضا في ماله او في مال غيره ممن ولي امره من النكاح والعجائز في
 القباب وما الشبههم وكذلك ان وكله رجل على اخذ دينه ولزمه للعقيم
 وهو يعلم انه عقيم بعد عصاره الوكيل والعامل ويكتب الاجر لصاحب الرض
 ما يلزم عن ربه اليه او باخذ فيه التحصيل او الرهن ومنهم من يقول ماله
 في عليه واما ان حوله على غيره فيلزم يكتب له الاجر بعد ذلك وان تزك اليه
 التي بعد ما جاز عليه جله الاجر ايضا وان كان معسرا جرفى به في حكمه
 كتب له بكل يوم فيراى من الاجر والغير الى مثل جبل احد **باب** في فضا
 الدين وينبغي للرجل ان يجعل بقضا ما عليه من الدين ما وجد في ذلك تسجيلا
 وقيل العجلة من الشيطان الا في خمسة تزويج البكر اذا دركت فحتم
 الصيغ اذا مات واقر الضيف اذ انزل والتزويج من الذنب اذا اذن في
 فضا الدين اذا حل ومو كان عليه دين فانما يبريه ممدان يعطيه لما
 حبه او ظيفته او وكيله على قبضه او يقضيه عنه غيره بامر او بغير
 غيره امره او يبريه منه صاحب الدين او يترك له او يهبه له او يجعله
 في حله منه ومو كان عليه دين للرجل من قبل المعاملات فغاب عنه صاحب
 الدين فان عليه ان يحلله حتى يقض ما عليه من الدين ومنهم من يقول
 ان عامله في بلدة ثم غاب عنه صاحب الدين فلا يقضي عليه ان يحلله
 ولا ان يوصى بما عليه من الدين واما ما كان عليه من الديون من قبل النعمة
 فعليه ان يحلله صاحب الدين حيث ما كان في يقضيه له ما عليه وان
 وجهه في غير موضع الذي تعدى عليه فيه فيسرك عليه ان يردك الى
 الموضع الذي اخذه منه فانه يدرک عليه ذلك اذا كان السبي
 فابما بعينه ولا يصل الا بالاعنا وكذلك ان لم يكن فابما بعينه وله عفا
 فانه يدرک عليه ان يقضيه له بالموضع الذي اخذه منه وان لم يكن
 له عفا فلا يدرک عليه ذلك وكذلك ان فضاله ما عليه فلا يدرک
 عليه ان يصله له بعد ما قبض ماله ومن اسلف لرجل شعير او فحلا

او غيرهما من الخبوء فإنه لا يدرك عليهما الا في الموضع الذي اسلف منه
منهم من يقول يدرك عليهما ان يعطيهما ما يقوم به في حركتهما ومنهم من يقول
يدرك عليهما ان استوت الاسعار في كل موضع الا في الاجاز واما ما كان عليهما
من الدناخير واندراهم مما ليس عليهما له عندنا فإنه يدركه حيث ما وجده
وكذلك الحيوان على هذا الحال وما كان عليهما من الخبوء وغيرهما بالبيع و
الايجرة وما اشبه ذلك فإنه يدرك عليهما حيث ما وجده ومن باع لرجل
شيئا فتركه المشتري عنده ولا يعير ولا يأخذ منه النصف بفارق فإنه
يملكه ما دام يطعمه ان يجهه بان ابس منه وليبيع ذلك الشيء
ويأخذ من ثمنه ما يقابل ماله بان يبيع منه شيئا وليتبعه وكذلك
ان اخذ منه النصف فترك عنده ذلك الشيء وخذ ابس منه انه يبيعه
ويبيع ثمنه وكذلك المشتري اذا لم يعير البائع ولم يرجع له الثمن
فإنه يبيع ذلك النصف الذي عليهما ان ابس منه بان وجده بعد ذلك
بليخيره بين الاجر وبينه وان عرف اسمه او اسم ابيه ولم يعير قبيلة
فليس ذلك ببيع له وكذلك ان عرف اسمه وقبيلته ولم يعير اسم
ابيه حتى يعير اسمه واسم ابيه وقبيلته ومنهم من يقول حتى يعير
اسمه واسم ابيه وجده وقبيلته وان عرف اسم ابيه واسمه وقبيلته
فإنه يوصى به ولا يتبعه وذكر عن الشيخ ابي عمران رضي الله عنه
انه قال يبيع ذلك ان ابس منه ولعرف اسمه واباه وقبيلته
كذلك ولو بيعته على هذا الحال ومن كان عليه دين من قبل المعاملات
او من قبل التقدي فإنه يعطيه لصاحبه وان لم يجهه فليوصى به بان
لم يوصى بما عليه من التقدي قبل ان يهلك ثمنه ذلك او نسبه
وان لم يوص بما عليه من المعاملة من قبل الدين فلا يسعه ذلك وقيل
فيه غير ذلك وان صيغ حتى نسبي جميع ما عليه من الديون من قبل
المعاملة فلا يسعه ذلك وروى عن الشيخ ابي خزيمة رضي الله عنه
انه قال يسعه النسيان في المعاملة وقيل في النسيان بالرخصة
كله لامن قبل التقدي ولا من قبل المعاملة وكل ما اعطى الغريم

لغرضه في دينه ممارضيه ونبيله منه فذلك جائز وفاق ما عليه او خلافا
 له وان اعطاه اكثر مما كان عليه او اقل مثل ان كان عليه ديناران واعطاه
 مبيها دينارا واحدا او كان عليه دينار واعطاه مبيها دينارا من فائدة الزيادة
 على دينه وبدرج ايضا ما بقي له من دينه وكذلك الدراهم في الدراهم على
 هذا الحال وكذلك كل ما كان من جنس واحد مما يخال او يوزن من الزيادة
 والنقصان على حسب ما ذكرنا واما على ما اعطاه له مما كان خلافا لدينه
 وكانت فيه الزيادة او النقصان بالقيمة فلا بد ان وكذلك الحيوان مثلا ان
 كانت عليه شاة واعطاه مبيها شاتين او كانت عليه شاتان واعطاه
 له مبيها شاة واحدة فذلك جائز ومنهم من يقول كلاما فضايلة خلافا
 كان او وفاقا فل من دينه او اكثر منه برضيه فذلك جائز وان فضاله
 حقيقيا لله دينه على ان ذلك الدين عشرة دنانير فاذا هو خمسة عشر
 فذلك جائز وبدرج عليه ما بقي من دينه واما ان فضاله على ان له
 عليه عشرة دنانير فاذا هو اقل من ذلك فلا يجوز قضاء ومنهم من
 يقول جائز وحي الزيادة واما ان خرج الدين غير المضاف فلا يجوز ان
 فضاله شيئا في دينه يخرج فيه عيب فانه بدرج عليه ارش العيب وان
 قضاء رده عليه وان استحق ذلك الشيء الذي فضاله بشهادة العدول
 فانه يرجع عليه يدينه الا واما ان استحق بغير العدول فلا يرجع عليه
 بشيء، ويرجع على الذي استحقه بياكل من ماله مثل ذلك من حيث لا
 يعلم ولا يقضي خليفة النبي في دين كان على اليقيم خلافا لما كان عليه
 وكذلك لا يباخذ خلافا ماله ومنهم من يرضى في الوجهين جميعا وان
 فضا شيئا في دين معلوم على انه له فاذا هو لا يدينه الحبل او لا يدين العجنون
 اولئك ولو امره من النبي ما والعجائين والغيايب او فضاله شيئا على انه
 لراحم من هؤلاء يخرج ذلك الدين له فالفضاء لا يجوز في هذا كله ومنهم
 من يقول ان قضاء الدين يفسد دينه جازي ومن لم ير العزيمة دينه
 باعطاه شيئا وامره ان يبيعه وبإذنه من ثمنه دينه قبل ذلك الشيء
 قبل ان يبيعه فليس عليه شيء، وان باعه وتبلغ من الشئ قبل ان يقضيه

في ماله ولم يضع الغنا، وليس عليه شيء، وان ضيع ان يفضي حتى تلف
 وهو ضامن لما يقابل دينه وما كان اكثر من دينه فليس عليه شيء، وان
 ضيع ان يفضي، واما ان لم يمد فقال له لا اوارك حتى تفضي دينه واعطاه
 شيئا لبيعه، ويفضي من نفسه دينه فتلف ذلك الشيء، فزده او تلف منه
 ففرض من ما يقابل دينه وهو ضمان الرهن ومنهم من يزني وان كان
 عليه دينار فله رهنه اليه فقال له خذ هذا الدينار فزنته فافضي في دينار
 علي فتلف قبل ان يزنته وليس عليه شيء وان تلف بعد وزنته فهو من
 ماله ويضحيه وان اعطاه له دينارين فقال له زنهما واقضي منهما واحد
 في دينار فتلف قبل ان يزني واحد منهما فليس عليه شيء، وكذا لك
 ان وزن واحد منهما فتلف قبل ان يزني الاخر فليس عليه شيء، وان وزنهما
 قبلهما او تلف واحد منهما فهو ضامن لو ادع منهما ومنهم من يقول لا يضمن
 والشتر يمان اذا نذر رجل فلا يدرك كل واحد منهما الا ما نذر من الدين
 وان اخذ سهمه فلا يدخل اليه صاحبه فيما اخذ ولو مات المديان ولم يدرك
 شيئا او جده او اهل بيته ومنهم من يقول اذا اخذ شيئا احد الشترين
 من الدين بغير ادن صاحبه فانه يدخل اليه فيما اخذ واما ان اخذ باذنه
 فلا يدخل اليه ومنهم من يقول كلما اخذ واحد منهما فهو بينهما اذا
 كان اصل الدين من شترتهما والله اعلم ولا يثبت احد الشترين الا ما
 نذر من الدين وكذا لك العقيدان اذا نعت عقدتهما فلا يدرك
 احد هما الا ما نذر به ولا يدرك ايضا على احدهما الا ما نذر ومنهم من
 يقول يدرك على عاقله منهما جميع الدين ويدرك هو ايضا على
 من عاقله الدين كله وان لم يفسخ عقدتهما فانه على كل واحد منهما
 الدين كله ويدرك كل واحد منهما دينه ايضا وان اشترك الرجل مع ابنه
 الطحل او اشترك خليعة النبي مع النبي الدين فان الاب والخليعة
 يدركان ذلك الدين كله **باب** فيما يامر صاحب الدين عزيمه
 ان يجعله لدينه واذا امر صاحب الدين عزيمه ان يعطي دينه لا ينس
 الطحل او لعبد او لعبد غيره او لعله او لعبد من اناس جاعلهم

العزيم فجد بري واما عيد العزيم او جعله ان اعطاهما بامره فلا يبريه
 ذلك حتى يصل المال الى صاحبه ومنهم من يرضى وان امره ان يعطيه لعلان
 في دين كان له عليه باعكاه له بذلك جائز وكذلك ان فضاء له في دينه ايضا
 فهو جائز مثل غيره من الناس واما ان قال له اعطيه عني لعلان في زكاة مالي او
 في اتصال اموال الناس او غيرهما من الخوف فلا يبريه ذلك وكذلك ان قال
 له خذت لك ما كان لي عليك في زكاة مالي او في اتصال اموال الناس او غير
 هما من الخوف فلا يجوز ذلك ومنهم من يرضى في الوجع من جميعا وكذلك
 ان امره ان يجعله في وجه من الوجوه للراح مثل ذلك ايضا وان امره ان يشتري
 له بدينه شيئا معلوما فاشتراه من ماله جدا يبيد والشراء باطل ومنهم
 من يقول الشراء جائز والبيع لا يبري للمامور دون الامر ومنهم من يقول الشراء
 جائز والبيع لا يبري ولا يبري عليه الله والدين على المدين فان كان له داله ومنهم
 من يقول ذلك نقاضي جميعا بينهما وان امره ان يرسل له دينه مع من جاء
 من قبله من الناس وارسله له فلا يبريه ذلك حتى يصل اليه ومنهم من
 يرضى واما ان سما له مع من يرسله معه وارسله معه فجد بري او الدين
 وان اعطاه الرضاء فقال له اجعل ديني الذي عليك في هذا الدعاء فلا يبريه
 ذلك وكذلك ان قال له ضعه في بيتك فوضعه في بيته كما امره فلا يبريه
 ذلك وكذلك جميع الامكنة على هذا الحال فلا يبريه ذلك ومنهم من يرضى
 ان يجعل ذلك كما امره واما خليعة النبي او خليعة الصنون او الغايب اذا امر
 المدين ان يعطيه دينه هؤلاء لرجل سماه له او يجعله في هذا اللان او يضعه
 في مكان معلوم يجعل فلا يبريه ذلك حتى يصل المال الى الخليعة واما مكان
 على النبي او على الصنون او على الغايب من دين الناس اذا امر صاحب
 الدين خليعتهم ان يعطيه لغيره من الناس فذلك جائز واما ان امره ان يجعله
 في هذا اللان وهو في مكان معلوم يجعل الخليعة ما امر به صاحب الدين
 فلا يبريه ذلك ومنهم من يرضى ان قال امينان لرجل فذا امرك صاحب
 الدين ان يعطيه دينه لهذا الرجل باعكاه له فجد بري وكذلك ان قال
 له انزكه لك او انزكه منه او وهبه لعلان فغير لهما حجة في هذا كله

وان جاء بعد ذلك صاحب الدين محمد هذا فلا يشتغل به وله ان يلعب ماله
على نفيه، وكذلك ان قال له فذا امرك ان تضعه في موضع كذا وكذا ففعل ما
قال له فعند برا في قول من يرضى وان قال له امينان فذا اعطاه لنا فلا يشتغل
بهما ولو كان اكثر من اثنين ومنهم من يرضى ان يعطيه لهما ولو ليس
عليه نفيه، وامان فلان فذا امرك ان تعطيه لنا فبركه في دينك الذي لك
عليه او في زكاة ماله او غيرهما من الخوف فانه يفعل ما قال له من ذلك
ويبرأ من الدين وان قال له امين واحد فذا تركه لك او اعطاه لي او لعلان
فانه لا يكون قوله عليه حجة ومنهم من يرضى ويبرأ من الدين فيما بينه
وبين الله وان قال له الامين فذا امرك ان تعطيه لي واركه لك فانه لا يفعل
ذلك وكذلك امر في ان فذا امرك في الخوف او في دينك عليه
فلا يبرره ذلك وامان قال له غير الامين فذا امرك ان فذا امرك في بارد
لك فتشتبه له به مثيلا كذا وكذا فانه فعله لي با وصله له ولا يشتغل
به الا ان كان امينا وفيه كل من صدقه الرجل فانه يكون له حجة ويكون
عليه حجة فيما بينه وبين الله **باب** الرقالة في قبض الدين واذا وكل
رجل رجلا ان ياخذ دينه لعلان فذلك جائز وكل ما اعطاه المديان للوكيل
مما خالف ماله عليه فلا يبرره ذلك وامان اعطاه مثل الذي عليه بجان
اذا تبين له انه وكيل فافترار صاحب المال او بشهادة العدول واما قول
الوكيل وحده فلا يشتغل به امين كان او غير امين ولو كان اثنين او
ثلاثة فلا يشتغل بهم ومنهم من يقول يرضى ان صدقه كتابا ما كان
بان يرجع اليه بقوله نعم قال له بعد ذلك صاحب المال في امره فذا امره
بخله انه في امره ثم يغنيه له دينه ولا يرجع به على الوكيل حين صدقه
او لا ومنهم من يقول يرجع عليه ولو صدقه وان وكل رجل رجلا ان يا
خذ دينه من رجل فمات الذي وكله فبذل ان ياخذ مثيلا فلا ياخذه بعد
ذلك وكذلك ان مات الذي عليه الدين فلا ياخذه من ورثته وامان
في يمت صاحب الدين الا بعد ما اخذه الوكيل فانه يدعيه الى ورثته
وان نزع من الرقالة فبذل ان ياخذه باخذه ولم يعلم بذلك فلا يلزم

والصوخل من ذلك شئيه ومنهم من يقول قد لزمه وان اعطاه صاحب المال العبرة من
 الناس فلا ياخذ الوكيل بعد ذلك جان اخذه بليده فعه للمعطاه ومنهم من
 يقول يدفعه للذبي وكله على اخذ راس ماله او وكله على اخذ ماله ههنا ولما
 ياخذ خلاف ماله عليه وان اخذه بالذبي وكله بالخيار فان تلف قبل ان يصل الى
 الصوخل وليس على الوكيل شئيه ومنهم من يقول المدينان ما لي يصل الى صاحب
 المال وان وصل اليه ورخصه فغدير المدينان ومنهم من يقول فغدير المدينان
 ويضمن الوكيل ان لا يرضى بذلك الصوخل ومنهم من يقول قد لزم الصوخل ما
 اخذ وكيله وان وكله ان يقضي له دين من غير يمه فكل ما قضا له المدينان
 فغدير الصوخل وان اخذ له راس ماله فذلك جائز وان وكله ان ياخذ له راس
 ماله فانه ياخذ الظاهر والبعض وان وكله ان ياخذ له راس ماله فامر المدينان
 الوكيل ان ياخذه من ماله باخذه فغدير امر الدين وكذلك ان امر المدينان
 غيره من الناس ان يدفع الدين للوكيل وهو جائز ايضا وان امر المدينان رجلا
 اخر ان يعطيه الوكيل ذلك الدين من ماله على ان يردّه عليه باخذه منه الوكيل
 والصوخل بالخيار وكذلك ان امر غريمه ان يعطيه الدين الذي عليه على هذا
 الحال وان حول المدينان الوكيل على غريمه او اخذ منه الوكيل الحصيل
 او الرهن فلا يجوز ذلك ولا يلزم الصوخل ذلك فان اخذ الوكيل ذلك الدين
 فغدير للذبي وكله قد اخذت الدين وفي يده فله ان يفعل الموكل لم تدفع
 له شيئا والبينة على الموكيل انه قد دفعه الى الصوخل بان لا تذكر له البينة
 بل يجب على الصوخل ان لا يدفعه له شيئا فيخرج الوكيل وامان مال الوكيل
 قد اخذته او تلف في يده بالقول قوله وامان قال المدينان قد دفعت
 دينك الي وكيك فهو مدع الا ان صدقه الوكيل فيكون ذلك على الوكيل
 وان اخذ الوكيل الردي او الخاسر بانه يردّه لمن اخذه منه وان وصل الى
 صاحب الدين ذلك الردي او الخاسر وان شاء رده على الوكيل وان شاء
 رده على غريمه فان قال صاحب الدين لغريمه امرتك ان تعطي الدين
 لي عليك لهذه الرجل ولم تقطعه شيئا فقال الذي عليه الدين قد
 امرتني ان ادفعه اليه فدفعت له بالقول قول صاحب المال ومنهم

من يقول القول قول الغريم في هذا الوجه حيث اخذ صاحب المال امره واما
ان قال الغريم امرتني ان تدمع دينك الى هذا الرجل فدمعته له بفعل صاحب
المال في امره والقول قول صاحب المال **باب** في ارسال الدين الى صاحب
بغير امره واذ الرسل المدينين الى صاحب بغير امره مع امين او غير
امين وموصل اليه فدمع برامته وان لم يصل اليه فلا يبرامته وان لم يوصله فلا
يبرامته فيعلم بوصوله وان قال له الكذبة ارسله معه وهو امين فدمعته
فدمع برامته ومنهم من يقول فدمع من الدين حين ارسله مع الامين ولو لم تت
يسئله بعد ذلك واما غير الامين فلا يبرامته وصلت الا ان صدقه صاحب
الدين ومنهم من يقول ان صدق رسوله ان قال له فدمعته فدمع برامته وان قال
صاحب الدين لم يصل الي شيئا والرسول يقول فدمعته وصلت اليه فان المدينين
يخرج لصاحب الدين دينه وسواء في هذا ارساله امين او غير امين وان وصل
الرسول المال الى الغريم فقال له الغريم وامسك لنفسك قبل ان ياتك
منه او قال له وهبته لك او اعطيتك لك في رخصة مالية او في اشتغال اموال
الساس او ما اشبه ذلك من الحقوق فلا يجوز ذلك ومنهم من يرضى اذا
جعل جميع ما امره به صاحب الدين واما ان قال له اعطيتك لمالان في دينه
على ارادته في الحقوق او غيرها فلا يبرامته ذلك حتى يقبضه منه وان
معدل الرسول ما امره به صاحب الدين قبل ان يقبضه منه فهو راض عن المال
والدين على المدينين ثابت على حاله ومنهم من يرضى في هذا كله ان جعل
الرسول بامر صاحب الدين المال وان دفع الرسول ذلك الدين لمن يوصله
الى صاحب بغير امر المدينين فانه ضامن والدين فدمع برامته المدينين
يان اذا وصل المال الى صاحب ومنهم من يرضى الايضاح الرسول ان
وصل المال الى صاحب وان تلغ المال للرسول قبل ان يوصله الى صاحب
فلا يبرامه المدينين من الدين وان رد الرسول ما تلغ يعينه فانه يوصله
الى من ارسله اليه وبغير التصديق فيك وتلغ واما ان اخذ خلاف
الذي تلغ فانه يرده الى صاحب الاول ومنهم من يقول يوصله الى من ارسله
اليه وبغير المدينين بذلك وان تلغ بعض ما ارسله فانه يوصل ما بقي

واما اذ حدث في ذلك الشيء عيب او اختلط له مع غيره فلا يوصله ويردك الى
 صاحبه الاول وان ارسل رجلا الى آخر ديكنا متغير فأتى او ارسل رجلا الى رجل
 واحد دينه عليهما او ارسل رجلا لرجلين دينيهما عليه او ارسل رجلا الى
 لرجلين ما كان عليهما من الدين واختلط هذا الرسول قبل ان يوصله فانه
 يرد جميع ذلك الى صاحبه الاول وان ارسل رجلا الى آخر ديننا ثم تشاكل من
 يردعه له فانه يرد له وكذلك ان تشاكل من ارسل المال اليه فانه لا يرد مع
 المال اليه حتى يتبين له وكذلك اذا وكى وبين له ما يرد مع لا يتصل اموال
 الناس وما يرد مع له في الدين وما يرد مع في الزكاة والغارة وما انشبه ذلك
 مما كان مختلعا وتشاكل على الرسول ذلك كله فانه لا يرد مع شيئا بعد ذلك
 ويردك الى صاحبه وكذلك ما كان متصفا فتشاكل عليه فانه يردك ايضا ومنهم
 من يرضى فيما كان متصفا اذا كان انما ارسل الرجل واحد ان يرد معه له
 ومنهم من يرضى ولو كان مختلعا اذا كان انما ارسل الرجل واحد وان
 مات الذي ارسل اليه الدين او مات الذي ارسله فانه لا يبلغه في هذين
 الوجهين ويردك الى الاول او ورثته ان مات ويخبرهم كما كان الامر
 متصفا من يرضى في الدين ان يرد معه في الوجهين جميعا واما ان تحقق كل
 واحد منهما فانه لا يبلغه ويردك الى خلية المرسل واما ان ارتد واحد
 منهما فانه يرد مع ما امر به وجهه او ما ارسل اليه الا ان كان الذي ارسل
 معه رفيقا فارتد الذي ارسل اليه فلا يرد مع اليه شيئا على هذا الحال وان
 اصر في الرسول ما ارسل معه في حواجه فغيرهم من نفسه للمذي ارسل
 اليه فانه ضام في ذلك للمدين والمدين قد يرا من الدين ولا يرجع
 اليه الرسول بشيء وكلما نفاه الشيء الذي ارسل المدين الى عزيزه
 بهوله وعليه عزم ما انفق عليه الرسول وعزم ما جسد ذلك الشيء
 من اموال الناس ما لم يصل الى العزيز **باب** في وضع الدين لصاحبه
 اذا ايان باخذك وصاحب الدين اذا ايان باخذ دينه فانه يحمله في يديه
 وان لم يقد يلبسه في حجره بان لم يقد يلبسه فذا من حيث يراه ويبرأ
 منه وهذا اذا علم صاحب الدين كمال الشيء او وزنه او عدده واما اذا

يعلم ذلك بلا يبرأ منه المذيان ولا يباحذ منه وهذا اذا كان الدين مملا
بكال او يوزن واما غير ذلك من الحيوان او غيرها فلا يبرأ منه حتى يفيض
منه وان لم يجد المذيان الا ان يضع الدين بانه يضعه له ويبرأ منه وهذا اذا
كان الذي وضع له مثل الذي عليه له واما ان وضع له خلاصه مثل الدراهم
في الدنيا نير او الفخ في الشخير او ما اشبه ذلك مما كان محتاجا فلا يبرأ منه ذلك
حتى يفيض منه ولا يضع الرجل لغريمه ما عليه من الدين الا ان كان الدين
لغيره او لادبه الطبل واما دين التيمم او العجنون او العلاب فلا يضعه
تخليقه اذا ابا ان ياحذه وكذلك وكيل صاحب الدين على قبضه فلا يضعه
له وكذلك وكيل المذيان على دفع الدين لا يضعه لصاحب الدين اذا ابا
ان ياحذه ومنهم من يرضى في هذا كله مثل الاول واما خليفه التيمم
او العجنون اذا كان على التيمم او العجنون دين لرجل فان الخليفة يضعه له
ان ابا ان ياحذه منه واما خليفه العلاب اذا استخلفه العلاب ان يضع
ما عليه من الدين فليضعه لغريمه اذا ابا ان ياحذه والعبد العاذل
له في التجارة اذا كان له على رجل دين فان المذيان يضع ما عليه من الدين
لغيره سواء كان بينهما بين السيد والعبد وكذلك احد العاقلين اذا كان
لهما على رجل دين فانه يضعه لمن وجده منهما ان ابا ان ياحذه منه
واما ان انفسحت عقدتهما فلا يضعه لكل واحد منهما الا رسمه واما
العبد اذا اعتقه مولاه او اخرجه من ملكه بوجه من الوجوه فلا يضع له
شيئا بعد ذلك وانما يضعه لمولاه الاول وان دانيه المفارضي ولا بد ان يبا
حذ منه فانه يضع له ماله عليه ولورد المفارضي المملوك الى صاحبه فلا يضع
لصاحب المملوك وان رآه المذيان العدو قد اقبل اليه فاعطى للغريم دينه
ويا ان يعمله منه فانه لا يضعه له ولا يبرأ بذلك ان فعله ومنهم من
يرضى واما ان وضع له الوديعة التي كانت عنده فبذرا ولو تريا مع
العدو ومنع من يقول في جميع ما ذكرنا اذا ابا صاحب الدين ان ياحذه
دينه من المذيان ويضعه له الا يبرأ بذلك حتى يفيض منه **باب**
في تقاضي الديون واذا كان لرجل على رجل دين وله عليه شيء مثله فانه

لا يكون ذلك تقاضيا فيما بينهما حتى يتقاضيان ومنهم من يقول ذلك
 تقاضيا ولو لم يتقاضيان وان كان الدين لاحد منهما على الاخر فلا يكون
 تقاضي حتى يكون مثلا بمثل ومنهم من يقول يكون الاصل تقاضيا لما
 بقا بله من الاكثر ويرجع صاحب الاكثر على صاحبه بما يبقا له عليه
 واما اذا كان دين كل واحد منهما مختلف لديني صاحبه مثل ان كان
 أحدهما على صاحبه دين غير ولائي وراهم عليه فلا يكون ذلك تقاضيا
 فيما بينهما ومنهم من يرضى في الدين غير والراهم اذا كانت مثلهما
 في الصري فهو تقاضي واما اذا كان لاحدهما على الآخر دين غير ولائ
 عليه خلاف ذلك مثل الغنا والفقير او ما اشبه ذلك فلا يكون تقا
 ضيا فيما بينهما ومنهم من يرضى ان يكون ذلك تقاضيا على قدر القيمة
 ونسوا في هذا كله العرماء والبالعين والاضلعان واما كل من ولا امره مثل
 النبيذ او العيون او الغايب او الالب لايته الطعل اذا كان لرجل على
 الالب دين ولائيه الطعل على ذلك الرجل دين فلا يكون ذلك تقاضي فيما
 بينهما وكذلك خليفة النبيذ او العيون او الغايب على هذا الحال
 منهم من يقول لا يكون التقاضي حتى يجسر احد الشخصين **باب**
 في جحود الدين ومن جحد دينه عليه او ادعا ما ليس له فقد جحد لغير
 النبيذ على الله عليه وسلاح المدعي ما ليس له والمنكر ما عليه
 كاجران ومن العلماء من يقول يمين ادعا ما ليس له الا يفي حتى ياذ
 ما ادعاه ومن ادعا على رجل دينه كان له عليه مجدة وان ادعى المدعي
 بالبيعة اخذ دينه وان لم تكن له بيعة فليجلعه وان جلعه فلا يفي
 من ماله ما يقابل دينه ومنهم من يقول يفي دينه من ماله الكيل
 بالكيل والوزن بالوزن والعوض دون ماله او ما يقابل بالقيمة
 من ماله من يقول اذا جحد بيمينه من ماله ما يقابل دينه ولو لم يجلعه
 ومنهم من يقول يفي من ماله غرضه ما يقابل دينه ولو لم يجلعه وان
 غصب له رجل مالا فلا يفي من ماله شيئا ما ادع ذلك النبيذ في
 يد الغاصب ولكن يفي ما اخل الغاصب من غلة ذلك النبيذ وما

استنفع به من عنده وما اشبه ذلك وقيل غير ذلك ولو كان ذلك الشيء
فأيهما يبعينه في يد العاصب وإنما يفضي الرجل دينه أو دين ابنه الطحل
وأما خليعة التيمم أو خليعة الصبيون أو العايب إذا جده الصديق دين
أحد من هؤلاء فلا يفي الخليعة في دين هؤلاء من مال الصديق ما يقابل
دينه نعم ولو طلع ولحق إذا بلغ الطحل أو إلف الصبيون بل يجبرهما
يد بينهما على ذلك الرجل الذي جدهما ويستصكرا به أن لا يفع
الخليعة أو لا ولا يفي التيمم إذا بلغ بقول وارثه أو خليعته وكذلك
مؤكلان في يده شيء، بالإمانة فيسرق منه بطلب السارق جده فلا
يفي من ماله ما يقابل ذلك الشيء، وكذلك أحد الشريكين إذا عصب
منه الشيء، الذي بينهما فلا يفي من مال الذي عصب منه إلا ما
يقابل سهمه ولو وكله شريكه على العض وضاع من يقول في خليعة
التيمم والصبيون والعايب أن يفي لهم من أموال غير ما جهم
كذلك أحد الشريكين على هذا الحال يفي نصيبه ونصيب شريكه
من مال الذي عصبهما وكذلك كل من كان في يده شيء بالإمانة
وانه يفي من مال من عصب ذلك الشيء، منه ما يقابل قيمته
كذلك خليعة الوصية إذا جده الورثة ما وصاه وارثهم ولم
تكن له قيمة وان يفي من مالهم ما وصاه وارثهم هي ذكر
من الدين والشريك إذا جده لهما دينهما فلا يفي كل واحد منهما
إلا ما يقابل سهمه وأما أحد العقيدين وان يفي الدين الذي جده
لهما كله ما دامت عقدتهما في تقيس وأما إذا انفسخت عقد
تقهما فلا يفي كل واحد منهما إلا سهمه وكذلك من جده العقيد
أن يأن يفي دينه من مالهما ما دامت عقدتهما في تقيس وأما
إذا انفسخت عقدتهما فلا يفي من مال كل واحد منهما إلا ما
ناه من الدين وأما العبد المأذون له في التجارة إذا دأبني أحد
جده وان يفي من مال غيره ما يقابل دينه وكذلك تبيده
يفي من ماله ما يقابل ذلك الدين وكذلك العبد إذا جده ما كان

عليه من الدين فان صاحب الدين يقضي مما كان عليه في يد العبد ومن مال
مسيده ما يقابل دينه والمقارض اذا جبر احدا فجده وان يقضي من ماله ما
يقابل دينه ولو ترك التجارة وكذلك صاحب المال يقضي من مال المدين
حين جده ماله والمقارض اذا جده ما عليه من الدين من قبل الآخر وان
التزوج يقضي من ذلك المال الذي في يده ما يقابل دينه ولا يقضي من مال
حب المال شيئا قلت وهل يقضي التزوج من مال المقارض اذا لم يجد مال
المقارض يعينه او لا قال نعم ومن مات وعليه دين لرجله واستمسك
بورثته بجده وانه يقضي من تركه الميت ما يقابل ماله ما يقسموا
وان قسموا فلا يقضي من مال كل واحد منهما الا ما ائتمن من الدين وكذلك
ان جده هم الذي عليه الدين فلا يقضي كل واحد منهما الا سهمه وان وكل
رجل رجلا ان يقضي له من مال غيره وقد جده فلا يفعل الوكيل ذلك
ولو علم بذلك الدين ومنعهم من اخي ويقضي الرجل ماله من مال
غيره الا الاصل وانه لا يقضي منه شيئا ولا يقضي الامانة التي كانت
في يده شيئا ومنعهم من اخي وان كان ماله غيره في يدرج بالامانة فلا
يقضي منه شيئا ومنعهم من اخي ان لم يجعله الى نفسه سبيلا ولا يقضي
فمنعهم من الشيء الا ان لم يجد غيره ولكن يبيعه ويقضي من ثمنه
ما يقابل دينه ويرد على صاحبه البقية من الثمن وان قضا من مال غيره
ما يقابل ماله فليمسكه ان شاء ولكن يستشهد انه ليس له عليه شيء
او يجبره بذلك ويبرأ المدين من الدين وان قضا شيئا في ماله خرج الدين
اقل من ذلك فلا يجوز قضا وان خرج اكثر من ذلك فليمسك ذلك الشيء
ويبيعه بما بقي وان قضا من ماله شيئا في الدنا جبر الدين من غير الد
نا منير فلا يجوز قضا الاول جان نساء جده الغضا وان قضا في ماله فيما ظن
مخرج الدين لمن ولا امره مثل الطبل وغيره من النيام والعاجين والغياب
فلا يجوز ذلك الغضا وكذلك ان قضا على انه الدين لمن ولي امره يخرج الدين
له فلا يجوز قضا وان خرج العيب في الشيء الذي قضا في ماله فانه
يقضي ما يقابل ان شئ ذلك العيب وان قضا من مال غيره شيئا باستخفه

في يده بالتحكم بانه يرجع عليه بقيمة الشيء، الذي فضاء في ماله ويقضيها
 ايضا من ماله وان استخفد غير غريمه في يده بالامانة بانه يرجع الغريمه
 يد بينه الاول ويقضي من ماله ايضا وان استخفد بغير الصدق وانما
 يرجع عليه بقيمة بيعها من ماله ويرجع على الكي في استخفد بغير
 العهد ويقضي هو ايضا من ماله وان من ماله غريمه شيئا ثم باعه
 استخفد صاحبه الاول في يد المشتري وان المشتري يرجع على الكي
 باعه ويرجع عليه البايع ايضا ويقضي من ماله من حيث لم يجعل الي نفسه
 سبيلا وهذا اذا لم يعلم المشتري ان ذلك الشيء انما فضاء البايع في
 ماله واما ان علم بانه فضاء في ماله غريمه باستخفد صاحبه الاول وانما
 يرجع عليه ولا يرجع على الذي باعه شيء، وان استخفد في يد المشتري
 غير صاحبه الاول بشهادة العهد ولم يرجع على الذي باعه ويرجع
 البايع على غريمه يد بينه الاول ويقضي الاول ايضا من ماله وان كانا
 غير عدول فلا يرجع المشتري على البايع بشيء، وياخذ من مال من
 استخفد في يده وان كانا عدولا عند المشتري وليسوا بعدول عند
 البايع وان المشتري يرجع على البايع بماله ويرجع عليه البايع
 فيقضي من ماله من حيث لم يجعل الي نفسه سبيلا وان كانا عدولا
 البايع عدولا وليسوا بعدول عند المشتري فان البايع يرد للمشتري
 ماله ويرجع هو يد بينه على غريمه فيقضي ايضا من ماله والمشتري لا
 ياخذ من البايع ماله عليه من الثمن وانما يرجع بماله على الذي استخف
 منه ذلك الشيء، **باب** في الخوالت وهي عن الشيء، كل الذي عليه انه فلا في
 الخوالت هي التي حكم ومن احيل على ملي ولجمل والخوالت طائفة بين
 البالغين العقل، من الرجال والنساء والاحرار والعبيد بانهن ساداتهم
 والموحد بين والمشرخين واما كل من ليس له فعل مثل الاطفال والعجائز
 بين وغيرهم فلا يجوز الخوالت عليهم ولا لهم والخوالت لا يجوز الا برضا صاحب
 المال والعمال عليه والعرج وان مال غريمه على غريم ماله، اتي وحضر غريمه
 ولم يحضر صاحب المال اولم يحضر الغريم وصاحب جادالهما وجوز له

منع يحضر منهم فلا يجوز هذه الحوالة حتى يحضر كل واحد منهم وكذلك ان اطلقها
رجل، ان يقهر اذ يفهم جميعا يجوزوا له فلا يجوز الحوالة جائرة في الدين المعوج
كله ما خلا السلم فإنه لا يجوز ويكيل بغيره غير ذلك واماما كان غير معلوم من
الدين او ما لم يكيل منها فلا يجوز الحوالة فيه وهذه اذا كان الدين له او لانيه
المكمل واماك لدين كان لغيره ممن ولو امره من التيامي والعجائيف والعياب
فلا يقبل فيه الحوالة فان فعل ذلك جائر وامان كان الدين على ادمى هؤلاء
جائر فلا يفتنهم ان يكيل صاحب المال على غيره وامان يكيل غريمه هو او على
غيره هو على غير رجل اخذ بآذنه وهذا كله لا يجوز ومنهم من يقول
جائر ولا يجوز ان يقول الرجل غريمه الا على من كان له مثل ذلك الدين مثل
الدنانير في الدنانير والدراهم في الدراهم واماما كان خلافا او اكثر
منه او اقل فلا يجوز ومنه ان جائر وان حول غريمه على من ليس له
عليه شيء، فلا يجوز تلك الحوالة ومنهم من يقول جائرة وهي حمالة
ومنهم من يقول جائرة يكون ذلك حمالة وانما يقول اذا اراد ان يقول غريمه
حولتك على هذا الرجل بمالك علي مرضيا جميعا فذلك جائر وان قال ايضا
للصالح ائت عليك هذا الرجل يدبني عيسى فهو جائر وان قال ائلتني بد
بيك على هذا الرجل او ردتنيك عليه فهو جائر وكذلك ان قال ردته
لك علي هذا الرجل على وجه الحوالة وقيل فذلك جائر وكذلك ان قال
للصالح عليه ردتك عليك هذا الرجل بماله علي فهو جائر وان حوله بد
فيه وهو عشرة دنانير على رجل ليس له عليه الا اقل من عشرة فما الحوالة
جائرة فيما يغايل ماله وان كان له على اخر دينار وربعه فحمله على
رجل ليس له عليه الا دينار وان الحوالة جائرة في الدينار وتقبل فيما سواه
ذلك من الخلاف وكذلك ان كان عليه دين لرجلين ادهما عليه دينار
والاخر عليه مئزر فحمله لهما على رجل له عليه مئزر فحمله على
واحد منهما بماله عليه فهو جائر ويكون الدينار لصاحب الدينار والفقير
لصاحب الفقير وان كان لرجل على رجل دينار فحمله على رجلين ادهما

له عليه فغير فتح ولاخ له عليه دينار او كان لرجلين عليه ديني لاحدهما
دينار ولاخ فغير فتح فمحلها محمولهما على رجلين له على احدهما دينار وعلى
الاخر فغير فتح ولم يثبت لهما في اصل الخوالة ان يتبع صاحب الدين دينار من له عليه
دينار ولان يتبع صاحب الفغير من له عليه فغير فان هذا كله لا يجوز واما ان
يثبت ذلك فلا بأس وان كان له على رجلين ديني احدهما له عليه دينار وان والاخر
عليه دينار محمول عليهما عن يده بثلاثة دنانير هكذا فلا يجوز وان حول عن
يده على من لا يجوز حوالته وعلى من قور او قول من قور حوالته ومحل لا قور
معاً فلا يجوز حوالته وقيل انه يجوز حوالته من قور حوالته وقور الحوالته
على من قور الخوالة عليه وقيل انه يجوز حوالته من قور حوالته وقور الحق
الخوالة على من لا يجوز الخوالة عليه وبطلت فيمن لا يجوز في الوجهين جميعاً
واذا حول الرجل عن يده دينه على غيره له اخي فغير برام ذلك الدين ولو مات
الفعال عليه او اقلس وقيل في الجملة بمنزلة الجملة وباخذ صاحب الدين حاله
من ايهما شاء فلت بان حول عن يده فيما يرضى يخرج عن ابنه الطبل
او حول عن يده ابنه الطبل يخرج عن يده هو ذلك جائز واما خليفة الشيم
او العتيق ان حول عن يدهما يخرج ذلك العتيق عن يده او حول عن يده فيما
يرضى يخرج عن يده الشيم او العتيق او حول عليه فلا يجوز ذلك وان حول
عن يده دنانير معلومة على انها كانت عليه من قبل السلف فخرجت انما
كانت عليه من قبل البيع او على انها من قبل بيع حمل فخرجت من قبل بيع
غيره او على انها عليه امس من قبل السلف فخرجت انما كانت عليه
اليوم من قبل السلف وان هذا كله لا يجوز واما ان حول لها كان عليه امس
من قبل السلف او من قبل البيع فخرجت انما بلغ له او اسلفه او امس
فان هذا اجاز لان كان له ذلك امس من قبل ما ذكره وكذلك ان خرج
الفعال عليه على خلاف ما اشترط وان اختلف العتيق والذي حول على
عن يده مبال الذي حول فخرجت على عن يده بما كان الذي له عليه
وقال احميل بل حولت عليه بمالي ولم يكن لك عليه شيء وانت وكيلي
على فبعض بالقول قول العتيق والفعال مدعي للدين ومنهم من يقول

اذا فرغ صاحب المال بالحوالة فالقول قول الحال واما ان لم يفر بالحوالة وقال فلما
 وكلت علي فمضى مالي فقال الاخر احلتيه بما كان في عليك فالقول قول
 العييل في هذا الوجه والحال مدعي واما ان اختلف العييل والحال عليه
 فقال له الحال عليه احلت علي عريضك بمالي فادبته عنك على ان ارجع به
 عليك ولم يكن لك علي دين فقال له العييل انما حولته عليك بما كان في
 عليك بالعميل مدعي والقول قول الحال ومنعه من يقول حيث اقر الحال عليه
 بالحوالة والقول قول العييل وهو مدعي في انه لم يبق عليه دين واما ان لم
 يفر بالحوالة وقال له انما خصلت عليك هذا لا ارجع به عليك فقال العييل
 انما حولته عليك عريضتي بمالي الذي كان في عليك فالقول في هذا الوجه
 قول الحال عليه والعييل مدعي **باب** في الكفالة والكفالة جائزة وفي
 ذكرها الله في كتابه بهذا ولا تنقضي الا بطلاق بعد تزكيتها وقد جعلت
 الله عليكم بغير ان الله يعلم ما تفعلون وقال ولمن جاء به حمل بعير
 وانا به زعيم ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الزعيم عارم والزعيم
 والكفيل والضميم والحميل معناه واحد والكفالة جائزة بين الاحرار
 البالغين العقلاء من الرجال والنساء ما خلا الممكس وان كفالته لا تجوز
 واختلعا في كفالة المصحف بمنعه من اجازتها ومنعه من ابطالها وقيل
 في كفالة الممكس غير ذلك واختلعا في كفالة العبد المأذون له في التجارة
 بغير اذن سيده واما غير المأذون له في التجارة من العبيد فلا تجوز كفالته
 الا باذن ساداتهم وكفالة المربي جائزة لو ارث او لعين وارث وعز وارت
 وتجوز كفالته للماجب من الخلد وكفالة المرأة بغير اذن زوجها
 جائزة وكفالة احد العفيدين جائزة ولا يلزم المال الا الذي تجعل منها
 ومنعه من يقول الكفالة لازمة لهما جميعا واذا اهل العبد باذن سيده
 فان صاحب المال يأخذه العبد وسيده فان باع السيد عبدا او اتفق
 بليس على المقتوف ولا على مستتر في العبد شيئا وانما ذلك على سيده
 الا لو ومنعه من يقول اذا كانت الكفالة باذن ابو الصل جائزة ويجوز
 ابوه بذلك المال يفرق منه من ماله هو ولا يفرق منه من مال ابنته الصبل

وان بلغ الطبل بليس عليه شيء، وان تكفل رجل على رجل بغير اذنه اح
طبل او عجنون او عبد محجور عليه او ميت ترك وبه ذلك الدين اولى
بترك شيئاً وبالحالة في هذه الوجوه كلها جائزة ومنع من يقول لا يجوز
وان كفل رجل على اخر فمات المكفول عنه باسائه على اولاده فهو
عاجل على االه وان كفل على بيتهم او عجنون او غايب وهو ذليل يمتنع بكفالة
جائزة وغفلة جائزة في الدين كلها ما كان منها عاجلاً او ارجلاً وما كان
منها معلوماً كله ولو لم يعرفه الحميل ومنع من يقول لا يجوز حتى يعرف
الحميل الدين ثم هو وامد ما كان غير معلوم من الدين وما لم يعرف من
الروح والمنفعة وما لم يقوم من فساد الاموال والحالة في هذه الاجوز
ومنع من يقول جائزة وكذلك ان قال له كمالاً فلك به على بلازوما
شهدت به بينك او ما اقر به لك فانما حميله بالحالة في هذا كله
لا يجوز ومنع من يقول جائزة بما دلت به على ذلك الا بعد موته فانه
من تركته وكذلك ان قال له ببع لفلان هذه الشئ، وكل ما بعث له به
فانما حميله او اقرض له بخل ما اقرض له فانه حميله وما انتبه هذا
كله من المعاملات بلا يجوز ومنع من يقول جائزة فان رجع اليه قبل
ان يبعه شيئاً مما ذكرنا فقال فدا به اليه فانه يصيب ذلك وليس عليه
شيء، واما ان فصل له بما كان يعينه من المصوبات وجميع المصون
من الامانات بالحالة في هذه الاجوز الا ان يتحمل له ان يأتي بذلك الشيء
له فان ذلك جائز فان نلّب قبل ان يأتيه به بليس عليه شيء، وجملة
الدرك في الاستعاق والرد بالعيوب لا يجوز ومنع من يقول جائزة الا
ان فصل له في الاستعاق ان يرد الشيء، بعينه عوض استعقد وان ذلك
لا يجوز وذكر في الكتاب عن جابر بن زيد رضي الله عنه ان ذلك جائز وحالة
الوجه ايضاً ايضاً جائزة ومنع من يقول لا يجوز واما الحالف في النفس
وما دونها من الجروح والحدود كلها لا يجوز وان تحمل رجل على رجل الى
اجل معلوم يزيد من الحماله بذلك جائز ويكون حميلاً الى ذلك الاجل
كل ذلك ان قال له ان لم يعطيك فلان مالك الابل كذا ابلنا حميل لك به

جازي الاجل ولم يعطيه شيئاً فاجعالة لازمة له وكذلك ان قال له كلما كان على
 بلان جازي انا حميل ان رضي بلان او ان قدم بلان في هذه اليوم او دخلت الدار
 وما انشعب هذا من جميع الاجعان بذلك جازي وان قال له عملت لك بما كان
 لك على بلان الى الحصاد او الى مذبح المسافرين او الى نزل والمطر او الى الربيع
 او الى الخريف وما انشعب هذا من جميع الاجل المعقولات فان ذلك لا يجوز في
 منعه من يقول جازي وان قل له اني ارضيه فذلك جازي وليس عليه ان يعرض
 عن ماله شيئاً ولكن يا حذره صاحب الدين ان ياخذ من الذي فعل عليه ويهضي
 له وان قال له ان جاءت وقت كذا وكذا وانا كعبيك فذلك جازي وان قال
 له ان حدث لغريبك حدث جازي كعبيك لعاك عليه نفع اجلس الذي عليه
 الدين بانه قد لزمه ذلك الدين واما ان مات بليس عليه شيء الا ان قال
 له ان حدث بغيري حدث في نفسه وماله جازي او اجلس بعد لزمه الدين
 في الوجهين جميعاً وان قال له اني يوفى غريبك خفف حتى يموت جازي
 كعبيك جازي في ان يعرضه بعد لزمه وكعالة الاخرى لا يجوز وان اعطى
 العبد المادون له في التجارة كعبيك لمولاه بدين كان له عليه فذلك جازي
 وكعالة الواحد لاثنين وكعالة الاثنين لواحد هي جازية وكعالة الاثنين
 على الاثنين جازية وكعالة عن الثقيل جازية وان نزع نفسه من الكعالة
 باذن صاحب المال فذلك جازي وجازي لصاحب المال ان يعرض الثقيل والذي
 عليه اصل الحق الا ان اشترط لنفسه البراءة حين اعطى الحميل ومنعه
 من يقول المحمول عليه بري من المال حين اعطى الحميل ولم يشترط
 ذلك لنفسه بمنزلة الخوالة وروى في ذلك خبر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ان رجلاً من اهل الصفة مات وعليه دين فخرجوا ذلك
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه دين فقالوا نعم عليه ديناً
 ان بفعل صلوا على صاحبكم فقال ابو قنادة فصاعداً علي يا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان المال قد زال عن الميت
 جثمان ابي قنادة ما صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان عم
 صاحب المال الحميل رجع بما عزم على المحمول عليه بان عزم المحمول عليه

اولاد الحميل وان غرم حميل الحميل بليرجع على الذي حمل عليه ثم يرجع هو
 على الذي عليه الاصل وان اعطاه حميلين فقال لهما صاحب الدين ديني
 عليكما جميعا عن ميتكما وشاهدكما عن غريمكما ومسبركما فقبركما
 وذلك جائز فان حضروا التلحم فليس له ان يغرم كل واحد منهما الا ما فعل
 به الا ان قال لهما في اصل العمالة من اردت منكما عن من لم ارد فذلك
 جائز ويغرم ايهما شئ ولو حضر اجمعا وان غاب واحد منهما فانه يغرم
 الحاضر وكذلك ان مات واحد منهما فانه يغرم الحي منهما وكذلك ان
 اجلس ادهما فانه يغرم المسبر جميع المال وان غيغ الحاضر حتى جاء
 الغائب فلا يغرمه الا ما ناله وكذلك ان يغرم المسبر حتى استقدا المجلس
 مالا فانه لا يغرمه بعد الامان به قلت فان غرم الحاضر ثم دفع الغائب اى
 غرم المسبر ثم استقدا المجلس فلك مالا هل يرجع كل واحد منهما على
 صاحبه بالمال ام لا فال لا وان فعل رجلان في مكان واحد فلا يغرم صاحب
 الدين كل واحد منهما الا ما ناله به الا ان فعل كل واحد منهما على صاحبه
 في العمالة وان شئنا رجع على الذي عليه الاصل في جميع ما غرم
 فان رجع على صاحبه في العمالة بنصب ما غرم بليرجع كل واحد منهما على الذي
 عليه اصل الدين فان غرم واحد منهما نصب الحق ولا يرجع على صاحبه بشيء
 ولحق يرجع على الذي عليه الاصل وان فعل رجلان في اماكن شتى فيعمل كل
 واحد منهما على صاحبه فانه يؤخذ كل واحد بجميع الدين فيؤخذ منهما
 بالمال فلا يرجع على صاحبه في العمالة بشيء وان غرم صاحب المال المحمول
 عليه ثم غرم الحميل بعد ذلك فلا يدرك الحميل على المحمول عليه بما غرم
 ان لم يعلم بذلك حين غرم واما ان غرم الحميل او لا ثم غرم بعد ذلك ايضا الذي
 عليه الاصل ثم تبين بعد ذلك ما فعل فانه الحميل يرجع عليه بما غرم
 ويرجع هو على الذي غرمه بعد ما غرم الحميل وان غرم الحميل المحمول عليه
 قبل ان يغرم هو فحين نفيس فانه يرد ذلك للمحمول عليه وان تلف
 من يده قبل ان يرد فليس عليه شيء من ضمانه ان علم المحمول عليه
 بان الحميل لم يغرم للمحمول له واعطاه بنوع منه وجميع غلات ذلك

الشيء، وماله لصاحبه الاول وليس للحميل فيه شيء، على العمل عليه بانه
 لا يفرق اول يعلم ويرجع عليه اذا علم بجميع ما ينبغي عليه وجميع ما افسد
 ذلك الشيء، في يد الحميل بليغ منه الحميل ويرجع على العمل عليه بذلك واما
 ان يعلم العمل عليه ان الحميل لم يقع للعمل عليه له واعطاه على ذلك الحال
 فبليغ من يده ووافيه في اموال الناس وهو ضامن وليس على العمل عليه
 شيء، ومنهم من يقول يدرك الحميل ما قل به على الذي قل عليه وليس
 على يفرق هو من نفسه فان اخذ منه شيئاً فبليغ يده وهو ماله ولا يرجع
 على العمل عليه بشيء، على هذا القول وان قل بغير اذن العمل عليه يرجع
 ذلك من نفسه فلا يرجع بما خرج على العمل الا ان قل بغير اذنه ومنهم من
 يقول يرجع عليه بما خرج وخذ لك من اعطاه عن رجل دينه بغير اذنه فلا
 يرجع عليه بذلك ومنهم من يقول يرجع عليه وان قضا الحميل لصاحب الحق
 خلاف ماله والعمل عليه بالخيار ان شاء ان يفرق له مثل ما قضا في حقه فله
 ذلك وان شاء ان يعطي الذي قل به عليه فله ذلك ايضا وان قل نصف
 دينار ما عطا فيه صرفه من الدراهم ثم ارتفع الصرف فلا يأخذ الحميل اكثر
 مما اعطا وفيه يأخذ نصف دينار باع ما بليغ وان قل رجل على رجل بمال
 لم يجل اجله ثم مات الذي عليه الاصل قبل اجل الاجل فان صاحب المال اخذ
 ماله من تركته وقد حل بهوت الغريم ولا يدرك على الحميل شيئاً حتى يجل
 الاجل فاذا اجل الاجل ولم يأخذ من الورثة شيئاً بانه يفرق ابهما شيء بين الحميل
 وورثة الميت واما ان مات الحميل قبل اجل الاجل فلا يجل الدين وحميل المال
 اذا كان ملباً بماله من اهل الضر ولا يفرق منه ان يهرب فلا يشتغل بالقول
 له ان يفرق وفيه يفرق فيه ايضاً انما ينظر الى صاحب المال وحميل الوجه انما
 ينظر فيه الى الحاكم ان ارضاه فلا يشتغل بصاحب الدين وان هرب العمل
 عليه فلا يؤخذ به الحميل اذا خرج من الحرقة ومنهم من يقول يؤخذ به حميل
 الوجه الا ان استترك عليه صاحب المال ان لم يأت به بغير المال الذي عليه
 وان بر صاحب المال الحميل فلا يكون ذلك تبرئة الذي عليه الاصل وكذلك
 ان اجله لا يكون ذلك اجلاً للذي عليه الاصل واما ان اجل الذي عليه الاصل

فذلك اجلا للحميل وكذلك ان بر الخبي عليه الاصل فهي تبرجه الحميل وكذلك
ان وهب ذلك الدين لرجل او اخيه من ملكه يرجه من الوجوه او اداثة الخبي
عليه الاصل على رجل وهو تبرجه للحميل ومنهم من يقول الحمالة لازمة للحميل
في هذه الوجوه كلها الا في احواله فان بعد شيئا مما ذكرناه في بعض ما له
دون بعض الحميل ثابته في الحمالة فيما بقي من الدين وان وهب صاحب
الدين ذلك الدين للحميل بالقرع يعي الخبي عليه الاصل وكذلك ان وهب
لابنه الضحل او الصبون او النتيح وهو حقيقة على هذا الحال وان امر الحميل
من يعطي ذلك الدين لصاحب المال او حوله على غريم له او كان لذلك الجبل
على العمول مثل ذلك الدين فضاء له في دينه او امره ان يأخذه من ماله
ياخذه او امره صاحب المال ان يعطيه لغيره باعطاه له الحميل فانه
يجع في هذه الوجوه كلها على الذي عليه الاصل وكلما سعى به صاحب
المال الحميل من اخذ الدين من النافضة او الهاضمة او الرديئة وما اشبه
ذلك فلا يرجع به على الخبي عليه الاصل الا ان وهبه له وان فالرجل لرجل
بعد عقيب هذا الرجل لكي ابيع له او اقرض له او غير ذلك من المعاملات
فقال له نعم عرفت بعه له او اقرض له او اقرض له ولم يقل
له فذع فنده او قال له عرفت ولم يقل له بعه له او اقرض له فبما مله على
ذلك الحال جرب فانه ضام في هذه الوجوه كلها واما ان جده او خرج
مفلسا فليس عليه شييء وان غنى صاحب المال في الوجه الاول فانه يرجع
على الذي عليه الدين ومنهم من يقول لا يرجع عليه بشيء ومنهم من
يقول ان قال له بعه له ولم يقل عرفته او قال عرفته ولم يقل بعه له الايمن
حتى يجتمع هذا الغلام منه ومنهم من يقول ليس عليه في ذلك كله
شييء وان قال له مالك على فلان فهو عندي او علي بعد لرصد ذلك
ومنهم من يقول لا يلزمه بذلك وان امر رجل رجلا ان يعطيه عنه دينه
باعطاه عند الامر في دينه الغلاب فبذبرا الامر من ذلك الدين
و يترك عليه ما اعطاه ومنهم من يقول لا يدرك الامر على الذي اوى
شيئا ويبد فيه ايضا الامر باختيار مثل العمول عليه ان سئل ان يعطيه

الذي اعطاه المأمور فله ذلك وان شئاً ان يعطى الذي امر به او لا فله ذلك
 وان امر المأمور ان يعطى عنه ذلك الذي اعطاه المأمور الا ان يفيد جراً
 الصديقان الا ان يرجع المأمور الاخر على المأمور الاول بما عزم ولا يرجع المأمور
 الاول على الذي امره بشيء ومنع من يقول يرجع عليه وكذلك ان امر المأمور
 عن يمينه ان يعطى عنه ذلك الذي الذي له عليه في دين الامر واعطاه العزم
 يفيد ان العزم الاول ولا يرجع المأمور على الامر بشيء، يفيد ان من الدين فلت
 وان اعطاه من مال غيره وهو امانة في يده او من مال الله الصلح فانه يضمن
 لصاحب المال له ويرجع على الذي امره بذلك وان اعطاه عنه المأمور
 ذلك الذي من ماله او امر من يعطيه من ماله او امر صاحب الدين ان يأخذه
 من ماله باخذه فانه يرجع عليه في هذه الوجوه كلها **باب** في الربا
 والربا فخرج منه الله عز وجل في كتابه وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال عز وجل احل الله البيع وحرم الربا وقال ايضا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة
 عيفة وقال بان يتبع فليحرقوا ومن اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ومن
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 لعمري بالبر والشعير بالشعير والنقر بالنقر والمانع بالمانع وجنى
 زاد واستعاذ مفيد الربا وفردم المدا رباً على كل بالغ صحيح العقل من
 ذكراً وانثى فمن استحله مفيد اشترك اصل الربا في اللغة الزيادة وقد قالوا
 اعظم الربا دبيراً ردياً زهواً وادناه كعاه ياكله المرء عند عرقه وباعل
 الربا وشاهده وكائنه وحكمه على به اولى يعلم به فهو كافي وكذلك
 من رضى بفعله كافر حضراً ولم يضر وذكر يمين تشهد ولم يعلم به ولم يرض
 بفعله الا بغير ذلك ولا يسمع مفارقتهم بالتقية ولا لغيرها والربا انما يكون
 في الذهب والفضة واما ما يخال او يوزن منهم من يقول يكون فيه الربا
 ومنع من يقول ليس فيه الربا وهو نفساً اذا لم يكن يد بيد اجلاً
 في ذلك اولى بوجهاً واما مثلاً بمثل نسبية فهو التماسخ ذهباً كان او فضة
 وكذلك جميع ما يخال او يوزن وغير ذلك اذا كان من جنس واحد واما
 الدينار بالدينار اذا كانت اقل من صرف الدينار فلا يكون رباحاً يكون

أكثر من صرف الدينار ولغنه انفساخ اذ لم يكن بدايبه ومنهم من يقول الدينار
 بالدرهم قد اواثر اذ لم يكن بدايبه وهو ما وان اتفق علم على الدنيا ولم
 يعلمه وقد اثم بآثافهما واما من كلبه اذ ياخذ من غيره فهو هالك
 اعطاه الذي كلبه ولم يعطيه وكذلك انا اعطاه لغيره فهو هالك
 اخذه منه ولم ياخذ وان اعطاه لطبل او لعينون او لعبد محجور عليه
 او من قبله ممن اعطاه من هؤلاء هل يدرك بذلك ام لا قال لا لئلا له ذلك
 والطبل اذا بلغ والعينون اذا افاق والعبد اذا اعتق فقبلوا هل يهلكوا
 بذلك ام لا بلان جواز المولا العبد ما فعل واما الطبل لطلبه ما فعل هل
 يهلكا بذلك ام لا واما السيد وعبده فلا يكون بينهما ربا ولا يكون الربا
 بين العبيد وساداتهم واما عبيد بيته وبين ائمة الطبل فانه يكون سه
 بينهما ربا وكذلك خليفته النبيك والعينون والغائب يكون بيته وبين
 عبيد هؤلاء ربا وكذلك ما بين الرجل وبين اهل بيته بالخليفة وكذلك
 ما بين خليفة النبيك وبينهم والعينون معهما على هذا الحال وكذلك من له دين
 على رجل يلما حل الاجل كلبه ولم يجره منه يضعفه عليه اضعا فاما الى
 اجل اخر فهو ايضا ربا وان جعل ربا ثم تأبى بانه يرد كل واحد منهما
 ما اخذ وما يرج يبيد ولا يجزيه في ذلك الحال ولا السبرية ولا النقايه وور
 نعمهما في هذا ايضا معهما وروي عن الشيخ ابي مسرور رضي الله عنه
 انه قال يرد الذي اخذ الزيادة تلك الزيادة وما نابها من الرجح والمشترون
 اذا وحذوا ومعهم الذي اخذ الربا بعينه فانهم يترادون فيما بينهم
 ومنهم من يقول لا يترادون فيما بينهم واما من اسلم ولم ياخذ فانه
 يرجع الى راس ماله وما عمل الربا لا يعلم في ماله ولا يוכל مع غيره ومن
 له دين على رجل دنائير او دراهم او غير ذلك مما يخال او يوزن فاخذه
 منه فلا بأس ان يبيعه له بدين الى اجل معلوم وكذلك ان كان له عليه
 دنائير او دراهم ياخذها منه فلا بأس ان يسلمها له ان لم يتبعها
 على ذلك الا ولا اذا اتفق على ذلك فلا يجوز ومنهم من يرحى ولو اتفقا
 واما من يبيع ما يخال او يوزن فارد ان يبيعه جثله نسبية مثلاً ان

اراد ان يبيع الشعير او فلفل وعند الدناخير فيا سلب للمشتري الدناخير فيا
 فشترا منه بها الشعير فاسلم له الدناخير على الشعير فباع له به الشعير
 فيا يجوز على هذا الشرط وامان فان يغير مشتركا فيا راس **باب** في الصرف
 والصرف جائز بين الناس وهو بيع من البيوع وانما يكون الصرف في الذهب
 والفضة على ما تراضوا عليه من قليل او كثير وانما يجوز بدايها وتساويها
 بالوزن او بغير الوزن وقد دعي عن الشيخ ابي عمران رضي الله عنه يمين
 انفق على الصرف بوزن احد هما دراهمه ووزن الاخر دناخير فيعمل صاحب
 الدناخير الدراهم وحصل صاحب الدراهم الدناخير من غير ان يفعل هذا جدا
 ان ذلك جائز وان انقضا على الصرف بوزن كل واحد منهما ما في يده ثم
 من كل واحد منهما ما في يده ثم قال هذا اذا كان صاحب الدناخير او امانا
 على الدناخير والدراهم بعد ما وزناها فقال صاحب الدناخير لصاحب الدراهم
 الدراهم الدناخير التي وزنتها لك في دراهمك فذلك لا يجوز وكذلك
 ان اعطاه صاحب الدناخير دناخير فيعمل له منها واجعلها في دراهمك
 هذا اذا اعلينا الحال لا يجوز ايضا وكذلك ان اعطاه الدناخير ثم بعد
 ذلك اعطاه صرفها من الدراهم لا يجوز ايضا وان صرف الدناخير بدراهم
 ردية او جلوس فهو جائز ان علم بذلك صاحب الدناخير وكذلك الدناخير
 ان كان رديا بالدراهم الصالح على هذا الحال وامان ان لم يعلمما بذلك في
 حال صرفه بغير وجهه لا يجوز ومنهم من يقول اذا خرج الاقل من الدراهم
 فحاسا وبلوسا فلانه يبدل ذلك ولا يفسخ صرفهما ومنهم
 من يقول ان خرج النصف وليبدل له ذلك النصف ومنهم من يقول ولو
 خرج الدراهم فحاسا كلها وليبدلها له واما النصفان اذا خرج الدراهم
 او في الدناخير بغير وجهه فحسبهم منفسخ ومنهم من يقول ان خرج الاقل وليبدل له
 ذلك وامان خرج النصف فهو منفسخ وانما يكون النصفان في دينار
 اخر حبة وحبة تكون بين الموازين وصرف الدناخير من الدراهم انما يكون
 له النصفان اكثر من الخربة واما الخربة فيدونها فلانها تكون بين الموازين واما
 الزيادة اخرجت في الدراهم فانه يرد تلك الزيادة على صاحبها وامان ان صرف منه

في دينار

دينار يخرج ديناران بلا يجوز ذلك الصري الا ان عماله احدا منهما بعينه
دون الآخر واذا كانت الزيادة في الدراهم التي اخذ في الدينار اكثر من خروبة
بل منه برد ذلك كله وامان لم يزد الا خروبة فلا باس بها لانها تكون
بين الموازين وكذلك ان اصري منه دينارين او ثلاثة او اكثر من حيث
فيها الزيادة اكثر من خروبة بل منه برد تلك الزيادة كلها وامان اقل
من خروبة فلا باس ان يمسكه وامان اخذ وجه الدينار بل منه حرام
الا ان يكون بدايه وسواء كان ذلك بالرواق او بالخلاف ومنهم
من يرضى اذا كان من غير الذهب والفضة ومنهم من يرضى ولو كان
من الذهب والفضة اذا كان في الدينار الاقل الصري منهما النقصان
ان يجملا ذلك الذي بينهما على النقصان واذا كان لرجل على رجل
دينار بلا تغيا ان يعطيه صريه الدينار من الدراهم فان ذلك لا يجوز
حين ذكر الصري ولم يصر الدينار وامان لم يذكر الصري فغضا
له فيه ما شاء من الدراهم بله ذلك ولو نسا وما فيهما بينهما حتى
انقضى ولم يذكر الصري ومنهم من يرضى ولو ذكر الصري ما لم يفرما
من ذلك المكان ومنهم من يرضى ولو فرما من ذلك المكان ولا يجوز
ان يشتري الخبار في الصري ثلاثة ابلع او اقل او اكثر وان اشتراطه
بصر بهما منقسخ ومنهم من يقبل الصري جائز والشركى باكله
الاقالة والقولية في الصري جائزتان كما يجوز الصري وصري التسمية
من الدينار جائز واما صري التسمية من جملة الدراهم والدنيا فيجوز
وان قال له الصري في هذه الدراهم بهذا الدينار عند الجوز هذا
ايضا لا فلال وان كان على رجل دينار صاحب الخنوت جعل يعطيه
صاحب الخنوت الدينار في دراهمه او لقال لا ولكن ان شاء صاحب
الدينار ان يعطيه له في دراهمه في ذلك جائز وان كسر صاحب الخنوت
الدينار في حواجه ثم اعطى صاحب الدينار دراهمه وان كل واحد
منهما يرد ما اخذ على صاحبه ولا يجوز ذلك تقاضيا فيما بينهما
باب في بيع الانفسلاخ وبيع الانفسلاخ للجوز وبيع الانفسلاخ

مستحق للاسم البايع وكذلك المشتري الانفساخ وفع عليه اسم الم
 المشتري في العقد ولو كان ذلك في الاصل لا يجوز انما استجازوا لم
 بيع الانفساخ فيما يحد بيعه الا انهم زادوا فيه او نقصوا منه ما
 يفسخ به البيع مثل التحولات في التقى والاجل او ما انفقه ذلك
 مما يفسخ به البيع واجمعوا على حساده وانقلعوا فيه فقد وقع عليه
 اسم بايع الانفساخ واما ما كان بيعه مما مثل بيع المينة والدم و
 لحم الخنزير والخمر وغير من المسكر وبيع الارار وما يشبهه فلا يقع
 على هذا اسم بيع الانفساخ وبيع جميع ما ذكرنا من الحرم ومشتريه
 هالكان قلت فيما بيع الانفساخ ومشتريه هل عليهما حكم في ذلك اول
 وان ائلب كل واحد منهما ما ثابا بعهه بالانفساخ فلا يهلان بذلك وان
 كان الذي اشتراه المشتري امة فنسراها وقد كان صفراها واسدا
 ولم يتلف في حساده فيهلك بذلك الوحي وكذلك الاكل على هذا
 الحال وعلى المشتري والبايع وما اذ كل واحد منهما على بيع الانفساخ
 علما ولم يعلموا وان ائلب كل واحد منهما ما في يده ليرد المثل فيما
 يكره فيه المثل والقيمة فيما لم يمتن فيه المثل ولا يجرى به الحل ولا
 الغبرية ولا التقاضي فيما بينهما ومنهم من يقول ان ائلب كل واحد منهما
 ما في يده ولم يعلموا بالانفساخ في وقت البيع طرهما يتفاضلان فيما
 بينهما ومنهم من يرضى ان لم يعلموا بالانفساخ اولاً وقد تغير ما ولم
 يعلم كل واحد منهما صاحبه ان يفسد كل واحد منهما ما في يده ولو لم
 يتلف ومنهم من يرضى ولو علما به في وقت البيع اذا ائلب ان يجرى
 الحل وان قبض المشتري واشتراه بالانفساخ يتلف من يده وهو
 ضامن اذا كان جميع ما ينتقل واما ما لا ينتقل مثل الارض وما اتصل
 بها من الاشجار والحيطان والعيون والمكامير والابار والعيون وما
 اشبه ذلك فلا ضمان عليه وكذلك جميع الغلات اذا كانت على
 الاشجار ونبات الارض من البقول وغيرها فلا ضمان عليه اذا تلفت ولم
 يقطع المشتري الثمار ويحصد الزرع وينزع البقول وكذلك جميع ما

اكله البايع اليه قبله ولم يوله من موضعه الاول الذي وضعه فيه البايع
مثل عمة الشعيم او ما تشبه ذلك من المحبوب والاثنية والثياب وجميع
العيون فلا ضمان عليه ان تلف ما ينفقه من موضعه الاول ومنه
من يقول اذا اكله له البايع فهو ضامن ولو لم ينفقه من ذلك الموضع
وكذلك جميع ما كان في يد رجل بالخرا او بالعارضة او بالوديعة فباعه
له صاحبه بيع الاتيساخ قبله في يده فلا ضمان عليه ومنهم من يقول
هو ضامن له وان كراهه جملة فباعه له على ذلك الحال فحمل عليه على
وجه الشراء ثم خرج في بيعه اتيساخ فليعصى لصاحب الحمل عناه ما
حمل عليه من حيث وقع البيع ومنهم من يقول انما عليه الخرا وكذلك
ان استعار له جملا فباعه له بيع الاتيساخ فحمل عليه على ذلك الحال
وبعليه عناه الحمل ومنهم من يقول ليس عليه عناه في هذا وهو على
اصل عارضة او لا وان وكل المشتري على الفقه فانه يضمن جميع ما
قبضه وكيله كحمله كانا وبالعارضة او عيدا ما اخل البايع وضبطه
وعنده فلا يضمن المشتري ما قبضه واحده من هؤلاء وان علم الوكيل
بالا اتيساخ فقبضه قبله في يده فهو ضامن وان اشترا رجلان شيئا
شرا فاستدا قبله في ايديهما فبهما ضمانان لذلك على قدر ما اشترا
كل واحد منهما من ذلك الشيء وكذلك ان وكلنا غيرهما او وكل احد
بهما صاحبه على قبضه على هذا الحال واما ان قبض احدهما بغير امر
صاحبه قبله في يده فهو ضامن لذلك الشيء واما ان دفع اليه
البايع ذلك الشيء فلا ضمان له لهما ولا يشتري الرجل لولده الصل
شرا فاحصدا او خالصة البيت او العيون او الغائب وما اشتراه الوكيل
له لمن وكله وفايح المسجد فقبض ذلك قبله في يده فهو ضامن
من ماله وان وصل الوكيل لمن وكله ما اشتراه له بالا اتيساخ قبله
في يده فبهما ضمانان فان عزم الوكيل رجع بذلك على الموكل فان
عزم الموكل فلا يرجع على الوكيل ومنهم من يقول يضمن الوكيل
رجع بذلك على الموكل من ماله دون الموكل ان تلف ذلك الشيء

اشترى من قبل الله فإن دفع الغايب مغبض ما اشتراه خليفته بشراء جاسدا
 أو بغير الطبل أو بإلف الصنون مغبض ذلك الشيء، وقد علم كل واحد منهما
 بفساد البيع وهم ضامنون وطلبته هم أيضا ضامنون فإن عرف كل واحد
 من هؤلاء، فلا يرجع على خليفته بشيء، فإن عرف الذي يخلع الشيء، في يده
 رجع بما عرف على الذي اتلعه في يده وكذلك ان قبض الشيء، واحد من هؤلاء
 قد علم بالشراء ولم يعلم بالانفساخ فهو ضامن أيضا وإما ان يعلم بالشراء
 وقبضه ولكن أنه لم يبق الميراث أو غير ذلك فأتلعه في يده فلا ضمان
 عليه وإنما يضمنه خليفته ومنعه من يقول يضمن في جميع ذلك وإما ان
 امر الموكل وكيله بأن يأتى ما اشترى له بالانفساخ فأنفذ الدخيل في جميع
 ما امره به من وجوه المتألف والدخيل الذي أنفذته ضامن له وكذلك
 الطبل إذا بلغ فامر خليفته بأن يأتى ما اشترى له بالانفساخ فأنفذه في
 الخليفة ضامن وكذلك خليفته الغايب والصنون على هذا الحال إذا انفك
 كل واحد منهما ما امر به فهو ضامن من ماله دون من ولي امره وإن اشترى
 رجل شيئا بشراء فلا يصدق أو أخذ المشتري البايع أن يستهلكه ذلك الشيء
 بصفة أو بغير ذلك مما يتلعه فبعض المشتري منه أو لم يقبض فهو من
 مال البايع خاصة قلت فإن امر البايع المشتري باستهلاك ما اشترى منه
 واستهلكه المشتري فامر البايع هل يضمن له أم لا نعم وإن تألف
 ذلك الشيء، من يد البايع والمشتري جميعا فهو من مال البايع وكذلك
 قبل البايع على هذا الحال وكذلك لو كانت دابة جاسدا جميعا أو ركبا
 جميعا أو فادها فتلعت فهي من مال البايع قلت فإن ركبها واحد منهما
 وسافاها الآخر أو فادها واحد وسافاها الآخر فهي من مال البايع
 وكل ما اتلعه البايع بنفسه أو ما اتلعه عبده في يد المشتري مما
 باعه بيع الانفساخ فهو من مال البايع وإما ما اتلعه قبل البايع
 أو حينئذ فهو من مال المشتري ولكن يرجع على البايع ويعطيه من
 مال الطبل أو حينئذ وكما أجسد في ذلك الشيء، في يد المشتري في
 لمشتري ضامن للبايع ما أجسده فيه ويرجع هو على من أجسده بغيره

وبمسك ذلك لنفسه وكل ما حدث فيه من العيوب والمشتري خاص بالبائع
اذا تبين ذلك العيب وامان رجع ذلك الشيء للبائع بالخراء او بالعارضة
او بالردعية بعد ما قبض المشتري بطلبه في يد البائع او حدث فيه عيب
عنده فليس على المشتري منه شيء وكل ما افسد ذلك الشيء من اموال
الناس وهو في يد المشتري فهو من ماله ولا يرجع به على البائع وكذلك
ما افسد ذلك الشيء في مال المشتري لا يرجع به على البائع واما ما
افسد ذلك الشيء في مال البائع فليس على المشتري منه شيء وان كان
عمدا امره المشتري ان يقتل رجلا فقتله وانما على المشتري الدية
ولا يقتل به وامان امره البائع ان يقتل رجلا فقتله فانه يقتل به وكذلك
ان امره جميعا ان يقتل رجلا فقتله فان البائع يقتل به وليس على
المشتري منه شيء ومنهم من يقول في هذا كله بالدية وكل ما افسده
المشتري على ذلك الشيء او افساه اذا كان عمدا ومداوئه وجميع
ما يصاحبه في نفسه بل انه يدرك ذلك كله على البائع وكذلك ما زاد
المشتري في الشيء مثل صباغ الثياب او دباغ الجلود والرفاع في العنق
وما اشبه ذلك من الزيادة في العين او تحصيل الحيوان او زيادة الرطل
والجعل والغبار في ارض المزارع وما اشبه ذلك بل انه يدرك قيمة
تلك الزيادة كلها على البائع وامان له تلك الزيادة في العين مثل تقصير
الثياب ورعاية الحيوان وتسميل ارض المزارعة للحرث وما اشبه ذلك
بل انه يدرك عليه العناء في هذا كله وان اشتراها او شعيرا فحمله
او دجيفا فعينه او اشترا شيئا من جميع الخبث على اقلها بها يغيره
عن حاله الاول يخرج في بيعها فيفسخ فانه يكون البائع في ذلك بالخيار
ان شاء اخذ ذلك الشيء مع تغييره وبأخذ ما نقصه ذلك عن حاله
الاول وان شاء اخذ مكيله الاول ويكون ذلك الشيء للمشتري وان اشترا
رجل مع رجل زينا ودجيفا فحمله ببيعها ببيعها او اشترا دجيفا فحمله
بزيته او زينا فحمله يدعيه فانه يكون البائع بالخيار ان شاء اخذ
مكيله اخذه في جميع هذه الوجوه وان شاء ان يأخذ ذلك البسيس

اذا كان الزيت والدقيق له جميعا وياخذ ما نقص ذلك المتغير وان كان
 الدقيق والزيت من رجلين فانهما يكونان فيه ايضا بالخيار ان شاء ان ياخذ
 كل واحد منهما كيله الاول اخذه وان شاء ان ياخذ ذلك البسيس اخذه
 ويتعقا عليه على ما اجبا وان باعه فانه ينزل صاحب الزيت بقيمة الزيت
 وينزل صاحب الدقيق بقيمة دقيقه في الثمن وكذلك لو كان الزيت للبائع
 والدقيق للمشتري وكان الدقيق للبائع والزيت للمشتري فلهما
 بالخيار ان شاء ان ياخذ كيله من الزيت او الدقيق اخذه ويكون
 البسيس كله للمشتري وان شاء ان يكون بينهما ويتعقا عليه على
 ما اجبا وان اشترى حوبا فعمل منها اقمية او اشترى اثنان او ثلثا
 فعمل منهما ثيابا او ثبرا فعمل منه حليا او حديدا فعمل منه سبورا
 او سكاكين او قاسا فعمل منه اثية وما اشبه هذا من جميع المتغير
 بان صاحبه بالخيار ان شاء اخذه او ورد عليه عنه وان شاء اخذ مثله
 صوره او فكه او كتابه او ثبته او حديده او نحاسه واما ان اشترى منه
 اعدا فعمل منها اثية فانه ايضا غير ان شاء اخذ كل هذا ورد عليه العنا
 وان شاء اخذ قيمته اعدا الاوله وكذلك ما اشبه هذا من جميع ما
 غيره المشتري على هذا المعنا وان باع رجل لرجل ارضا بيعا فاشترى
 بها من غيرها المشتري عرسا او بنا فيها بنينا فان البائع ياخذ ارضه
 وجميع ما فيها من بنا او غرس وبيع قيمته ذلك النقص وقيمة الغرس
 في حينه ذلك وان اراد ان يعطيه قيمة النقص غير مبنية وقيمة الغرس
 مغلوقة فليعط له العنا مع القيمة في هذا الوجه وان جرم فيها المشتري
 العيران وانما ماير والابار والمراجل والسرا في وما اشبه هذا فانه
 ينظر الى نقصان الارض بان نقصها من القيمة هذا الذي احسن قيمه
 اعطاه ما نقص منها وان يكره فيه النقصان وكان ذلك لها اطلاقا
 فليترك عنه على البائع وان اشترى اسيلا بيع بها في ارضه ونقصا
 منها في ارضه ثم خرج في بيعها ففلسخ فانه يرد على البائع قيمة
 السيل يوم اشتراه وقيمة النقص غير مبنية وبمسك هو ذلك لنفسه

ومنهم من يقول في الغرس يمسكه البائع في ارض المشتري وان اشترى ارضان
رجل با اشتراهما سبيلا من رجل اخر فغرس العسيلة في الارض فخرج بيعها
افساح بانته يمسك صاحب الارض ارضه والغرس والبناء ويرد على صاحب
العسيلة قيمة سبيله وعلى صاحب النخلة قيمة نخله وان اشترى ارضا
وبنا فيها مسجدا او جعلها مقبرة ودفن فيها الاموات فخرج البيع جاسدا
بانته يرد على صاحب الارض قيمة ارضه ومنهم من يقول بترك عليه العوض
في المسجد وحرثها والمقبرة وحرثها واما ان جعلها للمشتري للمقبرة
ولم يدفن فيها احد او جعلها للمسجد ولم يبن فيها مسجدا اخذ صاحب
الارض ارضه في هذين الوجهين وان جاوز منها المشتري ماء الارض كانت
له اسفل من هذه الارض حتى فامت عليها غرس بئر الماء او جوز
فيها طريقا لغيره من الناس بان البائع ياخذ ارضه ويجمع المشتري
من جميع ما احدث فيها من جوار طريق او ساقية وكذا ان اشترى املا
وغرس عليه غرسا في ارضه ثم خرج بيعهما جاسدا بانته ياخذ صاحب الماء
ماءه ولو فامت عليه الاشجار وكذا ان اذن المشتري لمن يغرس عليه
وغرس الماء دون له على الماء غرسا في ارضه على هذا الحال وكذلك ان حث
عليه النزع او جميع المزراع بان طاب الماء ياخذ ماءه وان اشترى ارضا
فحشاها بيده او زرع فيها جميع المزراع ثم خرج بيعها افساح بان
صاحب الارض ياخذ ارضه ويكون البذر للمشتري ويعطيه قيمة النقصان
للبيع وان اشترى ارضا بغرس فيها غرسا من ارضه ثم حثت تلك الارض
التي اشترى منها الغرس بانته ياخذ اهل المشاع ارضهم وما غرس فيها
فيكون ذلك كله مشاعا وان ارادوا ان ياخذوه بنزع تلك الغرس اخذوه
وكذلك ان كانت تلك الارض للماجر والمسكين او للمسجد فغرس فيها
غرسا على هذا الحال ايضا ومنهم من يقول ببلغ المشتري غرسه
يضم ما نقصت الارض لصاحبها بان اشترى غرسا فغرسها في ارضه
ثم حثت تلك الغرس من ارض المشاع بان اهل المشاع يمسكها في ارض
المشتري ومنهم من يقول يعطى القيمة لاهلها ويمسكها لنفسه وان

كانت الارض التي اشترىها مشاعا لغرماء فجزت الغروس التي عرسها فيها
مشاعا لغرماء اخرين فان الغروس يمسكها احباب الارض مشاعا بينهم كما
كانت ارضهم بينهم ويضمن المشتري قيمة تلك الغروس لاهل المشاع و
كذلك لو كانت الارض تلك مشاعا والغروس للمسجد او للمساكين او للاج
بانه يأخذ اهل المشاع ارضهم وما عرس فيها ويضمن المشتري قيمة الغروس
لهم كانت للمسجد او للاج او للمساكين وكذلك لو كانت تلك الارض التي
اشترىها للمسجد او للمساكين او للاج والغروس مشاعا لغرماء فانه تكون
الغروس لهم كانت له الارض ويضمن المشتري ايضا لاهل المشاع قيمة
غروسهم وكذلك لو كانت تلك الارض للمسجد والغروس للمسجد اخر
على هذا الحال ويضمن المشتري لاهل الغروس قيمة غروسه وان اشترى
غروسا على الارض على ان يقطعها يقطعها المشتري فخرج بيعها باسدا
وان ابيع بالقيار ان شاء يأخذها مقلوعة ويأخذ نصفها بعد ذلك
وان شاء ان يأخذ قيمتها كما كانت في ارضه ولا يأخذها وان غلب على الارض
فغرس فيها غرسا ثمين له انه ليس له في الارض شيء فان صاحب الارض
يأخذها بنزع غروسه ومنع من يقول بيعي صاحب الارض لصاحب القيسيل
فيتمتها ويمسكها لنفسه وان غلب على القيسيل فغرسها في ارضه ثم
تبين لاهل القيسيل له فان صاحبها يمسكها في تلك الارض ومنهم
من يقول بيعي صاحب الارض فيتمتها لصاحبها ويمسكها لنفسه وان غلب
على الارض فغرسها يمسكها رجل اخر وقد غلب عليها ايضا فان صاحب
الارض يأخذها بنزعها وبيعها فيتمتها لصاحب القيسيل كما كانت على
الارض ومنهم من يقول بيعي صاحب الارض قيمة القيسيل لصاحب القيسيل
ان اراد ذلك وان لم يرد صاحب الارض بيعي قيمة الغروس يبيعها صاحب
القيسيل قيمة تلك الارض التي كانت فيها قيسيله ويمسك الارض
والقيسيل والارض جميعا فيما ذكر من الفقهاء وان تعد على الارض فغرس
فيها قيسيله فان صاحب الارض يأخذ ثلث بنزع تلك القيسيل من
ارضه ويضمن نقصان الارض ان كان فيها النقصان ومنهم من يقول

يملكها صاحب الارض ويعطيه له قيمتها مغلوبة وكذلك النبيان اذا كانا
لنعمدي على هذا الحال اما ان نعدا على جليل رجل بغير سها في ارضه فان صاحب
الجيل يملكها في ارض المنعدي ويدرر عليه جيلانها من الماء الذي
قامت به ويدرر عليه طرفها وسواها كلها وان نعدى على ارض رجل
بغير سها يملكها عروسا عصبها من اخي فان صاحب الارض ياخذ المنعدي بنزع
ذلك كله من ارضه ويضمن المنعدي لصاحب الغروس العينة وان عزم اليه
المنعدي لصاحب الغروس قيمتها او لا فيلذ ان ياخذه صاحب الارض بنزعها
جوازت الغروس للمنعدي بالجواب فيها كالجواب في التي قبلها وكذلك
ان ورثت تلك الغروس او رجعت اليه بوجه من الوجوه على هذا الحال وان
عصب ارض بغير سها عروسا قد عصبها ايضا جوارثها او وصيت له
فان صاحب الغروس يملكها في تلك الارض وان ورث المنعدي سها
من تلك الارض التي نعدا عليها فانه ياخذه شريكه بنزع تلك الغروس
وكذلك ان نعدا على جليل رجل بغير سها في ارض بينه وبين رجل اخر
او عزم جليله فان شريكه ياخذه بنزعها ويضمن لصاحب الغروس
قيمتها كما كانت على الارض وان كانت الغروس مشتركة في ارض
بينه وبين رجل بغير سها في ارض كانت له فانه تكون بينه وبين شريكه
في تلك الارض كما كانت او امره وان ماتت تلك الغروس ولم تأخذ في
الارض فانه يضمن شريكه ما ناله من قيمة تلك الغروس وان كانت
الارض بينهما اثلاثا ولهما عروسا كانت بينهما نصيبين فباع احدهما
بغير سها تلك الغروس في تلك الارض بان الذي له الثلثان في الارض يرحل
على صاحب من قيمة الغروس ما بين الثلث والنصف فيكون الغروس
بينهما اثلاثا مثل الارض وكذلك لو كانت الغروس بينهما اثلاثا والارض
بينهما نصفان فانه يرد على صاحب من قيمة العسايل التي بينهما حتى
يسوي فيها نصيبين كما كانت الارض بينهما نصيبين فلت وهل
ياخذه ياخذه شريكه ان بنزعها ان اراد ويضمنه نصيبه من العسايل
او لا قال لا ياخذه ان نزع الغروس من ارض المشاع بغير سها في ارض

ابنه الكهل وانها تكون لاهل المشاع في تلك الارض ويضمن لابعه الكهل فيمته
 تلك الارض ومنهم من يقول له العوض وكذلك لو بنا فيها مسجد او غرس فيها
 غرسا للمسيح على هذا الحال وكذلك لو غرس غرسا ابنه الكهل في ارض المشاع
 وانها تكون لاهل المشاع ويضمن لابنه فيمته غرسه وان تعدا على ارضه
 فهي مشاع يمين فموم يعني يبيع غرسا نزعها من مشاع فموم، اخر من جانيها
 تكون مشاعا بين اهل تلك الارض ويضمن لاحباب الغرس فيمته غرسه
 وكذلك لو كانت تلك الغرس للمسيح او للامير او للمساكين يعني سها في
 ارض المشاع على هذا الحال وكذلك لو نزع غرسا للمسيح او غرسا للمسا
 كين او للامير يعني سها في ارض مسيح، اي على هذا الحال ويضمن فيمته الغرس
 لمالك الغرس وان اراد اهل المشاع او مؤلف له ذلك الصبيح من الناس
 ان ياخذ فبنوعها اخذه ويضمن الغرس لصاحبها فان اراد ان ياخذها في
 مقلوعة ويبيع على فيمته الاولى فله ذلك وان اشترى ارضا يعني فيها
 غرسا ثم خرجت تلك لاهل الكتاب وفدادوا عليها الجزية فان صاحب الارض
 ياخذ ارضه ويعطي المشتري فيمته غرسه ويترك عليه المشتري
 الثمن الذي اعطاه وغناه ما عمل فيها ولا يدرك صاحب الارض من المشتري
 غلة ما غرس فيها واما ما اعطى من غلة الاشجار التي وجد فيها فانها يرد لها
 على صاحب الارض فلت بان على يهل يدرك عليه شيئا قال نعم فلت بان
 اشترى غرسا مقلوعة او كانت ثا بتة في الارض على ان يفلعها ففلعها
 بغير سها واذا هب من ارض الجزية فانه يمسكها جلاباس وقيل في
 بيع ارض الجزية غير ذلك ومن اشترى غرسا يعني سها في ارضه جا
 استحققت تلك الغرس في ارضه بليمسها الذي استحقها في تلك الارض
 ويرجع هو على البايع بالثمن الذي اعطاه وكذلك ان اشترى ارضا يعني
 فيها غرسا ثم استحققت تلك الارض فانه يمسك تلك الغرس التي
 غرسها في تلك الارض وياخذ صاحب الارض ويدرك الثمن على البايع
 واما ان اشترى ماء وعرس عليه غرسا في ارضه حتى قامت تلك الغرس
 ثم استحق منه ذلك الماء فليأخذ صاحب الماء ماءه ويدرك على البايع

الثمن الذي أعطاه أيضا ومن كان يبيده مال الحرام ولا يدرى صاحبه جازا بيعه
فإنه يبيعه في مكان لا يعرف فيه وإنما يبيعه بالناخير أو بالدرهم ولا يبيعه
بغير ذلك وإن باعه فليمنع الثمن الذي باعه به ولا ينفق ذلك الشيء
بغيره إلا أن كان ناخرا أو دراهم ومنعهم من يقول في الحبوب وما اشتمه
ذلك مما يخال أو يورث أن ينفق ذلك بغيره ولا يتخلل الربيعه فإن باعه
في موضع لا يعرف فيه ذلك الشيء، فإنه لم ينفق بغيره المستتر ولو
كان يعلم ذلك الشيء، أنه حرام من قبل ذلك إذا باعه بالثمن والاستصال
وإن علم به المستتر بعد الشراء فإنه يمسكه ولا يرجع على البائع بشيء
ولا يكون ذلك له عيبا ومنعهم من يقول ذلك عيب فإن باعه في موضع
يعرف فيه وقد تاب أيضا فإنه لا يبيع ذلك فإن فعل جميعه جائز وإن
باع ذلك الحرام بغير ثمن والمشتري يعلم أنه حرام فلا يجوز بيعه
ولو عزم بعد ذلك لصاحب الحرام فيمنعه وإن كان المشتري لا يعلم أنه حرام
في وقت البيع ثم علم بعد ذلك وقد عزم البائع لصاحبه الثمن ذلك
الشيء بغيره، فإنه ومنعهم من يقول جائز بيعه ويدرك على البائع
الثمن الذي أعطاه ويرد ذلك الشيء للبائع فيمسكه حين عزم
لصاحبه فيمنعه ومنعهم من يقول لصاحبه الأول بالخيار أن يشاء أن يداخ
ماله ويرد على الذي أخذ منه قيمته تلك القيمة فله ذلك وأما أن
أخذ صاحب المال بعض قيمته يعلم المشتري أنه حرام فلا يمسكه
المشتري ويرد على صاحبه الأول ويرد صاحب المال أخذ على الغاصب
ويدرك المشتري على البائع الثمن الذي أعطاه له وأما أن باعه الغا
ص ولم يعلم المشتري أنه حرام ثم تاب الغاصب ولم يعلم صاحبه
فإنفق قيمته على المشتري أنه حرام بعد ما نفق قيمته البائع فيمنعه
فلا يجوز ذلك البيع ومنعهم من يقول أن باعه بالثمن واستغنى في نفسه
كما يذاع الحلال فليس عليه إلا الثمن الذي باعه به ومنعهم من يقول من
اشتراه وهو يعلم أنه حرام أنه يمسكه إذا علم أن البائع عزم قيمته
لصاحبه ويجوز بيعه الأول وإن باعه الغاصب جازا لصاحبه فإنه يدرك



على الغائب ما اعداه بالان اعداه باخر من قيمته ولا يدرك عليه الا ما يقابل
فيصنفه ويرد السارق للمشتري ما اكل منه وان باعه السارق بائنه
من المشتري باقل مما باعه به او لا يرد على صاحبه فانه يدرك البقية
للمشتري ومنه من يقول ينفقها على الفقراء ومنه من يقول يسكنها
البائع قلت وان رد له المشتري ببيعة او بغير ذلك هل يكون الثمن
الذي في يده مثل الفضل الذي بقي في يده او لا قال نعم وجميع خلاف
ذلك الشيء ونحتاج ما يكون له النجاسه وان المتعدي ضامن لذلك كله
لصاحبه الاول ما لم ينفج وان تاب وعزم لصاحب الشيء فيمنه فلا
يبيع عليه بعد ذلك في النماء والنجاسه ومنه من يقول لا يضمن في النجاسه
الذي تلعب في يد المشتري ومنه من يرى ان النجاسه التي تلعب
في يده بما جاء من قبل الله بان تلعب السارق ولم يعلم صاحب الشيء
بباعه وتلعب له الثمن قبل ان ينفقه فانه ينفق من ماله مثل ذلك الثمن
الذي تلعب له وان انفق ثمنه وجاء صاحبه فليخبره بين الراجح والضمن
الذي باع به ماله وان باع السارق ذلك الشيء واخذ ثمنه ولم ينفقه
حتى ماتت مورثه الذي نسرجه منه وليس عليه شيء وان باعه بغير
توبة مورثه السارق هل يجوز ذلك البيع اع لا قال لا ومنه من يقول
جائز وان مات المشتري ايضا جورثه منه السارق ذلك الشيء وانما
باعه او لا بالتوبة فجاء صاحب الشيء وليس له الا الثمن الذي يبيع به
واما ان باعه المتعدي بغير توبة جورثه من المشتري فم جاء صاحبه
فليبا حكمه الا ان جوز البيع وان ورث المشتري السارق قبل ان يعزم
الثمن لصاحبه وقد باعه بتوبة فجاء صاحبه ايضا وليس له الا الثمن
الذي يبيع به ويملك المشتري ذلك الشيء لنفسه وان باعه
السارق او لا بغير توبة جورثه المشتري هل يرد المشتري على صاحبه
الاول قال نعم بان يعرضه وليبيعه ويمنع ثمنه وان اشترى شيئاً
على وجه الخلل فخرج ذلك الشيء حراما فجاء صاحبه فليخبره ماله
ويرجع الثمن على المشتري على البائع بالثمن الذي اكله ومنه

من يقول

من يقول يترك عليه المشتري الثمن الذي اشترابه اولاً ويرجع هو بما
اعطاه للمشتري على البائع وان اشترى رجل شيئاً من رجل كان في يده
بامانة او بكرا او بعارية وجاء صاحبه بلا يأخذه حتى يعطى الثمن للمشتري
ويترك ما اعطاه على الثقل البائع ومنهم من يقول يأخذ تشبيه ولا يترك
عليه المشتري شيئاً ومن اشترى من رجل شيئاً فقال له البائع هذا الذي بعته
لك هو حرام او باع له عيماً فقال له بعته لك وهو حرام او باع له زينة فقال
له بعته لك وهو محسوس او ما الشئ هذا بلا يشتغل به في هذه الزينة
خالها ويرد البائع على المشتري الثمن الذي اخذه منه في هذه الوجوه
خالها ان عرف ذلك الشيء انه كما قال وان ابا ان يأخذه منه فليسعه
فخامه له من حيث يراه ومنهم من يقول ان لم يأخذ البائع الثمن من
المشتري جاز ان لا يشتغل به ومنهم من يقول يشتغل به اذا كان اميناً
ومنهم من يقول ان صدق يشتغل به وان كان غير امين وان تلف ذلك
الزيت المحسوس او ذلك الطعام فتح ثمين لهما فحسد بعد ذلك بانه
يرد البائع على المشتري الثمن الذي اخذه منه ويترك عليه البائع
قيمة زيت المحسوس او قيمة ذلك الطعام ان كان ذلك الطعام يغسل
وان كان الزيت محسوساً بالميتة والدم ولحم الخنزير وان اكل المشتري
ذلك الزيت بزينة ولم يعلم البائع بخسده فتح علم به بعد ذلك فلا
يضمن له البائع شيئاً من ذلك الا ان قال له بع لي زينة املا به ذابيه زينة
او قال له بع لي هذا الماء اجعله لبن او ما الشئ ذلك فباعه له فاكله
المشتري جالب البائع ضامن ومنهم من يقول لا ضمان عليه وكذلك ان باع
له ذابية محسوسة او بطة مقطوعة او رفاً مقطوعاً وقد تعدى البائع
ذلك على ان يفعل فيه المشتري زينة او ما الشئ ذلك جالب البائع ضامن
ومنهم من يقول لا ضمان عليه وان اشترى المشتري شيئاً بدنانير
حرام بد ابيد والبائع جاسد وكذلك ان اشترى ذلك غير حرام بلا يجوز
ايضاً واما ان اشترى بوجهه فيفقد دنائير الحرام جالب البائع جاز وضمن
لصاحب الدنانير دنائيره وكذلك ان اشترى بتمن الميتة والدم ولم يخنزير

والاحرار وجميع ما كان يبعده هجره اذا اشتراه بثمنه يدايه بالبيع جاسم
وكذا اذا اشترا الى جميع ما ذكرنا وما ان اشترا بوجهه فيقد ذلك الثمن
والبيع جائز ويضمن لصاحب المال ماله ومنعه من يقول ابيع جائز ولو
اشتراه بغيره فاشترى بغيره ويضمن صاحب الدنا فيه دنا فيه ومنعه
من يقول صاحب الدنا فيه بالخيار ان شاء اخذ ذلك الشيء وان شغل
اخذ دنا فيه وان قال لرجل انا عبيد فاشترى بغيره فاشتراه ثم تبين بعد
ذلك انه حي وان المشتري يرجع بالثمن على البايع ان وجدته وان لم
يجده فليدرك المشتري على ذلك الحر ما اعطى للبايع واقراره بالانسان
على نفسه بالعبودية يلزمه الا ان اقر في موضع يخاف فيه على نفسه
ومن يباع حر متعمدا بانه هالك وعليه النكاح وكذلك من اشتراه و
كذلك ان اتفقا معهما على البيع وعلى الذي باعه ان يرد بهما عزوهن
علم بانه حي حين باعه اولم يعلم به الا ان على المشتري لانه حر فاشتراه
فليس على البايع من رده تعيبه ومنعه من يقول على البايع رده ولو علم
المشتري انه حر ويرد ما اخذ من ثمنه على المشتري وان لم يجده البايع
فعلية ان يعتق رقيقه ويبيع دينه وخدمته لورثته وصداقها ان كانت
انثى وما ولدت تلك الحرة عند المشتري فعليه ان يبعدهم بقرعة امه
الا ان كان بعد الثوبه من الاولاد فليس عليه منه شيئا قلت وهل يضمن
ما تلعب له من الميراث وان لم يبع بورثته الحر الذي باعه فليعتق دينه
على فقراء المسلمين ويعتق رقيقه ويبيع خدمته او صداقها اذا كانت
انثى للفقراء ولو اتهم من اهل الجملة وانما يضمن في الصداق صداق المثل
للتسرية وهذا اذا زوجها على الاكراه وما غير ذلك من صداق التزويج
برضاها او بالغرض بها حر اما فليس عليه منه تعيبه وان اتفقا هذا
طله على الفقراء ثم وجد العرثه بعد ذلك بانه يبيع لهم ولا يدرك
على الفقراء شيئا وكذلك ان رجعا الحر الذي باعه بغيره بانه يبيع له
خدمته وصداقها ان كانت انثى ولا يدرك على الفقراء شيئا ان كان
انما اعطى ذلك للورثة ورجع الحر بانه يبيع له خدمته وصداقها ان

كانت انتق ويرجع على الورثة جميع ما اخذ وامنه وعقده ما خذ لا يرجع
عليه وهذا كله ان لم يبيع حياته من موته واملا ان عرف انه حيا وميتا
وليس عليه من دينه شيء، واملا الخدمة والصداق فليعطيها مال الورثة
ان علم بموتها وان رجعت الحرة بعد ذلك بمقتضى ما لم يستخذ عليه ولم
يتمسك به احد فليس على البائع شيء، وان باع الحر رجلا او اكثر لم
يعليهم رده بان لم يردوه فليس عليهم الادية واحدة وصداق واحد
وخدمة واحدة بيئتهم ويعتقون رقبة واحدة وتكرير الكتاب اثم
يكون على كل واحد منهما الدية وان كاتب ذلك، اخر على نفسه من المشتري
وانه يرجع بذلك على الذي باعه فل ذلك او اكثر ومنهم من يقول يرجع
البائع على المشتري ما اخذ منه ويرد المشتري على الحر ما كاتب به
فلت بان اداه واحد من البائعين دون الاخر هل يدرك على احده شيئا
مما ادهاه به لا فال لا وان وكل رجل رجلا ان يبيع عبدا لم ينع اعتقه
ولم يعلم الوكيل بعتقه مباحه فليس على الوكيل من رده شيء، وعليه
ان يرد الثمن الذي اخذه على المشتري وعلى الذي وكله ان رده جماعة
وهان وكذلك ان وكله على بيعه بعد ما عتقه **باب** في بيع العيوب
وبيع العيوب يبيع تلام خرج به النبي، من ملك البائع الى ملك المشتري
وكذلك الثمن قد خرج من ملك المشتري الى ملك البائع ولو تراءى
بيما بينهما جازما بمسك كل واحد منهما ذلك اذا ادعاه في يده
بالرد بالعيب لا بالاصل الذي فلك كان له به او لا ومنهم من يقول يبيع
العيب باسده ولا يبيع الرجل ماله اذا كان به عيب الا ان اخبر به وجاز
عليه ان يدلس به المشتري لقول النبي، صلى الله عليه وسلم من غشنا
فليس منا وان باع ولم يخبر بالعيب وهو عالم به فبذ عصاره وكل
من اراد ان يبيع ماله او مالا غيره ممن ولا امره والوكيل على البيع
وانه يخبر بالعيب اذا كان في الشيء الذي يبيعه وكل عيب تراه
العيوب ويمنه فصدته بان البائع يقصده ويضع عليه يده ويخبر
المشتري بانه عيب وان اخبره بانه عيب ولم يضع عليه يده فلا

يجزبه وكذلك ان وضع عليه يده ولم يجزبه انه عيب فلا يبريه ذلك ومنه
 من يبرحض ومنهم من يقول كل عيب ظاهر تراه العين وليس على البائع
 ان يجزبه وكل عيب لا تمكن فيه الرؤية فانه يجزبه جيب الوصف ويجزبه
 جانه عيب وان اخبره بما كان فيه من العيوب وما لم يكن جيبه جانه لا يبريه
 ذلك حتى يقتضه الى ما كان فيه من العيوب وان اخبره بالعيب غير البائع
 او غيره المستتر في جانه ليس عليه شيء فيما يمينه وبين الله وان اراد
 المستتر ان يقبل البائع في ذلك الشيء الذي فيه العيب فليس عليه
 ان يجزبه اذ لم يكتشف عنده الشيء فلماذا ما ينسأه ومنهم من يقول عليه
 ان يجزبه وكذلك شرطه اذا اراد ان يبيع له ما اشترط جانه ليس عليه
 ان يجزبه بما علما قبل ذلك من العيوب ومنهم من يقول عليه ان يجزبه
 بذلك وكذلك الحاكم الذي حكم العيب او المشهود ان ينشدها
 عليه وكان على ذلك العيب اذ لم يكتشف عنده ذلك الشيء مقدار
 ما ينسأه فليس عليه ان يجزبه والعيب رده الشيء في البيع
 التولية والافالة والمبادلة وما اخذ في الساع وما اخذ في النقود
 الدين والعقبة للتوابع وان هذا كله يرد بالعيب وكذلك الشفعة
 واما العوض والرهن والاجارة والصداق فانه لا يبرده واحد من هؤلاء بما
 لعيب ومنهم من يقول يرد بالعيب وكذلك العقبة لغير التوابع
 على هذا الحال ويستتر في الرجل الشيء الذي فيه العيب لتفسد او لغيره
 ممن ولي امره من البتة والهاينين والغياب ان را ان ذلك اصلح له
 وكذلك المفاوض والعهد المأذون له في التوارة او احد العقبين
 كل من اشترى شيئا فخرج فيه عيب ولم يجزبه به البائع فانه يبرده ان شاء
 وكذلك ان اشترى لمن ولي امره من البتة والهاينين فانه يبرده ذلك
 الشيء ان شاء واما خليفه الغائب ان اشترى له شيئا فخرج به عيب فانه
 لا يبرده وكذلك وكيل الرجل على الشراء فانه لا يبرده حتى يجل ذلك الى
 موكله ومنهم من يقول يبرده وان لم يبرده خليفه المفقون والنبيع حتى
 مات وجعلوا الصاخبة اخرا فانه يبرده ذلك الشيء ان را ان ذلك

اصح وان بلغ المكيل او اقل العيون فانهما يردان ذلك الشيء ان شاء
والمفارض ان اشترى شيئا يخرج به عيب فانه يرد ان شاء واما صاحب
المال فلا يصيب ذلك فان اخذ ذلك الشيء في راس ماله ثم خرج به عيب
فانه يرد على المفارض ويرده المفارض على البايع واما العبد اذا دون
له في التجارة فانه يرد ذلك الشيء ووجه مولاه وكذلك العفيدة ان
اشترى احد هما شيئا يخرج به عيب فان كل واحد منهما يرد ان شاء وان
افترسما باخذ واحد منهما ذلك الشيء ثم خرج به عيب فان قسمهما
منقسمة ويردان ذلك الشيء ان ارادوا ومشتري الشيء الذي يبيع
العيب يرد على من باعه له كان ذلك الشيء الذي باعه له والغير من
الناس وكذلك ما يبيع السلطان او الحاكم او جماعة المسلمين فانه
يرد على هؤلاء ما باعوه اذا خرج به عيب ولو تبرأ من العيب وان قالوا
ان هذا ليس لنا به شيء ولا يبرهن ذلك حتى يجبروا بالعيب وكذلك
لو برهن المشتري من العيوب من غير ان يراه فلا يبرهن ذلك ومنهم
من يقول ان اخبر البايع بالشيء الذي اراد ان يبيعه انه لغيره فبرأه من
العيب ان كان قد خرج به عيب فلا يدرك عليه المشتري رده
ومن العلماء من يقول ان يبيع السلطان والحاج يبيع براءة ومن اشترى شيئا
من وكيل رجل فخرج به عيب فانه يرد على ايهما شاء بين البايع
وموكله وكذلك ان وكل من يشتري له شيئا واشتراه وكيله من وكيل
البايع فانه يرد ان شاء على البايع او موكله او وكيله هو وان رده على
وكيله بان الوكيل يرد ان شاء على البايع او موكله فان رده على البايع
فانه يرد على موكله ان لم يجزه بالعيب اولا واما ان اخبره بالعيب فباع
هو ولم يجز بالعيب منعما فانه لا يرجع واما ان لم يتعهد او نسى فانه
يرد عليه ولو اخبره به وجيز الموكل فانه قد نسى بان تعهد الوكيل
ببأعه ثم رجع اليه ذلك الشيء بالعيب فان المشتري يدرك عليه
الثمن ان اخذه منه ويبيع هو ذلك الشيء فيفقه منه راس ماله
ومنهم من يقول بمسكه لنفسه وبعه للمشتري من ماله ما اخذ

منه ومنهم من يقول يرده الوكيل على موكله ولو تعد بيعاهم وكذلك ان رجع
 عليه بذلك العيب فإنه يعلم الوكيل المشتري وقد اخذ منه الثمن وإنه
 يأخذ من الثمن مقدار الارش ويتفق ثم يعطى لصاحب الشيء البضعة
 وإن وصل الثمن كله إلى صاحبه الشيء ثم بعد ذلك تآب فإنه يقول مقدار
 ارش العيب من ماله أن يعلم المشتري وإن علم المشتري بفساد هارن
 ذلك العيب فإنه يذكر ما عاينه على صاحب الشيء وإن لم يصل الثمن
 إلى المبيع ثم تآب وقد علم المشتري فإنه يخبر المشتري بالعيب فإن
 رضى به يعطى له الثمن للمبيع وإن لم يرض المشتري بالعيب فإنه يرده عليه
 ذلك الشيء ويذكر عليه الثمن الذي اخذه منه وإن رجع على الوكيل ذلك
 الشيء بعيب وقد تلب له الثمن من يده فإنه يذكر على المشتري ما اخذ
 منه ويبيع هو ذلك الشيء ويغفر منه ماله وإن تلب له ذلك الشيء أيضا
 وقد تلب الثمن قبل ذلك من يده فإنه يعرض من ماله للمشتري ولا يرجع
 على موكله بذلك الثمن الذي اعطاه للمشتري ومنهم من يقول يرجع عليه
 بما اعطاه وإن بلغ الصل وقد استنزاه خليفته شيئا خرج فيه عيب ولم
 يعلم به الخليفة فإنه يرده على خليفته ويرده الخليفة على المبيع وكذلك
 خليفة الصنوع والغائب إذا جازى الصنوع أو قدم الغائب على هذا الحال
 وكذلك ان مات المشتري ثم خرج في ذلك الشيء عيب فإن ورثته يح
 ركون رده على المبيع أن يعلم به وارثهم في حياته ولم يرض به وأما
 أن يعلموا ان وارثهم قد دخل على ذلك العيب أو لم يدخل عليه فليمتا
 كذا لا يفسهم ويحسبوه ولا يرده على المبيع ومنهم من يقول يرده الورثة
 على المبيع إلا ان علموا ان وارثهم قد رضى به وإن حدث فيه عيب فلا يرده
 بعد ذلك وإن زال ذلك العيب الذي حدث فيه بعد البيع أو زال العيب
 الذي اخرج فيه فإنه جيد مولى منهم من يقول يرده ومنهم من يقول لا يرده
 ومنهم من يقول يخرج فيه عيب فله ان يدرج فيه ولا يأخذه المبيع بالبيع ولا
 بالرضا وإن دفع به ذلك وإن رضى به ذلك وإن دفع العيب ثم اراد ان
 يرض به فلا يصيب ذلك ومنهم من يقول ذلك وإن قال رضى به العيب ودعت

الشيء، أو قال رخصت الشيء، ودعفت العيب وارخصت العيب على أن أدرك أرش
بعد لزومه في هذه الوجوه ولا يدرك الأرض في الحق وأما فيما بينه وبين الله
بأنه يدركه وعلى البائع أن يدفع إليه الأرض فيما بينه وبين الله وإن
تلف ذلك الشيء، في بدل المشتري ثم خرج فيه عيب كان قبل البيع فإنه
من ماله ولا يدرك على البائع شيئا من الثمن ويدرك عليه أرش العيب
فيما بينه وبين الله إلا أن كان هلاكه من قبل ذلك العيب الذي كان
فيه فإنه يدرك عليه الثمن وإن هلك ذلك الشيء، في بدل البائع وقد
كان في يده من عند المشتري بوجه الأمانة أو العارية أو الوديعة أو الإلا
جارية أو غيرها من الوجوه غير التقيد والعصب فهو من مال المشتري
وأما التقيد والعصب فهو من مال البائع وكذلك إن هلك في بدل المشتري
بفعل البائع فهو من مال البائع وإن اشترا رجل شيئا فيه عيب قد
فيه عيب آخر عنده ثم علم بالعيب الذي كان فيه قبل البيع فإنه
لا يرد له وكفه يدرك أرش العيب ومنهم من يقول يرد له ويدرك أرش العيب
الذي حدث فيه عنده وإن اشترا رجل شيئا خرج فيه عيب لم يستعمله
بعد روية العيب بعد ذى الشيخ أبو سليمان عن أبي عمران عن أبي موسى
عن أبي مازن أنه قال المسلمون الاستعمال بعد روية العيب رضا
بالعيب وكذلك إن استمتع أو امر من يستمتع به أو يستعمله باستمتع
المأمور به أو استعمله بعد لزومه ومنهم من يقول فذلومه العيب ولو
لم يستعمله المأمور وإن را حمله أو عهده أو أجيره يستمتع بذلك
الشيء، أو يستعمله فلا يلزمه إلا أمره بذلك ومنهم من يقول يلزمه وأما
أن يستعمل ذلك الشيء، لهذا وجه مثل سفيد أو عليل فلا يلزمه بذلك
ومنهم من يقول يلزمه وأما أن اجتماع في استعماله لذلك الشيء، فبعضه
أو نوع ذلك الشيء، مثل أن ركب الدابة لسفنها أو يربعها أو ليحرب
بها قعدو بعد لزومه بذلك وإن اشترا ثوبا بلبسة أو فيه عيب
ولم يقدم ما يلبسه أو دابة يحمل عليها حملا أو، أمها عيبا ولم يقدم دابة
يحمل عليها أو، ذلك العيب في مكان ضيق أو وع لا يهتكن أن يترك

عن الدابة ما حملت بتركه حتى خرج من ذلك او وعرفانه لازم بذلك وامان كانت
الدابة بعيدة من مكانها فانه يخرج اليها لينزع عنها الحمل بل يدركها حتى
انقلبت من مكانها فانه يطرح ما حملت حيث ادركها وليس عليه شيء
ومنهم من يقول لزومه العيب ومنهم من يقول في المسئلة الاول في خرج حمله
من العور ولا يلزمه الدابة بذلك وبقي عنه ما حملت بعد ما رآه العيب
وان اشترى شيئا من الطرود وجعل فيها زينا واللبن او ما اشبه ذلك
ذلك من الاشربة او غيرها من الادهان او جعل فيها الدقيق او ما اشبهه
من الصلصة وغيرها يخرج فيها عيب ولم يجد ما يجعل فيه ذلك المتيقن
فانه ان لم يزرعه منها حين رآه العيب فقد لزمه العيب وان استنفع
بالشيء الذي خرج فيه العيب بشيء مما كان الناس يبيعونه مثل القصب
والعسل والطرايا يلزمه بذلك وان سقى بينا غير مسكون او ما كان متروكا
مما ياكله غيره فاكله هو فقد لزمه بهد ايضا وان استنفع او استعمل
من حيث لا يعلم او بالسيان او بالاخراة فقد لزمه بهد اكله واما جميع ما
كان من الاستنفاع قبل روية العيب او اكل القلة فلا يلزمه ذلك وليس
عليه رد جميع ما استنفع وما اكل من القلة وكذا ما استعمل واما ما كان من
هذه المعاني فانه يردده وان استنفع به فقد لزمه ذلك الشيء ومنهم
من يقول بمسك تلك القلة كلها وغيرها من نتاج الحيوان واصوابه
والباقي وبرد الشيء الذي يبيع العيب لم يشره منه الا فيما روي عن
الشيخ ابو عمران رضي الله عنه وان اشترى رجل شيئا يخرج فيه عيب فطلب
البائع يبيد الى اللقطة او باعه او عرض على البائع فبذلزمه وان باعه ولم
يعلم بالعيب يردده عليه المشتري بغيره حتى يبيد وقد كان يبيع عنده
البائع الاول فانه ان رده عليه فحكومة الحاكم عليه هو ايضا ان يردده على
البائع الاول فان رده عليه بغير حكومة الحاكم فلا يترك رده على البائع
الاول وان كانت امه يجرها المشتري او اغتصبها او كانت بها بعد لزومه
ايضا وان خرج فيها عيب ثم تسراها او نظرا الى ما بين منها او مسها
بيده او قبلها او بالشرها او تلاد بها بعد لزومه بهذه الوجوه كلها

وخليعة البتيم او العيون ان اشترا شيئا يخرج فيه عيب جاستنع به او اياه
استعمله لنفسه فلا يلزم بذلك البتيم او العيون وكذلك ان استعمله
البتيم بنفسه او العيون فلا يلزمهما بذلك واما ان استنع به او استعمله
لمال البتيم او لمال العيون فمقدرهما بذلك ومنهم من يقول لا يلزمهما احد
استعمال خليعتيهما واما ان بلغ البتيم او افاق العيون جاستنع به فمقدر
لزمهما وكذلك الغائب اذا قدم واما ما اشترى الوالد لولائه الطبل واستعمله
فمقدر لزمه لنفسه او لولائه الطبل فمقدر لزم ذلك وما اشترى المعارض يخرج
فيه عيب جاستعمله فمقدر لزمه وان استنع او استعمل من حيث لا يعلم او
بالسنيان او باللاكره فمقدر لزمه بهما كله واما صاحب المال ان استعمله فلا
يلزمهما بذلك ومنهم من يقول يلزمهما وما اشترى العبد المادون له في
التجارة يخرج فيه عيب جاستعمله العبد او مولاه فمقدر لزم ذلك وكذلك
ما اشترى احد العقيدين يخرج فيه عيب جاستعمله احدهما فمقدر لزم
بذلك وان اشترى اثنين في صفقة واحدة يخرج عيب في احدهما باراج
ان يردك وجمسك الاخر فلا يحد ذلك الا ان يردهما جميعا او يمسكهما جميعا
وكذلك اذا اشترى اثنين من رجلين على هذا الحال ومنهم من يقول يرد الذي
فيه العيب ويمسك الاخر بشيئيه وكذلك ان اشترى رجلان من رجل واحد
يخرج فيه العيب فلا يحد احدهما الرد دون الاخر وان اشترى رجل واحد من
رجلين شيئا واحدا يخرج فيه عيب فانه لا يحد ان يرد سهم احدهما دون
الاخر ومنهم من يقول يرد اذا اراد او امان اشترى من رجل شيئا واحدا يخرج
فيه عيب فباراد ان يرد سهمهما معا وجمسك البقية فلا يحد ذلك وان
باع نصفه قبل ان ياتي به عيبا او وهبه ثم رآه العيب بعد ذلك هل يرد
البقية للبائع قال لا واما في قول عبد الله بن عباد فانه يرد البقية وكذلك
ان تلب بعض ثم يخرج فيه عيب فلا يرد للبائع البقية وان اشترى اربعة
وهي حامل او امه فولدت ناقص الاعضاء او فيه عيب غير ذلك فانهما
ترد بذلك واما ان اشترى اربعة يخرج فيها عيب في حكمها او سرجهما
فذلك كانت معها في وقت البيع فانه يردهما وكذلك ان رآه العيب فيها

رده عليه وان اتهمه على انه باع له ذلك الشيء، وهذه العيب فيه فانه يستمسك
به بالنقصه ويرد ايضا البايع الحيوان وسواء في هذا عيب بمكن حذته عنده
المشتري بعد البيع او لا بمكن حذته ومنهم من يقول كل عيب لا يمكن حذته
عند المشتري بالبائع يرد، وان مات البائع وترك ورثته فان المشتري
يستمسك بالورثه ويرد كل واحد منهما الجواب على علمه فان اى واحد
منهم رد عليه نصيبه ولا يرد على بقية الورثه باقرار من اقر منهم واما
ان اتاكل واحد منهم باليمينه فانه يرد على جميعهم وان لم يات باليمينه
ولم يقر منهم واحد فانه يلجأ كل واحد منهم واما ان اشتراوا زرعهم شيئا
ثم مات يخرج به عيب فزيد بعض الورثه ودفعه الاخره فانهم لا يصيرون
الا ان يردوه جميعا او يمسكوه جميعا وان اشترا مسلم امة فويصروني
فخرج بها عيب فانه لا يردوها ويدرك ارش العيب وكذلك ان اشتراها
هم من موحد ثم ارتد البايع فوجد بها عيبا فانه لا يردوها ويدرك الارش
وان اعتقها فخرج العيب فقد مضى عتقها ولا يدرك الارش ومنهم من
يقول يدركه وذكر في الكتاب انه لا يجوز بيعه وكيفية عتقه وان تلقى
خلفه الشيء، عند المشتري في تعيين انه كان جيد عيب عند البائع فلا يدرك
الارش في الحكم ومنهم من يقول يدركه واما ان كان الشيء بعينه باراد
ان يمسكه وباخذ الارش فلا يجد ذلك وان رضى على ان ياخذ الارش فقد
لزمه ولا يدرك الارش ومنهم من يقول في المسافر ان اشترا جملا فجعل
عليه الى بعض الطريق فكيف فيه عيب باراد ان يرضاه على ان ياخذ الارش
واشهد على ذلك فله ذلك واما ان كان فلها بعينه ولكنه عتبه عن
حاله الاول مثله ان اشترا ثيابا فبسطها فخرج فيها عيب فلا يردوها ولا
يدرك الارش ومنهم من يقول يدركه واختلفوا في الصادق ان خرج به عيب
فقال بعضهم لا يدرك فيه الارش ومنهم من يقول يدركه وان خرج الارش
فخرج فيه عيب فانه يدرك ارشه ولا يردوه ومنهم من يقول يردوه ان شاء
وبأخذ ارش عيب الاول وان خرج عيب في الثمن وهو دنائير او دراهم فانه
يردها وبأخذ دنانيرا اخر ولا يدرك البايع على المشتري ذلك الشيء واما

ان اشترا بغير الدنانير والدرهم وايضا خرج فيه العيب بليراد اجمعها وان كان
 النبي الذي لم يكن فيه العيب بليدرك طاحبه القيمة وبانته هو مال وان
 اشترا المستتر بالدنانير والدرهم فغضاه فيها دابة او غير ذلك فخرج
 العيب في الذي اشترا بانه برده ويترك عليه ما فاضاه وان خرج العيب في
 الذي فاضاه بليده وبانته دنانيره ومنهم من يقول لا يرد بالعبوب وانما فيها
 اشترا في الارض فقط واما ان يباع بهذه الدنانير وهذه الدراهم
 يدا بغير خرج العيب في الدنانير او في الدراهم في البيع منعني **باب**
 ما ترك به الارض من العبوب واذا اشترا رجل ارضا فخرج بيها غير ان او
 مضامير او مداخل او ابار او عيون او مسارف او صرف او ما اشبه هذا
 فان ذلك كله عيب ترد به الارض وكذلك الحقل والسب والمقبرة
 والمالح وما اشبه ذلك مما كان يضر بالاشجار والنبات فهو عيب ايضا
 وكذلك اجرة الثعالب والذباب وجميع السباع واجرة الجيران
 مساكن النمل عيب واجرة الحيات والعقارب والهرم التي تؤذي
 جذلك كله عيب للارض وما اتصل بها من الحيطان والبيوت والابواب
 المضامير والمداخل وكذلك ان خرج فيه الصفا الصم والحجارة مدفونة
 او غير المدفونة اذا كانت تضر بالجر والحرق والصفا الذي يحصل
 منه الجبس اذا كان لا يبعد او كان على وجه الارض فهو عيب ايضا واما
 كل ما لا يضر بالنبات والاشجار من الصفا فليس بعيب والارض اذا
 كانت بجرها الماء او كانت لا تنبت او ليس لها مسقا او لا تنبت
 الا ما فضل عن غيرها وليس لها فخرج الماء وبذلك كله عيب وان خرج في
 الارض فبر او مقبرة او مسجد او كنيسة او مصلا فذلك عيب لها
 وكذلك ان خرجت هذه المعاني كلها في الدور والبيوت فهي عيب لها
 وان اشترا رطلا فخرجت فيه الاشجار البرية من السدر والكمج والطرف
 والرمم والبطم وما اشبه ذلك من الشجر فهو عيب لها وكذلك السمار
 والسبك والخلقة والشجر والاله والمثان وما اشبه ذلك فبها عيب

لها واما الغلة من هذه الوجوه وما اشبهها فلا يكون لها عيبا وكذلك ان
خرج فيها النجم (ايضا وما اشبه ذلك عيب لها ايضا) والله لا يثبت
بدرها كله اولاً يثبت فيها الا جيس معلوم او يموت زرعها في ذلك
عيب لها والارض التي في صبرها مخررة او مزيلة وما اشبه ذلك مما يصنع
الماء في ذلك عيب لها وكذلك ان جاز فيها كرفي الناسا وكان فيها سوق
او جميع الناس او كان الجابر في ماءها نصيب او كان الجابر جارا في ذلك
عيب في رديه وكذلك الدور والبيوت على هذه الحال والندوة في الارض والبيوت
والعيون عيب والشفق في العيران والمراجل والفيضان والبيوت عيب
وكذلك اذا كان فيها السفوح وكذلك البيوت والعيون اذا كانت تغير
ما كان فيها من الطعام والمتاع عيب ايضا وكذلك المراجل والابار
اذا كانت تغير ماؤها او يتاخر من دخلها في ذلك عيب لها وكذلك
الدور والبيوت والعيون اذا كان يتاخر من دخلها في ذلك عيب لها
واختلاف البنيان في الجدران كلها عيب ولا يكون الاختلاف في الارض
عيبا والبيوت كلها اذا اشتركت للسكنى اذ لم يكن لها مخرج الدخان
في ذلك عيب لها وكذلك العار الذي يتلج اليه الناس من العنق اذا
لم يكن له مغلق يرد الدخان في ذلك عيب والمضمررة اذا كانت بغير
بها ~~مضمرة~~ مضمرة اخرى او عار او ما اشبه ذلك مما يخرق ان يبعث
اليها او كانت كؤيلة العنق او قصيرة العنق وليس لها موضع ثبت
فيها مغلا في ذلك كله عيب والجيب اذا عمل بغير الجير او كان يشف
ماءه او يبعثه عروق الاشجار او كانت الاشجار بغيره يحتاج ان يبعد
البيوت عنها او كان انتفاخ او كان في مساميرها فخر او ما يصنع الماء
او كانت ارض المسما رقيقة وكذلك جميع البواب والقبول والاعم
اذا بات او تغير عن حاله الاول فهو عيب ايضا وجميع الطعام اذا
طبخ وبلت فهو عيب (الا ان لم يغيره ذلك عن حاله الاول وكذلك
جميع ما لم يدرج من الخبوب وما يقوم عندها من الاطعمة في ذلك
عيب يرد به والدقيق والعجين والطعام كله والا نشربة من اللبن والخبز

والماء وإنه يكون لها عيبا ما غير كعنتها أو رافتها عن حالها الاول والسوس
 في جميع ما يكون فيه عيب والتغيير في العيوب كلها عيب والحبوب كلها اذا
 حدث اليها ما يفسد من ثمنها عيب والطعام كله اذا خرب ولم يباع في
 طبعه او طرخ في ثقبته او في قته النار او النقص بالقدح حتى تغير طعمه
 عيب والحبوب كلها اذا كانت مختلطة بعضها ببعض حتى لا يعرف بان ذلك
 يكون لها عيب وكذلك حتى الغن اذا اختلفت مع دفين غير من العيوب
 في ذلك كله عيب **باب** في عيوب العبيد ونقصان الجراح وزيادة
 كلها في العيب عيب والجنون والبرص والجذام والامراض كلها في العيب
 عيب وسواء في هذا ما كان في جسده كله او ما كان في بعض جسده و
 كذلك الشعر اذا ثبت له في موضع لم يكن لغيره من بنية ارجع ولم يثبت
 في موضع يثبت فيه للناس مثل الحاجبين والشعر العتيق والراس وذلك
 اذا كان صغير الخليفة او غير الخليفة حتى خالف عادة الناس والمقبول
 والعين والعيب والعصى والمستأصل مجرب وجراح العبد اذا
 كان فيه انكسار او اعرجاج او تفاضل في ذلك عيب او كان كبير العيبة
 او ابيض الشعي او كان شعري حاجبيه متصلا فيما بينهما او كان في عينه
 نيبه ينقص من قيمته مثل المرض وروال الاشعار او طولها او قصرها
 حتى خالف عادة الناس او كان يباح العين او كان ازرع العينين او كانت
 اشعاره منكسرة في عينه او كانت تثبت في غير موضعها او كانت جيرة
 كبيرة او متعينة في ذلك كله عيب والابصص وكبير الارشنة حتى على
 خضومه او متفوق اللاب او كان مارتة مكشورا او كان ضيقا حتى
 لا يدخله الاصبع او ليس له راحة اللاب او كان لا يخرج النقص من انفه
 في ذلك كله عيب وكذلك الذي لا يعلق شعبيه على اسنانه او كانت
 في احد شعبيه شقاق او تعينة او ذرع او انكسر من اسنانه نيبه او اظرا
 سمه او كان اصغر الاسنان او كان يثبت على اخ او كان معج الاسنان
 او كان منشور الاسنان او جفت اسنانه او اسودت او كانت لا تتلاصق
 او كان منقش اللحم عند او جارية وهذا كله عيب وان كانت اللثة منباعدة

او تتعجب بالدم فذلك عيب والاحرض والتعالم والذي ينفطع فيه الكلام وكل
من كان في كلامه عوج فذلك عيب والذي يسيل دموعه ولعابه وفخوله
فذلك عيب وكذلك منتفخ اللحية ومن افرقت اذنه وانقطعت بذلك
عيب والذي خرجت حاجته حتى طالب العادة فذلك عيب والذي خلعه
وفداه عيب ايضا والرقعة والغلطة ان طالبت العادة عيب والتجارية
ان لم يكن لها ثديان او كانت كبيرة التدبها حتى طالبت عادة الناس عيب
والبحر في العبد عيب والعقل والرتق والغرن والتي ليس لها نبات والم
المستاحضة والتي لا تبيض والجمال فذلك عيب واليو اسير عيب والفراد
والذي يضرب في كفيه الاخر او انشغاف في الرجل والذي كانت بناز رجله
منصلة او كانت بعضها على بعض والذي ليس له احمى الرجل معيوب
ودهاق شبيه من الفواس الخمس عيب وجميع الخروح والغروح والبي
عيب وكل ما يفي له اثار في الجسد من الخروح والخي عيب وكثير النوع
والذي لا ينال والذي لا يستوفي العلم والذي لا يتشبع والذي يبول في راسه
صغيرا كان او كبيرا معيوب الا ان كان يفعل ذلك في صغره او كان ولا يفعله
في كبره والاباقية في العبد عيب صغيرا كان او كبيرا والشرك والسرقة
والزنا في العبد عيب واما السرقة من مال سيده مما ليس فيه جسد و
بليس ذلك عيب والنجاسة عيب ان كانت بالعمد واما بالخطا بليس بعيب
ومن وجب عليه الحق من قطع او ضرب حد او نال او ادا ب او تعزير
فيهم عيب والمغنى والفتاف والهاهي والساح فذلك معيوب والنوراني
الذي يطمع لا يكون معيوباً والتزويج للعبد والامنة عيب ومنهم من
يقول لا يكون التزويج عيب للعبد والديون للعبد عيب ومنهم من
يقول لا يكون له عيب الا ان كانت من قبل التقديرة ومنهم من يقول
لا يكون الدين له عيباً **باب** في عيوب الحيوان والاعمال والاعور والاعمى
في الحيوان عيب والذي كانت النفس في عينه معيوب والزبادة في
الجرارح والنفقان منها والانكسار فيها والاعوجاج والاختلاف
في جوارحها كلها عيب والفرج والحرج والخبة والذبابة وكل ما كان له

انشراحا ما جعلونه لعلامة فيها فولان العلامة الجارية وانها عيب وانزاد
 والابتور والاطلع والذي يقطع دراعيه في منبته والذي تضطرب عرافيه و
 الذي ينغصد عرافيه اذا اراد القيام والذي يبيد الطلع بذلك كله معيوب
 والمسلم والذي ماتت منامه من الجبال او تنور تحت فهو عيب والامراض
 في جميع الحيوان عيب ما قل وما ذكر في بعضها كان المرض او في جميعها وكذلك
 العلل فيها كلها عيب ايضا والذي يصفع الرسن والجماع او لا ينفذ الا بالخشيش
 او الذي لا ينفذ في الفطار او الذي ياكل الجوار او يصرح صله من فذامه او
 من خليفه او من الجواثيب وذلك معيوب والدعور من البهايم والنعر والركاض
 عيب والذي يبرك بالحمل بذلك عيب ومنهم من يقول لا يكون البرك للحمول
 عيبا والذي يتمخص في حله عيب والذي يعبأ رجليه من الحيوان والعقم
 منها معيوب والذي تقب ولدها او نرضع غير ولدها او ترضع نفسها او
 كانت تضع حلبها او يبقا ضل تديها او ياحفان الارض او الاعواد حتى تحرها
 او تنقر لبنها او تجسها او لا تلب الا بالمعاجن وذلك كله عيب لها والنثر
 المقطوع القرنين او نرلا حتى لحفا عينه او كان قرناه كبيرين جمعهانه من
 حرق الاشجار وذلك كله عيب والمشفوق الاذن والمقطوع منها والمفتوب
 الاذن في الحيوان كلها معيوب ومنهم من يقول لا يكون ذلك عيب الا ان جوز
 اكثر من الثلث وكذلك المفتوب انبه والنثر الذي ليس في رقبته الاعرق واحد
 عيب وكذلك ان كان يضربه الصمد على هذه الحال وكذلك افعال الحمير وجميع
 ما يقر به على هذه الحال والنق والنعج والنعقر في الحيوان كلها عيب والداية
 التي تترك في الحث او تخرج منه او تدخل فيه او تعيد لما تفت بذلك عيب لها
 وكذلك اذا كانت الحث الاوحد في بلد حث فيه الناس بالازواج وكذلك
 ما يرجع في الجبال عند الترت وذلك كله عيب وكذلك ملائيل كل من الحيوان
 طعم البلد فهو عيب وطويل العصا من الخيل وقليل شعر الذنب او الذي
 يلعب او سقاها الارض والذي ليس له بكن يمسك الخرم والذي يمسك
 الجماع او يمتنع من اخذه او من الرسن او يمتنع الرقاب او ليس له الرسيع
 او بيعت فاه اذا جرا او الجموح او الحروز وهو في هذه المعاني كلها معيوب

وكذلك الذي يبلع الشعر او يبل غلاته من الدواب وكذلك الذي لا يشرب في الوحش
او لا يشرب الا من الاكل والذي لا يستوي من الاكل والشراب والذي يأخذه الشعر
او يمرض الخلل في ذلك كله معيوب والعيب في الحيوانات كلها عيب والعيب في الدواب
والسماك والادوية في العيوب وصغر الذئب في الحيوان كلها عيب وخير الناس في
العيب وصغره في الخيل عيب وعظم الخواصر في البغال والحمير عيب والذي به
يتخفى ظهره عند الركوب والحمل عيب والابلق من الضان والذي يتغير لونه
او كان صوفه مثل شعر الخيل عيب وكذلك العريان والذي ينتفص صوفه
وكذلك يتخفى او ينسل من اذيل فيما بين الفخذ حيث يجلب في ذلك عيب
لها وكذلك الذي ترعا وحدها او تنسب الفخذ او تنافح عندها معيرة في
في ذلك المعنى على هذا الخال والتية لا تعرف ولدها من الحيوانات عيب والذي
كانت له ثلاثة فروع او اخير من ذلك من الحيوان عيب وكذلك التية التي رجعت
فراخه على عينيها او كانت تضربها في ذلك عيب لها والشرود من الحيوان كلها
معيوب والتي كانت في تدبيرها زيادة عيب وضعيفة اللبني او صغيرة الخشبي
التي بين والتي ليس لها سيرا قوي به ولدها او تحي لبها عيب القلب
او تغير لبها او تستند الى الذي يجلبها في ذلك عيب **باب** في عيوب
التياب والتعاضل في طري الثوب اذا كان اربعة اصابع بهر عيب ومنهم من
يقول ثلاثة اصابع واختلاف الشج والعزل والقيام او كان له خف في احد
طرفيه ولم يخف في الاخر او كانت طفره مختلفة او كان الرخم في واحد
ولم يخف في الاخر او كان فيه تضاد او كان رخمه من حبر في ذلك كله عيب
وكذلك التغير بالزيت للثوب او الفطران او النجس او تغير بعض منها
بالصباغ او بالاسخ في ذلك كله عيب والعقد والوصل في القيام وخرجه
من الثوب عيب وكذلك العزل اذا جاوز راء القيام بثلاثة خيوط او اكثر
من ذلك في مكان واحد فانه عيب ومنهم من يقول ولو جاز خيط واحد في ذلك
غيب والشعر الاسود والاحمر اذا كان في الثوب عيب وكذلك احتراق
الشعر عيب والفتان اذا لم يصب من اعواكه او قلع ولم يدرك او كان
في الماء حتى تغير او نزع من الماء قبل ان يبلع نفعه فان ذلك يكون

له عيبا واضحا ما يخالط به الثوب او رجع بعض من ضا حنكه اذ لا اولى به من جيب
 او كان له جيب او كان له جيب في غير موضعه او كثرت فيه الرفاع وذلك عيب
 والظفر والعصر والفسير والاعوجاج والتلطيح والعلل والرقعة والفككة والارسل في
 النسيج والرجم والسكين عيب ومعيض السيف والسكين اذا كان قصيرا او
 طويلا وذلك عيب والرمح اذا كان رفيقا الجعنة او كانت ضيقة او قصيرة
 او ليس لها صلب الرمحسكتها على العود او الموصلا اذ لا يكون له الا اسم واحد
 وذلك عيب والهجو في هذا كله عيب والدق التي فيها الفطح او فيها عوج وان
 ذلك يفرز لها عيبا وكذلك الدرع اذا كان فيها الفطح او كان بعضها من نحاس
 وبعضها من حديد او كانت قصيرة او طويلة او متعرجة الخمين حتى جاوزت
 العادة وذلك كله عيب والسقيف اذا كانت فيه شقوق تنسك الدم او كان
 قصيرا فذلك كله عيب والسقيف اذا كانت فيه شقوق تنسك الدم
 او كان قصيرا فنقل ذلك كله عيب والسيف والمنجل والعرج اذا قص
 فصله بذلك عيب **باب** في لباس الرجل والفرق والنعال والجب اذا كان
 جلدها من جلد الجمال او من الفرس او من الحمير او البغال او الخيل او من ذلك
 كله عيب وكذلك ان كانت فيها الرفاع او كانت غير مدبوغة فذلك كله
 عيب والجدرية والربوب في الجلد عيب وكذلك لحم العرووب والعجور والمودع
 عيب وكذلك لحم العرمة وجلدها وصرورها عيب والخسر والشقاق والهم
 الصلها مبرور الشخ في الاواني كلها عيب والنحاس في الاواني وجميع الاواني
 والخير انات عيب الا ما وصل من الحيوان من النحاس في عيبها وليس ذلك لها
 عيبا والصبايح التي جعلت للتزيين في القناع والاوراق ليست بعيب والور
 منح في الرفاق والرفاع والافرام والنقب اولى ببالغ في دباغها او كانت
 موقوفة باليد بلع او كان شغها بختف او كانت تغير كعنه ما جعل فيها
 من الماء والزيت والسمن والعسل واشبه ذلك فذلك كله عيب والخبز
 قمر اذا كان فيه امتزاج او قطع او كان موصولا او قتل الخبز او الخبز
 او تلب شيئا من زرقه فذلك عيب وكذلك اذا كان في يد وضع الخبز العيني
 او كان فيه الصحن او القلط او العادة او كان الرديء في الحاروه والمصحف

مثل الدقير وان لم يكن للمصعب الواح او المسامير فهو معيوب والكسرة
 الخلية والحراب اذا كان فيه عيب وان اشترا فراق على ان يظها في حث ضيقة
 على رجليه او حث واسعة او اكثر من رجليه او اشترا عمدة العدة السبب او
 لهذا السكين يخرج القيد اكثر من السبب او اصغر منه او ما الشد هذا والله
 جوده وجميع ما اشتراه العشرة في خرج فيه ما ينقص من قيمته عند اهل
 المعينة به جز لك عيب جرده ثم الجزء الثاني من كتاب البيوع وحل الله
 على سبيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين ^{سنة}
 بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سبيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
كتاب الاجارات والغارات والعارية والاجارة جارية وقد ذكرها الله
 في كتابه فقال عز وجل في قصص موسى بن عمران عليه السلام جيش فالت امرأة
 لما يبها با بنتي استاجره ان خير من استاجرت الغوي الامني الى قوله ثمانني
 حجج وقال ايضا فان ارضعت لكم فافتروا اجورهن سميت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال اعطوا الاجير اجرتة قبل ان يبع عرفه وروى ايضا
 عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا ان يسلموه
 الرجل على صوم ابيه وان يصب الخبث المرأة على خبثه اخيه ولا تسئل
 المرأة طلاق اقنها لتكفي صحتها وحفتها وان استاجر اجيرا فليعده
 اجرتة وقيل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاثة انا جهم
 يوم القيامة من سلم دميلا او شيئا او منع الاجير اجرتة وقيل عن ابن
 عباس رضي الله عنهما انه قال اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني
 عشر يوما من شهر رمضان حجهم له ابو طيبة جساله عما يادع عن غيره في
 عكاه له وزاده على ذلك وذكروا ايضا ان ابي عقيل صاحب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه واجر نفسه البيل كله بصاعين من تمر واتي الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واعطاه صاعا وامسك صاعا ففلسه
 فدعاه بالبركة والاجارة سمعت جارية بين الناس استعملوها فيما بينهم
 مع ما جاء من ذكرها في كتاب الله والاش عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا يجوز الاجارة الا لمن المستاجر والاجير والاجارة جارية بين

١٠٠ كلهم الاحرار بالغير الغناء ذكرهم وانما نفعهم ومردتهم ومشتريهم
 ما دامت عقولهم صحيحة وجائزة في الاوقاف والاملاك كلها وجاز ان يستاجر
 الواحد الاثنين او اكثر من ذلك وتستاجر الجماعة واحدا وتستاجر الجماعة
 الجماعة ويجوز ان ينفذ احد كلهم صغيرهم وكبيرهم ذكهم وانثاهم احرار
 وهم وعبيدهم الاما يكره من اجارة اجارة الموهود للمشارك من اجل الإقبح
 الموهود للمشارك **باب** اجارة الاموال وانما يجوز للرجل ان يستاجر ما كان
 في ملكه او ما سلك عليه واجارة الدواب جائزة من الابل والبعير والغنم والجمال
 وما تشبهها ويجوز اجارة الثياب كلها باصنافها ما يلبس منها وما يغشى
 وما ينفذه وما يبرسد والجلود ايضا جائزة احرارها وما فزع عنها من المعول
 كله وجاز كراء الميزان والعيارات والانيث كلها التي تعمل من الصناعات او
 الحديد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والعود والرجلج وما اشبه
 ذلك ما خلا الميزان والعيارات فانهما تكره اجرتهما ويجوز كراء السلاح
 كلها من الدروع والدرق والسيوف والرمح والسكاكين والنبال وما
 اشبه ذلك ويجوز كراء الخيل كلها من الذهب والفضة ولا يجوز كراء جميع
 ما لا يوزن ولا كراما يكون الاستئجار به ذهبا مثلا ان كراهه هذا
 الماء ليعجن به العجين او يخبز به الخبز او كراهه الخبز ليعجن به وما
 اشبه ذلك ولا يجوز كراء الارض ليرث فيها او يبني ويجوز كراء الارض كلها
 ليستمتع بها لنفسه او لماله مثلا ان كراهه موصفا معلوما من الارض ليعمل
 فيه او يبيع فيه حصه او يسطحكه وما اشبه ذلك او يربك فيه
 دوابه او ليعمل دمنه لكوافه ليجرواها او ليعمل فيه زرع او تربية
 او ليعمل فيه كرفا او يجر فيه ماء او كل ما يستلزم به فيها ويجوز كراء
 البيوت كلها باصنافها من الخيطان مثل المعاصر والعمارات والارصفة
 والحوائط وما اشبه ذلك مما خلا بيوت مكة فإنه لا يجوز كراءها في ايام
 الموسم ويجوز ايضا كراء العرف والسفوفات كلها وكذلك الاضراس
 والبساطيط واللاخية والعرايش وما اشبه ذلك ويجوز ايضا كراء
 الغيران والامراجيل والمغامير والسواقي والمحال وما اشبه ذلك ويجوز

ردود العنادق والغصور والغيصاريات وما أشبه ذلك ويجوز أيضا كراهة الجواز

أيضا كراهة الحيوان والسوارية والغشب لما ينشتر عليها أو يعلق اليها ويجوز
أيضا كراهة السفن والاسرة ويجوز أيضا كراهة الاشجار لما يعلق اليها وينشتر
عليها وما يحتاج فيه الى اذن اربابها وكل ما كان ممنوعا من الموال مالا
يحق في ايدى اربابه لا يجوز كراهة مثل ما كان في يد الغاصب او اللقي او الشارد
من الحيوان او المرتفق وما أشبه ذلك وكل ما لم يحن في يده وما لم يسلط
عليه فلا يجوز كراهة ويجوز له ان يستاجر مال الله الطويل او الممتد او مال
من ولي امره من التينام والعيانين والغيايب والموالي ويجوز له ان يستاجر
فيه الاطباء والعلمانيين والفقهاء والذين يملكون الخلع
عليهم اذ ذلك الصلح ويجوز اجارة احد العبيدين يستاجر لما لهما او
او يستاجر ما لهما بغير اذن صاحبه وكذلك الصغار ورب المال على
هذه الحال وانما يجوز الاجارة بثلاثة اوجه باجرة معلومة لصنف معلوم
الى اجل معلوم مما يجوز فيه الاجارة وكل ما كان حاضرا واستاجر من يعمل له
له فلا يحتاج فيه الى الاجل مثل ان استاجره ان يبيد له هذا البئر او قصده
له هذا الزرع او يقتال له هذا الشعيير او يطعمه او يغيره او يفضح له
هذا الثمر او يذكرها او غير ذلك مما يعمل بيده مثل الضيافة والخر
زة والصباغة واثارة الحياكة وما أشبه ذلك من جميع ما يعمل بيده واما
ما يحتاج فيه الى الاجل فهو مثل رعاية الحيوان وحراسة الاجينة والزراعة
الرضاع واما ما يعمل او ما ينقل فيعمد فلا يحتاج فيه الى الاجل وانما ينشتر
عليه تبليغه الى موضع معلوم فلا يجوز اشتراط الاجل المجهول او التغيير
بين الاجل مقرر أو ما كان مقرر في الاجارات كلها واما ان استاجر باجرة
معلومة الى اجل معلوم او الى اجل آخر من ذلك او اقل منه باجرة معلومة
فلت او كثر او اقلعت او انقضت فلا يجوز وكذلك الاماكن على هذا الدال **باب**
ملا يجوز به الكراء وما يجوز به ويجوز الكراء بكل ما كان معلوما مما يمكن
او يوزن من الذهب والفضة والحبوب وما أشبه ذلك ويجوز الاجارة بجميع
ما كان حاضرا موقفا لا كائنا او معلوما وكل ما يجوز به البيع يجوز به الاجارة
وجوز الاجارة بالنقد والتأخير ويجوز بالامان والخلاف والعهد كله

١٠٠

اذا لم يجز الاجرة مثل الثياب والاولا في وما اشبه ذلك ولا تجوز
 الاجرة باستئجار كل ما يستعمله مثل سبوا الدور والبيوت وخدمة
 العبيد والدواب والاستئجار بالثياب والاولا في ولا تجوز الاجرة بكل مالم
 يخفى حاضرا من الفلوات والنما وما كل ما كان معلوما من الديون والامانات
 كلها يجاز به الاجرة كان ذلك عند الاجير او عند غيره وما مالم يكن معلوما
 من الديارات والفساد في الاموال والانفس وغير ذلك مما لا يقرب من
 من الصناعات فلا تجوز به الاجرة وتجوز الاجرة بالارض وما اتصل بها من
 العيطان والاشجار كما تجوز بيعها ولا تجوز الاجرة بنبات الارض مثل
 الفصيل ويقول الاجرة وما اشبه ذلك الا ان اشتكى فطعمه في ذلك
 الوقت وتجوز الاجرة بالحيوان كلها كما تجوز بيعها بالوفاق او بالخلاف
 وكذلك جميع ما تجوز به الاجرة على هذه الحال وان عتده الاجرة الى
 اهل معلوم والاهل في هذه الوقت او عتده على ان يكون العمل والاجرة
 الراجل معلوم او عتده على ان يفقد والاجرة يبيحون العمل الراجل معلوم
 وكذلك جاز على ما اتفعا عليه وان استأجر اجيرا باجرة معلومة يعمل
 معلوم ويدخل الاجير العمل او لم يدخل فقد اختلف فيه العلماء وقال
 بعضهم ليس للاجير في الاجرة الا بقدر ما عمل وقال بعضهم له الاجرة و
 لو لم يدخل في العمل ولغنه يوخذ بالعمل وان مات على هذه القول قبل
 ان يعمل يرا داء ارم واث ما يعمل قبل ان يعمل فيه شيئا وانما يرد الاجرة
 وليس له فيها شيء وكل ما يجب عليه من الحقوق مثل حقوق الزكاة و
 حيايات ذلك الشيء ونماءه وغلته ومضارته ومؤنته على اختلافهم
 في هذه المسئلة وان استأجره بامه فلا يجوز لادهم ان يفسر اهله
 اذا دخل الاجير العمل حتى يستحقها الاجير فيحل عليه وان كانت ذات
 هي من الاجير فقد حرمه حتى استحق منها شيء ولا يضمن له
 له المستأجر شيئا الا ان علم بها ولم يعلم الاجير وانه ضامن **حاجب**
 ملا يجوز كراهه ولا يجوز الكراه بالخبر كله ولا كل ما كان هو ما يعينه مثل
 القنزير وغيره ونها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراه بيوت مكة وقائي

ان كراهه

ان كراءها من السمكت ولا يجوز كراء المصايف ولا الغنم لمن يغيرها فيها وذلك
 ثمن العلم ونها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا يجوز الاخذ
 الاجرة على تعليم القرآن ولا ياخذ الاجرة على تعليم الفسل والوضوء والصلاة
 ولا ياخذ الاجرة على الاذان والصلاة فانه من السمكت ولا تجل الاجرة على تعليم
 السعي او على ان يتغنا او يعلم الغنا العبرة ولا تجل كراء الناجية ولا الزانية
 ولا يجوز الكراء على الملاءه كلها وذلك من السمكت وقد نها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ذلك ولاخذ الاجارة على عمل الخمر وحملاؤه وسقائهم
 وبيعهم ونسأله وكذلك رعاية الخنازير وحب البانها وسقي لبنهن ونها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ومن فعل ذلك فعليه الاذنب ولا يجوز لمن
 يكره لاهل الكتاب بيتا يقيمون فيه صلواتهم او يفر من فيه كتبهم ولا
 يكره لهم الخوالي ولا الواوي ليجعلوا فيها الاذنة ولا يكره نشر اطاعهم
 يجرى بوق به النافوس ونها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب العجل
 وعن مهر البغي وطولان الفاهن وهو من السمكت وكذلك رشفة الخمر
 من السمكت ايضا ونها عن كراء الارض وقال من كانت له ارض يبعثا ببيعها
 او يمشحها اخاه بدل بهذا ان كراء الارض لا يجوز وقال بعضهم ان كراء الارض
 حرام مخرج وقال بعضهم انما نها عنه كراهية وليس يرام ونها ايضا عن
 كراء الماء وفيل فيه غير ذلك ونها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء
 الميزان والعبارة لانهما حق بين الناس عندهم العمود والكمات واما
 الضبع والماثيل يجازي كراءها ولا يراى ان ياخذ الكراء صاحب الميزان والغفر
 صقون وما اشبه ذلك ان كان يوزن به وكذلك العبارة على هذا الحال وجازى
 للرجل ان ياخذ الاجرة على تعليم الصابغ كلها وان اتفق رجل مع رجل ان يعلمه
 يعلمه صنعت معلومة باجرة معلومة يجازى ولو كان ذلك مجهولا مثل
 الصباغة والنجاسة والخرازة وما اشبه ذلك فان بلغ الى ذلك الاجل ولم
 يتعلم فله اجرة كلها وان تعلم قبل المدة فله من الاجرة ما بلغ من المدة
 وكل ما عمل في تلك المدة للصانع او غيره من الناس ولم يتعلم تلك الاجرة
 وليس لمن يعلمه فيها شيء وفيل غير ذلك ويجوز له ان ياخذ الاجرة

على تعليم الجساسة والمباحة وادلاله وادب من الخيل والبعال والجمال
وغير ذلك مما يصطاده ويجوز الاجرة على قطع اللق والكتب والمصاحف
ونقض المصاحف وشغلها وتجليدها وتزوينها ولا يجوز الاجارة على خطها
ولا يبيع له ان يأخذ الاجرة على خط الكتب ولا على تمليلها وتصحيحها
وتفرو اجرة المعلم على القران الان ان كان يقرأ وحده أو على غيره ان كان
الخط والرسائل والادب وقال على رجل رجلا مسددة من القران ان على ان
يخضعه قوسا وسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال له لو
أخذته لفلانك الله بها فوسا من نار يوم القيامة ويجوز للماسكة ان تأخذ
الاجرة على المشط والخبر والزينة والخل والعلق شعر الرأس و
نزع الشعر وما اشبه ذلك وتؤخذ الاجرة على حلق الرأس وقص الشارب
وتقليم الاظفار ويجوز الاجارة على الختانة والحي والقطع ولا تأخذ الفسا
بلة الاجرة وان اعطا لها ثقب بغير شرك مجاز ولا يجوز للرجل ان يأخذ
الاجرة على نزع اللسان وقيل جائز أخذ الاجرة على ربط الذكور من
الحيوان وما ان خصي ولا يجوز الا ان اعطاه بغير شرك مجاز وجاز
للصبي ان يأخذ الاجرة ما لم يقطع جان قطع ولا يأخذ الاجرة على القطع
وكذلك البيطار لا يأخذ الاجرة على القطع ومنعه من يرضى لهما
في ذلك ولا يجوز للشهود ان يأخذوا الاجرة على ان يأخذوا الشهادة ولا
على ان يشهدوا بها بعد ما أخذوها ويجوز لمن يعطيها لهم ان علم ان الحق
له واما ان يعلمهم على الشهادة بالزور فلا يله ذلك ولو علم الحق له
فذلك الحرام لا يجوز له ان يأخذ الاجرة وجاز لمن يعطيها له اذا علم ان الحق
له وجاز لمن يأخذ الاجرة على ان يدل على قتل الجاني او على ان يقتله او يعينه
على قتله او يدل على عرقه او من عليه الحق او يفرج له عرقه ويجوز
للرجل ان يعطي الاجرة لمن يقتل الكافر في دين المسلمين او المرأة
منع اخو ولا يجوز لمن يأخذ الاجرة على ذلك ويجوز له ان يعطي له الاجرة
لمن يصر عنه الظلم او عن غيره من الناس ولا يجوز لمن يأخذها منه وكذلك
الخيانة يجوز لمن يعطيها ولا يجوز لمن يأخذها ويجوز لمن يعطي الاجرة لمن

يد له على ما تلب له ولا يجوز لها ياخذها اذا على الموضع الذي كان فيه ذلك
السبي، وكذلك لا ياخذ الاجرة على ان يدل على من ياخذ تلك الشيء منه ولا
يجوز له ياخذ الاجرة على الدلالة ان يرهم الماء او يدلهم على الطريق او
حيث كان الناس او يدلهم على موضع الربيع وما اشبه ذلك او ياقيم
بالاجار من موضع معلوم او يبيعه الى موضع معلوم الا ان كروا الى
شيئا يجمله الى ذلك الموضع ولا ياخذ الاجرة على تجوز الشفعة ولا على
ردها لغيره من الناس ولا ياخذ الاجرة على ان يكون حاكما او ان يكون
خليفة لكل معناه تجوز بيع الخلافة وقيل في الخلافة على انقاذ الوصية
ياخذ حصة ان ياخذ عليها الاجرة ولا ياخذ الاجرة على رد الالة فيما
باعه او اشتراه ولا ياخذ الاجرة على الرضا بالعييب وقيل جازية
وياخذ الاجرة على تزويج وليته واما غير وليته فلا يجوز له ان لم يتفق
الا ان جوز الولي او المرأة الى ذلك واما الخطبة فانه ياخذ الاجرة على
ان يقبل لغيره اذا اتفقا ولا ياخذ الاجرة على القسمة ولا ياخذها من
بيت مال المسلمين ولا ياخذ الاجرة على اقامة الدوح ولا على اخراج
الحق ولا يجوز له ان يبيع عليه الحق ان يبيع الاجرة للشركة ان يتركه
ولا يوصله الى الامام ولا يجوز له ان يبيع ذلك في الحقوق التي وجبت
عليه فيما يبعد وبين الله ولا يجوز لهم ان ياخذوها ولا يجوز للامام
ان ياخذ الاجرة على تعطيل الحقوق لانه قيل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حالف شيعا عنه دوزخ من حدود الله فقد ضاد الله
في ملكه الى عاذه ولا يجوز للرجل ان ياخذ الاجرة على امراته ليعين
عندها في غير ليلتها ولا يجوز له ان ياخذ الاجرة على ان يتركها لايمسها
وان اخذها في هذه الوجوه كلها فهي فداء، ومنهم من يقول ليس
ذلك بفداء وان تركها فليرد لها مالها وقيل جازية له امسكها و
كذلك هي لان ياخذ الاجرة على الزوج ان يتركها لايمسها ولا يجوز
للزوجة ايضا ان ياخذ الاجرة على خارتها على ان تترك لها ليلتها ولا
يجوز لها ان تعطي الاجرة للزوج على خارتها ولا يجوز للزوج ذلك ايضا



باب اجرة الرضاة واجرة الرضاع جائزة لقوله مبارك وتعلي جائز رضع
 لكم وكذا توهن اجروهن يجوز العلماء اجرة المرضعة وهي سنة متى في
 الجاهلية والاسلام وقد ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه استرضع
 في بني سعد ارضعته حليمة بنت دويب السعدية وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا ترضع لكم المجعنة يعني الصغيرة فان اللبن يفسد ولو
 بعد حين وانما ينبغي للرجل ان يعثر الكبير الولد امرأة عقيمة عريضة مو
 صفة تكفهه وتقيضه بجميع معانيه ولا يباخذ له امرأة فقيضة ولا تقية
 ولا يباخذ العبد وممة ولا البرصا ولا العيون ولا المشركة وان استاجر
 امرأة ترضع له مستثنى باجرة معلومة مجاز وعليها ان تقطعه وتنفقه
 وتضعه وتسقيه وتغسله وفيه ولا يخرج به لاجل الغزل الا باذن والده
 ولا تقصير لغيرهما من النساء ان ترضعه الا على الاضرار واما نفقته وكسوته
 وجميع حوائجه وانما على ايده ولا تقصمه قبل المدة الا ان استغنى عن
 اللبن ولا تزده الى لبن الانعام وتتركه متى ولا ترضعه وان مات دون المدة
 او ماتت هي او استغنى هو عن اللبن او ذهب لبنها فابنها فباخذ بقدر
 ما ارضعت ولا يضعها ابو الطعل ان تبيت مع زوجها ولا يجوز لها ان تبيت
 عن الطعل ولا يجوز لها ان تسترضع الا باذن زوجها وانه ارضعت باذن زوجها
 او بغير اذنه فلا اجرة لها ولا يمنع الزوج من مسيسها ومطبخ الكتاب
 ان الزوج يصنع من مسيسها لبلا ففعل المرأة فيضر ذلك بالولد انما
 كان اذن لها بذلك ولا يجوز لها ان تأخذ رضيعا اخر الا باذن ابي الولد الاول
 واما ولدها هي فلها ان ترضعه الا ان ضر ذلك بالمرضع وانما تزده لوليه
 لبلا تعرفه الضيعه بيدها وان كان لها ولد مرضع فلا تأخذ الرضيعة حتى
 تقهر لابنه وان اخذت رضيعين باجرة واحدة فعلى واحد منهما او استغنى
 دون واحدة فلا تأخذ من ولي الباي الا ما تراه من الاجرة وان استرضعت رضيعين
 فدينها صلاية الاجرة فقد يبين ما ناب كل واحد منهما من الاجرة فذلك
 جائز وان لم يبين فلا يجوز وان اخذت رضيعين فهي بينهما انصافا سواء
 في ذلك الذكر والانثى والحر والعبد والعيب فيما بينهم ولو تعاضلا

بيما بينهما لو كان واحد منعه من إخلاء بضع الامن وقت الوقت وان أخذ
ضمير لولد واحد باجرة واحدة في ذلك جائز ويسمى الاجرة بينهما انجابا
ولو كانت حرة او امته وان ماتت واحدة منهما او قُتلت او ارتدت او
ذهب لبيها بما تأخذ البقيّة من الاجرة الا ما نأبها وان ابنت الباقية انز
صحه بعد ما اخذتاه في عقدة واحدة فلا يكون ذلك منعا رجوعا وان تساقط
وكانت الباقية هي هي الاجرة فلا يكون ذلك منعا رجوعا وان كانت هي
الاولى في ذلك منعا رجوعا وان ابنت ام الولد انقصه الاجرة فلها ذلك
كانت تحت ام الولد او لم تكن تحتها واما ذوات طهر الولد ان ابنته ان رضعه
حتى ياخذ من الاجرة منه بلقي ذلك وان اخذت ولدا لترضعه باجرة معلومة
في يده الى خدمتها كما دماها او الى بنتها او غيرهما من الناس باجرة
او بغير اجرة او اعطته لبن البهايم او قام به الصلع حتى تتم المدة فليس
لها من الاجرة شيء ولكن لها ان تأخذ عتاء ما خدمته وما عسرت عليه
من الثبغة وكذلك ان اخذته باجرة صهيولة بلانها تأخذ عتاءها وترد ما
جار اليها من قبل صاحب الولد في الاجرة الصهيولة وجائز له ان يسترضع امته
غيره باذن سيدها وكانت ما ذوت لها بذلك وكذلك خليعة التيمم او
المجنون او الفايب يسترضع خادم هؤلاء بالاجرة **باب** اجرة العماليق
وان استأجر رجلا ان يعمل له عملا معلوما مثل الصياغة والخياطة
والخراطة والحياسة والفصارة وما الشيد ذلك الى اجل معلوم بذلك جائز وان
اشترى صفة معلومة في العمل بمثل تلك الصفة بذلك جائز وان يمين
له اجرة بلياخذها وان لم يمين له بلياخذ مثل عتاءه وان اشترى عليه
صفة معلومة من العمل بمثل دون ذلك بلياخذ بغير صفة ما عمل من
الاجرة وان زاد على ذلك في الجودة فلا ياخذ الا ما اتفقا عليه من الاجرة الا
ان كانت الزيادة في العفن بلياخذ بغير تلك الزيادة وان وقت له وقتا
يعمل اليه بمثل دون المدة او زاد على المدة فليس له الا ما اتفقا
عليه الا ان الاجرة ومنعه من يعمل ان عمل دون المدة فله من الاجرة
بغير ما بلغ في المدة وان زاد على المدة بلياخذ العتاء جميعا زاد مع الاجرة



الاولى وان اخذ شيئا ان يعمل باجرة وقد خال له العالم ان يعمل هذه الصفة
 بعمله بما يسدده وهو ضامن لان من دخل في عمل بما يسدده فهو ضامن وان
 اخذ شيئا ان يعمل بما اعطاه لغيره من الناس فعمله بذل الاجر وبذاته اجرة
 وان عمل له غيره من الناس بغير امره فله الاجرة وامان عمله لصاحب
 الشيء وليس للاجير شيء، وسواء في هذا فقد له الاجرة قبل العمل او بعده وان
 عمله له صاحب الشيء، بل للاجير اجرة وان عمله للاجير على الاية اخذ شيئا
 من الاجرة وليس له شيء، وامان بقوله الاجرة على صفة معلومة ان يعملها
 له من مال الصانع الى اجل معلوم بذل الاجر لا يجوز وذكر في الكتاب ان ذل الاجر
 ويكون بمنزلة السلم وامان ان كان الشيء الموعود من قبل المستاجر فذلك
 جائز وان عمل له على خلاف الصفة التي اشترط عليه مثلا ان اشترط ان
 يعمل له المرحل بعمل له الطسنة حار صاحب الشيء، بالخيار ان شاء اخذ
 ذلك الشيء، ويعطى له عنه وان شاء ان يضمه فيمته فحاشه احدثها
 يمسك الصانع هذا التخييل عمل لنفسه وان اتفق مع الصباغ ان يصبغ
 له ثيابا معلومة باجرة معلومة بصباغ معلوم بذل الاجر، وان صبغ له
 بخلاف ذلك الصباغ فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ان يضمه فيمته ثوبه
 فله ذلك وان شاء ان يأخذ ويعطى فيمته الصباغ فله ذلك وان كان صبغه
 بدون ما اتفق عليه فليعطه ما بلغ صباغه في الاجرة وان زاد على ما
 اتفقا عليه في الجودة فله الاجرة الاولى وفيمته ما زاد في الصباغ واما
 الخياط والحرار والنساج والحداد وما اشبههم ان اتفق مع مولاه على
 عمل معلوم بعمل اجود منه وليس له الا اجرة الاولى وان عملوا ادى
 من ذلك فليأخذوا من الاجرة بقدر ما عملوا وان اعطوا الواحد من هؤلاء
 مناعه ليعمله له مثل الخياط اذا اعطاه ثوبا يقال له انظر ان كان ينجي
 على فديته بافطحه وخطه في يقال له هو على ذلك فقطعه وخطه
 فمصر عن فده فهو ضامن لقيمته الثوب كجها واما ان يذكر المقدر او
 لغيره امره ان يقطعه فمصر عن فده انظر ان كان ينجي على فديته
 فخطه فحاشه فمصر عن فده وليس على هذا ضمان وليعطه اجرة وان اتفق

معناه ان يملك له هذه الثوب فيضعه ان يملك جسد الصاحب الثوب فله ذلك ولكن
يعني ان يملك حق المقص وان جسد الصاحب فله ذلك وليس عليه من الضمان
شيء، ويدرك على صاحب الثوب حق المقص وان اتفق رجل مع الصانع ان
يعمل له هذا الشيء، يقال له ان عملته ابوع درهم وان عملته عدا
ذلك نصف درهم بعمله اليوم بل لا يجبر عنه في ذلك اليوم ومول خروما
على شرط صما وان دفع للصانع شيئا يعمل له يعمل في ذلك الشيء،
حراما بل ان الاجرة على المتعدي ولا يبره له الصانع وان غلب على متاع
غيره واعطاه للعمال بعمله واذا هم متاع غيره فصاحب الشيء بالخيار
ان شاء ان يأخذ قيمة شئيه صاعدا اخذها ويعطي المسافر اجرة الصانع
ويستدرك ذلك الشيء لنفسه فله ذلك ان شاء ان يأخذ متاعه ويعطي
اجرة الصانع فله ذلك وكذلك ان استحق الشيء الممول بعد ما عمل ولما
خذه من استحقه ويعطي المسافر اجرة الصانع وان اشترا ثيابا ويأخذ
منه قيمة الصباغ الا ان افسد تلك الثياب فصاحبها بالخيار ان شاء ان
يضمم المشتري قيمتها ضمه وان شاء ان يأخذها ذلك اخذها ومن
اعك الصانع شيئا يعمل له باجرة معلومة فيجد العمال ذلك الشيء
وعمله بعد ذلك فليس له في الاجرة شيء، وامان لم يخذله الا بعد ما عمله
فله اجرته وان استاجر ان يذبح له هذه الشاة او ينجي له هذا الجمل او
يساخره باجرة معلومة فحاز وكذا ان استاجر ان ينجي له هذه الخب او
يغيره بعد ما نجى او ينجي له هذا الدقيق او يكسبه بعد ما كسب او
يشتره له باجرة معلومة فحاز وان احدث بالنار او افسده بمعنى من
المعاني فليس له في الاجرة شيء، وهو للشيء ضامن وامان لم يتم طبيعته
فكل ما يدرك ثمنه وعليه ان يكسبه له، وامان كان لا يدرك ثمنه
فصاحب الشيء بالخيار ان شاء ان يأخذ ثمنه او يضمه قيمة شئيه
ضمنه له فيما لا يكال او يوزن وان كان مما يكال او يوزن اخذ منه
كيله او وزنه ويكون الشيء، الا ما سدا للطباخ وان استاجر ان يذبح له
العنق او ينجي له الجمال مدة معلومة او ينجي له عدد معلوما من

الجمال او عدد معلوما من النعم او غيرهما من الحيوان مجاز وكذا لك الصيغ
 والطبخ على هذه الحال وان استأجره ان يجلب له هذه النعم او عدد معلوما
 من النعم او يجلب له عنما هكذا مدة معلومة او غيرهما من الحيوان مجاز
 وكذا ان استأجره ان يجز له هذه النعم او عدد معلوما منها مدة
 معلومة على هذه الحال وان استأجره ان يفصل له هذه الثياب او يعجزها
 او يفصل له هذه الكساء او يرفع له هذا الثوب او يفي الامنعة كلها مجاز
 وان استأجره ان يفصل له هذا الصوب او يمشطه او يعزله او ينفخه
 او يعجل له هذه مدة معلومة باجرة معلومة مجاز وان استأجره ان يشق
 له هذه الخشبية او يفتحها على صفة معلومة او ينسرها او يعزل منها
 الرام او قضا او فذاها او غير ذلك مما يعمل من الخشب مجاز وكذا لك
 ان استأجره ان يصاح له ما انكسر مما عمل من العود مثل الفصعة او
 غيرها على هذه الحال وكذا لك الحداد ان استأجره ان يعمل له كسفة معلومة
 من هذه الحديد مثل السلاح والانيه وجميع ما يعمل من الحديد وكذا لك
 صلاح ما انكسر من هؤلاء المعاليه وكذا لك صفاة ما يصف من هؤلاء العلي
 او يمس له ما يحتاج اليه الس على هذه الحال وكذا لك الصانع ان استأجره
 ان يعمل له من هذه الذهب او من هذه البضة صفة معلومة من الخلي مجاز
 وكذا لك اصلاح ما انكسر من الخلي على هذه الحال وكذا لك الغلال ان اشترط
 عليه ان يعمل له صفة معلومة من هذا الكحل مثل الجرار والخواويج وغير
 ذلك من انية الجرار او يعمل له الفراميد او اللين او ما انتميه ذلك
 وكذا لك الجلود ان اعطاهما لمن ينزع لها الشعر او يدبغها او يحكمها
 او يدبغها او يعمل منها صفة معلومة مثل الاظفار والافراف وجميع
 ما يعمل من الجلود على هذه الحال وهذه الذي ذكرناه للمستأجر واما ان
 كان الشيء للاجير ولا يجوز لانه اجتمع فيه البيع والاجرة ومنع من
 يقول مجاز وان استأجره ان ينزع له هذا الخشب من هذه الارض او ينزع
 له السمارة او ينزع منها الثبات من الخشيش وغير ذلك او يقطع منه
 الاشجار او يقطعها او يجرطها او يجرط يجرط رطب هذه العبرة او ينفض

مصر بها فذلك جائز وكذلك ان قصه الحصان معلوم ليحتمل ثمره او يفضله
او يهلك ثماره على هذا الحال وكذلك ان استاجر ان يقبل له هذه الغنم
او يجره هذا الكراث او يصد له هذا الاربع المدة معلومة فذلك كله
جائز وانما يصد من حيث يصد الناس او من حيث يجرزون وكذلك ان استاجر
ان يجر له هذا البع او يجر له هذه البقرة او ما اشبه ذلك مصاعب في الارض
ان سماه اذرع معلومة في الطول والعرض والعمق مجاز وان نزع قبل
ان تتم الاذرع عليه اجتهت كلها وان زاد في الحفر على ما اتفعا عليه فليس
له فيما زاد شيء ومنهم من يقول ياخذ عنهه فيما زاد وان استاجر
ان يقبل له هذه البقرة مثلا البصل والعسل وما اشبه ذلك مجاز وان
وقت له ان يعمل الى وقت معلوم ولم يسم له المدة في هذا ولم
يقصد ايضا الى شيء معلوم معمله فلا يجوز ان يعمل كذلك وليأخذ
عنه وان استاجر قوة رجل او امرأة حرا وعبد كعمل او بالغ الى اجل
معلوم باجرة معلومة مجاز وللმستاجر ان يستعمله لكل ما يفيق على
عمله بالليل والنهار ولا يخلعه ملا يطيق ولا يقصر الاجير من لحاقه
شيئا وجاز للاجير ان يخرج الى الصلاة ومعا فيها مثل الوضوء وحاجة الانسان
وما لا بد له منه من الطعام والشراب ولا يصنع المستاجر من هذا
ولا يجوز للاجير ان يعمل عمله ولا يعمل غيره الا باذن المستاجر الا ما
يجاز جوازته من بيعه ادم فانه لا يتلج في ذلك الى الاذن ولكن يحك
من الاجرة مقدار ما اشتغل في ذلك وان دعى الى الحق فانه يجب اليده
كل ما نابه من البعض من الصيد والحشيش وما اشبه ذلك بهر له
وكذلك ما اخذ من الاجرة من غير عمل المستاجر فهي له ويحك له
من الاجرة مقدار اشتغاله في عمل غيره وفيه هي للذي استاجر قوته ولا
يحك عنه من الاجرة شيئا وفيه يحك له من اجرته بقدر اشتغاله في الصلاة
ومعا فيها وان استاجر ان يقدم مدة معلومة مجاز وان لم يستجد
منه بالمهاجر حتى تقبب الشمس ولا يخدمه بالليل الا ان اراد الاجير ذلك
بلاجير ان يخرج الى عمله وعمل غيره ان يفي للمستاجر عمل ويخرج الى

الصلاة ومعانيها ولا يفت من أجرته شيئا في هذا الوجه ولكن عليه ان يتبع عمل الذم
 استأجره عليه وان استأجره اني يجزئ في البيت الى مدة معلومة في الجائر
 والمستأجر ان يخدمه خدمة البيت كلها من الخبز والخبز وسفائيه
 وكس البيت وغير ذلك من خدمة البيت واختلاف العلماء في غسل ثياب اهل
 البيت فقال بعضهم من خدمة البيت وقال بعضهم ليس بخدمه البيت
 واما ثبوت البيت مثل الفضة والعدر فانه يدرك عليه تنصيحها وان استأجره
 ان يخدمه الى مرضع معلوم باجرة معلومة في الجائر ويدرك عليه سفي الدواب
 ويعلمها ويربها ويحفظها ويعمل له طعامه ويسقيه ويقويه وما
 اشبه ذلك من الخدمة وان استأجره ان يخدم دوابا مدة معلومة في الجائر وان
 استأجره ان يستخدمه الى موضع معلوم في مدة معلومة فليخدمه الى ذلك
 الموضع نصف المدة او لم تتم ولا ينظر الى المدة في هذا ولا الى ما فعد واجبه
 الذي في على الماء او يسترجعون وما اشبه ذلك ومنهم من يقول انما ينظر
 في هذا الى المدة فان تمت قبل ان يجلوا للهرق فله أجرته كلها وان وصل
 قبل ان تتم المدة فله بقدر ما مضى **باب** اجرة الخاديين وان استأجر
 رجل اجرا ان يخدمه مدة معلومة في الجائر وانهم يعملون في ذلك على قدر
 عادة اهل ذلك البلد ان كانوا يجردون من اسبل او من جوف او يقطعون
 او يقطعوا فليعملوا ذلك ولا يرمون ما حصروه ولكن يضعونه وحقا
 رعيها ولا يتعمدوا كسر الزرع ولا يضره بامر جلهم ولا ياكلوا منه الا
 بامره ولا يتركوا السنبل واقفا وما خلاه المنجل من غير تعميم او ما
 ايسره من غير تعميم وليس عليهم من شبيب وليس عليهم لغنا ما
 وقع من غير تعميم وليس عليهم من الخلة اداء الزرع الى الخلة او اللندار
 شيب وليس عليهم من رباط الغنائة شيب وان كانت سيرة البلد يربطون
 ما افيض عليه اليد فليربطوا وان اشترك عليهم صاحب الزرع ان يربطوا
 الغنائة وان يجمعوا الزرع في مكان واحد فليجمع ذلك وان استأجرهم ان يجمعوا
 هذا الزرع مدة معلومة في حصوه قبل تقلم المدة فله الاجرة كلها وان تمت
 المدة قبل ان يحصوه في حصوه وان اشتركوا عليه فبقمتهم معاجرة

معلومة فلا يجوز ذلك وكذلك في الاجراء كلهم مثل الراعي وغيره في قول ابن
عبد العزيز واما الربيع فعذ جوز ذلك كله وان اشترطوا في النعقة كسلا
معلوما او وزنا معلوما من جنس معلوم بذلك جاز وان استأجر الاجراء با
جرة معلومة فلهم الاجرة على عدد رءوسهم وان مرض بعضهم جعل الاجرون
او عمل بعضهم ولم يعمل بعض فان من عمل منهم يأخذ الاجرة كلها ومنهم
من يقول ليس لهم الا انشاء هم على الرءوس مع من لم يعمل ومنهم من
يقول يأخذون الاجرة على قدر ما نأبء وسهم مع احبهم الذي لم يعملوا
ويأخذون العنا فيما نأبء من لم يعمل منهم ومنهم من يقول لا يأخذون
العنا على الكل وان دخلوا العمل كلهم بمرض بعضهم او تجنى بعمل
الباقين العمل كله فان الاجرة بينهم كلهم على عدد رءوسهم ومنهم
من يقول ليس لمن لم يتم العمل منهم الا بقدر ما عمل وان حصده لهم
غيرهم فلهم الاجرة وان حصده لصاحبه فليس لهم في الاجرة شيء والفرق
قول من حصده ان قال حصده المال والاجراء اذا كان ممن يجوز قوله وان قال
لا اعرف من حصده له او حصده له جميعا او حصده بالنقديّة اى
بالفعل فليس للاجراء شيء وان اتفق مع الخصامين وارسلهم الى زرع
فعلوا على زرع غيره فحصده فلهم صامنون وليس لهم في الاجرة شيء
وكذلك اذا رسل معهم كعله او عيده او هبونه فاحلوا هراة جاز وهم
زرع غير حصده والاجراء صامنون وليس لهم في الاجرة صامنون شيء وان
غلف هو وراهم فزرع غير زرعهم صامنون ويعطيهما اجرتهم وكذلك
جميع الغلات على هذا النسق وكل من كان الزرع في يده بالخلافة او با
لقيام عليه او بالتسليم عليه او بالامانة كلها فانه يستحصده ويعطى
منه اجرة الدواب والاجراء وان استأجر الاجراء باجرة ميعولة او في جسم لهم
شيئا فانهم يأخذون الاجرة على قدر عناءهم فيما عملوا وان استأجر اجيرا
ان يجده له هذه الزرع يديناروا مستأجرا اخر يديناروا ايضا او اكثر او اقل فمن
حصده منهما وذهب لياخذ ما سمي له وان حصده جميعا بالسوية
ولياخذ كل واحد منهما نصف ما سماله اتفقت الاجارة واختلفت وان

حصدا واحد منهما الاكثر حصدا واحد منهما الاقل فانه لا يدخل واحد منهما
 بقدر واحد من اجزائه وان استأجره ان يحصده له كل يوم بدرهم او بدرينار
 ولم يوقت مدة معلومة فجاز وكذلك صنع الغلات كلها على هذا الحال
 وان استأجره ان يحصده له هذا الزرع بهذا الجاز وان حصده له
 ذلك الزرع فعند استحقاق الزرع الذي استأجره به وان تلقت الاجرة فانه
 يحصده ذلك الزرع الذي استأجره به على حصاده وان تلقت قبل ان يحصده فليس
 له من الاجرة شيء وكذلك جميع الاجارات على هذا الحال وان استأجره ان ينفق
 له هذا الزرع من الخشب او يسقيه ماء العيون والسواقي او غيره ذلك
 فجاز وكذلك ان استأجره ان يدرسه او يدرسه بخواجه او دواب صاحب
 الزرع او يدرسه او يعرفه مثل العنق وغيره فجاز وان استأجره ان يكفل له
 او يزرع له ما يوزن مدة معلومة وكان الموزون والمكيل حاضر الاجرة معلومة
 فجاز وان استأجره ان يسقيه له هذا الزرع مدة معلومة او حتى يدرك او يمسك
 له الماء حتى يدرك او مدة معلومة او يسقيه هكذا مدة معلومة باجرة
 معلومة فجاز وان سقاه بعض المدة ثم سقاه المكملة بعد ذلك او سقاه
 المكملة حتى يدرك فلا يصيب من الاجرة الا بقدر ما عمل وان استأجره ان
 يحرث له مدة معلومة او يحرث له هذه الارض او يدر له مدة معلومة
 فجاز وان جاوز في الحرث او في البذر فانه ضامن للدواب والبذر وان كان
 ذلك في ارض المستأجر او حضر صاحب البذر او الدواب ولم يفسد
 حين جاوز فانه ضامن للبذر والدواب وقيل لا يضمن في الدابة وليس له
 غناء فيما جاوز فيه وكذلك سقي جميع الاشجار ايات الارض على ما ذكرناه
 في سقي الزرع نسفا بنسقى وان استأجره ان ياتيه له بالخمسة او بالثاني
 بنهار او بنهار النصف مثل النبق والنباهها فلا يجوز ان ياتيه بحب النبق
 البزار او بقطا دله من البر والبحر او يخرج له اللؤلؤ من البحر او الجوهر
 جعل له مدة معلومة او لم يجعلها بين له الاجرة او لم يجعلها فلا يجوز هذا كله
 والشيء لمن جاء به وكذلك ان استأجره ان ياتيه بجميع ما يخرج من المعادن
 من الذهب والفضة والنحاس والحديد والشب على هذا الحال وان دمج له صوريا

او ثمانية ليحملها ثوبا او دمع له الجلود ليدبغها او الذهب والفضة او
غير ذلك ليصبغها حليا بتسمية منها فلا يجوز لقوله اجرة مثله وقيل ايضا
جائز **باب** اجرة الراعي واجرة الراعي جائزة وان استأجر رجل رجلا ليرعى
له حيوانه عدة معلومة باجرة معلومة مجازين سواء حضر حيوانه او غاب
ويخلط ما يمكن التلصص على قدر عادة الناس مثل النضان والمعز وما لا
يخلط من ذلك ولا يصحب ولا يجوز للاتيين له ذلك وبزوال الغنم والبقير
مما يقدر عليه وان راعه حيوانا فخلط منه بعض وبقي بعض فانه يرعى
ما بقي ما لم ينقص من الثلث وان بقي من ثلاث فلا يدرك عليه ان يرعاه
وكل ما زاد عليه الحيوان او ما ناعا فيه فانه يرعاه مادام يقدر عليه ولا يدرك
عليه صاحب الحيوان ان يرعاه غير حيوانه واجرة تله لا تزداد بالقتل ولا تنقص
بالقلة وان قصده الى اشخاص معلومة او الى عدد معلوم من الحيوان ان يرعاه
الى مدة معلومة فان الاجرة تزداد له بزيادة وتقص ينقصه ولا يجوز
للمراعي ان يخلطها مع حيوانه او حيوان غيره وان جعل ذلك وتلصص به
ضامن وذلك فيما يخلط من الغنم وغيره ولا يخلط الى غيره وان كان الراعي
في الغنم يعرغ له الزاد او تلصص الغنم فإراد ان يصر الى اثر ذلك
او يخلط ما تلصص له منها حازه ان يخلط الى غيره وان كان وده فلا يترك
الغنم ذلك للضيعة ولا ياكل منها شيئا بالحاجة وقيل ياكل وعليه غرم
ما اكل وان يعمد له الغنم على فوتين او ثلاثة فهو الناحز في ذلك ان قدر
ان يجمعها بليبيعهما وان لم يقدر بليبيعه الاكثر من الضيعة ويعمل في
ذلك ما يصلح لمصاب الغنم من جميع علائقها ولا يبشر بلبسها ويذبح
ما يقدر عليه الموت ولا يتركها تموت جيفة وان ماتت بالضيعة فهو
ضامن ومنهم من يقول لا يضمن شيئا الا ان اعطاه صاحب الغنم السكين
ليذبح ما يقدر عليه الموت او امر بذلك فهو ضامن لها ضيع فان اصاب
من يبشر بعلائقها كلها بليبيعهما وان لم يذبح بليباخذها ببيعنها
كذلك ما مات منها على هذا الخ لا يجوز له ان يذبح صوبها ويهرسها
لصاحبها او يبيعها ويروم اولادها لامهاتها وغيرها ولا يجبرها على

غير اولادها ويستعجل لها وعليه حسمها باليل والنهار ولا يتركها للصيغة
ويستعجلها وليس عليه الضمان في خلاطها مع غيرها عند الماء والعييت
المقبيل وان كان صاحب العتق حاضرا معه وليس عليه الضمان اذا وصلها اليه
في المبيت والمقبيل وان كان لاهل المنزل عتق وانفق مع بعض منهم على اجرة
معلومة لكل رأس الى مدة معلومة يساق اليها النعم من اتفق معه ومن
لم يتفق معه من الناس برعا الظل وان من اتفق معه ياخذ منه ما اتفق معه
من الاجرة وياخذ من لم يتفق معه عنه باذارجع بها الى المنزل وانطلق
كل رأس الى منزل صاحبه وليس على الراعي شيء وان رعا جيرانهم بل الدول
يوما عند هذا او يوما عند هذا في جيرانها داموا على ذلك وان تشاجروا فليأخذ
كل واحد منهم عنه من صاحبه وكذلك جنوا ادم ظلمهم فيما بينهم اذا
اتفقوا ان يعمل هذا المدة معلومة ويعمل له الآخر مثل ذلك من القصاد
والنسيج وغير ذلك بان داموا بذلك على مساهمة الاكلاف في جيران وان تشاجروا
فليأخذ كل واحد منهم عنه من صاحبه وكذلك ان تداولوا دواينهم بينهم
ليعملوا عليها وليد رسوا بها او ليحرقوا بها وغير ذلك على هذا الحال وان
استأجر راعي الحيوان باجرة معلومة الى مدة معلومة فيغلب صاحب الحيوان
او انقطع ما بينهم بالعدو بانه يجهضها ويرعها حتى ياتي صاحبها فيأخذ
مداجرته ويأخذ العنا فيما رعا بعد المدة ومنهم من يقول ياخذ الاجرة
فيما بعد المدة على حساب ما اتفقوا عليه او لا وان مات صاحب العتق ولم
يعلم به الراعي برعا بعد موته حتى تمت المدة او زاد عليها وان ورثها
معلمه وله اجرته كلها وان اخذها صاحبها من ملكه ولم يعلم به الراعي
برعا بعد موته حتى تمت المدة بانه يدرك عليه اجرته وكذلك ان استخفت
او تبين انها حرام بانه يدرك عليه اجرته وامان لم يرعها له فوجد الذي
دخلت في ملكه بانه يدرك عليه عنه من جيب دخلت ملكه وان مات الراعي
فعلى ورثته حررها حتى تصل الى صاحبها ويدركون عليه عندهم واجرة
وارنهم وان اتفق معه ان يرعها مدة معلومة فيمنع من رعايتها بل
لعرها او منعه المهر او البرح او العدوا وتلفيت ولم يقدر عليها حتى تمت

المدة فإنه يحك على صاحبها من الاجرة بعد ما منع من رعايتها وإن وكل رجل
 وجلا على حيوانه حتى يرجع اليه وسما المدة معلومة جازت تلك المدة ولم يرجع
 برعاها بعد ذلك بنفسه أو اشترعها لغيره حتى جاء صاحبها فإنه يترك
 عليه عناءه إن رعاها واجرة من استأجر لها بعد موته **باب** أجر العبيد
 وإن استأجر رجل لرجل عبده أو فحمه مدة معلومة فاعتقه مولاه قبل المدة
 خرج المعتق من الاجرة وإن لم يعمل بذلك المعتق ولا من استأجره فإنه يعمل
 للمعتق عنه مما عمل بعد ما عتق ويعطى للذي استأجره له اجرة ما عمل قبل
 أن يعتق ويجوز للرجل أن يستأجر عبده لمن يستأجرهم الالمشركين فلا
 يجوز أن يستأجرهم لهم ولو كانوا عبيد امشركين ومنهم من يفرز إذا كانا
 عبيده مشركين فلا بأس أن يستأجرهم للمشركين وله أن يستأجر عبده
 المدبرين وامهات اولاده وأخوته من الرضاة ويكره للرجل أن يستأجر اباه
 أو امه أن كانا عبيدا أو ما أن ملك المستأجر خرج المدبرون وامهات اولاده
 احرازاً وإن استأجرهم بعد ما خرجوا احرازاً ولم يعلم بالخراج فيها كالتفيع
 فيها وإن تبين للذي استأجرهم لعمله وإن املك العبيد خراج والخراج
 من أول ما يعطى للذي استأجرهم له شيئاً ويعطى للحر عنه ولصاحب
 العبد عن عبده وإن أعطى الاجرة أو لا لمن استأجرهم له فإنه يرد عليه
 ما أخذ منه وإن استأجر رجل عبده لرجل الى مدة معلومة فباعه أو أجزه
 من ملكه قبل المدة فقد جاز ذلك ويأخذ من الاجرة بقدر ما عمل عبده ولا
 يبطل له أجرته حتى يتم عمل الذي استأجره الا برضاة الاجرة فإنها جازية
 وإن كان في يده عبد غيره بالامانة فله أن يستأجره بنفسه بمشهور
 أهل العدل وجاز أن يستأجر عبداً ابنه الطحل أو العنود أو التميم الذي
 استأجر عليه أو العنود أو الغائب أو ذلك أصح لهم وإن أراد أن يستأجر
 منهم لنفسه بالاجرة بانفاق جماعة المسلمين جله ذلك بالخلافة ولا
 يجوز له أن يستأجر نفسه أو عبده لماله لرجل ولو بالخلافة وقيل جاز
 وكذلك الشريك في العبيد يستأجرهم لغيره ولو لم يضر صاحبهم أو إن
 ذلك أصح وكذلك الفقهاء وصاحب المال يجوز له أن يملك من استأجر

عبيدة التجارة لغيره من الناس وكذلك العفندان عن هذا الخال وهو لك العبد الما
دون له في التجارة يستاجر العبيد الذين في يده ويستاجرون منه وان استاجر
عبدان من ماله ولا يضربه ان امتنع له من العمل الا بادن ماله ولم يلاذ ان
يضربه على تصحيح ذلك العمل وان اعاره لغيره ولا يجبره على ذلك العمل **باب**
في المسافات واختلاف العلماء في المسافات قال بعضهم لا تجوز ومنهم من
يقول تجوز جازفة في الارض كلها وما اتصل بها من الاشجار والنبات وذكر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اعطى لليهود خيبر يعملون فيها بنسبة
معلومة مما يخرج من غلتها جمات رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك واقرها
ابو بكر رضي الله عنه في ايديهم وصدر من خلافة عمر رضي الله عنه فملأه ان
المسلمين كنز واقرعها عمر من ايديهم فاعطاها للمسلمين يستعينون
بها على حراجم وحقبة من لم يجز المسافات لان اهل خيبر كلهم عبيد لرسول
الله صلى الله عليه وسلم يجعل في عبيده ما اراد لان ذلك كله ماله وحقه لهم
ايضا في ذلك ما ذكره وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن الغلبة
والغارقة والمزانية والحقاقلة لان هذه الرواية كانت في الارض وما اتصل
بها وان اعطا رجل لرجل ارضا ان يعيها بنسبة معلومة منها فذلك
لا تجوز وبأخذ للاجير عنه ولا تجوز الا ان كانت الغرض او لصاحب الارض
او كانت بينهما وان كانت الغرض للاجير او كان له فيها نصيب فانه يأخذ
القيمة مع العنا وان كانت لصاحب الارض وان الاجير يأخذ عنه ومنهم من
يقول جازم ذلك على ما اتفقا عليه وكذلك ان استاجر ان يعي فيها او يجع
بيها لغيره ان اوصاه مير او اهل او العيون ويزرعها بالبذر على تسمية
معلومة على هذا فسفان يسوق وامان باع صاحب الارض الزرع للعمال ثم
معلوم على ان يجزها مدة معلومة فجازم فصار النبات كله للاجير وان استأجر
جوه بهذا البذر اذ جرت له هذا البذر في الارض فاطلعه في ثمة في تلك الارض
فجازم الزرع بينهما على يدهما وان استاجر ان يزرع هذه الارض يارضى
اخر فجازم وان غرسها صار في الارض الذي استاجر بهاله وان استخفت الارض
التي استاجر بها بعد ما جرت من العمل وان يزرع عليه بعوضها وان لم

يخرج من عملها وليدرك عليه بعد ما عمل وكذلك ان استاجر هذه الارض ان
يعرس هذه فلا يستحق الاجرة كلها حتى تستغني الاشجار ومنع من يقول
لا يستحق الاجرة حتى تنمو الاشجار وان ماتت الاشجار بعدما انضرت اخذ الاجير
اجرتهم وان جعل فعلا في الاجرة قبل ان تنمو الاشجار فلا يجوز فعله واذا عرس الارض
التي استاجر بها او بنا عليها بيوتنا يعمل الارض التي استاجر عليها جله
ما عمل في الارض الاجرة وان لم يتم عمله فلا يستتبع بما عمل في الارض التي استا
جره بها فيما بينه وبين الله وفي الحكم حتى يتم العمل الا ما استحق منها
وانه يستتبع بها وان استغنت الارض التي عمل لصاحب الارض بعد ما
ورع من عملها وجبت له الاجرة وان اتفق معه ان يعرس عدد معلوما من
الاشجار يعرس اقل من ذلك جائد لا يتم له من الاجرة الا بقدر ما عمل حتى يتم
العدد وان زاد على العدد جائد ياخذ عنه فيما زاد ومنع من يقول ليس
له عنه وهذا اذا كانت العروس من قبل صاحب الارض وانما اذا كانت من
قبله جائد ياخذ القيمة الزائدة وقت عرسها وليس له في العناء شيء
وان عرس فيها اشجارا خلافا لما اتفق عليه فليس له في العناء شيء
ان اراد صاحب الارض ان ياخذ به بقلعها اخذها وان شاء امسكها ويعني
فيمنعها للاجير ان كانت الاشجار للاجير وان كانت لصاحب الارض ضمن الاجير
فيمنعها ونقصان الارض وان اراد صاحب الارض ان يمسك تلك الاشجار
فليس للاجير عنه وياخذ به بقلعها ان شاء وكذلك ما قاله فيه الاجير
صاحب الارض العمل فليس له عنه ومنع من يقول انما تتم اجارة في
التسمية في الارض ان يبيع صاحب الارض للاجير تسمية معلومة من
الارض بهذا الدنا فيرفع يستاجر بذلك الدنا في ان يعمل للاجير فيصعب
ما اتفق عليه بتعير الارض بينهما على ما اتفق عليه وان اخذ الاجير في العمل
ومات قيل ان يتمد جان ورثته يردون لصاحب الارض من الدنا في حساب
ما بقي من العمل وكذلك ان مات قبل ان يدخل العمل جان ورثته يردون لصاحب
الارض الدنا فيرفع وكذلك ان اتفق معه ان يعمل الارض بتسمية منها على
هذا الحال وان تجنى للاجير قبل ان يتم العمل فيستخر اذ فته او موته وان عمل

له خليفة واحد من الناس يجازي وإن مات صاحب الأرض فلا يمتنع الاجير على عمله
 ويجزيه الورثة من ذلك العمل وما ان تخن صاحب الأرض فليبيع الاجير على عمله
 وإن أخرج صاحب الأرض سهمه من تلك الأرض من ملكه فإن الاجير يرد له ذنابه
 الآن عمل في الأرض شيئاً فيكون له من الذناب بقدر ما عمل ويرثه بقية لصاحبها
 ويكون الاجير والداخل شريكاً في تلك الأرض ويجوز للرجل ان يبيع أرض ابنه
 الصبل او المعينون بتسمية منها كما يبيع أرضه وأما خليفة البيت او العيون
 او الغائب والشريك او العاق على المسجد او الجوز فلا يجوز له ان يبيع
 الأرض التي كانت في ايديهم لمن يعملها بتسميته منها ولكن يرد لها
 من يملكها بآجرة معلومة وقيل جازي لخليفة البيت او العيون ان يملكها
 ان راد ذلك اصل وإن اعطى رجل لرجل أرضه ليعمل بها بتسمية معلومة
 منها المدة معلومة يجازي ان تم عمله قبل المدة فيكون الأرض والعرض
 بينهما وإن تمت المدة ولم يعمل شيئاً فليس له شيء وإن عمل حتى تمت
 المدة ولم تأخذ الاستئجار فليس له في الأرض شيء، الآن اصل فيها شيئاً بلياً خذ
 عنه في ذلك وإن أخذ بعض الاستئجار دون بعض فكل نصف العدة فليأخذ نصف
 ضعيه فيما عمل وإن اشترب الاجير على صاحب الأرض ان يأكل ثمار ما عرس
 في تلك العدة ثم يقسمان بعد ذلك مجازي وعلى الاجير سقي تلك الاشجار
 شجار وحفظها من الضرر ويعمل جميع ما يصلح تلك الأرض شجار من
 الزروع والزر وبات والمفاصل وينفيها حتى تمت المدة وإن خرب تلك
 الأرض ليس للمستأجر فيها شيء او غلب عليها فليس للاجير فيها شيء
 وبأخذ عنه من الذي استأجره وكذلك الاشجار اذا كانت لغير المستأجر على
 هذا الحال واذا جعل رجل أرضه في يد رجل على ان يزرعها بالتسمية من جميع
 ما يستغل منها فلا يجوز ذلك وقيل جازي، وكذلك الاشجار ان جعلها في
 يده على ان يفرغ بها ويسقيها ويذكرها ويزرعها على تسمية معلومة من
 غلاتها فلا يجوز وكذلك ان استأجره يعني جون من كل ثلثة فلا يجوز وروى فيها
 الشيخ رخصة عن ابي نوح سعيد بن علف رضي الله عنه وإن استأجره ان
 يفرغ له بها شيئاً ويوزعها بثلثيها فلا يجوز ذلك وللاجر عنه واذا اعطى

رجل رجل يد راعلي ان يجزئ في ارضه او ارض يجزئ له ان يجزئ فيها بتسمية معلومة
 مما يخرج من تلك الارض بلا يجوز ذلك والزرع لصاحب التربة وللجبر عنه وكذلك
 ان اتفق رجل مع رجل ان يجزئ له ارضه وجعل صاحب الارض اداة الخث كلها
 من الدواب والبذر وما اشبه ذلك بلا يجوز ذلك وان جعل ذلك للجبر عنه وكذلك
 ان جعل ايضا صاحب الارض دماؤه وجعل الاجير اداة الخث او جعل احب
 هما الارض وجعل اللزخ البذر وجعل الارض الماء وجعل الخث الدواب وحدث الاخر
 بيده واتفقوا ان يقسموا على ما اتفقوا عليه بلا يجوز ذلك ايضا والزرع لصاحب
 التربة وياخذ صاحب الزرع نقصان ارضه ولصاحب الدواب عنه ودوابه وللجبر
 عنه ولصاحب الغلة قيمة ما به وقيل بالرخصة في هذا كذا ان يقسم الغلة
 على ما اتفقوا عليه وان اتفق رجل مع رجل ان يبيع له هذه العين بتسمية
 معلومة منها او بخدا نوبة منها بلا يجوز ذلك وكذلك ان كانت العين للعلم
 باستجارها من بيعها او من يقسمها بنوبة معلومة او بتسمية منها
 سواء في هذا كانت لغيره فخصيص او كان فيهم الاطباء والعياش والغياث
 بلا يجوز هذا كله وللعلماء اجر عنه ولكن انما ينبغي لهم ان يفعلوا في ذلك
 ان يجمع هذه الاصلاح من اهل تلك العين ويواجزوا اجيرا باجرة معلومة ليعطرو
 هاهنا على قدر حصصهم في ذلك الحاضر والغايب والطهيل والعنون ومنعهم من
 يرخس ان يواجزوا بتسمية من العين او بنوبة معلومة منها وان استأجر
 من يقسم العين بالمرجل باجرة معلومة يحدد معلوم يجازي وللجبر لهم ان
 يكرهوا نوبة معلومة منها لمصالح العين والاعراض ومنعهم من يرخس او ما
 كل ما دق من السرايق والمماحل والابار والمكامير والغيران وما اشبه ذلك
 ان استأجروا اجيرا باجرة معلومة ان يقسمه وكان الاجير يعرفه قبل ذلك
 وعرف مقدار ما عجب دق في بيعه يجازي ومنعهم من يقول لا يجوز وان استأجر
 ان يبتدئ له حرف العين او البير حتى يترك الماء او المضمرة او الساقية
 بلا يجوز ذلك حتى يسم له الدرع في العرض والطول والعرض ويكون كسب
 التراب مما يجزئ على الاجير وان استأجر ان يميل له هذه الارض او يغيرها
 او يقللها بالمسح مسحا أو مسحين او يقلل له هذه الكدية الى موضع



معلوم ويضع له الصفا في باطن الارض فلا يجوز بهذا كله الا ان سما مقدار
ما يجبر اسفل وان استأجره ان يجبر له فيما فلا يجوز حتى يسمى له مقدار الطول
والعرض والاسفل وان اختلفا في العدد والصريح فليكنروا الى سيرة البلد
في ذلك ويعملوا عليه وان استأجره ان يبي له الحايك مقدار معلوما في الطول
والعرض فليأخذ اقل المقض من قبل المستأجر وان كان من قبل الاجير فلا يجوز
وان بنا بعض البنيان او حجر بعض ما يجبر جابحه ما بنا او ما حجر بعض
تصلع بشرك المستأجر فانه ياخذ اجرتة كلها ولا يدرك عليه المساجر اعاده
البنيان او الحجر واما ان استأجره ان يعمل له من الطين كذا وكذا من اللبن
او من الاجر او من الاثنية يعمل له ما اتفق عليه فانه يخسر قبل ان يفيضه الم
المستأجر فهو من مال الاجير ان كان الطين من قبله وان كان اللبن للمستأ
جر فهو من ماله وان استأجره ان يرد له ثلثة في الحايك او في الجسر فليأخذ اقساما
له مقدار الطول والعرض وكذلك ان استأجره ان يطين له هذه الحايك او
يخصم او يرد له ما اشق منه على هذا الحال وان اتفق معه على صفة معلو
مة في الطول والعرض جرفه او غلظه او عوجهه بخلاف ما اتفق عليه
فانه ياخذ عنه في ذلك ان كان مما يستمتع به وان كان لا يستمتع به
فليس له غفل و يضمن ما افسد من ذلك وان استأجره ان يهدم له
هذه الحايك او يهدم له هذه المضمورة او قصه الى كل ما يرد في من
الغيران وما اشبه ذلك فليأخذ وان استأجره ان يبي له حايكا او يهدم
او يجبر له جميع ما يجبر الى مدة معلومة على صفة معلومة باجرة معلومة
فليأخذ اقساما من الجبر والبنيان كلها على ما اشتركت عليه وان لم يستطعها
فهو على قدر عادة اهل البلد وكذلك الصانع كلهم على هذا الحال وان استأ
جره ان يجبر له في ارضه او في جنانه او في داره او في بيقه بحجر الغيران
او مساكين النمل او بحجر الثعالب وما اشبه ذلك من السيلع او الخشاش
مدة معلومة باجرة معلومة فليأخذ واما ان قصه الى جحر شيء معلوم باجر
معلوم وسماله الطول والعرض والعمل فليأخذ وان لم يسم المدة بال
جحر وان استأجره باجرة معلومة ان يستخرج له المدي من هذا النوع مقدار

معلوما في الطول والعرض والعمق جازي وان لم يسم القدر جلا يجوز وان استناجره
 باجرة معلومة ان يستخرج له المدين عن هذا الموضع يجعل له المقدار جلا يجوز
 واما ان استناجره ان يجعل له مقدار المعدن كذا وكذا فنكارا لما اوشبوا له الشبه
 ذلك مما يورث او استناجره ان يجعل له مدة معلومة جازي واما ان استناجره ان
 يقطع له عدد معلوما من الحارة على صفة معلومة جلا يجوز ومنهم من يقول جازي
 وان دفع جملة لرجل ليجمل عليه الشئ بتسمية معلومة مما حمل عليه فلا
 يجوز ذلك والشئ لحاجبه وبذلك صاحب الجمل عناه جملة وكذلك ان اعطاه
 دابة على ان يحمل عليها الخب والماء وجميع ما يحمل من العصى بتسميته
 معلومة او اعطاه الغارب او الجمل لفق بقطا دعليه او اعطاه المذاب او
 الشباك ليطراد بها على هذا الحال ومنهم من يجوز هذا كله على ما اتفقا عليه
 واما ان دفع له الكلب او البازي او الصقر ليطراد به بتسمية معلومة مما
 امسك جلا يجوز ذلك بكل ما امسكت به لاجلها وللأجير عنه فيما عمل
 ومنهم من يجوز ذلك واما ان اتفقوا ان يصكوا او الواحد منهم الكلب او
 البازي ولا في الجمل ولا في الصقار بتقسيم الجواب بينها كالجواب في التي قبلها
 وان دفع له نبي في البحر او في الغدير او في البر واستناجره من يجده له بتسمية معلومة
 منه جلا يجوز ذلك في جميع ما يقال او يورث وكذلك ان استناجره ان يجده له هذا
 الزرع او يصير له العلات كلها او يلقط له جميع ما يقال او يورث بتسميته
 جلا يجوز ذلك ومنهم من يقول جازي واما ان استناجره باجرة معلومة جازي وان
 استناجره بتسمية مما لا يتحقق فيه القسمة جلا يجوز ومنهم من يقول جازي
 واما ان عصب له نبي او ثلب له جاستناجره من يرد له بتسمية معلومة منه
 جلا يجوز ذلك وله عناه ومنهم من يقول جازي ان قال له ان وجدته في موضع كذا
 جردته بلك كذا وكذا جازي ومنهم من يقول لا يجوز واما ان ثلب له نبي فبال
 لغوي الخلبوه فمن وجدته منه فيما دون موضع كذا اقله من الاجرة كذا اقله
 ان وجدوه كله فيما دون ذلك الموضع اخذوا تلك الاجرة بينهما وان
 جده بعض دون بعض فمن وجدته كله من الاجرة ما سألته ومن لم يجده كله
 عنه وان لم يجده كله اخذوا عنه ومنهم من يقول ان ثلبك واشباهها

على هذه الحال وان لم يجد والا وقد جاوز الحد الذي سما جلعهم ما اتفقوا معهم من
الاجرة ومنعهم من يقول لهم ما سما لهم وانما جاوزوا فيه الحد الذي سما
لهم ومنعهم من يقول ليس لهم الا العنا ومن عرف منهم موضعاً كان فيه ليس
له في الاجرة شيء وان وجدوه ميماً او ثلث يعني من المعاني جلعهم عناه واما
ان اتفق له عدا وغيره من الحيوان فنادى في الناس من جاءني به فله كذا وكذا ومن
جاءه به فله عناه ومنعهم من يقول له ذلك وان استلج رجلين ان يكليا له
ذلك فقتر فيني فقال لادهما اكليه جذاً وكذا وقال لآخر اكلبه باكثر من ذلك
فان وجداه احدهما دون الآخر فله ما سما له وللآخر عناه ان وجداه جميعاً فلكل
واحد منهما نصف ما سما له وكذلك ان كانوا اكثر من اثنين على هذه الحال و
منعهم من يقول ان وجداه جميعاً ياخذ كل واحد منهما ما سما له ومنعهم من يقول
يرجعان ان عناهما **باب** اجرة السمسار والخواص واذا نزل المسافر و
عند السمسار ان يبيع لهم ويشتري فمدة معلومة باجرة معلومة فحاضر
وان استأجروه على ان يبيع لهم ويشتري شيئاً معلومة او يشتري لهم باجرة
معلومة فحاضر وان لم يسموا له الاجرة فله بقدر عناه ويجوز له ان يشتري عليهم
في كل راس مما يبيع لهم ويشتري صغيراً كان او كبيراً شيئاً معلوماً يعطونه
ولا يجعله ابضاعاً زوسن احابها وان لم يبيع معهم باجرة معلومة وقد
اكلوا طعامه وسكنوا داره وقد باع لهم او اشتروا شيئاً فستأجره والله العا
وبقيهم كراء مسكنه وما اكلوا من طعامه وان اشبعهم اكثر من قيمة
عناهم بكمية نفسه وليس عليهم شيء فمن هرب منهم او غفل عنه ولم
يأخذ منه شيئاً فعليه تباعة ذلك وكذلك من دخل مع المسافر في وليس له
ما يبيع ولا يشتري بطل ما اكل او سكن من ماله فعليه تباعته الا ان جعله في
حل من ذلك وان ساق اليه ماله يده من مال غيره فإضاؤه السمسار خمسة
ذلك المال او اعطاه شيئاً من ماله لذلك فانه يخرج ذلك لصاحب المال وان
دفع السمسار شيئاً مما جاء به للخواص لبيعه باجرة معلومة على ان يقاسمه
تلك الاجرة فلا يجوز له ان يأخذ ذلك وان اخذه فليرده لصاحب المال ولو كان ذلك
قد رعى الخواص لان الخواص قد رضي بدون عناه في ذلك وان جلب رجل المسافر

ان استاجر بيع لهم باعطاه شيئاً من ماله فلا يأخذه وان اخذه فليبره للمساكين لان
انما هو بذلك مالههم وامان قال له قبل ذلك اجلب الي من ابيع له ومن اشتري
منه فاجلب اليه باعطاه شيئاً من ماله فيه ذلك ولا يجوز للمساكين ان يأخذوا من اموال
المساكين شيئاً الا باذنهم ولا يأخذ منهم اخيراً من عنده الا بطيبة انفسهم بئ
لك ولا يجوز ان يعطى الاخر مما يبيع الضوايف من اموالهم الا باذنهم ولا يعطى
من اموالهم ما كان عليهم من الدين الا باذنهم وان امره ان يبيع ماله على يده
فباعه فاخذ الثمن جاداً انه دفعه لهم فهو مدع وقيل غير ذلك وما تلعب
منه فهو له ضامن ولا يقبل ثمن اموالهم فان خلص فهو ضامن ولا يجمع
اموال بعضهم لبعض ولا يعطى من ثمن اموالهم ما كان عليه من الدين ويعطى
لهم ماله بعد ذلك ولا يجمع مال بعضهم في دين بعض ولو انه يستوفي ذلك
لهم بعد ذلك وان فعل ذلك فعليه فبأعنه ومنهم من يقول ان استوفي كل
واحد منهم ماله فليس عليه شيء وان باع امرالهم ولم يأخذ الثمن حتى جده
المستوفى او هو باو اجلس بالمساكين ضامن بان ذلك عليه فبأعنه وان دفع للطر
ف ثوباً او غيره لبيعه باجرة معلومة فجاز وان لم يسمع منه عنه باع ذلك الشيء
او لم يبيعه الا ان اشتكى عليه ان لم يبيع ذلك الشيء فليس له عنه ومنهم من
يقول ليس له عنه ان لم يبيع الا ان اشتكى ذلك ومنهم من يقول ان كانت بيرة
البلد من لم يبيع شيئاً لا يأخذ عنه فليس عليه شيء ان لم يخلبه وان كانت عادلة
البلد فذ يبيعوا ما يأخذ الضوايف على كل شيء يبيعه فلا يجوز ذلك ولا ينظر الى
قيمة الاشياء ولكن انما يأخذ الضوايف بغر عنه في كل ما باع وان لم يتعنى
الضوايف في كل ما باع الا بالخلع فليس له عنه وقيل يأخذ عنه في ذلك والضوايف
بغير له للمساكين في ضمان ما يبيده واخلاه مع غيره واخذ خلاف ما باع به
وقد ذلك ومن استاجر الضوايف ان يبيع له شيئاً معلومة فجاز وان لم يبيع له
ما يبيع ولم يجعل له مدة فلا يجوز وان استاجر ان يبيع ثماره او بفعله باجرة
معلومة المدة معلومة فجاز وان لم يجعل له المدة فلا يجوز وان قصد الى
ثمار معلومة يبيعه له فلا بأس وان استاجر ان يجعل له شيئاً معلوماً الى
موضع معلوم ان يبيعه باجرة معلومة فجاز وكذلك ما كان في يده من مال غيره

مما دخل على بيعه فحاجز له ان يدفع للطواف اذا كان امينا ويعطى له اجرته من
 ثمنه ومنع من يقول ولو كان غير امين اذ ضمان ذلك اليه وطاف بالطواف ان يخذ
 راجع فيما تعتق به مما ناداه من المتعجل غيره مثل الاصول وما اشبه ذلك
 وكل من وجده يحرم في السوق من البائعين والاطفال والعبيد والاحرار فحاجز لمن
 يدفع اليه ماله ليعيد ولا يفتاح الا ان اذنه الطفل او سيد العبد ومنع من يقول
 لا يدفع للطفل ولا للعبد الا ان على ان سيد العبد اذن له في ذلك **باب**
 كراء الدور والبيوت وكراء الدور والبيوت جائز باجرة معلومة الى مدة معلومة
 واذا اراد رجل ان يخرجه دارا او بيتا فانه يدخلها ويظهرها ويتفق مع صاحبها على ان
 معلوم المدة معلومة ولا يفتاح الى العتق في ذلك ولا في كل الاجارات ولكن اذا قال
 له صاحب البيت اكرتني لك هذا البيت فخذوا فقال الاخر كرتني منك فحاجز
 وان كراء دار من رجل فله ان يستنفع بها فيها من البيوت والغرف والسقوف
 والعيون والابواب والاهلي والارثاء والخشب والمستراح وغير ذلك من اللينة
 التي جعلت لذلك وان استأجرها منه لمعنا معلوم فلا يدفع فيها غير ذلك
 من سخا اعيال والبيعايم وما اشبه ذلك واما ان كراهه للسكن فحاجز له
 ان يستأجرها بهياله وجيرانه ويدخل فيها احميا فيه الا ان يشترط سخا شيء
 معلوم فلا يدفع فيها غيره واذا دفع له صاحب الدار مفتاحا فامر به الى المتأجر
 وليس لصاحب الدار فيها حكم من جميع استنفاعها ومضج صاحب الدار ان يدخل
 على الساكن فيها جميع ما يضره مثل فروع الابواب وما اشبه ذلك ولا يجوز
 للساكن ايضا ان يدخل في تلك الدار ما يضرها وكل ما جعل من المضرة لتلك
 الدار وان الساكن يدرك نزعها ويدرك صاحب الدار نزعها ولا يدرك من مضرة
 العار على الساكن الا ما احدث الساكن فيها بنفسه وان يدرك عليه نزعها وان
 عمر بعضها من تلك الدار ولم يعرف بعضها حتى تصف المدة وعليه الكراء كله الا ان
 منعه مانع من ذلك مثل القاصب او صاحب الدار او ندمه ذلك ولا يصل الى الا
 يستأجر به وان عمر الدار في اول المدة او في اخرها وعليه الكراء كله وان منع
 العتق له فليس عليه من الكراء شيء وفي الكتاب عن شريح فاجب عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه اذا حاكم البع رجلان فذكر احدهما للآخر دارا الى مدة

معلومة ولم يدع له المبتاح حتى تمت المدة فكلبه في الخراء فحضا بينهما الا يكون
عليه الخراء ومنهم من يقول ولو اعطاه المبتاح اذ لم يسكنها حتى تمت المدة فليس
عليه شيء، وكذلك ان لم يسكنها الا في آخر المدة فليس عليه الا قدر ما سكن، وجاز
له ان يخرج داره او دار من ولي امره من بيتهم او يحنو او غايب ان رآه ذلك اصلاح لهم
ويخرج لهم ايضا ما يسكنون فيه بانفسهم وامرهم على هذا الحال وكذلك
كل ما في يده من الدور والبيوت التي لم تكن في ملكه احد مثل حوائط المسجد وغير
ها يجوز له ان يخرجها وان تصح شيئا من حيطان الدور والبيوت فإراد الساكن ان
يسكن كذلك او اراد ان يئتم به ذلك وان لم يرد ذلك فلا يدرك البناء على صاحب
الدار واصلح ما انهم مناصا ولا يجوز لصاحب الدار ان يمنع من اصلاح ما انهم
منها او يرد الشغل او ما يصلح سكنها فان اكرت المرأة دار لنفسها مدة
معلومة فزوجت رجلا في تلك المدة جاز له ان تسكن مع زوجها والخراء عليها
وكذلك الرجل على هذا الحال وكل ما دخل عليه الساكن من المضرة التي تكون في
الدار فإراد ان يخرج منها قبل المدة فلا يرد من الخراء شيئا واما ان يعلم بالمضرة
ويخرج منها بليقا سمى في الخراء وكذلك ان اتفق معه على كراء دار بالصيغة ولم
يجعها المختار في المختار في وجودها لم تصلح له مثل ان كانت في طرف المنزل او
كان جارا جاززا او بها جميع ما يضره من العمالين مثل الحداد وغيره وان
كراد ان ليسكنها بسكن بها مع عياله وغلب السراكن فليجلب فيها عياله
فلا يجوز لصاحب الدار ان يخرجهم دون المدة ولا يدرك عليهم الخراء وان مات المفكر
في غيبته قبل المدة ولم يعلم ورثته بموته ولا صاحب الدار قبل ما سكنوا قبل
موت وارثهم فليبدوا وحسابه على الخراء الاول وما سكنوا بعد موته فليبدوا واكثر
عليه، وسنم بنظر اهل العدا ومنهم من يقول يردون على الخراء الا او كذا
ان سكنوا اكثر من هذه المدة ومنهم من يقول ما زاد على المدة باخذ كراه على
حساب الخراء الاول ومنهم من يقول يرجع ذلك الى نظر ذوي عدل وكذلك الزيادة
في المدة في جميع الاجازات على هذا الحال وان خرج ذلك الشيء الذي كراه من
ملكه فلا يجوز ذلك ومنهم من يقول جاز في الخراء ومنهم من
يقول جعله جاز فيكون الشيء في حد المفكر ويكون ذلك عيبا في البيع وان

كراويل بيته اوداره لرجلين ليسخا بيها اولبعلا جيتا جهم الرمدة معلومة
 باجرة معلومة جيا يزوتكون الادارة بينهما على رءوسهما اتفت صنا بهما واختلفت
 سرء في ذلك الغرو العيب والبالغ والطبل عملا بيها اولبعلا اذ اسخا في المدة
 وان مات احدهما قبل ان يذخلها او منع من دخولها بمعنى من المعاني وليس عليه
 في الكراء شيء وان سخطها صاحبه حتى تفت المدة بعليه الكراء بنظر اهل العدن
 ومنع من يقول يعطى نصف الكراء الاول ويعطى النضر فيما تلاب حاجبه وهذا اذا
 مسخ الادارة البيت كله ومنع من يقول يعطى الكراء كله وان لم يسكن الارض
 الادارة البيت وليس عليه الانصب الكراء وان لم يمف حاجبه ولم يمنع من دخولها
 الا بعد ما مسخ بعض المدة بعليه بقدر ما مسخ وان اخراها لم يتضع جيبها
 طعاهم ولا يسكن ولا يدخل جيبها جبراته ولا غير الطعم واما ان كراهها لغير
 جيبها ماله فله ان يضع جيبها ماشاء مما لا يضر بالبيت وان كراه لرجلين ليضع
 جيبها ماله او يدخلها فيه جبراته فوضا ولاجرة بينهما على رءوسهما
 اتفق ما ووضا او اختلف او كان الاكثر لاحدهما وللآخر الاقل ومنع من يقول
 الكراء على قيمة اموالهما ومنع من يقول على قدر ما اشتغلا في ادارة البيت
 ويكون الكراء بينهما في الحيوان على رءوسهما ومنع من يقول على عدد جبراتهم
 اتفق حيوانهما او اختلف وكذلك ان استاجرا جبر الير عالهما حيوانهما
 او بسقيها او بسوقها الى موضع معلوم او يجرسها الى مدة معلومة على
 هذا الحال وهم في الخراسان على قيمة جبراتهم وان استاجروا من يجرس عليهم
 ويبيعهم الاحرار والعبيد والموهدين والمستركون وان ذكر والاناث فلهما
 يودون الاجرة على رءوسهم وكذلك ان استاجروا من يجرس جمالهم والار
 جرة على عدد رءوس جمالهم وكذلك كل جنس مما يلاب عليه من العسادر
 غيره على هذا الحال واما ان طابوا المعاز فختلفت من الاموال استاجروا من
 يجرسها وانهم يودون الاجرة على قيمة تلك الاموال ولو كان جميع العبيد
 وغيرهم على قدر دية الاحرار على اختلف جمع من الرجال والنساء والموهدين
 والمستركين وان لم يجامروا الا على النساء والاموال فليودوا الاجرة على دية النساء
 وقيمة الاموال وان لم يجامروا الا على النساء خاصة والاجرة يشق على رءوسهن

وان استجاروا من غير س قصرهم المدة معلومة باجرة معلومة مجازا والاجر ينقسم
على عدد ما عمر من البيوت ومنهم من يقول على قيمة ما في البيوت من الاموال
وان خافوا من هدم القصر مع تلف الاموال او خافوا الاذن اخذه مع تلف الاموال
والانفس فانهم يردون الاجرة على قيمة ما في البيوت من الاموال القصر والاعمال
ودية الانفس وان استجاروا ايضا من غير س لهم المضاوير والغيران او الاضطرار
او اليأس ثلث او الاثر باجرة معلومة او مدة معلومة فليودوا الاجرة على عدد
ما في كل جنس من هذه المعالي ومنهم من يقول على قيمة ما فيها من الاموال
ان كانت من اجناس مختلفة وان كان ما فيها على جنس واحد فليودوا الاجرة
على الخيل مما يكال او الوزن مما يوزن وان كان ما فيها جنسا واحدا مما لا يكال
ولا يوزن فليودوا الاجرة على عدده وان استجاروا اجيرا باجرة معلومة لبيع
الخمر المزجوا له من المساجير او المنازل او اهل العمود مجازا ويودي
الاجر الذي يلقه الخمر ما خافوا عليه من الانفس والاموال على حساب
ما ذكرنا اوله وهذه اذا استجاره اهل الراي بنظر منهم فهي اي ان يودي
منهم فليجبروه على الاداء وان كرا رجل دارا او بيتا من رجل على ان يعمل
فيها صنعة معلومة مثل الصباغة والخبازة والفرارة وغير ذلك من
الصناعات فلا يجوز ان يعمل فيها غير الصنعة التي اتفق عليها وان عملها
وكانت مثلها او اقل فليود الكراء الاول وان عمل فيها عملا اخر مما
اتفقوا عليه او اشد منه فانه يرجع النضر ذوي عدل وكذلك ان خالف
في كل معنى استجار عليه الدار او البيت على هذا الحال وان كرا دارا او بيتا
من رجل فلا يجوز له ان يغيرها لغير ما قبل الكراء الا لو اذخر وكل ما خرافا
به من فليده او كثير فهو لصاحبها زاد فيها شيئا او نزع وان اتهمت
في يد المتكابر الاخر فليس على المتكابر الاول شيء الا ان كان ذلك من تسميه
وان اتهم بغير سبب المتكابر الاخر فليس عليه ضمان وقيل جاز له
ان يجرها لغيره بما اراد ان ياد جيد شيئا مثل الباب والبناء وغيره جاز
ذلك ولو لم يزد فيها شيئا ومنهم من يقول لا يكرهها لغيره وان جعل
بالكراء له ويودي لصاحب البيت ما اتفقوا عليه اوله وان كرا له جميع ما

يقتل مما يستنفع به ولا يجوز لدان يكرها لغمره على كل حال وان كان كراهه فهو مضمون
والاجرة له ومنهم من يقول الاجرة لصاحب الشيء وكذلك العمالون كلهم لا يجوز ان يعطوا
لغيرهم ما اخذوا على الاجرة وان جعلوا جليودوا الاجرة لمن استأجروه ان سلع الشيء
ويأخذوا من صاحبه ما لغمره عليهم وان استأجروا رجل حوتا على ان يبيع فيها جنس
معلوما او ان يبيع فيها هذه المدة معلومة فله ان يستنفع بدكاخيها والنوا
بيته والحرثية كانت جميعا واما الميزان والعيار فلا يستنفع بهما الا ان كراهها
على ان يستنفع بقل ما فيها وكذلك الحمام فله ان يكرها بشيء معلوم المدة
معلومة فحاجب لا يجوز لصاحب الحمام ان يدخل فيه ولا ان يدخل غيره الا باذنه المتكاف
وجازب للمتكاف ان يدخل فيه جميعه فادخله بالكره او بغير الكراه ويكون
الكره له وجازب له الاستمتاع باقية الحمام كله من المراحل والقصور وغير
ذلك من ادات الحمام واما الارزقي فلا يستنفع بها ولا من دخله فيه الا
باذن المتكاف وجازب للمتكاف ان يدخل فيه جميعه صاحب الحمام وفيه يستنفع
بما يصلح له يدخل الحمام وعلى المتكاف ان يصري جميع المصرة مما يحدث
في الحمام من خسر الرماد واخراج الماء وما اشبه ذلك وان منع ما منع ولم يصل الى
الاستمتاع بالحمام بالهدم او تلفت اداته او ما اشبه ذلك فليس عليه من الكراه
شيء وان استنفع به بعض المدة فعليه الكراه بعدد ما استنفع به ولا يقتضي
صاحب الحمام مع من يدخل فيه باجرة معلومة ولكن ما يعطوه اعطوه بياخذوه
وكذلك النجاس على هذه الحال ويضمن صاحب الحمام ما وضع عنده من متاع
من يدخل الحمام في حال الغسل وكذلك النجاس فيضمن ما تحسبه الدم من ثياب
الصهور وجسده وهذا الذي ذكرناه في الحمام في غير الماء الجاري واما الماء
الجاري فلا يجوز كراهه وكذلك العين والبير لا يجوز لمن يكرها لمن يغتسل
منهما ولا يفسد الحيوان كلهم من فيء ادم وغيرهم وجازب كراهه الماء
صروا الرجا باجرة معلومة الى مدة معلومة والمتكاف ان يستنفع بها
حاشا على ما ذكرناه في الحمام فسف يفسد ولا يجوز لرجل ان يعطي الكراه
لن يضر عنده الامانة ويجوز لمن يأخذها ايضا الا ان كراهه موضعها
معلوما في بيته او ائنة معلومة يضرها فيه فحاجب وان طلع رجل على

سعيه غيره او نتجته او على غير مقعد عليه الكراء بقدر ما يستتبع بنكر ذوي
عدل وكذلك من الجاه القوي الى دخول بيت غيره فحليبه صاحب البيت الكراء
فانه يود به واما ان دخل بيتا غير مسكون فلا يدرك عليه صاحب الكراء الا ان
منعه من دخوله فيسكنه كذلك عليه الكراء وكذلك من سكن جاذق فليس
عليه الكراء ولو حليبه صاحب الا ان امره بالخروج او انتقل الى ملك غيره فيسكنه
بعد ذلك فعليه الكراء وكذلك من اشترى شيئا اشتراه انفساخ او كل ما دخل
ملك من الاموال بالانكاح المصنعين والاجارة العا سدة فاستتبع بذلك
فعليه الكراء وكذلك كل من جعل داره او بيته او غيره من الاموال للمصنف او
للجار فاستتبع به بعد ذلك فعليه الكراء لمن جعل له ذلك وجازر لصاحب
العوض ان يكر به ما لم يستخفه المشتري ولا يجوز للراهن ولا للمرتهن كراء الرهن
وجازر للمرتهن ان يكره الرهن الذي يحتاج الى النفعة بنفعته واما ان يكره
لنفعه فلا يجوز له ذلك ومن كراء دارا او غيرها فاستحق في يده بعد ما
سكنها او تبين انها عصب فانها يعك الكراء لرب الدار ومنهم من يقول
في الاستحقاق ان الكراء للار واذ كراء رجل دارا لغيره الى مدة يسكنها حتى
نصف المدة فارد ان يخرج جازر له ان يخرج جميع ما يحدث فيها من الماد
وكسوس ما يحتاج الى الجنس وكل ما يحدث من اذات الدار مثل الباب وال
الجوابز والانيه وما اشبه ذلك الا ما يكون نزع فسادا في الدار مثل الخبيثه
الخشبيه والنقص والعمود فانه يأخذ قيمته ذلك وان اختلف المتكاري
مع صاحب الدار فيما ذكرنا او ما يكون في الدار من جميع المال بكل ما
اتصل في الدار فالقول فيه قول صاحبها وكل ما لم يتصل بالقول فيه قول
المتكاري وكذلك ان اختلف فيما غاب مما يدفن فيها من الصامت وغيره
فالقول فيه قول المتكاري ومنهم من يقول كل ما يدفن مما يجوز ان يدفن فيه
فالقول فيه قوله وكل ما يدفن فيما لا يجوز للمتكار ان يدفنه فيه فالقول فيه
قول صاحب الدار الا ما كان مستودا من ذلك مثل ما يكون في المظنونه والنا
بيت اذ لم تطلق ولا يحكم الحاكم بالامان فيما ذكرنا من هذا مثل ان شرعا
على احد مصر على الباب موضوعا والاخر ثابت في مكانه او وضعه العمود

مرضوعا او انفسية وفذرايا مكاشفها جاز العزل قول السائلين **فيها باب** في كراه
الدواب وكراه الدواب جاز باجرة معلومة الى مدة معلومة اذ اسم العمل
وان لم يسع عملا معلوما فلا يجوز الا ان استاجر فوته فيستعمله بما استطاع
ولا يجمله بوجاهة فته وكذلك ان كراه لعمل معلوم فلا يجمله بوق كاشف
ولا يجمله به غير ذلك العمل فلا يجوز كراه غلات الحيوان طهرا وان كراه هذا الطاهر
او جميع ما يجمل بكراه معلوم الى موضع معلوم مجاز على صاحب الدابة ان
يوصله الى ذلك الموضع على شتر طهما ولا يبطل تمام ما اتفقا عليه بمرتب
الدابة ولا يبيعها ولا انكسار السجينة ولا موت احد هما سواء في هذا ذكر
الموصل او لم يذكر وان ذكر له هذا الشيء ليجمله على هذه الدابة او في هذه
السجينة فلا يكون هذا موصلا فان ماتت الدابة او مات احد هما يبطل
حصا فيهما حصلت ومنعهم من يقول هذا موصلا ايضا وان جملة على خلاف تلك
الدابة فله عنهاها وبطل الكراه الا وان كراه شيئا ليجمله على دابته
او في سبعينته ولم يسمه بعينه فلا يجوز وكذلك من كراه الرجل دابة ليجمل
عليها معلوما ولم يعرفه المتظار على هذا الحال او اما ان قصد له بالكراه الى
دابة معلومة ولم يخص مجاز وان كراه هذه الدابة ان يجمل عليها شيئا
معلوما مجازا ولم يخص الحمل وجاز للرجل ان يكره ماله لرجل شيئا يحملونه
وان يكره دابة لهم ايضا ويكره الجماعة للواحد او الاثنين او اكثر من ذلك
وان كراه رجل جماعة يحملون له شيئا او يعملون له عملا باجرة معلومة فلانهم
يقسمون الاجرة على قدر ما حملوا او عملوا ومنعهم من يقول على وسهم
وان كراههم ذوايا العمل او العمل شيئا ضلت في الحمل او في العمل فانهم يكره
خذون الاجرة على وسن الدواب وقيل انما ياخذونها بغير ما حملوا
او عملوا وجاز للرجل ان يكره دابته ابناء الصعل او العنقود ودابة من
ولي امره او ملاكنا في جده بالامانة ان ذاك اصغ واما على اية كانت
في يديه بالتعدي او بالضالة فلا يجوز له كراهها ولا لعن يكرها منه
وان نزعها جماعة المسلمين من جده او تلاب قد فعها اليهم مجاز
للمسلمين ان يكرهوا لها جها وجاز لهم ايضا ان يستأجروا من

يجوز ذلك ويجوز له موضعاً يا ويهيب أيضاً ويعود من ثمنه ان ياعوه
اذ لم يعرضوا صاحب وان كانت الاجرة أكثر من ثمنه بعليه الزيادة ان لم يجوز
صاحبه وان جدوه بعليه الخراء كله ومن اراد ان يكره دابة بعليه احضارها
يجمع ما تحتاج اليه من الخيل والاولى والاعين والجهاز وما لا يبيع السبع الا به وان لم
يعمل لها الجهار فليمنعها ان يعمل عليها كذلك بان ضررها لغيره فليس
عليه ضمان ومنعهم من يقول هو ضامن الا ان قال له صاحبه احمل عليها كذلك
وان كثر له هذا الشيء ان يجعله في موضع معلوم بعل صاحب الدابة حملاته
على الدابة وانزله عنها وقيامتها وسفاتها ورعايتها ورباطها وسقيها
سقيها وانما يقصد بالعمل في وقت النزول عند صاحب الحمل وان كان كثر له
دابة ليعمل عليها شيئاً معلوماً بان حضر صاحب الدابة بعليه ما ذكرنا
والا بعل صاحب الحمل جميع ذلك ويعطى الدابة مع ولدها ان كان معها
وان كان صاحب الحمل انما كثر له ان يوصله الى منزله فانما يوصله الى
بيته وان كثر له لغير منزله فليوصله صاحب الدابة الى الموضع الذي اتفقا
عليه وان لم يتفقا على موضع معلوم من ذلك المنزل فليوصله الى الموضع
الذي يمتنع اليه ذلك الشيء في السوق ولا يجوز لصاحب الدابة ولا لصاحب
الحمل ان يسلك بمال صاحبه موضع الخوي ولا يدرك كل واحد منهما على
صاحبه برفقة الاصحاب والا ان يجر ان ينزل قبل احبابه وان ضلوا عن الطريق
فتلقب الحمل او الدابة بان ضرراً جميعاً فليس على كل واحد منهما ضمان
ليس على صاحب الحمل الخراء ومنعهم من يقول انما ينظر الى من ولبي السيف
او الفيلة بان كان السائق او العايد صاحب العمل بعليه ضمان الدابة
وكراهها وان كان صاحب الدابة بعليه ضمان الحمل ولا عتاله ووكيد كل
واحد منهما ضامناً لما في يده وان خلا جميعاً او واحد فهو ضامن للجميع
وان ولي صاحب الحمل مود الدابة فلا يقيدها الى غيرهما والدواب ولا
يقيدها اليها غيرها بان جعل فهو ضامناً وقيل لا يصفى ان يقيدها الى
غيرها ولا يحمل عليها غير الحمل الذي اتفقا عليه ولا يحمل عليها
زاده او سلاحه وجاز له ان يعمل عليها عليها ولا يحمل عليها المراسات

اثنين يحمل المسافر واما يسهم ولوا نفع يفعلون له مثل ذلك جان جعل لانه
 ضامن لها مع كراء ما زاد عليها وان كانت اشئ فولدت جلا يحمل عليها ولدها
 ولكن تكره من يحملها ويكون ذلك على صاحبها ومنع من يقول بحمله عليها
 ان استنشا عت ذلك وكذلك ان كرا دايقين من رجل واحد ولا يرد حمل احد
 هما على الاخر او لو انكسرت او ماتت فان فعل فهو ضامن الا ان كرا له دايقين
 ليجمل عليهما هذين الخملين ان يحمل عليهما ورثا معلوما وكلا معلوما
 بجائز وان لم يجز ان يرد حمل احداهما على الاخر فينظر منه ومن كانتا في
 يده دابة غير بالعارية او بالكراء فانه يترك دعاءه ما عمل فيها ويترك
 عليه ايضا ما اجسمت تلك الدابة مع ولدها ومنع من يقول ليس عليه شيء
 في ضمان الولد ولا فيما اجسم الا ان اوصى عليه وهذا كله اذا لم يجز صاحب
 الدابة وان حضر بعليه ذلك كله وان ردهم الفوق من الطريق فان لم يطليه
 صاحب الدابة الى الكراء فليس عليه شيء في الرجوع واما ان طلبه اليه قبل ان
 يرجع بعليه ذلك فنظر اهل العدل واما ان قال له لا ترجع دايقه فملك
 الا بكذا وكذا اكثر مما ياخذ الناس ويرجع ذلك بالضرورة بعليه ذلك كله
 ومنع من يقول ليس عليه الا عنه دايقه وكذلك من وقع فيما تجاف
 منه الهلاك مثل البحر او البئر او غير ذلك فابا ان يخرج من ذلك الا ان اكثر
 مما ياخذ الناس فليس عليه الا عنه ومنع من يقول يترك عليه ما اتفق
 معه من ذلك وان لم يكن الا صاحب الدابة يرجع بها فلا يترك العنا واما
 ان لم يكن الا صاحب العمل يرجع بعليه عنه الدابة مع الكراء الاول وان كرا
 رجل لرجل دابة ليجمل عليها جنسا معلوما **الموضع** الى موضع معلوم
 باجرة معلومة يحمل عليها ذلك فضل عن الطريق من ذلك الموضع فكان
 بدور بغير الطريق حتى دخل ذلك الموضع من ناحية اخرى فانه يعطى اجرة
 مثله واما ان اخذ الطريق من ذلك الموضع فضل عنه بعد ما سار نصف
 الطريق او اقل واكثر فصار يرد في البعض حتى دخل ذلك الموضع فانه
 يرد في الاخرة على ما سار في الطريق على الكراء الاول وما سار في الدوران يعطى
 فيه نظر ذو يد عمل وكذلك ان اخذ الطريق حتى قدم ذلك الموضع فضل عنه

وجاوزه ثم رجع الى الموضع الذي ضل منه ورجع الى الطريق بعد ذلك حتى وصل
على هذا الظن فهذا الذي ذكرناه اذا كانت الدابة في يد صاحب الحمل وان كانت
في يد صاحبها فليس عليه الا الكراء الاول وكذلك السعينة على حساب ما
ذكرنا في الدابة في الرجوع من الطريق والدوران والتجاوز واما ان كان رجوعه
او وجهه عن الطريق خوفا على الدابة او كراهة على نفسه او ماله او على الدابة دون
نفسه وماله فعليه الكراء كله ومنعه من يقول ان لم يشتغل الا في حرز الدابة
خاصة لا يكون عليه كراء الرجوع وان عمل على الدابة حتى يعض العربي فاصيب
الحمل او ماتت الدابة او عصبت او هربت او استحققت فانه يعطى حساب ما
حمل عليها من هذا كله وان ثبت له انها حرة او قبل ان يسل او بعد ما وصل ولا
يعطى لمن كراهها له شيئا وانما يعطى العناء لصاحبها ان عرفه والا فليصدق
به وان اعطى الكراء للعاقب لم يرد منه ويعطيه لصاحب الدابة وان
مات صاحب الدابة في بعض الطريق فلا يحمل صاحب الحمل بعد ذلك شيئا
ويستخلف للورثة خليفته فينكر الخليفة ما يصلح للورثة ان راء انكر في الدابة
فليكرها او يبيعها فليبيعهها ويتخاصص صاحب الحمل في الكراء فيما حمل
على الدابة مع الورثة قبل موت وارثهم وان حمل عليها بعد موت صاحبها
فعليه كراء ما حمل وضمان الدابة وان مات صاحب الحمل في الطريق وصاحب
الدابة حاضر فانه ان كان الموضع الذي كراه اليه هو منزل صاحب الحمل
وقيه ورثته فيبطله اليهم ويأخذ عنه الدابة فيما حمل بعد موت صاحب
الحمل والكراء فيما حمل قبل موته على الكراء الاول وان كان في ذلك الموضع
ليس بمنزل صاحب الحمل وان المسافر في يستخلفون للورثة خليفته
فليعمل له بنظره ان راء ان يبيعه فليبيعه وان راء ان يكرهه لم يكرهه
وان زال عقل احدهما فهو بمنزلة موته وان لم يخذ الحي منهما من يستخلف
فانه يعطى في البيع والكراء ما يعطى الخليفة بنظره مع من حضره من
الفراس وان كراه رجل دابة معينة ليحمل عليها الى موضع معلوم باجرة
معلومته فحملها على غير تلك الدابة تعمد اولم يتعمد فعليه الكراء
بنظر ذوي عدل وضمان الدابة وان حمل على الدابة غير الحمل الذي انفق عليه

وهو ضامن العمل وليس له الكراء وكذلك ان حمله صاحب الدابة على غير الدابة
 انتهى اتفق عليه وهو ضامن العمل وليس له الكراء وكذلك غيرهم ان حمل ذلك
 الحمل على تلك الدابة الى الموضع بعليه الكراء وضمان الدابة والحمل وليس
 على صاحب الحمل شيء، وكذلك من عمل برأيه في ما اراد ان يملكه صاحب الدابة يحمل عليها
 حمل صاحب الدابة الى الموضع الذي اراد ان يملكه اليه فادركه صاحب الدابة انما يأخذه
 منه بعليه غنا تلك الدابة وضمان الحمل ان تلعب قبل ان يأخذه صاحبها وكذلك
 الغضب والغضب على ذلك الحال وان كرر رجل دابته لرجل باجرة معلومة الى موضع
 فبسا فيها الى ذلك الموضع ولم يحمل عليها او حمل عليها في بعض الطريق
 وان عليه الكراء كله ومنعه من يقول ان لم يحمل عليها وليس عليه الكراء
 وكذلك ان لم يحمل عليها الا في آخر الطريق وليس عليه الا حساب ما
 حمل عليها ومنعه من يقول عليه الكراء كله وامان حمل عليها او لا ولم
 يحمل عليها الا في الاول من الطريق بعليه الكراء كله ومنعه من يقول ليس
 عليه الا بعد ما حمل وان كراء له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم في
 مدة معلومة فوصل اليه في تلك المدة او اقل وله كراء كله وان لم
 يصل اليه الا بعد تمام المدة بعليه الكراء الاول والعنا في الزيادة على المدة
 ومنعه من يقول ليس عليه في الزيادة شيء، ولما سمي بها منع من المانع
 في الطريق او ما مقرر على الماء ليستريحوا وعن رجل اخر الرجل دابة ليحمل
 عليها شيئا من موضع معلوم الى الموضع الذي اكرها قال ان وصل ذلك
 الموضع فوجد ذلك الشيء، فذلك تلعب او منعه منه مانع وان صاحب الدابة
 باخذ من المتخاري ما نأب في مسير دابته الى الموضع الذي اتفق عليه
 من الكراء الاول وليس عليه في رجوع الدابة شيء، ومنعه من يقول يعطى
 ما عندها واحدة وامان بما المتخاري في تركها ولم يحمل عليها شيئا
 فانه يعطى ما نأب مسيرها من الكراء الاول الى الموضع الذي اتفق عليه
 ويعطى العنا في الرجوع ومنعه من يقول ياخذ العنا في الذهاب والرجوع
 جميعا وان اتفق ان يعطى معه الى الموضع معلوم فيكره له دابته من
 ذلك الموضع بلما وصل الى ذلك الموضع او لم يبلما تبين لهما ان ذلك

شيء، فتلعب او منعهما من موانع مرجع ولم يحمل شيئاً على دأبه وليس عليه
من عناه شيء، في ان ذهاب ولا في الرجوع وان بداله ولم يحمل عليها بان عليه عناه
راجعه وليس عليه غير ذلك واما ان كراهه دابة ليحمل عليها جسماً معلوماً بوجه
معلومة الى موضع معلوم يحمل عليها الرجوع الكريه فيبذل الاحدهما وان نفذ
الكراه له فلا يصيبان الرجوع والا فانه يرجع من شئ منعهما ويتجاصدان في الكراه
بقدر ما حمل ومنهم من يقول ان نفذ له الكراه فلا يرد له صاحب الدابة شيئاً وان
جد صاحب الدابة فانه يأخذ من الكراه بقدر ما حمل وفيه ان يجد لصاحب العمل
بعد ما نفذ له الكراه فانه يرد ما جاز اليه ومنعه من يقول ان اتفقا على الدابة
ليحمل عليها شيئاً معلوماً فله يصيب احدهما الرجوع نفذ الكراه او
على ينفذه لا تنهه فالوا اذا اتفقت العرا وجب الكراه، ومعنى اتفقا العرا الخ
جمع بينهما بالاعواد او بغيرها ومنهم من يقول انما يجب له الكراه اذا قام
الحمل ومنعه من يقول حتى يمشي ومن ملئت منهما اوزان عقله يورثه
الصيف او خليفة العيون ياخذون بتفاهل ما اتفقا عليه وان اكرار جلي دابته
لاخر ليحمل عليها بان صاحب العمل يمنع صاحب الدابة من الاستمتاع بها
مثل ركوبها او يحمل عليها شيئاً وان كراهه حصلاً معلوماً او كلباً معلوماً او وزناً
معلوماً بل صاحب الدابة ان يحمل عليها ما تضييق ولا يمنع صاحب العمل من
من ذلك وان كراهه دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم يحمل عليها الى غير
ذلك الموضوع وهو ضامن للدابة والكراه جميعاً وكذلك ان اتفقا معه
ان يحمل عليها كلباً معلوماً او وزناً معلوماً يحمل عليها اكثر من ذلك فانه
ضامن للدابة والكراه وعناء ما زاد عليها ينظر اهل العدل جميعاً ذكر عن
اب عبيدة صلح بن ابي كريمة رضي الله عنه وذكر عن بعض اصحابنا انهم
قالوا لا يجتمع الكراه والضمان اذا سلفت الدابة وليس عليه من كراه
الزيادة شيء، وان عكبت فعليه ضمانها وان كراهها ليحمل عليها كلباً
معلوماً او وزناً معلوماً من جنس معلوم يحمل عليها اقل مما اتفقا
عليه من ذلك الجنس فعليه الكراه كله وليس عليه من ضمان الدابة شيء
ان عكبت او تلعب ومنعه من يقول هو ضامن وليس عليه من الكراه الا بحساب

ما حمل وانكرها له ليحمل عليها كيلا معلوما او وزنا معلوما مجهل عليها مثل ذلك
 او اخلا او اكثر من خلاف الخيس الذية انقفا عليه فهو ضامن للذية وعناها بنظر
 اهل العدل وان حمل عليها ما انقفا عليه جعزت او بركت او وفقت او طلعت
 او عرفت جعزت ولا يفسد ما عليها فليس على صاحبها من الضمان شيئا ان عرفت
 ذلك وان لم يتبين ذلك الا بقول صاحب الذاية فلا يشتغل به فيما ذكر في الغتاب
 وان وفقت الذاية او جئت بفسد ما عليها فعلى صاحبها الضمان وانكره دأته
 ليحمل عليها الى موضع معلوم يدبنا او الى موضع بعده منه يدبنا رين يجاوز لمن
 حمل اليه من ذبيك الموضعين فله الخراء على ما انقفا عليه وان جاوز الادنا
 ولم يبلغ الا فضا فليودعها الادنا ويرى في الفضا بغير ما بلغ وانكره دأته
 ليشتبع عليها المسلمون فلا يجوز ذلك الخراء الا ان سماله عدد الايام او
 سم الموضع الذي يركب اليه ويأخذ عنا دأته وان لم يسم شيئا وكذلك ان
 كراهه دأته ليطلب بها حاجته ولم يسم له شيئا على هذا الحال وانكره دأته
 ليحمل عليها او ليركبها او ليستعملها شفعرا معلوما يجاوز وان اخذ براس
 الشعر فله ذلك الشعر حتى يتم واما ان اخذ من نصف الشعر او اقل واكثر
 فله ان يستعملها ثلاثين يوما واما ان كراهه له ليوم واحد وانما يستعملها
 من طلوع البعير الى غروب الشمس وان لم يأخذ من الشعر الا وفدا مضى بعض النهار
 فعليه من الخراء بقدر ما عمل في النهار وكذلك مثل هذا في الاجازات كلها اذا
 اشترطوا في عملهم اشهر معلومة او اياما معلومة وان جازت تلك المدة
 فلا يستعملها بعد ذلك وانكره دأته ليركبها احد من بني ادم ولم يسمه
 فلا يجوز ذلك وقبل جاوز يركبها من اراد صغيرا كان وكبيراً ذكر كان او
 انثى وان كراهه ليركبها هو او غيره من الناس مقصود اليه فلا يجوز ان يركب
 عليها غيره وقبل يركب عليها من كان مثله او اقل منه وانكرها لركوب
 رجل مقصود اليه يسمى فزاد في النعل او مرضي خفيف فله الخراء الاول لا يزداد
 ولا ينقص وكذلك المرأة ان حملت بعد كراه الذاية او كانت حاملا قبله
 فوضعت على هذا الحال ولا تمسك ولدها على الذاية الا بالذن صاحب الذاية
 وان كراهه دأته ليركبها انى موضع معلوم يركبها الى بعض الطريق جازاد

ان يرجع بها الزمان تسمية وما وقع له فلا يرجعها حتى يرجع الى الموضوع الذي يرجع
 منه فان رجعها فليعلم عنها ولا يجوز له ان يخرج من الطريق التي مناجعه كلها وان
 خرج بعليها ضمنا ونفاه عنها واما ان خرج بها لمناجعه فليس عليه العناء ولما ان
 يركبها بكسوته وسلاحه ويحمل عليها زادة ويحملها ولا يحمل عليها الماء لثقلته
 وذكر اللزوم فانه يفعل لها ما تتركب به مثل السرج للفرس والجمال والبردة
 للحمير وما اشبه ذلك واما ان جعل له صاحبها ذلك كله فلا يفعل لها خلافه
 الا ان شاء ذلك اصلح للبدانة واما ان كراهها له صاحبها وعليها ما تتركب به من
 اذنتها فلا يبيد لها ومنهم من يقول يفعل لها مثل ذلك او اخف منه ولا يقاتل
 عليها ولا يكره بها صيد او لاعداء وان جعل جهوزا من البدانة وعناها ولا يقيف
 عليها ولا يضيع ولا يقول رجله التي ناجية ولا يفر عليها الغزاة ومنهم من يقول
 يفر ولا يركب بالصلة عليها بالثوم ويأكل ويشرب عليها ولا يمسك عليها
 شيئا من اموال الناس مثل السلاح وغيره ولا ينجع عليها غيره فان جعل يحضر اذن
 للبدانة وعناها ولا يمسك عليها محبها ولا ضنا بغيره ولا يعمل عليها طعاما
 ولا صانع الدنيا كلها ومن كر الرجل دارا ليسكنها مدة معلومة بدينار ثم كراهها
 للرجل اخ بدينار ليسكنها الى تلك المدة فسكانها جميعا حتى انقضت تلك
 المدة فان كل واحد منهما يعطيه ما انقضا عليه الا ان كان كل واحد منهما لا يمكنه
 الاستمتاع بها استمتع به صاحب من الدار وان كان واحد منهما يعطي نصف ما
 اتفق به معه وان استمتع احدهما دون الآخر فليؤد ما استمتع به معه وان
 تسامعا في المسكن فلا يتخاصما الا فيما سكنا معا وكذلك ان خرج احدهما
 قبل ان تنق المدة وبقي الآخر في الدار فلا يتخاصما انما الا فيما سكنا معا
 ويعطى الباقي منهما ما اناب ما بقي من المدة في الكراء الذي اتفق معه او لا
 وكذلك الذي سبق الى سكنها الدار يودي ما اناب ما سبق حتى يدخل اليه
 الآخر فيخاصمه بعد ذلك فيما سكنا معا ومنهم من يقول ان كراه الاول
 ثم كراهها للآخر بعده انما يرجع الغراء للآخر ويحل الغراء الاول وان سكن الاول
 فيها فليعطي نظير ذوى عدل ومنهم من يقول انما يرجع الغراء الاول دون الآخر
 وان سكن الآخر على هذا القول فليعطي نظير ذوى عدل ومن كراء دارين

معلوم الى مدة معلومة يستكشفها صاحبها مع المتكاريه واجواب فيها كاجواب
 في المسئلة التي قبلها الان مع المتكاريه من بعض جليو من الكراء بغير
 ما سبق وان كراء دابة معينة لرجل يدinar ثم كراءها لآخر يدinar فيها فليس
 منعم من يقول انما بيع الكراء لا ولا ومنعم من يقول انما بيع الكراء للاخر ومنعم
 من يقول كراءهما جميعا جازيا فان استعمالهما جميعا معا يلبعض كل واحد
 منهما نصف ما يتبع عليه به مع صاحب الدابة وان استعمالها احد هما
 دون الاخر بليود ما اتفقا معه من الكراء وان كراءها لرجل ان يحمل عليها فغير
 متغيرا يدinar الى موضع معلوم ثم كراءها لآخر ان يحمل عليها فغير متغيرا الى
 ذلك الموضع لان حملت لهما الدابة فغير في بكرة واحدة الى ذلك الموضع فـ
 يلبعض كل واحد منهما ما يدinar وذلك بغير ما حملت لكل واحد منهما وكذلك
 ان كراء كل واحد منهما حمله ليحمله على هذه الدابة الى موضع معلوم بكرة
 معلومة فحملت احدا لهما جميعا بكرة واحدة على هذا **باب** كراء
 الثياب والاشية كلها وجاهز كراء الثياب كلها للاباس مدة معلومة وان كراء
 رجل لرجل ثوبه ليليسه جازي له ان يلبسه كما يلبس الناس ولا يقس به غيره
 ولا يوسع به ولا يغير منه لير قد عليه ويقعد عليه وان كراءه ليتعط به جازي له
 به غير العط من التوسد والتعمد وكل ما كراء له معنى معلوم فلا يستعمله
 لغير ذلك العمل وان فعل فهو ضامن للتوب وكراء ما فعل فيه وجاهز ان يرفع
 ما يسد فيه ويخبطه وجاهز له ان يكره ثوبه لمن يصلي او لمن يحضره العرس
 او يجمع او من يزين به نفسه او ماله مدة معلومة بآجرة معلومة وكذا لك
 الخبي بجزر كراءه للزينة الى مدة معلومة بالوجاف او بالخلاف وجاهز كراء
 لباس الرأس او لباس الرجل كله وجاهز كراء السلح كله الى مدة معلومة
 بآجرة معلومة وكذا لك غير السلاح مما يجعل من الحديد مثل السكين
 والموسى والهاش والابرة على هذا الحال وكل عامد يعمل بيده اذا عمل
 لرجل شيئا ولم يذكر له الاجرة بعمله باذن صاحب الشيء والاجرة عليه الان
 قال له اعمله لي بغير الاجرة وكذا لك احباب الدواب التي تعرب بالكراء
 اذا حمل عليها رجل شيئا او ركبها ولم يتد اكر الكراء فلصاحب الدابة

كراء مثلها وكذا لك العمالون بالاجرة كلها على هذه الحال الا ان قال له انكر لي هذا
 نيك او ادخل هذا بغير كراء فليس عليه شيء، وكذا لك الدور والبيوت والاعيان
 حق الشيء بغيرها اربابها على هذه الحال وان كراهه هذا الغدر او المرجل او الشتر
 ليخرب فيه شيئا معلوما ولم يقصد له الى شيء، مدة معلومة يجاوز ايضا
 وان كراهه الهلال او الخرابي او الغصاع او الغداح ان يستعملها مدة
 معلومة باجرة معلومة يجاوز وكذا لك السروج والبرادع والاقناب وغيرها
 من الجهاز والملابس والارسان وغيرها من الجمال والالات التي تصنع اندابة
 على هذه الحال ايضا وان كراهه سراجا او مجمرة ان يقدها في بيته مدة معلومة
 يجاوز واما ان استأجر منه لعب هذا النار او ضوء هذا السراج فلا يجوز ذلك
 وكذلك ان استأجر له هذا السبب او هذا الكهارة ليرأ فيها وجهه فلا يجوز ومنه
 من يرضى واما الماء فلا يجوز له كراهه ليرأ فيه وجهه وكذا ان استأجر له
 محببا او كتابا ليرأ فيه او بنفسه او بجليف فيه غيره فلا يجوز ذلك ايضا
باب في اختلاف العمال بين من يعملون له واذا رجع رجل ثوبا الى الخياط
 ليحجمه له فاختلغا فقال له صاحب الثوب انما امرتك بتلاص هذه العمل
 وقال له الخياط امرتني بهذه القول قول الخياط ومنهم من يقول القول
 قول صاحب الشيء، وكذا ان اختلف الصباغ مع صاحب الشيء في صباغ
 الصباغ والنساج ان اختلف مع صاحب الغزل في الصبغة والتغدير في
 اختلف العمالون كلهم من الحداد والخراف والصانع والبناء من يعمل البن
 والفراميد واستباه ذلك على التغدير والصبغة على هذه الحال وكذا لك الطبا
 فون والحائنون والحصادون والغسلون ان اختلفوا مع صاحب الشيء، على
 الصبغة على هذه الحال وهؤلاء لا يبعد كون العمال ولا يدركون الاجرة على صاحب الشيء
 حتى يفرغوا من عملهم وان عملوه عليهم ان يمتنعوه حتى ياتي باجرتهم وانهم
 ضامنون لقيمة الاشياء المعمولة ويجوز الاجرة وان تلغ الشيء، قبل ان
 يعملوه وهم ضامنون ولو بما جاء به من قبل الله وان تلغ بعد ما عملوا بعض
 العمل عليهم من الاجرة بعد ما عملوا وذكر في الكتاب عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال من اخذ الاجرة على شيء، فهو له ضامن ما خلا الرعي اذ غلب وكل

من لا يعمل بيده من الاجراء مثل الصالحين واحباب الدواب والرعاب وغيرهم يلبس
عليهم ضمان ما تلعب ايديهم بغير تضييع وتلعب بيئته ويمنعوا الشيء لصاحبه
حتى يأخذوا اجرتهم وان منعوه له بهم له ضمانون وكل ما عملوا من العمل يأخذون
حسابه من الاجرة ومنعهم من قولهم مثل الصالحين يا ايديهم لا يضمنون الا ما جنت
ايديهم او ما ضيعوا ومن ادعوا على احباب الصالحين كلهم والصالحين والرعاب واحباب
الدواب والدور والاشياء وجميع ما يأخذون عليه الكراء انهم عملوا له بلا خرا وكذبوا
والقول قول الصالحين واحباب الدور والبيوت وغيرهم وان اختلفوا في مقدار الاجرة
وجنسها فالقول في هذا قول صاحب الشيء فيما ذكر في الكتاب عن محمد بن
عجوب رضي الله عنه ومنعهم من قول القول قول الصانع ما يجوز اجرة مثله
واما غير الصالحين يا ايديهم من جميع ما يؤخذ عليه الكراء ان اختلفوا مع احباب
الاشياء فالقول قولهم واحباب الاشياء مدعون وان اتفقا على العمل بالاجرة
فيسمى احدهما الكراء الاجرة ولم يسمها الاخر فالقول قول من لم يسمه وان اتفقا
على كراء الدابة واختلفا فيها فقال صاحب الدابة انما اكرمت لك هذه وكذا به
الاخر فالقول قول صاحب الدابة وكذا كان اختلفوا في الكراء والعارية والاخذ بآمن
بغير اذن فالقول قول صاحب الشيء وان كراهه دابة ليحمل عليها شيئا معلوما
في المكان الذي اكرهاها اليها فان القول قول صاحب الدابة وغيره من الحمل اليه
وان قال له صاحب الدابة اكرمتك دائية لتحمل عليها الى مكان كذا وكذا ادينار
وقال صاحب الحمل اكرمتها لي الى موضع بعد من ذلك الموضع ينصب دينار فان
صاحب الدابة مدع في الزيادة وصاحب الحمل مدع في المكافاة فان اتيا باليمين
جميعا فليحمل الى الموضع الذي ادعاه صاحب الحمل ويعصى الدينار لصاحب
الدابة وان كراهه دارا ليس فيها المدة معلومة بآمنة معلومة واختلفا فقال
احدهما تمت المدة وقال الاخر لم تتم فان القول قول من قال تمت المدة
وامان اتفقا على مدة معلومة فمن قال منعهما تمت المدة فهو المدعي
ومن قال لم تتم فالقول قوله الا ان قال اني من الهبة كذا وكذا فيكون مدعيا
وان اختلفا في الجنس الذي تحمل الدابة او فيما تحمل من القلة والكثرة
فالقول قول صاحب الدابة وان عكبت الدابة او تلفت فبإلله صاحبها انما

اصابها من قبل انك خالفت فيها ما اكرهتها له عليه وكذا به الاخر صاحب الدائنة صرح
 وكذلك صاحب الفصل ان ادعاءه يدفع الاجرة للاجير وهو مدع وان وضع الرجل مئاة عتق
 الصانع بعمله بغير ادنه ولا يدرك الاجرة ومنع من يقول يدركها وان كرر رجل مئاة
 ليبيعه عليه بيتا للرجاء جازي وان كرر الرجل رجل شتا باجرة معلومة في عقدة واحدة
 وقد اختلف ما نقل واحد منهم من الادوات والرجاء فلا يجوز ومنع من يقول جازي
 ويفسخ الكراء على عدد الادوات والرجاء وان قصد الى احباب الادوات فليفسخ الكراء
 على رءوسهم ومنع من يقول يفسخون على قدر ما استنفع به المتخاربه من تلك
 والرجاء وان كرر له رجل الماء ليخفي بها مدة معلومة فانفسخ النهر وانكره
 بمنع يتخاصرون وان رجع الماء بعد ذلك فليتم ما بقي له **باب الوطأة**
 في العجارات واذا وكل رجل رجلا ان يكره داره او دابته او غيره ذلك جازي سما
 له الكراء ولم يسم له وجازي للوكيل ان يكرهها بجميع ما يجوز به الكراء بالنقد
 او بالنسيئة ويقبض الكراء ايضا ومنع من يقول لا يبيض من الكراء الا ما قبض
 من الكراء وذكر في الغلاب انه لا يقبض الوكيل الاجرة ولا يكرهها لنفسه ولا لانيه
 الطبل ولا العبيده ولا لجميع من ولي امره من يتبع او غيره ولا يجوز له ان يكرهها
 لبيد صاحبها ولا لعقيدته واما ابواه وابوصاحبه بما يزيله ان يكرهها لهما ان
 نقضه الكراء وان كررها يكره فاصد وعلى الوكيل عنها بنظر اهل العدل ويرجع
 به على المتخاربه وجازي له ان يكره بعض الدار دون بعض ويكرهها للجماعة
 ايضا واما غير الدار والبيت فلا يجوز كراء تسمية منه وان وكله ان يكرهها له
 كراء او اصادا فكرها كراء جازي او اصادا فلا يجوز **باب حجب صاحبها** وان
 وكله ان يكرهها الزمعة معلومة فكرها الى تلك المدة جملة صاحب الدائنة
 اوزال عقله جان الكراء جازي او امان مات صاحبها اوزال عقله واخرها من
 ملكه قبل ان يكرهها فلا يجوز كراء بعد ذلك كمل كتاب العجارات بحمد الله
 واحسن عونك بئله كتاب الغرض ان شاء الله بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله
 على سيدنا محمد وعلى اله **كتاب الغرض** وذكر عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا غرض الا للبيعت وانما يجوز الغرض بين البالغين العاقلين
 العقلاء الموحدين من الرجال والنساء ولا يجوز بين الاحمق والجماع فيما يبيع ولا بين

وانكرهها او كرها او تلك المدة قبل جرح
 مدة معلومة يجوزها او تلك المدة قبل جرح

المعانيق جميعا يستعمل ولا يبين الاطكال والمعانيق ولا يبين هؤلاء والبالعنين ولا يبين الهيد
 والاحرار والاباد ساداتهم ولا يبين للوجود ان ياخذوا الغرض من المشتركين
 من اجل الايدع الموعد المشترك ويجوز للموعد ان يدع الغرض للمشارك من اجل
 ما يستحلون في دينهم من بيع حاج الله وحاج للرجل ان ياخذ الغرض على ان يبيح به
 لنفسه او لغيره من الناس فحاصل ان او بالغا حاكما او عبدا وحائره ان ياخذ الغرض
 من رجلين او ثلاثة او اكثر من ذلك وياخذ الواحد عن الواحد والاثنان عن الاثنان او اكثر
 من ذلك ولا تأخذ الشقة عن الشقة في عدة واحدة وانما يجوز الغرض بالذناير
 او بالدراهم بوزن معلوم وكذلك المنافع والعلوس يجوز بهما الغرض بوزن
 معلوم سواء في ذلك خضرا او غابرا ورتوها جميعا او يزنوها او وزنوا احد
 ها اذا قصد المقارض ومنهم من يقول حتى لا يجوز حتى تقصر الذناير او الدراهم
 ويجوز الغرض بثل ما كان اصله امانة من الذناير والدراهم عند ذلك المقارض
 او عند غيره من الناس اذا علم وزنها ولا يجوز الغرض بالدراج ولا بثل ما كان مضرا
 بيد احد من الناس ولا يجوز بغير الذناير والدراهم مما ياكل او يوزن ولا بالخمر ان
 يشتد ولا بغير ذلك من المأكلة وانما يجوز ان يفاض ماله او ماله ابنه الطحل
 واما ما كان في يده من مال من ولي امره من اليتامى والعقايين والغيب او مال الصبي
 وكل ما كان في يده من الامانات فلا يجوز له ان يفاضه ومنهم من يقول بغرض
 مال اليتامى بثلث منه لما يصح ويؤى في الكتاب عن عائشة رضي الله عنها انها
 كانت تبضع مال اليتامى ما في النجى كانا في حرجي بالغرض ويؤى عن عمر رضي الله
 عنه ان ذلك جائز على هذا القول يجوز للخليفة ان يضارب فيما بينه وبين
 الشيع ولا يجوز للرجل ان يعمل داره في يد رجل فله ان لا يستغل من كراهيها
 بينهما وكذلك جميع ما يجوز كراهه على هذا الحال فان فعل ذلك بالكره لصاحب
 الشيء وللغرض عنه ومبطل غير ذلك واما ان دفع له دابة على ان يعمل عليها
 فراضا فلا يجوز ذلك ايضا ويكون ماعمل عليها للمقارض ولصاحب الدابة عنه
 دابته وانما يبيح ان يدفع ماله على الغرض للرجل امين مؤتي كسب حاذق
 عارف بالتجارة ولا يعطيه للضعيف الذي لا يفهم بالبيع والشراء ولا يعطى
 الما من الضعفة ولا من لا يتق الله ولا يتق الدنيا والرياسة والخرم ولا لمن يخرجه

لانه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اخذ الرجل مالا للبخارة جعل فيه
 جبريل عليه السلام جنتين من البركة بلائزال المال يرد وينمو ويمنع من الشيطان
 ما قد خله الحياة باذالك منه الامانة ودخلته الجنة نزع جبريل عليه السلام جنتي
 البركة وجعل فيه جنتي الثلج بلائزال ينفض ويدخله الشيطان يمزقه ثم يقاروا
 بعكبه لمن خاف منه ان يجده وللمن لا يغير عليه ان يأخذ منه حقه باذالارض ان
 يعطي ماله مقارضة فانه يحضر الشهود ويكتب واسم من دفع له المال ويسم
 اياه وقبيلته واسماء الشهود والامكان والشارع وعدد المال وما اتفق عليه
 من الربح فيجتمع على بياقته ويضعها في موضع خفي فيجاء به ان يضع ماله
 في الدبر والبدر في كل ما يرجو فيه الربح الارض والشرك ولا يضع اليه وجائز لمن
 يأخذ الغرض ويتبع فيه فيحصل الله تعالى لبيد باقته ويضيء مؤننه عن
 المسلمين وتكون رغبته فيما يرجو فيه لانه اجبر وغيره ولا يأخذ الغرض من احباب
 الحرام والربا والربوة واذا اراد طيب المال ان يعطي ماله على الغرض فانه
 يقول للمفارض اعطيتك هذا المال على الغرض او دفعته لك في جائز ولا يتلج
 المفارض ان ينطق بالقبول في ذلك ويسم نصيب المفارض نصيبا او ثلثا او اقل
 او اكثر وان اتفقا على تسمية معلومة للمفارض فيلزم الدرع جمع له المال
 ولم يذكر شيئا بجائز ومنع من يقول لا يجوز حتى يذكره في وقت الدرع وان دفع
 له ولم يسميا تسمية معلومة للمفارض واتفقا على شيء بعد ذلك قيل
 ان يضارب به المفارض جائز وان لم يسميا الا بعد ما ضرب ولا يجوز ان سما غير
 هما نصيب المفارض في وقت الدرع فرضا بذلك بجائز وان اتفقا على ان
 يكون الربح كله للمفارض الى مدة معلومة ويكون بينهما بعد ذلك بجائز
 وان يكون بينهما الى مدة معلومة ثم يكون بعدها للمفارض بجائز وكذلك
 ان جعل له ربح حش معلوم من المال مثل الرقيق او غير ذلك من جميع ما
 يتجر به بجائز ايضا وكذلك ان اتفقا على تسمية معلومة في هذه السنة او في السنة
 الثانية او الثالثة على تسمية معلومة اقل من الاول او اكثر منها بجائز وامان
 اعطاه الغرض على ان يتجر به الى مدة معلومة ولا يجوز ومنهم من يقول جائز
 كذلك الجزاء والحرار وغيرهم من جميع الصاع ان اعطاه على ان يعملوا به

في ضايعهم على هذا الحال وان جعل لجعل المغارض او لغيره نصيبا في الربح
 فلا يجوز ذلك ان جعل نصيبا من الربح للماضي او للمساكين ولا جاز ولا لغير ذلك
 من وجوه البر كما ان يكون حكم ذلك لصاحب المال دون المغارض ومنه من
 يقول ان جعل نصيبا من الربح لغيرهما او لعلاه كله فلا يجوز ذلك انما هو ان
 اعطاه مالا فراضا على تسمية معلومة من الربح وزيادة دينار على الربح او ينقص
 دينار او اشتراك هذا صاحب المال لغيره فلا يجوز ذلك وان اعطاه المال على
 ان يكون الربح لصاحب المال في ذلك ليس بفراض وان اعطاه له على ان يخرجه
 به مرة او مرتين بضاعة لصاحب المال ثم يكون الربح بعد ذلك انصافا ولا
 يجوز ذلك ومنه من يقول جاز وما ان جعل الربح لهذا سنة وهذا سنة
 فلا يجوز وان قال اعطيتك هذا المال على ان يكون الربح بيني وبينك او بيننا
 او على رؤسنا جاز ويكون الربح بينهما نصيب ومنه من يقول لا يجوز ذلك
 الفراض وان دفع رجل مالا لرجلين او ثلاثة او اكثر جعل لهم الربح بيني وبينك
 ولا يجوز ومنه من يقول جاز ويكون لصاحب المال النصف ولهم النصف وان
 قال لهم الربح بيننا او على رؤسنا فلا يجوز ومنه من يقول جاز ويكون الربح
 على رؤسهم وكذلك ان دفعه اثنين على هذا الحال وكذلك ان دفع
 رجلا لرجل فراضا بغيره الربح بيننا او على رؤسنا على هذا الحال وان قال
 له الربح بيننا وبينك فلا يجوز ومنه من يقول جاز ويكون لهما النصف
 وله النصف وكذلك ان دفع رجل لرجلين جعل لاحدهما الربح بيني وبينك
 فلا يجوز حتى يسمى ما للآخر واحد منهما ومنه من يقول جاز ويكون النصف
 لهذا المغارض والنصف بين صاحب المال والمغارض الا ان اعطى الرجلين
 فراضا على ان يكون الربح بينهما مثلا او على ان يكون نصيب الربح بينهما
 جاز وما ان جعل لاحدهما من الربح اكثر مما جعل للآخر فلا يجوز ذلك انما هو ان
 وان دفع رجلين لهما للمغارض على ان يكون لهما نصيب الربح وله النصف او
 على رؤسهم جاز وهذا اذا استروا في المال وما ان تفاضلا في المال واقفا
 على ان يستوي صاحب الخثرة مع صاحب الغلة فلا يجوز ومنه من يقول
 جاز وجاز للاحد المتفاضلين ان يعطيا مالهما على الفاضل ويجوز ذلك

على صاحبه وجاز للعقار ان يأخذه منه **باب** ما يجوز للعقار وما لا يجوز ان
يفعله في مال العقار ولا يجوز للعقار ان ياكل من مال الفراض ولا ان يضع منه
غيره ولا يلبس منه ولا يركب ولا يتصدق ولا يسكن ولا يجوز عتقه ولا تدبيره ولا
يجوز له الاتجاره وجاز له ان يخلب انتحارة حيث يردوها في البر والبحر وجاز له
ان يتجر بكل صنف بطمع جيد الربح وفيل ياكل من شئ يسيرا في وقت بيعه ويشترى
والبس ايضا وركب في ذلك الوقت وفيل يفعله الذي ذكرنا من مال الفراض
من حيث خرج من منزله حتى يترك التجارة ويرجع الى بلده ويجوز له ان ياكل منه في
منزله ولو انه يتجر به وكذلك ان اخذ الوضوء في الارض التي يتجر بها فلا يجوز ان ياكل
منه بكتياكل وان تزوج امرأة في المنزل الذي يتجر فيه فله ان ياكل منده لنفسه
ولا يضع امرأته منه ومنعه من فعل اذا حمل المال ما ياكل منده بكتياكل وركب
والبس على قدر المال ومنعه من فعل في المفسد الذي ياكل منه اربعون ديناراً
وفيل عشرون ديناراً وفيل لا ياكل منه قليلاً ولا كثيراً فل المال اكثر الا ان
اشترى نفقة على صاحب المال بهذا فله ان ياكل وقال بعضهم لا ياكل الا
ان يمين له نفقة معلومة او يمين له النفقة فجاز له ان يأخذها ولو من راس
المال ولا يجوز له على هذه القول ان يتجر لنفسه ولا لغيره من الناس لانه اجبر
لصاحب المال وكذلك الخسوة والركوب مثل النفقة على هذه القول واذا ترك
التاجر التجارة او رجع الى صاحب المال فلا يستفيع بشيء مما ذكرنا وفيل
يستفيع به اذا رجع ويكون ذلك كله من مال الفراض ولا يجوز له ان يشتغل بعمله
ولا في عمل غيره في وقت يتجر فيه جمال الفراض ولا يجوز له ان يتعب نفسه في
العبادة تعباً يضرب مال الفراض مثل الصلاة والصيام وغير ذلك من اعمال البر
ولا يبيع ولا يوصي الامم لوجب عليه والاحتياط مما وجب عليه وانما يجوز له ان يبيع
من الثوب او رقعته فيل صلاة العبر ورضعتين بعد صلاة المغرب والعبد بين
وفيل رمضان وصلاة الميت والسجدة وصلاة مغلق ابراهيم عليه السلام وصلاة
الخصف والخصف والزلزلة وجاز له ان يبيع ويوصي من الثوب ما شاء في
وقت لا يتجر فيه وما لا يضرب بالتجارة ولا يجوز له ان يبيع بالليل الا ما كان خفياً
من حضور مجلس الذي باليل والنهار ويضرب الكتاب ويجوز له ان يكتب الكتاب

للغرض من ذلك المال ويستمر منه ما يكتب فيه والرق وجايز له ان يشتري
 الخب للتجارة وجايز له ان يكتب البطايق من مال الغرض الرضا صاحب المال يكتب
 المال للجميع ما يصلح للغرض بما يكون عليه من الديون من مال الغرض وصا
 يجوز له على الناس ولا يجوز له ان يكتب في تلك البطايق لنفسه ولا لغيره
 من الناس ويستمر في البهايم وبغيرها من ذلك المال واذا ذلك اصل وجايز
 له ان يكتب بمال الغرض جميع ما يحتاج اليه من المساكين والدواب وغير ذلك
 ويحكي الغراء من الرمح قبل ان يقسمها وان تلعب المال قبل يردى الكراء فانه
 يرد به صاحب المال ولا يحمل مال الغرض على دواب صاحب المال بغير اذنه وان
 فعل فعليه الكراء من ذلك المال ولا بد منه في مساكينه ايضا الا باذنه وان
 فعل فليس عليه شيء وان حمل المفارض مال الغرض على دوابه فليس له
 غناء الا ان لم يجد ما يحملة عليه فحملة على دوابه فانه يدرك غناؤه وان
 اتفق المفارض مع صاحب المال ان يحمل الغرض على دواب المفارض باجرة
 معلومة جاز له ان يشتري العبيد الذي فيه عيب العيب ان اذ ذلك
 اصل للمال ويشارك غيره في الرمح في ماله ولا يشارك هو غيره في ربح المال
 الذي في يده من مال الغرض ويدرك الشفعة بمال الغرض ان اذ ذلك اصل
 ويدرك بزروع المصرة من مال الغرض ويدرك غيره بما افسد ذلك المال
 ولا يجوز له ان يجرز عبيد مال الغرض فيما بينهم ولا يزوجه لغيره من
 الناس ولا يطف عليه ولا يراجع عليه واذا كان المفارض يتجر
 بماله او مال غيره او يتجر بمال رجل شق ولم يتلف فانه ياكل من ماله
 ولا ياكل من مال الغرض شيئا ومنهم من يقول ياكل من ماله او مال
 غيره على العاصفة بقدر الاموال وانما يفعل في ذلك ان يأخذ من مال
 كل واحد منهما ما ينوبه على العاصفة ثم يخلصه وياكل منه ولا ياكل
 منه مرارا بالليل ولا بالهار ولا ياكل منه الا الغذاء والنعشاء وجايز له
 ان ياكل بالادام والحم في اوقات ولا يسري في الاكل ولا ياكل الشبهات
 ولا يطلب في اخذ مال الغرض ان يخرج به من العاصفة وجايز له ان يشتري
 منه الثياب الربيعه لخصوته وبريها الى وقت البيع والشراء

فيبيعها وان كانت في يده بضائع الناس مع مال الغرض فلا يستبيع من
 مال الغرض الا ما ناله بالحاصلة مع البضائع واما ما ناب البضائع فليأخذ
 من ماله واذا اراد ان يبيع لا يشتري بما في يده من الاموال فليبيع فهاجا
 لموتة على الايام بنظر منه ومنهم من يقول يرمي عليها الفرعة كل يوم
 بعض رفع له الفرعة باع له واشترى واذا كان عند احد اعاد عليها الفرعة
 ويكون كذلك حتى ياتي على آخرها ومنهم من يقول من رفع له الفرعة
 في اليوم الاول باع له واشترى ولا يدخله مع غيره في الفرعة حتى ياتي
 على آخرها ومنهم من يقول يرمي عليها الفرعة بمرة ويتبعهم كل
 متابعوا ولا يشتري ولا يبيع من مال بعضهم لبعض واذا اراد ان يبيع
 بالافالة بعد ما باع له يجازي وكذلك ماله ومال الغرض لا يبيع ولا يشتري
 بعضه ببعض الا بالافالة او التولية وجازي للمفارض ان يشتري لرب
 المال بمال الغرض الذي بينهما وبينه ماله على الغرض الذي بينهما
 ومنهم من يقول لا يجوز البيع والشراء فيما بين المفارض ورب المال في
 الغرض الذي بينهما وجازي للمفارض ان يبيع على ذلك المال وخاصة
 وكذلك صاحب المال يفعل ذلك وجازي للمفارض ان يبيع من ذلك المال
 في الحبوب والسمسم والبقالة والخجارة ويدراره منه ما يجاب على تلعبه
 ولا يدراره منه على نفسه وان مات صاحب المال فلا يبيح المفارض بمال
 الغرض بعد ذلك وان بعله يضر ضامن للمال ان تلعب وان تلعب المال وليس
 فيه الربح فليس له شيء ولا يدرك عنه ايضا في ذلك وهذا اذا كان على ذلك
 واما ان يبيع المال ولم يعلم بموته فله عنه فيما ان يبيع بعد الموت ومنهم
 له الربح على ما اتفقوا ولا قيل له الغنا في الوجه الاول وان مات التاجر ورفع
 كان الربح في المال فليأخذ صاحب المال راس ماله وما ناله من الربح ان كان
 واذا كان الورثة اجمعوا او عاينوا او غيا بما كان صاحب المال يبيع اخذ العشيرة
 ان يستعملوا له ولا يبيع تلك السلع ويوفي له ماله وان حضر الورثة
 واذا ان يبيعوا السلع بانهم يجرون على ذلك وان كان المال في الخجين
 بل يجير واعلى تفاضيه وان كان المال في بلدة بعيدة فان الخراج يجبرهم ان

في بيعه
 واما ان يبيع
 ما ناله من الربح
 ان كان الربح
 في البيع
 في البيع
 في البيع

يا ثوابه في مدة معلومة ومنهم من يقول ان في يخذ الربح في المال لا يؤخذون ببيعهم
 ولا تفاضله واما التاجر فانه يؤخذ على ذلك كان الربح في المال اولى بغيره وان
 كان الورثة ليسوا بامناء فان الحاكم ياخذهم ان يستعملوا امينا بغير ذلك
 وكذا ان زال غفل المفارض بما تؤخذ عشيرته بالملامعة وان نسيب المفارض
 صاحب المال ونسيب عده راس المال وما اتفق عليه او جنس راس المال من الدار
 ثابته والداراهم فانه يبيح ولا يصغه ذلك من التجارة وكذلك ان عاب
 صاحب المال ولا يدرى حيا او ميتا فانه يبيح ما لم يتبين له موته وان فقد
 بليغ مالم تنق مدة بعده وان اخرج صاحب المال ذلك المال من ملكه فلا
 يبيح به المفارض بعد ذلك وان اخرج به ولم يعلم فانه يدرك غناه على من
 انتقل اليه ذلك المال وقيل ان اسلف التاجر مالا فاجربه فربح او جعلت
 له المزابيا فذلك كله بينه وبين صاحب المال والوضعية عليهما ومنهم
 من يقول له ذلك كله ومنهم من يقول الربح بينهما والوضعية عليه خاصة
 دون صاحب المال **باب** في الرجلين ياخذان مالا فراضا من رجل واحد واذا
 اخذ رجلا مالا فراضا من رجل واحد يجازيان كانا ممن يجوز معلما وان كان
 واحد منهما يجوز بعلمه والاخر لا يجوز بعلمه فلا يجوز الفراض وان ضربه على
 ذلك الحال فانه ياخذان غناهما كان الربح في المال اولى بغيره وان كانا
 ممن يجوز معلما فاعطاه لهما على ان يكون الربح بينهما على الارش من
 يجازي فيضربان جميعا ويجوز لهما ان ينسماه ولا يكله احدهما الى صاحبه
 الا ان كان امينا عنده وان وكله اليه وهو غير امين فتلعب بهما ضامن
 فيما ذكر في الكتاب عن الربيع بن حبيب رضي الله عنه واما ابن عبد العزيز
 فلا يضمه ويجوز له ان يكله الى صاحبه ولا يجوز لاحدهما ان يضربه الا
 باذن صاحبه او باذن صاحب المال وان ضربه به فالربح بينهما ولا يبيع
 ولا يشتريه الا باذن صاحبه وان فعل ببعله معلق الى صاحبه وان مات احدهما
 او مرض او زال غفله بعد ما ضربه ضرب به الاخر بعد ذلك فان الربح
 بينهما وان حدث الواحد منهما بعض هذه المعاني قبل ان يضربه به ضرب
 به الاخر بعد ذلك فانه ياخذ ما ناله من الربح والعقل فيما ناب به صاحبه

ومنهم

ومنهم من يقول ليس له الا العنبر ومنهم من يقول له نصيبه من الربح كله
بمشتبه احدهما من ذلك المال ولا يأكل منه شيئا ومنهم من يقول يأكلان
منه ويركبان بالسوية على ما جسرناه في المفارضى الواحد فيما يجوز له
من ذلك وما لا يجوز له **باب** آخر ولا يجوز لصاحب المال ان يأخذ بمطيقه
المفارضى ولا كل ما يعمل له حصة ماله لئلا يجعله بمنزلة عبده ولا يبيع
معه شيئا للتجارة وان جعل شيئا من ذلك عليه عنه ويقبر له فبمته ما
اهد اليه واما المفارضى فيأخذ له ان يفعل هدية صاحب المال وكل ما جعل المفارضى
من الهدايا من اجل حصة ذلك المال فهو بينه وبين صاحب المال وان
تلك مال المفارضى فإخذه له المسافر ومن الملاء آخر فخر به ورجح ربحا كثيرا
وانه يستوفي صاحب المال راس ماله ويقسمان الربح بينهما ومنهم
من يقول ذلك كله للمفارضى الا ان قصد وابه صاحب المال وان عصب المال
للمفارضى قبل ان يضرب به وانه يقبره ويأخذ منهما وجد من الوفاق
والخلاف ويأخذ ما وجد من القليل والكثير وكل ما اخذ فلا يتغير به ويرد له لصاحب
المال وان اخذ به خذ لك بليس له من الربح شيء وان قال له صاحب المال
اضرب به خذ لك فيأخذ ولو لم يقبض منه ان كان ذلك مما يجوز به الغرض
وان لم يقبض منه الا بعد ما ضرب به فحينئذ فيأخذ ما غنى من الوفاق والخلاف
فليضرب به ولا يحتاج الرادى رب المال وان ضرب ببعض دوز بعض فغضب
منه بغيره او سرق فغرمه بانه يضرب به ايضا وان تعذر فيه يجعل فيه ما
بضمه به قبل ان يضرب به فلا يضرب بعد ذلك الا بالادنى صاحب المال وان
ضرب به فحسم فيه ورد البقية الى صاحب المال وقال له اضرب به فبمته
لك راس مال بانه ان رد له ذلك المال في يده فرده له على هذا ان يكون
راس مال فيأخذ بانه يقبض من يده يرجع به ذلك جراس المال هو الاول
ومنهم من هو الآخر وان اعطاه مائة دينار على نصف الربح ثم اعطاه
مائة اخر على الثلث وادمره ان يملك المال اول بامره فيأخذ وان ضرب به
كذلك يرجع لانهما في حان المائتين ويقسمان الربح على المائتين ثم
يقسمانه بعد ذلك على ما اتفقا عليه واما ان ضرب بالمائة الاولى فإصاب

فيها الرج اولم يصب غطاءه المائة الاخر على الثلث على ان يخلطهما فاجاز ويكون
 الرج بينهما على ما اتفق عليه ومنهم من يقول اذا كان الرج في المائة الاولى قبل
 ان يضرب بالاخر اجازته ينزل المضارب في الرج الاخر يعايناه من الرج الاول واما ان
 اعطاه مائة دينار فقال خمسون منها سلما وخمسون مضاربة فلا يجوز
 منع من يقول جاز وان ضرب بها مائة في الرج فانه ياخذ المضارب في خمسين لنفسه
 ويقسم الرج الخمسين بينه وبين صاحب المال وان قال له اعطيتك هذا المال على
 الغرض كما اعطاه فلان فلان فلا يجوز للمضارب عنه وكذلك ان قال له اعطيتك
 لك على سنة الفاض فلا يجوز ايضا وان اعطاه مائة دينار على الفاض على نصف
 الرج بالقرية في الرج مائة اخر ياخذ منها صاحب المال مائة ثم ضرب التاجر بها
 لمائة الاخر ياخذ صاحبها ربعا كثيرا فانما يقسمان تلك المائة ورجعها
 ايضا انما ومنهم من يقول ياخذ المضارب في الرج الاول ومانا به من الرج الاخر
 غ يفسد مع صاحب المال ما بقي من الرج الاخر انما ما يجوز للمضارب على هذا
 القول ثلاثة ارباع الرج والربع لصاحب المال واما ان اطل صاحب المال من ذلك المال
 راس ماله او اجسده فحضره التاجر بالباقيته وقرج فانه يخرج راس المال ثم يقوم
 صاحب المال مانا به من الرج فيما اجسد ولا يجوز للغرض ان ياخذ نصيبه من الرج
 الا اذا كان صاحب المال وان اخذه بغير اذنه فوكل الى صاحب المال راس ماله ومانا به
 من الرج فليس عليه شيء وان تلف فانه يرد ما اخذ حتى يستوفي راس ماله وفيد
 وقبل لصاحب المال ثلاثة ارباع ما اخذ وبمسك الرابع وهذا اذا كان الرج
 مثل راس وان كان اقل منه او اكثر فعلى هذا الحال وان اتسع الغرض للرج
 جازي مما يوزن لنفسه او تجزئه بينه وبين صاحب المال فانه يرد ذلك
 كله ويخرج راس المال ثم يقسمان الباقي الا ان جزله صاحب المال القسمة
 ويجوز ذلك وان اعطاه المال على المضاربة جازي به في الرج او خسر فتبين
 له ان ذلك المال للتاجر فدخلت عليه بطل المال كله ورجعه وخسارته ولا يرد
 الخسارة على من دفعه له واما ان غلط على مال غيره فدفعه له فتبين للدافع
 ذلك بلان كان الرج في المال فهو لصاحبه وبعض الدافع للتاجر مانا به من
 الرج وان طاعت الخسارة عليه فعلى الدافع الضمان وان تعمد باعصاء ملاكان

في يده بالامانة على الفراض فهو ضامن لصاحب المال وان لم يعلم المفارض بذلك
 ويضمف ما ناله من الربح وان علم فليس له عنه وهو ضامن ايضا ومنهم من يقول
 ياخذ التاجر ما ناله من الربح ويضمف ارباح المال وان اخذ المال على الفراض فلا
 عطاء لغيره على الفراض كما اخذه فهو ضامن فان كانت الخسارة بعليه وان كان
 الربح فهو بين صاحب المال والتاجر الشاهي في ان لم يعلم وان علم فليس له عنه
 ومنهم من يقول ياخذ ضميمه من الربح ولوعلم بذلك وان اخذه على النصف فلا
 عطاء لغيره على الثلثين ولا يخرجه من الربح ولصاحب المال نصف الربح وياخذ التاجر
 الاخر النصف الباقي ويدرك على المفارض الاول ثلثي الربح من الربح في ماله
 وان اخذه الاول على النصف فلا عطاء لغيره على الثلث وياخذ من الربح لصاحب المال
 نصف الربح وللتاجر الاخر الثلث وللتاجر الاول السدس واذا اخذ رجل مالا على
 الفراض واشترى به متاعا ليساويه الى بلدة اخر اخرج به الى بلدة اخر اجمعت قبل
 ان يرجع فوصلت فخذت الى ورثته فان بين الذي حملها مال صاحب المال وما
 لصاحب البضائع وما للميت من ذلك المال اخذه وما قال لانه امين على ما
 في يده فالقول فيه قوله وان لم يبين ولخبرهم وجدوا في كل مرة اسم صاحبه
 مكتوبا فلما اخذوا بذلك وان لم يبين لهم شيئا ولم يجهزوا شيئا بل على الصراير
 فليفسموا المال على رؤوس اهل الهم التي خرج بها ان علموا ها وان لم يعلموها
 فليعطوه حتى يتبين وان يتبين بعض راس المال ولم يتبين بعض فليتبين راس
 ماله فلما اخذه ويحصل الباقي حتى يتبين فلان كان راس ماله سلايع فليتنزل
 بها ان يتبعف به ان علم وان لم يعلم فليتنزل بغيرتها في البلدة التي ابتيعت فيه
 السلايع وان لم يعلم ذلك فليتنزل بغيرتها التي خرج بها وان تلفت الفرقة
 ولم يبق منها شيء فانه ان استشهد المفارض حين سافر انه خرج بماله
 يده من اموال الناس فلا يدرك احباب الاموال على الورثة شيئا بماله وان لم
 يستشهد في حال خروجه فانه حين يدركون اموالهم على الورثة في مال الميت
 ومنهم من يقول لا يدركون شيئا ولولم يستشهد وان اشترى المفارض
 سلعة بوجهه الى مال الفراض ووجد المال خذ ثلث فان صاحب المال بائع
 ان شاء ان يدفع للمفارض ما اشترى به السلعة فليدفعه له وتكون السلعة

ينبغي على الفراض وان ايا يتكون السلعة للمفارض ويودي الثمن من ماله وكذلك
 ان اشترى المفارض الى المال بمائة دينار على ان يقد فيه الا خمسين دينار على هذا الحال
 وان اشترى سلعة بمائة وخمسين دينار على ان يقد فيها خمسين من ماله
 ويكون الباقي دينار على الفراض وان المفارض يشتري في السلعة مع رد المال
 على قيمتها بالقد في وقف الشراء وان اشترى رجل سلعة لنفسه ولم يرد ما يقد
 فيها فمقال لرجل ايه قد اشترى بكذا وكذا واعطيه ثمنها على الفراض وتكون
 السلعة بينه وبينك واعطاه على ذلك الحال فلا يجوز ومنه جازم وان اشترى رجل
 واما ان امر صاحب المال رجلا فقال له اشترى السلاخ فانما انقد عنك المال فيكون
 بيننا فراضا فلا يجوز ومنه جازم وان قال رجل لرجل ابي بيا في عليك فلا يجوز وان
 اقر بما يقابل ذلك الدين فحان فيه الرجوع وانته بهضيم ما اتفقا عليه ان شاء وان تلف
 ذلك المال يصر من ماله والدين ثابت عليه وكذلك ان قال له اعطى الدين الذي لي
 عليك على الفراض لعلان واعطاه له جازم به يرجع وان المفارض يبيع الرجوع
 مع صاحب المال ويعطيه راس ماله والدين فذير امته المديان وان اعطى
 رجل لرجل مالا على الفراض على ان يكون الرجوع بين المفارض وبين رجله اخر جازم
 وان اعطاه على ان يكون لصاحب المال ثلث الرجوع وللمفارض الثلثان او على
 ان يكون لصاحب المال ثلثة ارباع وللمفارض النصف وما اشبه هذا من الزيادة
 على ما يكون فيه من التسميات فلا يجوز وكذلك ان سما لنفسه او لغيره من
 الناس وللمفارض حتى جاوز ما يبيع من التسميات فلا يجوز ايضا واما ان سما
 للمفارض ما يبره من الرجوع ولا فلا يضرهم بعد ذلك ما زاد من التضييق في
 منعه من يقول لا يجوز وكذلك ان اعطاه المال على ان يكون نصف الرجوع لصا
 حيه وللمفارض السدس فسمعا على الثلث ولم يسمياه لاحد جازم واما
 ان اعطى فراضا لرجلين فسمما لنفسه النصف وللآخر النصف الآخر
 فلا يجوز وان اعطاه فراضا على ان يكون لصاحب المال نصف الرجوع ولم يسم
 للمفارض شيئا او سما للمفارض ولم يسم لنفسه شيئا جازم ومنه من
 لا يجوز ان سما لنفسه دون المفارض وان اعطى رجلا لرجل فراضا سمما
 له احدهما ما يخذ ولم يسم الآخر فلا يجوز وان اعطاه مالا فراضا وقال له ان

منه ولا ينفق عليه في كذا وكذا ما في المعارض وخرج ممان صاحب المال عن
المعارض يتفق عليه راس المال ويرد ما يهبه من الربح لورثته وفيك يجوز المعارض
جميع ما ياكل او يوزن من الحيوان وغيرهما من الذهب والفضة ويكون راس ماله
ما دمع له من ذلك على المعارض واما ملائيل ولا يوزن فلا يجوز به المعارض ومنه يجوز
به على ما اتفقا عليه من القيمة وتكون تلك القيمة راس المال ولا ينظر الى ارتفاع
القيمة بعد ذلك ولا الى نقصها وكذلك ان كانت في يده سلاب وعطافا على
المعارض لصاحبها على قدر المال ولا يجوز عصية الحيوان على المعارض ومنه جائزة واذا
اراد رجل ان يعطيه عنده على المعارض وانما يتفقان على قيمة معلومة ويد مع
صاحب الغنم للمعارض تلك القيمة من الدناير والدرهم فيشتري بها منه المعارض
بتلك الدناير فيشكون الغنم بينهما على المعارض وكذلك يفعل في جميع ما لا يجوز
به المعارض من السلع والحيوان ومنه يد مع له الغنم على قيمته معلومة على المعارض
ويخرج ما اتفقا عليه من القيمة وتكون قيمة الغنم بينهما على ما اتفقا عليه
اولا وكذلك جميع ما تكون له الغلة على هذه الحال وان امره ان يبيع حيوانه فيشترى
بثمنها بعد ما باع جازر ويكون له الغنا في بيع الحيوان **باب** ما يجوز لصاحب المال
ان يشتتره على المعارض واذا اعطاه رجل ماله لرجل على ان يضرب به في صنف
معلوم دون غيره او في بعض البلد ان او في الاوقات دون بعض فلا يجوز ذلك
المعارض وان خالف ما اشتتره عليه من ذلك فهو ضامن وليس له الربح ولا
الغنا ومنه من يعزل المعارض جازر وفيك يصح المعارض ويبطل الشترك والمعارض
هو الناحية في ذلك واما ان اعطاه المعارض جازر فانه يشتتره عليه بعد ما بعده
الا يعامل صنفا معلوما من الناس او لا يدخل بلوحة او فلا ولا يشتتر في صنف
كذا وكذا بالمعارض جازر مع الشترك فان فعل ما نهاه عنه فهو ضامن وان
اعطاه فراضا على الا يشتتر في شئ من الا بعرضه او بعرض غيره من الناس فلا
يجوز ذلك المعارض وكذلك ان اتفقا معه على المعارض على ان يكون المال في بيع
صاحب المال او في يد غيره من الناس ولا يدخل به المعارض ولا يليه شئ من
البيع والشراء فلا يجوز ذلك المعارض وكذلك ان اعطاه المعارض واشتترى
عليه ان يكون مع ابنه الضعل او عبده حتى يعلمه فلا يجوز وكذلك ان اشتترى

على صاحب المال المعاونة في البيع والشراء فلا يجوز ذلك الفراض وقيل جائز وقد لك
 ان اشتري عليه ان ياخذ شيئاً معلوماً من الرخ او اشتريه المفارض وبفسمان البقية
 على ما اتفق عليه واشترط ان يكون له اية من المال تسمية من الرخ فلا يجوز
 وان اعطاه المال على ان يشتري به العن يجزى بها ويبيع بها ويجزى بها او على ان يشتري
 به الخطة يبيعها ويجزى بها ويبيع العن فلا يجوز ايضا ومنع من يقول جائز وان
 اعطاه النواض واشترط عليه الا يبيع بماله ولا يمال غيره يجازي وان اشتريه ضمان
 المال فلا يجوز الفراض للمفارض عنه ويكون المال ورخي لصاحب المال ولا يضمن
 شيئاً الا ان نقد ابيه وان اعطاه الفراض كما لا يجوز له جائز به فخرج من الرخ كله
 لصاحب المال وللمفارض عنه **باب** في ضمان المفارض وان اشتري المفارض
 بمال المفارض لنفسه ديناً واشترى لنفسه بوجهه فيفقد مال المفارض فيه ذلك
 الشيب ويضمن المال ويكون خائفاً بذلك ومنع من يقول ان اشتراه بدين
 فهو لصاحب المال ويكون فراضاً بينهما وذلك ان كانت الامانة بيده واشترى
 بها لنفسه بدين واشترى بوجهه على ذلك المال فيفقهه والبيع، لصاحب المال
 ان اراد وكل ما كان في يده مال بالامانة او بالخلافة او بالقطعة فاجر به بخرج فهو
 وليس له عنه والرخ لصاحب المال فيما ذكر عن ابي عبيدة مسلم بن ابي كريمة
 رضي الله عنه وذكر عن جابر بن زيد رضي الله عنه ان الرخ لم يضمنه وقيل ان
 الرخ للمساكين ولا يبيع المفارض بالدين وان باع بالدين فهو ضامن اكر
 ذلك الدين اعم لا الا ان ادن له صاحب المال بذلك ومنع من يقول هو الناظر
 في ذلك وليس عليه ضمان ان اخذ المال من الغريم وامان ائليس المدبان وامان
 ولم يتركه وجاء فهو ضامن وقيل لا يضمن وان باع بيبها حالاً ولم ياخذ المال
 يجزى فهو ضامن الا ان كانت بينه وبينه وليس عليه ضمان ولا يستعير ذلك المال اوان
 استعاره فتلج فهو ضامن وان رجع اليه ولم يئلف فليس عليه شيء و
 عليه عنه ما استعمله المستعير وان حب في البيع او عني في البيع او الشراء
 فيما لا يتقايين به الناس فهو ضامن وان امر المشتري من الثمن او بعضه فهو
 ضامن وجاز له ان يستودع ذلك المال عنه من يثق به من الناس بئاً وله
 ايضا ويضعه عند زوجته ان كانت لا توفى الامانات وان تلج المال في هذه

الرجوه فلا يضمن شيئاً وجاز له أن يأخذ الرهن ويشترط العوض لذلك المال
ويضمن بعضاً من مال الفراض في دين الفاض ولا يضمن إلا كفاية الدين وإن رهن
أكثر فهو ضامن للفضل أن تلب الرهن وقيل لا يضمن إلا أن لم يجد إلا ذلك وإن
باع أرض الفراض فلا يشترط العوض من مال الفراض لا على صاحب المال وإن اشترى
له فهو ضامن لذلك العوض للمشتري ويدركه على صاحب المال ولا يجوز له أن
يشترط بالدين المال الفراض ويلزم ذلك صاحب المال أن تلب مال الفراض وإن
وقت له ما يشترط إليه من المال فلا يزيد عليه وإن زاد وعليه تلك الزيادة
وإن قال اشترط بالدين هكذا التي وكل ما اشتراه فعذر له وإن قال اشترى
إلى مالي فلا يلزمه أكثر من ماله وإن اشترى إلا صاحب المال وأجمع منه فقد
خرج جراحاً على أولي يعل وهو ضامن لما اشتراه به من المال وليس على المعتبر
سعاية ومنهم من يقول يستسعى له بغيره ومنهم من يقول لا يضمن ولو علم إذا
جهل أنه يخرج جراحاً دخول ملك صاحب المال وأما إن أمره صاحب المال أن
يشترط ذاهباً منه واشتراه خرج جراحاً من مال صاحب المال وليس على
المفترض ضماناً ويجوز لصاحب المال بغيره إذا كان الرهن في المال وأما إن
اشترى إذا عزم من صاحب المال بالرضاع أو بالهبة فلا يخرج جراحاً وله أن يبيعه
ولا يشترط المفترض بذلك المال ذاهباً منه من السبب فإن اشتراه فلا يخرج
جراحاً ويبيعه ويستوفي لصاحب المال رأس ماله وما يقو به من الرهن وما
ناب المفترض بعد ذلك خرج جراحاً وإن اشترى المفترض زوجته فهي أمة
لمال المفترض وإن كان الرهن في المال فلا يمسها وإن لم يكن فليسها
ومنهم من يقول لا يمسها لأنه يضمن فيه أن يكون الرهن ولم يعلم به وأما
ما ولدت منه بعد ما اشتراها فهو عيب لرب المال ومنهم من يقول إذا كان
الرهن في المال خرجوا أحراراً وإن اشترى زوجة رب المال من ملك الفراض يجازي
لرب المال مسيبتها كان الرهن في المال أو لم يكن يضمن ما ولدت بعد
ما اشتراها خرجوا أحراراً من ماله ويضمن للمفترض ما نذ به من الرهن في
منهم من يقول لا يمسها إذا كان الرهن في المال ولا يمسها المفترض من مال

الغرض اذ له صاحب المال او لم ياذن كان الربح في المال اولم يذن وان تسراخه
 لك فيض كغيره لا يثبت نسبته وعليه الحد والصدق وكل ما افسد المقارض من
 مال الغرض جعله في ماله لصاحب المال ومنع من يقول بجهله في المال وليس عليه
 شيء، وكذلك ان عزم المقارض جميع ما افسد الناس بجهله جعله في ذلك
 المال وليس عليه شيء، ولا يجوز لصاحب المال ان يتسراخ في مال الغرض كان
 الربح في المال اولم يذن وان فعل فينسبه ثابت وليس عليه الحد، وفيما نسب
 المقارض حصدا فيها وكذلك ما افسد صاحب المال وكذلك ما افسد صاحب
 المال او اطاعه او حيوانه او عبيده في ذلك المال بانه المقارض يبايسته بذلك
 وان قتل عيدا من مال الغرض قتل عيدا لا جني على من الناس، فاختلف صاحب
 المال والمقارض في القتل والنفوذ واخذ القيمة، فالقول مؤل صاحب المال ان
 الربح في المال اولم يذن واذا اخذ المقارض مالا من رجل بلا اذنه الغرض من غيره
 الا باذنه صاحب المال وان اخذه من الاخر بغير اذنه الاول فهو ضامن للمال الاول
 ويضمنه مال الاخر ان لم يعلم وان علم بليس عليه شيء، سواء في هذا خلف
 امواهما اولم يخطهما ومنعهم من يقول ان لم يخطهما بليس عليه شيء،
واجب ما يجوز لصاحب المال في تمام الغرض واذا اراد صاحب المال ان
 ياخذ متاعا من مال الغرض بغيره بلا شراء بله ذلك ولو لم يرض المقارض
 ومنعهم من يقول لا يجوز له ذلك الا بالشراء، واما المقارض فلا يجوز له ان ياخذ
 شيئا من ذلك بغيره الا ان باعه له صاحب المال او وكيله وذكر في الكتاب
 انه اذا امر صاحب المال المقارض ان يسلب من ذلك المال ليستتر في سرية
 تجازي ومنعهم من يقول لا يجوز حتى يدخل من يسلب عليه له وجازي له ان يرحل
 ما اسلب ايضا في ذلك المال وجازي لصاحب المال ان يستنفع بذلك المال
 بكل ماله بكن فيه ذهاب العيق مثل ركوب الدابة الى حاجته او لبلد او الثوب
 او الصلاة به او كل ما كان حقيقيا مثل سفن الدار او امساك السلاح او
 استعمال العبد الصانع مثل الخيامة وغيرها واما المقارض فلا يستنفع
 بهذا كله ليقسمه من غير صلاح المال فان فعل بغيره العنا وان فعل ما كان
 المال في ذلك المال ما ذهب بالعيق مثل الاطمانه او الهبة او البيع او العلق

او التمتع به

اوالتدبير وما السبب ذلك من خروج الملك فجاءه وان كان الرجح في المال ضمن للمغار
ضى وكذلك رهنه وخرائه وتزويج العبيد والخلاف عليهم والمراجعة لهم مجاز
وان اشترى المغارض سلعا يضر به الموسم في ذلك البلد او غيره بمنعه صا
حب المال وقال له بيع بها هنا واعطى له راس المول والغول قول صاحب المال
وذكر في الكتاب انه لا يشتغل بصاحب المال في ذلك حتى يبلغ الموسم والغول
قول المغارض وزكاة مال الغرض على صاحب المال ويؤدى الزكاة على
راس ماله ورجحه مالم يغسما وليس على المغارض شيء، وان غاب عنه فليؤد
على راس ماله حتى يرجع اليه المغارض فان كان الرجح في المال فليؤد ما قال له
المغارض في الرجح في السنين الماضية وان حنت صاحب المال بماله للمساكين
بعليه ان يعشش ذلك مع رجحه ومنعه من يقول ليس عليه عشر مائات
المغارض من الرجح ولا زكاة ويكون ذلك على المغارض فان اعطاه المال على
الغرض يوضعه عند صاحب المال واشترى لنفسه او ينكر المغارض فان اشتراه
للجارية بينه وبين المغارض فجاءه ويكون على ما اتفق عليه او لا وجاز قوله
في ذلك انه اشتراه لنفسه او بينهما وكذلك ان ضرب به المغارض اولادهم
ودعه عند صاحب المال وضرب فيكون على فراضهما الاول وكذلك
جنيني ان ضرب بذلك المال كما يصلح للغرض ان يكون ذلك على فراضها
وان ضرب به الاجنبي لنفسه او لصاحب المال فلا يجد فيه المغارض شيئا
وان ياعه المغارض لرجل يباعه صاحب المال لرجل اخر ولم يعلم كل واحد
منهما بما فعل صاحبه فباع منتقما او لا جاز بيعه وان لم يعلم الاول
منهما فبمفع حتى يتبين وعبيد مال الغرض انما يصلون صلاة صاحب المال
كان الرجح في المال او لم يكن مالم يغتسما ولا يوزن لهم ان ياكلوا فيه
منزل صاحب نهاره في رمضان وجاز لهم ان ياكلوا في منزل المغارض
وبعض وجه الصلاة كان الرجح في المال او لم يكن **باب** الدعاء في الغرض
وان اعطى رجل ماله لرجل على الغرض فاجتر به بوجع فاختلف مع المغا
رض في راس المال فقال له راس مالي مائة دينار وقال له المغارض
حسبون او قال له صاحب المال راس مالي دنانير وقال له المغارض درهم

جاعلون قول المقارض وصاحب المال مدع وكذلك من ادعا انفساخ الغرض منها
 وهو المدعي وان اختلفا في الرجوع فقال المقارض الرجوع بينهما انصاحا وان اختلفا
 فليكن لي وثلاث لك وكذلك صاحب المال وادعا لنفسه الاكثر من الرجوع فما
 لقول قول صاحب المال وقيل من ادعا انفساخ الغرض فله وان اختلفا على
 الغرض فادعي احدهما ثلثي الرجوع وانكره الاقل ومن ادعا ثلثي
 الرجوع فمهم مدع وكذلك ان ادعا المقارض على صاحب المال انه اعطاه
 ذلك المال ليخبر به لنفسه وانكر صاحب المال في القول فله والمقارض
 مدع وكذلك ان قال له المقارض امرني ان ابيع مال الغرض بالدينار
 امرني ان اخذ الدينار الى مالك وانكره صاحب المال والمقارض مدع
 وان قال له المقارض بعد ما اخبر بالمال ان الدينار كان علي من قبل
 البيع او من قبل ما افسده مال المقارض او من قبل الخراء وكذلك صاحب
 المال والقول قول صاحب المال ومنهم من يقول قول المقارض
 مادام المال في يده وان دعيه لصاحب المال صار مدعيا وان اختلفا على ما
 ذكرنا انه وجب في المال فقال له صاحبه المال قد اخرجته منه وانكر
 المقارض والقول قول المقارض في ذلك وان قال له المقارض قد دعت
 اليك راس مالك وانكر صاحب المال والقول قول صاحب المال وكذلك
 ان اقر المقارض بالرجوع وادعا انه دعيه لصاحب المال والمقارض مدع
 وان قال له راس مالك مائة دينار قد دعتك عنها لك ورجبت مائة اف
 قسمها معك وانكر صاحب المال وقال له قد بع التي شئت او قال له
 راس المال قد ثلث في ذلك واقر راس مالي من هذا الرجوع والقول
 قول صاحب المال وان اختلفا على ثلث المال فادعا صاحب المال انه
 ضيعه او تعدا فيه ثلث وكذا به المقارض والقول قول المقارض
 وان قال له صاحب المال استودعك مالي وانكرت بغير اخي بالرجوع
 لي فقال له المقارض بل دعتك الي على الغرض والقول قول صاحب
 المال وان قال له صاحب المال اسلفك لك فاجرت به خمس سنين واعطيت
 راس مالي وقال له المقارض بل اعطيتك لي على الغرض فصاحب المال

مدع واما ان قال له صاحب المال اعطيتك لك فراضا وقال له المفارض
 بل اسلمتني ليه ورجعت بالرجل ليه والقول قول صاحب المال واما ان قال
 له صاحب المال اعطيتك مئة وقال له المفارض بل اعطيتك ليه فراضا
 لمفارض مدع في الفراض وصاحب المال مدع في العصب واما ان قال له
 المفارض عصبته منك بالرجل ليه وقال له صاحب المال اعطيتك لك
 فراضا بالرجل يعني وبينك والقول قول صاحب المال وان اختلف المفارض
 مع الورثة فقالوا له قد اخرجت به بعد موته وارثنا وليس لك في الرج
 شيء وقال لهم انما اخرجت به قبل موته بالقول قوله وكذا ان
 اتفق على التجارة بعد الموت فقالوا له قد علمت بجهوته فاجرت به
 وقال لهم لا اعلم بجهوته والقول قوله ايضا وان مات المفارض فـ
 خلف ورثته مع صاحب المال فقالوا له قد نلتك مالك وقال لهم
 لم نلتك والقول قول الورثة وكذا ان قالوا له قد خرج وارثنا به وقال
 لهم لم يخرج والقول قول صاحب المال وان قالوا له لم يترك وارثنا شيئا
 مالا وقال لهم قد ترك والقول قولهم في ذلك وان اوصا رجل لرجل
 بمائة دينار فاجتري بها مدة معلومة بعد موته فلا يجوز ذلك وان
 اعطاه مالا على الواض واشترك عليه الا يوحد به بلدة معلومة او لا
 يشتر في صنف معلوما فلا يبطل بهذه الشرط وان اختلف في هذه
 الشرط فقال صاحب المال قد اشترطتها عليك وانكر المفارض ذلك
 والقول قول المفارض وان قال له المفارض امرتني ان اخلط مالك بمالي
 او بمال غيره من الناس او اذنت لي ان اخرج بمال غيرك او امرتني ان
 ارسل اليك مالك او ان ادفعه لفلان فكتبه صاحب المال والقول قوله
 والمفارض مدع **باب** في العوارض وروي عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه استعار من صهوان بن امية مائة ادرع وادانها وملا
 حمل عليه حين خرج الى هوازن غزوة خيبر فقال له حين طلبها
 اليه اعصب يا محمد عارية فقال له عارية مودات وجاء عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال العارية مودات والصحة مردودة والدين

مغضا والزراعي عاريج وقد دُفع الدنغلي في كتابه من تصحيح العارون فقال
موبد للمصلين الذين هم غفلاتهم سلاهون والذين هم ذراون
يصنعون الماعون فيل هو الرخاة وهليل هو الماعون مثل العارون
المسح واخية البيت ومال ايضا ولا تجسيف الذين يخلون بماء انا هم
الده من فضله هو خير لهم بل هو منكر لهم سيكوفون ما خلوا به يوم
القيامة وذلك العطل هو الرخاة وذكر في القباب انها نزلت فيمن نزل
على القرابة بفضل ماله وقال بعضهم العاربية مودات الازاهلها وهي
صنعة النبي صلى الله عليه وسلم جارية بين الناس وفيك ثلاثة ينفق
اصواتهم السماء السابعة صوت ثلاثة يستعيرها الرجل لمن يخلها
يلبسها ابتغا وجه الله وصوت مفلوج والامانات اذا جعلت فيماء
البيد على الخيانة وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال مررت ليلة
اسري في علي رجال ناكلهم النار مثل الخشب فقلت من هؤلاء يا جبريل
فقال رجال ياكلون امانات كانت في ايديهم والعاربية معروف يصل
بين القرابة والجيران وغيرهم من الناس ولا ينبغي لمن يخل بها
لمن اخذ له وفيه المستعير افضل من المستعير وفيه ايضا حلب
اذا في البيت عند الناس يورث العقر والعاربية بين الناس الباقين
العقاة العوديين والمشركين الرجال والنساء واذن لهؤلاء ان يستعيروا
للاطفال والعجائز والعبيد الاملا لا يجوز من تصيبع المال ولا يجوز لاحد ان
يعير ماله لمن يضعه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تصيبع
المال ولا يجوز لمن يستعير من الاطفال والعجائز والعبيد الا باذن سي
حائضهم واولياء الاطفال والعجائز ولا يستعير العبيد للمشرخين ولا
المصاحب ولا كل ما ختب فيه الفان او اسم الله والعاربية انها يجوز فيما
ينفق من الاموال واما الارض وما اتصل بها فلا واما ما تكون عاربتة ذهبا
مثل ان استعاره ما يكان او يوزن مثل الدنانير والدرهم والحبوب
جمع الطلع والخب وغير ذلك من القول بلا يجوز به العاربية وانما
يجوز ذلك بمنزلة الغرض وان استمتع به بعليه ربح مثله او قيمته

وجاز له ان يعير ما ائتمه الحبل ولا يجوز له ان يعير ما من ولي امره من
 بيتهم او حنون او غائب او ما كان في يده بالامانة من اموال الناس او
 المساجد والمقابر والاراضي وكذلك الشريك لا يجوز له ان يعير بغير
 اذن شريكه وكذلك المقارض لا يجوز له ان يعير بغير اذن صاحب المال
 وكذلك المادون له في التجارة لان عقد امره في التجارة في العقدين يقال
 بعضه يجوز لادها ان يستعير مما اشتركا وقال بعضه لا يجوز لان ذلك معزوف
 وان قيل بشيئا مما ذكرنا فهو ضامى وقال بعضه يجوز لقيمة البيع والعمون
 والغائب او المقارض او العبد المادون لص في التجارة ان يستعير واما ما كان
 في ايديهم من مال فلو ائتم استعار لهم قيل ذلك لمنا مع ذلك المال
 واما ان استعاروا له لمنا معه فلا يجوز له ان يستعير لهم من هؤلاء ومنهم
 من يقول ان راء الاستعارة مال هؤلاء اصاب ان يقر لهم مثل ذلك او افضل
 منه فجاز له ان يستعارة ماله من بئره لما اصاب لهم وليس عليه
 ضمان وجاز له ان يستعير ماله من المداينات لمن يجاب عليه ان يتعدا على
 اموالهم ان يستعير له واما ان لم يجلب الا لنفسه هو او ماله فلا يجوز له
 ان يستعير ماله ولا يجوز له ان يستعير ماله هؤلاء لنفسه الا ان كان يفعل
 لهم اكثر من ذلك ولا يجوز له ان يستعمل مال بعضهم لبعض ومنهم
 من يقول يفعل فيما بينه وبين الله ما يجوز له ان يفعل بينه وبين الناس
 بالنظر والاصلاح على حسب ما ذكرنا وجاز عارية الواحد للجماعة والجماعة
 للواحد وعارية الشريك لشريكه مما اشتركا فلا يجوز عارية التسمية
 من الشيء ولا عارية الشيء الا تسمية منه قلت او كثر **مسئلة في**
 المستعير وعلى المستعير حرك ما استعير له ولا يضيعه ولا يتركه للفساد
 حتى يرد له صاحبه وجاز للرجل ان يستعير ما يحتاج اليه ولا يستعير الرجل
 مال غيره وقال بعضه جاز له ان يستعير منه مال غيره الا ان استراب
 انه اعارة له بغير اذن صاحب المال ولا يجوز للرجل ان يستعمل الشيء في
 غير ما استعاره اليه من العمل والمكان والوقت وان استعاره منه ليعمل
 به هكذا ولم يسم العمل سما الوقت اولى بسم الجازم ويجوز له ان يستعمله
 في كل ما يعمل بذلك الشيء ولا يجوز ان يستعمله في غير ما يعمل به مثل

زفاف الماء أن يجعل جميعا الزيت أو اللبن أو ما أشبه ذلك مما يفسده وإن
 استعمل شيئا لغير عمله يفسد وهو ضامن وعليه الخراء وأما أن استعمله
 لعمله قبله فليس عليه ضمان أن لا يضيع وجايز له أن يتناول الشيء المستعمل
 لجميع من يعمل به مثل عبده أو حمله أو غيره أو غيره من الناس وما نفى
 ذلك الشيء في أدائه فليس عليه ضمان وأما أن ينسب بذلك العمل فهو
 ضامن وقيل ليس عليه ما لم يجعله من ذلك فلا يضيع وإن استعمله جميع
 ما تفوق له العلة مثل النافعة وغيرها فلا يجوز له الاستيفاء بغيرها إلا أن
 أدن له بذلك وذلك علات العبد مما يجعله من البعض على هذا القول
 ولا يجوز له أن يخرجه ذلك الشيء ولا أن يعيره لغيره وإن فعل فهو ضامن
 له والخراء عليه وجايز له أن يستعير لما أن يستنفع به لأنه عسالة جوزه
 صاحب الذي ذلك ومن غيره لا يستنفع به إلا أن كان المستعير أمينا فيما
 ذكر في الكتاب ولا يجوز لهم أن يستعير للأحباب والأقارب والربا والريبة ولا يستعير
 يستعير منهم أيضا **باب** عارية الحيوان وعارية الحيوان جارية من
 العبيد والأغنام والدواب والمكروهات وما أشبه ذلك وجايز عارية
 المذموم وجايز للمستعير أن يستعير ذاهب منه بالنسب أو بالرضاع من
 أربابهم ولا يجوز العارية في العروج ولا الإذن إليها وإن فعل فهو هالك
 وعليه الحد ولا يثبت نسبه ومن استعار شاة لرجل أن يجلبها ولذئ أولم
 تلك فلا يجوز له أن يجلبها إلا أن تلك الولادة وإن جعل له أجل فجايز
 له أن يجلبها وذلك الأجل بعد أو قريب وإن قال له أجليها سنة فإنه
 يجلبها سنة من حيث أدن له أن يجلبها وإن قال له أجليها هذه السنة
 فلا يجلبها إلا بغير تلك السنة ولا يجوز أن يضر بولدها وإن مات ولدها
 فلا يجبرها على ولد غيرها إلا أن كان يصلح ذلك لصاحبها ولا يستنفع
 بنتا غيرها ولا يصر بها إلا أن أدن له صاحبها ولو أدن له فلا يستنفع
 بغيرها لأن ذلك ليس من غلتها ومنع من يقول ذلك من غلتها وأما أن أدن
 له أن يستنفع بها وما قام عنها به أن يستنفع بذلك كله وعلى المستعير
 حفظ ذلك ولا يضيعه ولكن كذلك أسافة والبقرة وغيرها من الحيوان
 على هذا القول وعليه رعاية الحيوان وسقيته وحرره ولا يضره في موضع القرب

ولا يستعمل بعض لبعض ولا يستعمل فيما بينهما وان حمل بعضها على بعض بطلت
بسبب ذلك فهو ضامن ولا يستعمل حمل العارية لهالة والامال غيره وان فعل
وهو ضامن لنفسه وعليه ضمان ما افسد ذلك الحيوان في النفس والاموال
بتضييع منه ولا يرجع على صاحبه بذلك واما ما افسد من غير تضييع منه بعد
اختلجها فيه قال بعضهم فهو ضامن له ويرجع به على صاحبه وقال بعضهم
ليس عليه ضمان وانما ذلك على صاحب الحيوان وكل ما افسد في ذلك الحيوان
هوان المستعير يدرك ويدركه ايضا صاحبه وليس على المستعير حفظ
ذلك ومؤنته ان حضر صاحبه والا فهو امانته في يده يحفظه ويرجع على صاحبه
بمؤنته وان قضا المدة او قضا حاجته بعليه ردك الى صاحبه وان ضيع فهو ضامن
ولا يدبر بعد لغير صاحبه من عبادة واولاد وزوجه او اجيره ويرصد في رباطه
بان جعل هذا وتلف بهذا ان يصل الى صاحبه فهو ضامن وكذلك لا يرسله مع من
يبيع او مع من يشتت من الناس او سماله احد من قبيلة معلومة او منزل معلوم
يجاز ومنع من يقول لا يفعل ذلك حتى يبين له رجلا معلوما وذكر في الكتاب
انه جائز ان يدبر بعد لغير صاحب المال مثل عبده او ولده او اجيره او امرائه
او يرصد في موضع رباطه وجاز له ايضا ان يرسله مع احد من عياله وان تلف
فليس عليه ضمان وان اعار له دابة ليركبها الى موضع جاز له ان يحمل عليها
زاده وسلاحه وعلجها ولا يمسك عليها مال غيره من الناس من ثيل او
خثير بان يعمل فهو ضامن ولا يعيدها الى دابة غيره ويقيدها الى دابته
ولا يقاتل عليها الا ان اذن له صاحبه ولا يعرب عليها ليبيخ نفسه ويقل غير
ذلك واما تاجية الدابة جاز له ولا يجرها بان يعمل فهو ضامن لما اصابها و
جاز له ان يدخل عليها ويشرى ولا يطلع عليها الكاهن والشارب في حينه ذلك
وفي عليها الزنا ولا يرصد عليها وله ان يقعد عليها وهي واقفة اذا كان
يتكبر صاحبها ويدعو عند المصلا وان وقع له في الطريق شيئا فلا يركبها
لرجوعه ولحق بغوها او يمسوها فيما خرما وقع له ويرجع الى ذلك
الموضع الذي رجع منها ثم يركبها ومنعه من يركض ولا يجوز له ان يسوق
بها حيوانه وفيك غير ذلك ولا يضلها عليها ان تلفت ولحق بترك عليها

حتى يرجع الى الطرفين وجاز له ان يجعلها ما يصلح لركوبها مما لا يضر بها مثل المر
 سن والليام والسرير والبردة والغيب فإن نهض صاحبها ان يجعل لها الجواز
 يجعل عليها ذلك ويهبط فليس عليه ضمان وان اراد ان يجعل لها الجواز
 على نهضه بله ذلك وليس عليه ضمان ولا يربح عليها غيره وان اعار له دابة
 ليثبت عليها ما يوثقها مع غيرها من الدواب ليثبت بها الا ان اذن له صاحبها
 او كانت مسيرة البلد ذلك وجاز له ان يردّها الى ناحية شام من العيصين
 والشمال وان استعار له اداة الرث كلها مع الدواب فلا يرد اداة بعض
 الدواب الى بعض ومنهم من يقول ان راد ذلك اصله عليه بعد وقد كان استعار
 له دابة لجعل عليها احملا معلوما فيبين ما يجعل على كل واحدة فلا يجعل
 حمل بعضها على بعض وعين يجعله عليها ينك منه وان كانت الدواب لرجل
 شتا جرد حمل بعضها على بعض فهو ضامن واذا استعار دوابا من رجل شتا
 ليخدم بها فبغير نظره ويجز بها حتى يسيّر كما لا يضرها وان جرها
 فهو ضامن ولا يربحها فوامها ولا السنتها وجاز له ان يجعل رءوسها
 في الفخا في وما اشبه ذلك وان اعار له دابة لجعل عليها شيئا معلوما
 بغيره عن حاله فلا يجعله عليها بعد ذلك مثلاً ان استعارها لي جعل عليها
 السنبيل فدرسها او اخبوت فحتمها او الصوما او الفخا او الفخا فعمل
 منعاً ثانياً بما اشبه هذا وجميع ما يتغير عن حاله الا ان يجعل به
 ضامن وكذلك الاجازات كلها على هذا الحال وان استعار له دابة لجعل
 عليها في موضع معلوم مدة معلومة او لم يسم المدة فلا يخرج بها من
 اميال المنزل فان جعل فهو ضامن سواء في هذا كانوا مقيمين او مسافرين
 ورجل او واحد منهما مقيم والارض مسلو واما ان كان في السبع ما عار له دابة
 لجعل عليها ولم يوقت فانه يربحها ويجعل عليها في البلدة التي توجه
 اليها فان كان اهل البادية فانه يستعملها في افليج بلده الا ان وقت
 له الى مكان معلوم فلا يجاوزه وان استعارها لجعل عليها الى الحي فوجه
 الحي فذا انتقل من مكانه فلا يجعل عليها حتى يركب الا ان قصد له الى
 موضع معلوم فلا يجاوزه وان استعار له دابة لجعل عليها او ليركبها

الى بلدة معلومة تحمل عليها الرعش الخريفى فجر عليه وان كان في الرفعة فلا
يجعل عليها بعد ذلك وان كان وحده وخاف على نفسه التلب او على ماله
ولا يشتغل به ويعطيه غناه في ان من جبن في عليه وكذلك ان كره العدو
عليها فجر عليه صاحبها الا يركبها فلا يشتغل به ويعطيه غناه وكذلك
السبيبة ان اعارها له فجر عليه في وسط التي فلا يشتغل به ويعطيه كراما
وكذلك الاكسبية والاوعية ان اعارها له فجر عليه الا يستمتع بها وان
يقتصد فيها بليس او يجعل فيه ماله فان لم يجد فلا يشتغل به ويعطيه
كراما بعد الخي وان اعارها له دابة جرد هاله وعليها ريس او سرخ او برعة
او قتب او فيد فان صاحبها يستمتع بذلك ما لم يطلبه اليه المستعير
واما ما لم ينف من جهاز تلك الدابة فلا يستمتع به مثل البرعة للجمل
والقنب للحمار وان اعار له العبد الا يفي او السائر من الحيوان يجاز وكذلك
ان اعار له ما كان في يد العاصب يجاز عاريته لذلك العاصب او لغيره
من الناس اذا تاب العاصب ويكون فيه المستعير العارية تبرة للعاصب
او لغيره من الناس اذا تاب وان نقد المستعير في العارية فلا سد
يستمتع بها بعد ذلك وميل يستمتع بها **باب** عارية الثياب
والاواني وقبور عارية الثياب كلها باصنافها سدا المدة او تيسرها
فان لم يسد المدة فليست تستمتع بها بعد ما وصل والاستعارها عليه وكذلك جميع
ما استعار على هذه الحال وان استعار ثوب اليلبس الى موضع معلوم فله
لبسه الى ذلك الموضع ولا يلبسه بعد ما وصل ولا في رجوعه الا ان اعلم
في ذلك صاحبه او نزل ذلك في نفسه يجاز وكذلك لباس الرجل والراس
وركوب الدابة والجمال والسبيبة وان استعار هذا الذي ذكرنا وغنايه
كلاب ما اعارة عليه صاحبها وانما ينظر الى ما اعارةها عليه صاحبها
وان استمتع بها على مقتضى ما عناه في نفسه فهو ضامن ان خالف صاحبها
ان استمتع بها على ما عناه صاحبها فليس عليه ضمان وكذلك
ان ارسل رسولا الى رجل ليعير له دابة فجليها اليه الرسول على خلاف

ما ارسله ولم يعلم بما يستعملها عما ارسله فبلغت فهو ضامن ويرجع بذلك
 على الرسول ومنع من يجهل لا يرجع عليه وان استعملها على ما جليها اليه
 الرسول فلا يضمن وان استعار ثوبا ليصلي به فانه يصلي ما شاءه من رخصة او ما
 ولته وان ~~يحدث~~ ^{يحدث} الصلاة معلومة فلا يصلي غيرها وان ~~استعمل~~ ^{استعمل} عليه الصلاة انتقضت
 فصل الى صلاة
 التي نواها فانه بعيد ويعلى كراهه في الشيء انتقضت عليه وان استأثر ثوبا
 ليلبسه فلا يستنج فيه ولا يتوضأ ولا يطلع اليه اذ استنجم ومنع من يقول ما
 خفي من ذلك فلا باس به ولا يحمل فيه شيئا ولا يتز به وجايز له ان يرفعه
 فيه ولا يتوسده ولا يمسده فانه يعمل فهو ضامن فيما استنجم به وما احسده
 فيه وان استعاره ليوسده فانه يعكبه ويمسده وكذلك ان استعاره له
 ليمسده فانه يقضم وان استعاره للباس فلا يصلي به ولا يقبله ان
 اصله نجس ويرفعه ويخطه ان قطع فيه شيء ويجوز له ان يستعمله مادام
 فيه غير ما يلبس الا ان استعاره المدة معلومة فلا يجوزها وان استعار
 له ثوبا لا يزين بها نفسه او ماله مجاز ولا يستنجم بها لغير ذلك وكذا
 ان استعارها ليحضر بها السوق او العرس او ما اشبه ذلك فلا يستنجم
 بها لغير ذلك وجايز عارية الخليل للزينة وقت في ذلك ولم يوقت وجايز
 للمستعير ان يغيره لغيره وجايز عارية السلاح للزينة والقتال وان استعار
 رها ليمسحها فلا يقاتل بها وان جعل فهو ضامن لما احسده فيها وقيل
 جايز ان يقاتل بها وجايز عارية الاواني من الماعون وغيرها وقت فيها او لا
 وجايز لكل واحد منهما ان يستنجم بها بغيره الاوعية من البصلة والخاوية
 والرقي والقرارة وما اشبه ذلك وان اعار له سيفا فركه وجعل له عمدا
 او لحافا او جعل في السكين عمدا او زماما او في الفرق لغارب او رايح
 او صغي ثياب وما اشبه ذلك وان اعار له من الزبادة في الشيء واطاحه
 مجاز لصاحبه ان يستنجم بذلك وان اعار له كتابا او مصاحفا مجاز له
 ان يقرأها ولا يمسحها ولا يعطيها لمن يقرأ فيها ولا يخرج الكتاب ان
 يمسحها وان نهاره عن ذلك وان اعار له اوعية على ان يجعل فيها شيئا
 وقد علم فيها الخمس او الفضة او الفخس ولم يغيره فعمل المستعير

ذلك جميعا فيسد جهو ضامن وامان له يذكي له المستعير ان يجعل فيها شئيا
فاستعارها كذا لك بلا يضمن شئيا وجازي عارية الساقية او التي في وادمل
والاضاحى والعسا حيط والاجبية والعياب وما السبي ذلك مما ينقل من
اليون ولا يجوز له ان يجعل فيها ما لا يجعل فيها صاحبها مما يغيرها مثل ان يقد
فيه النار وما السبي ذلك ويجعل صاحب العارية كله جازي من اليفى والبيع والهبنة
والصادق والاجارة والعارية لعير المستعير الكي طائفة في يده ويجوز ايضا
تدجير ما كان من العبيد في العارية وعقدهم وتزويجهم والطلاق عليهم
ومراجهتهم والعقد والتسري وجازي له الرجوع فيما بينه وبين الله وفي
الحكم وقت له اولم يوفى الاما لا ينبغي من اخلاف الوعد وان تلفت العارية
فليس على المستعير ضمانها الا ان تعدا فيها وجدة من ضمنها ولولم
يقعد فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم لصبيان بن امية العارية ضمنية
مودات وفي رواية اخر اعنه صلى الله عليه وسلم انه قال كل يد يرد ما اخذت
وجدة من لا يضمنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يعل مال امرء مسلم الا بغيره
نفسه والشئ المستعار انما يستعير به المستعير بغيره نفس صاحب
وان قال له صاحب رده او احرزه او اياك ان تضعه او انت ضامن او قال ذلك
كله المستعير لصاحب الشئ فليجبه وهو ضامن ومنعه من يقول لا يضمن
الا ان كان السبب من قبله وان قال له ذلك غير صاحب الشئ، يحضره فليس
في قوله غيره ما يجب عليه ضمان **باب** في الامساك وجزا استمسك الارض
كلها ليستفيع بها وما اتصل بها من الاشجار والحدور واليبون والابار وما
اسبي ذلك وقت في ذلك اولم يوفى وجازي للمستمسك ان يستفيع
بغلاف ذلك ما دار صاحب الارض جبا او ادرك الوقت الذي وقت له وان مات
صاحب الشئ، او زال عقله، بلا يستفيع به المستمسك بعد ذلك ومنع
من يقول يرضى وان مات المستمسك فلا يستفيع بها ورثته ويستفيع
بها الذكور والاناث من اولاده على الاقضاء لا على الرئوس وكذلك عهده
من اولاده على هذا الحال وان تزوج النساء من اولاده فلهن
يستفيعن بائضها، هي ما دمن (جبا) اولم يجلهن او واجهن او متن فلا يستفيع

به اولادهم بعد ذلك وان مات الذكور من اولاده وترك اولادا اناهم يستعملون
 به بعد ما يستعمل به ابوههم وان زال عقل المستمسك ولا يستعمل به
 خليفته ومنع من يرضى ولا يحدث في الارض المستمسك شيئا من البناء والقي
 الا ان اذن له صاحبها في ذلك فان فعل فليس له عتد ان كان النفس من ذلك
 الارض وان كانت من قبله فليعلمه صاحب الارض قيمته وزكاة تلك الاشجار
 على صاحب الارض وليس على الذي كانت في يده شيء ولا يجوز له فيها فعل من
 جميع خروج الملك واما كراء البيوت فجاز له وجاز له صاحبها في جميع ما
 يخرج من ملكه وجاز له وعها من يده ولا يجوز له ان كان في يده ان يحدث فيها
 مضرة ولا تقب عليه المضرة ويدرك نزعها ويدرك ايضا صاحبها ولا تثبت
 على صاحب الارض باذن المستمسك **باب** في الاذن واذا اذن رجل لرجل ان
 يجرث ارضه بجميع الثبات وقت له اولم يوقف فجاز واذا اذن لها يديعهما
 صحتها حتى يستعملها وان اذن له ان يجرث نصف هذه الارض فجاز ان كان يصل
 الى ذلك والا فلا وان بلغ ارضه او رهنها فلا يضر ذلك صاحب الثبات ولا يمنعه
 المستمتر حتى يستوعق تلك الغلة عتدا بها ويدرك عليه المستمتر في نقصان
 الارض وان اذن له ان يجرث ارضه مدة معلومة ونصف المدة قبل ان يدرك
 البرج فلا يصعده من زرعه حتى يدرك ويعطيه الخراف نقصان الارض من حين
 نصف المدة وان اذن له ان يجرث ارض ابنه الضعل فجاز وعلى الاب نقصانها
 واما ارض ابنه البالغ فلا يجرثها الا باذنه ولا يجوز له ان يذن لمن يجرث ارض
 من ولي امره من يتبع او يمتون الا ان راء ذلك اصلح لهم ولا يجوز ان يجرثها
 ذنه ايضا الا على وجه ما يصلح للارض ولا يجوز له دعوان يجرث ارض من ولي امره
 الا ان راء ذلك اصلح وعلى نقصانها ولا يجوز له يجرث الارض المستخرجة باذن
 احد الشركاء الا ان اذنوا له جميعا وان رثها باذن احدهما صار الزرع بينه
 وبين الشريك الاخر ويدرك عليه ذلك الشريك ما ناله من العذر ولا يجوز لشريك
 ان يجرثها بغير اذن شريكه كان شريكه حاضرا او غائبا جعلها او بالغا ومنع
 من يقول ان كان غائبا فجاز له ان يجرثها على ماء المطر واما الماء الجاري فلا
 وان اذن له ان يجرثها نصف معلوم من الزرع فلا يجرثها بغيره وكذلك ان

اذن له ان يجر ثمارا من زراع ثمنها ملا في ثمنها بزرارعي الصيب وكذلك ان اذن له ان يجر ثمارها
بما معلوم ملا يسقيها من غيره الا ان كان ذلك الماء لا يضر بالارض فلا بأس بذلك
وان اشترك عليه ان يجر ثمارا بالسكة ملا في ثمنها بالمسح وبالعكس وان اذن له
ان يجر ثمارا هكذا فلا يجرث فيها ما يفي سنة او سنتين مثل العروة وغيرها ولا
يجزئ فيها ولا يبيع ولا يبيع وان اذن له ان يجر ثمارا بالبدن يجر ثمارا بدرك الزرع
فحصه حتى السنة اقل فثبت فيه الزرع بجاز لصاحبه ان يجر ثمارا وان لم يجر ثمارا
حتى ادرك فهو لصاحبه ومنعه من يقول لصاحب الارض وان كسره البذر او لم يجر
او لا يثبت في السنة الاخرى فلا يقر له صاحب الارض والزرع لصاحب البذر ما لم
يجد ولو مكث سنتين او ما دونها واكثر من ذلك لصاحب الارض وان ادرك
الزرع واكثنته السلالة او افسده الحيوان فثبت بعد ذلك فهو كمن حصه وان
اذن له ان يجرث على ماءه وقت له او لم يوقت بجاز وان حرث عليه ملا يجوز لصاحبه
ان يفسعه حتى يدرك الزرع وكذلك ان يجر البذر بعد صاحب الماء فلا يحد ذلك
واما ان يداله قبل ان يجر عليه ذلك وان سقا الارض بالماء بعد صاحب الماء
فيل ان يجر فلم يحد ذلك وان فعل في ذلك الماء ما يخرج من ملكه بجاز ولا
يمنع صاحب البذر من السقي حتى يدرك زرعه ويكون ذلك عيبا
في الشراء وان غاب صاحب الماء او مات او زال عقله فعقد يكون صاحب الزرع
على سقيته حتى يدرك وان مات الصادق له الى الماء او زال عقله فلا يرجع
صاحب الماء ماءه حتى يدرك الزرع وان اخرج صاحب الزرع زرعه من ملكه بوجه
من الوجوه فلصاحب الماء ان يبعده بماهه ما شاء وكذلك ان استحق ذلك
الماء فلا يدرك صاحب الزرع الماء على المستحق ومنعه من يقول لصاحب
الماء ان يرجع ماءه حيث ما شاء ان اراد وان اذن له ان يجرث ارضا بذر
معلوم ملا يجرث بيبعا بيبعا بعد حصاد البذر الاول مثل ان يجرث فيها
الفن والزعم او اشبه ذلك فان فعل فلا يدرك سقيته وان اذن له ان يجرث
على ماءه هكذا بجاز له ان يجرث جميع النيات ويسقي حتى يدرك وان
اذن له ان يسقي بها زرعه الوقت معلوم فلصاحب الماء ان يرجع
مياهه اذا تم الوقت ادرك صاحب الماء او لم يدرك وان اذن له ان يسقي

على ماءه وقسله لا يجاوز وان غرس على ذلك الماء حتى قامت عليه الاشجار فلا
يدفع صاحب الماء ماءه عن تلك الاشجار حتى تمت المدة او يتم الوقت او حتى تمت
الاشجار اذ الم يشتر كالمدة وان طالت الاشجار الاولى وبقيت اودية نصف ولا
يجمع عنها الماء مثل امهاتنن وان مات احد هما او زال عقله او ماتا جميعا
فلا يزول الماء على الاشجار وان اخرج صاحب الاشجار تلك الاشجار من ملكه او
استغنى عليه ويلجأ صاحب الماء ماءه حيث شاء وقيل غير ذلك وكذا
ان استغنى الماء على هذا الحال وان اخرج صاحب الماء ماءه من ملكه وهي
كما ذكرنا في الزرع قبل هذا وان ماتت تلك الاشجار فلا يغرس فيها بعد ذلك
على هذا الماء شيئا وكذا ان ماتت بعض الاشجار ولم يمض بعض ولا
يدفع صاحب الماء عنها ماءه وصنع من يقول يدفع ماءه عن تلك الاشجار
وقت الماء لا وان اذن له ان يغرس على ماء ابنه الضلع يغرس فلا يبلغ قلبه
ان يدفع عنه الماء اما الماء الذي لم يولد له من يبيع او يهب او
غايب فلا يذن لم يبيع عليه احد بانه وان اذن له ان يغرس في ارضه
او يبيع فيها او غرس قلبه ان يستمتع بالبناء والغرس مادامت لم تذهب
بل ان انهدم البناء او ماتت الاشجار فلا يغرس ولا يبيع فيها بعد ذلك
وان بقيت اودية تلك الاشجار وهي بمنزلة تلك الاشجار ولا يأخذ
منزعتها وقيل يغرس في موضع تلك ما يكون من جنسها او افلا عنها وان
انهدم بعض البناء يلزمه كما كان او لا مال ينفق كله ومنع من
يقول لا يرد ما انهدم وليس يبيع بالباقي عنها وان اعار له الماء لم يثبت
او يغرس وقت له اولم يوقت يجاوز وان هرب عنه او غرس واراد صاحب
الماء ان يوفي بوعده ولا يجلعه لافق فيل عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثلاثة لا يجتمعن الا في مثل مني من اذا حدث كذب واذا وعى
اخطى واذا او تعى خان وقد مدح الله من يوفي بعهده يقال في كتابه
واذكر في الغلاب اسماعيل انه كان صادف الرعد وكان رسولاً نبياً **مسألة**
واذا اذن رجل لرجل ان يغرس في ارضه او يبيع على ان يسكن البيوت او ياكل
غلة الاشجار ولم يوقت فيما او غرس فمضى في البيوت او اكل غلة

الاستعجار فإراد صاحب البيت أن يخرج به ذلك وليس له عناء ولا ينظر إلى ما
استنفع به أهل من عناه أو أكثر وهذا إذا كانت النقص والغرس من تلك
الأرض ومنعهم من يقول ينظر إلى ما استنفع منها عناه وإن استنفع بغير
عناء فليس له غيره والا فليست عناه بغير جاز إليه شيء، بل يرد إلى صاحبه
بين صاحب الأرض والمادون له وإن أخرج صاحب الأرض قبل أن يسقن البيوت
فليعطيه قيمة النقص والغرس وقت غرسها وإن لم يستنفع بشيء من
ذلك حتى أخرج فليعطه قيمة الغرس والبناء كما كانت وقت إخراج
أياه ومنعهم من يقول يعطيه قيمة النقص والغرس حين غرسها والعناء
بأن ماتا جميعا أو زالت عقولهما أو ماتت أحدهما أو زال عقله فليجعل
ورثتهما في ذلك ما ذكرنا وكذا لك خليفتهما على هذا الحال وإن أخرج
صاحبه الأرض أرضه من سلخه فإن ماله انتقلت إليه يخرج منها أن
أراد وإن استنفع بالغلة والسكنى فليس له على البايع عناء إلا جمل
العناء على البايع وهذا إذا كان النقص والغرس من تلك الأرض وإن كانا
للمادون له بإراد صاحب الأرض أن يبيع أرضه دون البناء والاستعجار وله
في ذلك وثمن البناء والاستعجار لصاحبه الأول وإن أخرج فيكون الأمر بينهما
كما ذكرنا ولأولان أراد أن يبيع أرضه وما فيها من البناء والغرس جلا
ببيعها حتى يعطي للمادون له ما ذكرنا في قيمة الغرس والبناء وإن
باعها بما فيها قبل أن يجمع له القيمة فلا يجوز بيعه إلا أن كان اتفاقهما
أولا أن يكون البناء والغرس لصاحب الأرض فيخون ببعده جاز وإن انتقل ملك
الأرض إلى المادون له فلا يدرك على صاحب الأرض شيئا إلا في الوجه الذي
ليس له شيء من النقص والغرس فلم يستنفع به العناء ولا يجوز للمادون
دون له في البناء والغرس بغير جميع ما يخرج من ملكه إلا أن كان له من
النقص والغرس جاز فعليه وإن استحق تلك الأرض فإن كان النقص
والغرس منها فليدرك عناه على من أذن له وإن كانت من قبله فليدرك
عليه عناه وفيصعد الغرس مفلوغة على من استحقها وإن استحقها
المادون له لنفسه أو لمن ولي أمره فلا يدرك على من أذن له شيئا

وان استخفها لمؤولها امره من يتيم او يحنون او غايب فيكون ذلك على ما
ذكرنا في استخفاف غيره من الناس وان كان النقص والغرس من قبل العادون
له كان استخفافها صاحب الارض او غيره من الناس فليس له الا العناء ان لم
يستمتع منه شيئا فان استمتع فليس له عناء وهذا في الوجه الذي استخفها
صاحب الارض واما ان استخفها غيره من الناس فانه يدرك عناه على من
اذن له ان لم يستغل شيئا وان استغل فيقول قال الاستخفاف من الاول يدرك
عناه على من اذن له ومن لم يجعل الاستخفاف الاول فلا يدرك على من اذن
له شيئا وبعلى صاحب الارض فيبذل النقص والغرس لمن استخف
خارج ملك الشهيدة واستخفافها على ما جسرنا في الفل وكذلك ان اذن
الواحد للثمين او الاثنين للواحد او الاثنان للثمين واستخفا في وقت معلوم
يجازي وان بنا او غرس فليست منع الزرع المدة ويخرج سواء كان النقص
او الغرس من قبله او من تلك الارض فان كانا من قبله فليأخذ قيمة البنا
والغرس في تلك الحال ولا يدرك العناء فيبذل يدركه ومنهم من يقول لا
خذ قيمة البنا والغرس اولا وليس له عناء وان اخرج قبل الوقت فان
النقص والغرس من تلك الارض فليمنح ان استمتع منها بفقر عناه او
اكثر فليس عليه يتيم، وان كان قبل من عناه فليمنح له عناه ومنهم
من يقول ان استمتع بتيمة ولو اخل من العناء فلا يدركه على صاحب الارض
شيئا وان كان النقص والغرس من قبل الداخل فاحرجه قبل المدة اعم
تشتغل او لم يستغل فليعطي قيمة التيممة مع العناء ومنهم من يقول لا يجوز
له ان يخرج قبل المدة وان اذن انسان لواحد فهو قتله احدهما دون
الاخر اذن الواحد للثمين او اثنان للثمين فالجواب فيها كما ذكرنا في
المواحد للواحد في الوقت وقبله وان اذن له ان يغرس او يبيع في ارض
ابنه الطحل وقت له او لم يوقت فكلما ذكرنا في اللادن في الارض فان بلغ
الطحل او افاق الصحنون فيخونان في مقامه في الخروج في الوقت وقبل
الوقت **مسئلة** اخرا في اللادن ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا ليل مال امر مسلم الا بضيعة نفسه وقيل عنه ايضا انه قال

كل الحق بماله حتى الولد والوالدة وقال ايضا صلى الله عليه وسلم دمه كدمي وامرا
لحمي عليكم حرام فبسا وحرمة الدماء والاموال وان ادن الخ الباطح الصحيح العقلي
ذكر اكان او اتى مودا كان او مشرعا لمن ياكل منه الى وقت معلوم او ياكل
منه ما دون قيمة معلوم فبما ينزله ان ياكل ما دون الوقت او القيمة الا ان مات
صاحب المال او زال عقله او نكحها عن ذلك فلا ياكل بعد ذلك شيئا وان وقعت
بينهما مشاجرة فله ان ياكل ما يشاءه وميل لا ياكل شيئا وان جعل له القيمة
ولم يجد الطعام في ماله فليس له ان يأخذ من ماله ما يشتري به منه الطعام وان
ادن له ان ياكل بنفسه فلا يضع عياله ولا غيره من الناس ولا يلبس ولا يركب
ولا يشرب ولا يستنقع بشيء من ماله الا الاكل وان ادن له بهذا كله فله ذلك
وان ادن له ان يستنقع بصفة معلوم من ماله فلا يستنقع بغيره وان زاد في
ذلك شيئا او غيره عن حاله فلا يستنقع به بعد ذلك وان اخرج صاحبه من
ملكه فلا يستنقع به بعد ذلك ولو رجع اليه وكذا ان جعل فيه وعلا
موقعا مثل الرهن وبيع الخيار فلا يستنقع به وان باعه ببيع انفساخ فله
ان يستنقع وان اوصاه فله ان يستنقع عالم يستنقع الموصاه وان ادن
له ان يستنقع من ماله بالطعام او غيره ما دون قيمة معلومة فله ان
يستنقع بما دونها مما كان في ذلك الوقت وما استبداه بعد ذلك وان
ادن له ان ياكل من ماله شيئا ولم يجعل له القيمة فلا ياكل ومنهم من
يقول ياكل منه مرة واحدة وميل ثلاث مرات ولا ياكل بعد ذلك شيئا
ومنهم من يقول له ان ياكل ما ينهه حضر صاحب المال او غاب ومنهم
من يقول ان غاب فلا ياكل منه شيئا وان كان له كل من الطعام او من هذا القبان
فله ان ياكل منه حاجته ولا ياكله كله وميل لا ياكل منه شيئا الا ان جعل له
القيمة او سماله فدر ما ياكل وان قال له كل منه قليلا واشرب من هذا
اللين او من هذا الماء قليلا فلا يفعل شيئا من ذلك وميل ياكل منه حاجته
لان الدنيا كلها قليلة عند الله وقد قال الله تعالى قل صنع الدنيا علي
وان قال له ذق هذا الطعام اوج به فلا يفعل منه شيئا وميل يذوقه
قليلا ولا يشتر وان قال له كل منه نصفه او ثلثه فله ان ياكل ما لم يجاوز

تلك التسمية وان ارسل له الجعل ليبلغه الموضع معلوم يقال له كل منه حتى يبلغ



GretagMacbeth ColorChecker Color Rendition Chart

